٥
١٧٧

مناهج التأليف النحوي

الأستاذ الدكتور
كريم حسين ناصح الخالدي

المجمع العربي للنشر والتوزيع

www.darsafa.com

مناهج التأليف النحوي

تأليف

أ. د. كريم حسين ناصح الخالدي

الطبعة الأولى

2007م - 1427هـ

دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

صدق الله العظيم

مناهج التأليف النحوي

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (١٣٣٨/ ٥/ ٢٠٠٦)

٤١٥

الخالدي، كريم ناصح

مناهج التأليف النحوي / كريم حسين ناصح الخالدي.- عمان: دار صفاء، ٢٠٠٦.

( ) ص

ر . أ (١٣٣٨/ ٥ /٢٠٠٦)

الواصفات : / قواعد اللغة // طرق البحث

* تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

حقـوق الطبع محفوظة للناشر

Copyright ©
All rights reserved

الطبعة الأولى

2007 م - 1427 هـ

دار صفـــاء للنشر والتوزيع

عمان - شارع السلط - مجمع الفحيص التجاري - هاتف وفاكس ٤٦١٢١٩٠

ص.ب ٩٢٢٧٦٢ عمان - الأردن

DAR SAFA Publishing - Distributing

Telefax: 4612190 P.O.Box: 922762 Amman - Jordan

http://www.darsafa.com

E-mail :safa@darsafa.com

ردمك ISBN - 9957 - 24 - 256 - 3

الفهرس

المقدمة ٧

التمهيد ١١

الباب الأول

مناهج التأليف النحوي

الفصل الأول: المنهج الفطريّ (الوصفي) ٢١

الفصل الثاني: المنهج التعليمي ٤٩

الفصل الثالث: المنهج العقلي ٧٩

الفصل الرابع: أساليب التأليف النحويّ ١١٣

١- طبيعة الأهداف التي يتوخاها المؤلف من مؤلفه: ١١٤

٢- ثقافة المؤلف وجوانب شخصيته الأخرى: ١١٨

٣- طبيعة الكتاب النحوي: ١٢٠

٤- الاشتغال بالتدريس: ١٢١

الباب الثاني

مناهج التبويب النحوي

الفصل الأول: أسس التبويب ١٣٥

الأسس التي بنى عليها النحاة تبويب تآليفهم ١٣٨

الفصل الثاني: مناهج تبويب المجموعة الأولى ١٥٣
الفصل الثالث: مناهج تبويب المجموعة الثانية ١٩١
الفصل الرابع: مناهج تبويب المجموعة الثالثة والرابعة ٢١٣
الفصل الخامس: مناهج تبويب المجموعة الخامسة ٢٣٥
كتاب المقتضب لأبي العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ): ٢٤٩
الخاتمة ٢٦٣
المصادر والمراجع ٢٦٥

المقدمة

الحمد لله الذي لا إله إلا هو العالم العليم الذي علم الإنسان ما لم يعلم، وفتح العقول لاستجلاء كنه قدرته، وفهم أسرار الوجود، والغور في أعماق كل شيء بحثا عن الحقائق والأحكام التي تنظم الحياة، وتدل الإنسان على مفاتيح العلم والمعرفة أحمده حمد المؤمنين العرفين بحقيقة ربوبيته من المقرين بفضله وجوده، والصلاة على خير الأنام، رسول الهدى، وإمام التقى محمد وآله وصحبه الغر الميامين.

أما بعد:

فإن الباحث المستقري ظواهر مسيرة التأليف النحوي في الحقبة الزمنية الممتدة بين سيبويه وابن هشام الانصاري المتوفي سنة ٧٦١هـ تستوقفه ظاهرة لا بد من تأملها، والتفكير في أسبابها، وهي تعدد اتجاهات النحويين في عرض الموضوعات النحوية، واختلافهم في طرائق تبويبها، وتباينهم في صياغة أساليب عرضها، الأمر الذي جعل تآليفهم النحوية تسلك سبلاً كثيرة، وتنهج مناهج مختلفة، تتباعد أحياناً مسالكها، وتفترق شعابها، وقد تقترب بعضها من بعض متشابهة ومتماثلة في كثير من خصائصها وسماتها المشتركة.

ومما يثير الانتباه أن كثيرا من الباحثين - قدماء ومحدثين • لم يعنوا بهذه الظاهرة عناية تستحقها، وتتناسب مع عظيم أثرها، وخطورة نتائجها، على الرغم من الآثار الكبيرة التي خلفتها في ميدان الدراسات النحوية، وذلك لأن التباين في مناهج التأليف ساهم في توجيه تلك الدراسات توجيها قد يكون نافعاً ومجدياً يمكنها من السير في السبل المفضية إلى تحقيق المرامي المتوخاة منها، أو يكون مضللا بحرفها إلى سبل ملتوية محفوفة بالمخاطر، ويشل قدرتها على التطور والأبداع، ويحول دون تمكينها من عرض المادة النحوية للعالم أو للمتعلم بأسلوب يوصلها

بسهولة ويسر، وتبويب منظم تتسق فيه موضوعات النحو بنسق سهل يتسم بالتنظيم والدقة.

وربما يكمن سبب إعراض الباحثين عن دراسة هذه الظاهرة دراسة منهجية شاملة، في انشغالهم بدراسة مباحث النحو الكثير فأجزلوا القول في الأصول، والأحكام، والعلل، والتأويل، والعامل، والشاهد، والمصطلح، واختلاف المذاهب، وأوجه خلاف النحويين فيها، أو في انصراف أولئك الباحثين إلى دراسة آثار علماء النحو ومنهج كل منهم، وانتمائها إلى هذا المذهب النحوي أو ذاك، واتباعه آراء شيوخه أو تفرده بآراء تنسب إليه، أو غير ذلك من الموضوعات التي حالت دون دراسة هذه الظاهرة دراسة وافية.

بيد أن هذا لا يعني أن علماءنا الأفاضل لم يطرقوا هذا الباب من زاوية أو أخرى، فقد درس عدد منهم مناهج التأليف عند هذا النحوي أو ذاك عند دراستهم الشاملة لحياته، وآثاره، ومذهبه في النحو، وأناروا بذلك طريق البحث، وحددوا وجهته الصحيحة لمن أراد أن يواصل المسير، غير انهم كانوا في دراساتهم تلك يجزئون النظر، ويقصرون الأحكام على قدر ما يلمسونه من سمات وخصائص في مؤلفات ذلك النحوي، وإذا ما تخطت دراسات عدد منهم حدود آثار الشخصية المدروسة وشملت التأليف التي ظهرت قبلها أو بعدها بقليل فإنها - في الأغلب الأعم - تأتي موجزة ومختصرة وحصورة في مباحث قصيرة على وفق ما يقتضيه منهج البحث في دراسة مثل هذه الموضوعات.

لذا ظلت هذه الظاهرة - على قدر علمي - تنتظر دراسة شاملة تتناول المناهج المتبعة في تأليف الكتب النحوية، والمسارات التي سلكتها، وتعتمد منهجاً استقرائيا يتتبع الباحث فيه مراحل التطور في تلك المناهج، ويسعى إلى توحيد السمات والخصائص المتشابهة وتمييزها مما يغايرها ويختلف عنها، وتحديد الاتجاهات أو المذاهب المتبعة فيها فضلا عن تشخيص حالات إبداع الابتكار، وتمييز المبدعين والمجددين من غيرهم في هذا المجال أو ذاك من مناهج التأليف النحوي.

وأقدمت على هذا البحث في مستهل دراساتي النحوية، وأنا إدراك وعورة الدرب الذي سأشقه لنفسي بين الأعداد الكثيرة من المؤلفات النحوية، وأعرف سعة رقعة هذا الموضوع وتشعب مسالكه، وكثرة مزالقه إذ لا يؤمن فيه الخلط بين موضوعاته، وموضوعات مناهج البحث اللغوي، ولا يؤمن فيه اللبس وعدم التمييز بين دراسة منهج التأليف والدراسة التاريخية المحضة لتطور التأليف النحوي.

وحين اتكلت على الله وشددت العزم على خوض غمار هذا الموضوع وجدت أن أول مستلزمات البحث هو تحديد مساراته التي سأسلكها في دراسة مناهج التأليف النحوي، وقد ألفيتها تنحصر في أمرين أساسيين هما:

الأول: تبويب الكتب النحوية وبيان الأسس التي بوبت في ضوئها.

الآخر: أساليب تلك الكتب وطرائق عرضها للمادة النحوية، واستناداً إلى هذا الفهم قسمت الكتاب على بابين درست في الأول أهم المناهج التي اختطها العلماء العرب لتآليفهم وهي المنهج الفطري والمنهج العقلي والمنهج التعليمي.

ودرست في الآخر أسس التبويب التي بنى عليها العلماء مناهجهم في التبويب.

وقد وضحت في الباب الأول أهم العوامل التي تؤثر في صياغة أساليب الكتب النحوية وشرحت أهم تلك الأساليب التي استخلصتها من استقراء التآليف النحوية مستفيداً من نتائج بحوث العلماء الأفاضل في هذا الميدان. أما الباب الآخر فقد خصصته لدراسة تبويب الكتب النحوية وتقسيماتها حيث قسمتها على مجموعات تتشابه في أسس تبويبها وختمتها بمجموعة من الكتب ذوات المناهج المتميزة إلا أن كل كتاب يتفرد فيها بطريقة خاصة لا يشبه فيها آخر.

واعتمدت في هذا الباب الاستقراء والتحليل والموازنة بين الكتب لاستخلاص النتائج، وتقرير الحقائق التي استنبطتها من تلك الموازنات، وأعتقد أن هذا المنهج الذي اتبعته أفادني كثيراً في الوصول إلى نتائج متواضعة أضعها بين أيدي الباحثين للإفادة منها في دراسة مماثلة.

وأسأل الله العلي القدير أن يجعل هذا الكتاب نافعاً لذوي الاختصاص والباحثين ويجعل ثوابنا مرضاته إنه نعم المولى ونعم المكافي.

التمهيد

المنهج في اللغة يعني الطريق الواضح قال الخليل (طريق نهج: واسع واضح، وطرق نهجه) ونهج الأمر وأنهج - لغتان - أي وضح - ومنهج الطريق وضحه. والمنهاج الطريق الواضح قال:

وأن أفوز بنور استضيء به أمضي على سنة منه ومنهاج[1]

المنهج في أبسط تعريفاته وأشملها: طريقة يصل بها إنسان إلى حقيقة[2] ويوضح الدكتور عبد الصبور شاهين مفهوم المنهج قائلا (المنهج في أبسط معانيه هو الخيط الذي يتخذه مؤلف معين ليسلك فيه موضوعات تفكيره أو دراسته، ويراد بكلمة المنهج عمليا الخطة التي اتبعها مؤلف الكتاب في علاج المشكلة التي اختارها موضوعاً له، وقيامها على أساس المنطق، أو من الاستقراء، أو منهما معا كما يراد بها النظام الذي سلكه في علاج جزئيات الدراسة من حيث استعمال المادة وتقديم المناقشة أو تأخيرها وإبداء الرأي الشخصي، وتقويم آراء الآخرين، وإصدار حكم نهائي، أو تعليق الموقف من باب التحفظ والحيطة (ويراد بالمنهج أيضا النسق الذي رتب به المؤلف أجزاء المشكلة، وهل هو نسق منطقي يجعل المقدمات أولا، تليها النتائج، أو هو نسق تاريخي يجعل الحوادث السابقة أولا، تليها الأدنى مسبقا، أو هو نسق موضوعي يقدم الموضوعات العامة، التي يبدو أن لها تأثيرا فيما يجيء بعدها ثم

---

(١) العين ٣/ ٣٩٢.

(٢) منهج البحث الأدبي ١٩ وفي تمهيد الكتاب بحث عن معنى المنهج وتاريخه.

يعقب على ذلك بذكر المسائل الخاصة أو الفرعية. وقد يأخذ الترتيب المنهجي بجانب من هذا النسق لاعتبارات يراها المؤلف..)[1].

وثمة فرق بين منهج البحث ومنهج التأليف فالأول كما يقول تمام حسان (الطريق أو الأسلوب الذي يسلكه الباحث العلمي في تقصيه للحقائق العلمية في أي فرع من فروع المعرفة، وفي أي ميدان من ميادين العلوم النظرية والعلمية)[2] وقد يسلك هذا الطريق جماعة من العلماء تجمعهم أسس منهجية واحدة في زمن واحد أو في أزمنة متباعدة وهذا ينطبق على المنهج الذي اتبعه علماء العربية في جمعهم المادة اللغوية من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف ومن أفواه العرب ومن أشعارهم المروية، واستقراء ما في تلك النصوص والأقوال لتنظيمها في حقول متشابهة أو متباينة بغية استخلاص الأحكام والقواعد وبناء النظريات في ضوء دراستها والتأمل في أسرارها، وقد قادهم هذا المنهج إلى تصنيف الموضوعات اللغوية إلى موضوعات صوتية وموضوعات صرفية وموضوعات نحوية وموضوعات دلالية، وهذا الاستنتاج نفسه توصل إلى البحث اللغوي الحديث وسموه المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ولا استبعد أن يكون المنهج الحديث قد تأثر بالمنهج العربي لتشابه الخطوات مع فوارق بسيطة حدثت لتباين الظروف والغايات.

اما منهج التأليف وهو موضوع دراستنا فهو الطريق الذي يسلكه هذا المؤلف أو ذاك أو مجموعة من المؤلفين في زمن واحد أو في أزمنة متباينة في تنظيم أبواب كتابهم وفصولهم ومباحثهم والتدرج في عرض أفكارهم في خطوات منظمة مبنية على أسس منهجية واضحة ومتسقة توصل إلى تعليم قراءة الحقائق العلمية التي يستنبطها العلماء باتباعهم منهج البحث.

---

(١) مجلة كلية الآداب والتربية، جامعة الكويت، العدد ٣/ ٤ لسنة ١٩٧٣ مقال الدكتور عبد الصبور شاهين عنوانه (المنهج اللغوي في كتاب سيبويه) ٦٠-٦١.

(٢) المصدر نفسه ٦١.

ويثير الحديث عن مناهج البحث اللغوي جدلا في كتب المحدثين ذلك أن كثيرا منهم يرى أن البحث اللغوي (أهم ما أسفر عنه الدرس اللغوي الحديث)[1] وهذا القول لا تسنده الأدلة والبراهين لأن المنهجية في البحث اللغوي، والتأليف اللغوي عرفها العرب منذ بدء الدراسات اللغوية عندهم ومارسوها في علومهم الأخرى، وقد لخص الدكتور احمد جاسم النجدي أهم الآراء التي قيلت في تأييد معرفة العرب للمنهجية في ما أورده من أقوال المستشرقين وعلماء من غير العرب. قال متحدثا عن الخطوات العلمية وتطورها عند العرب مكونة ما نسميه في المصطلح الحديث بمنهج البحث (وقد نادى بهذه الفكرة دارسون من الغربيين والعرب فكان منهم العالم الإيطالي ألدو ميلي الذي كتب مباحث عديدة بعنوان العلم عند العرب وأثره في تطور العلم العالمي وأشار خلال هذه المباحث إلى معرفة العرب بالمنهج الاستدلالي والجدلي فيما لاحظه من اتباع المعتزلة والمتكلمين لطريقة البحث الاستدلالية الجدلية)[2] ويتفق المؤرخون على أن اكثر علماء اللغة كانوا من المعتزلة (أهل الكلام) وكان النحو العربي متأثرا بعلم الكلام.

ومن يتابع خطوات البحث اللغوي يستيقن أن علماء اللغة كانوا يتدرجون من جمع المادة اللغوية إلى استقرائها وتحليل مكوناتها ورصد المتشابه والمختلف فيها، وتصنيفها إلى مباحث صوتية ومباحث صرفية ومباحث نحوية ومباحث دلالية، وهذا التصنيف يدل على منهجية في البحث لا تختلف عن تصنيفات أصحاب المناهج الحديثة. قال الدكتور النجدي (وللبحث عند القدامى - كما هو الحال عند الدارسين المحدثين - منهج معين يلتزم به المؤلفون ويسيرون على خطواته ومبادئه، والدلائل التي تؤكد هذه الفكرة عديدة ومتنوعة تبدو أولا في نظرتهم إلى صعوبة التأليف وإشارتهما إلى كثرة الطاعنين على الكتب والمؤلفات، من مثل قول الجاحظ: (من صنف كتاباً فقد استهدف، فإن أحسن فقد استعطف، وإن أساء فقد استقذف..).. ونستطيع الوقوف على دليل آخر يقوي الاعتقاد بوجود المنهج عند

---

(١) مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة. ٧.

(٢) منهج البحث الأدبي ٥.

المؤلفين القدامى، وهو ما يواجهنا كثيراً من وصفهم لبعض المؤلفين بإجادة التأليف ووصفهم لبعضهم الآخر بعدم إجادتهم وهذه الإشارات كثيرة في الكتب وحسبنا أن نذكر بعضها لنرى بم ترتبط هذه الأوصاف وعلى أي شيء تدل يقول المرزباني عن أبي بكر الصولي: ".. فكان واسع الراوية حسن الحفظ للآداب والافتنان فيها حاذقاً بتصنيف الكتب ووضع الأشياء منها مواضعها ونلاحظ أن وصفه للصولي بإجادة التأليف مرتبط بحسن الترتيب الصولي لمواد كتبه ووضعها في أماكنها المناسبة، وهذا يشير إلى مسألة مهمة من مسائل المنهج ألا وهي التبويب والتنسيق لمواد الكتاب حسب الترابط فيما بينها)[1] وجاء وصفهم لأحكام كل مبحث من هذه المباحث بتلك التنظيرات الدقيقة والموازنات المتقنة والاستنتاجات المحكمة خير دليل على تلك المنهجية المتبعة في البحث والتأليف. ولا ينكر منصف أن البحث الذي اتبعه الخليل بن أحمد الفراهيدي في تنظيم المفردات التي أخضعها للبحث مستقصيا جل مفردات اللغة العربية مستعملها ومهملها بحسب مخرج نطق الحروف وبحسب أبنيتها، وتقليب المفردة ثلاثية كانت أم رباعية أم خماسية، هو بحث منهجي دقيق لذا قال محقق العين في مقدمتهما (كان الخليل فكر، وأطال التفكير في صنع كتاب في اللغة يحصر لغة العرب كلها أن لا تفلت منه كلمة، ولا يشذ منها لفظ، وهداه عقله الناقد الفاحص إليه، وخطا في ذلك خطوات علمية محكمة، وأقام خطته على نظام رياضي دقيق)[2] ترى بم نسمي هذا النظام الرياضي الدقيق في البحث اللغوي؟ أليست هذه هي المنهجية في البحث اللغوي.

ويقول أحد محققي العين (وإذا كان علي أن أوجز أقول: إن مقدمة العين مادة غزيرة في علم الأصوات العربية وعلم وظائف الأصوات (Phonologie) وهي بهذا تعد من أهم الوثائق في علم اللغة التاريخي وذلك لتقدمها ولأن صاحبها مبتدع مؤسس لم يأخذ علمه هذا عن معاصر له أو عليه[3].

---

(١) منهج البحث الأدبي ٣١-٣٤.

(٢) العين ١/ ١٥.

(٣) المصدر نفسه ١/ ١٤.

ولو عدنا إلى مرحلة جمع المواد اللغوية من أفواه العرب في الجزيرة العربية لالفينا أنها تمت بخطى منتظمة في ضوء منهج واضح يعتمد مبدأ الفصاحة أساساً في جمع تلك المواد متوخين اختيار القبائل المعروفة بفصاحتها وابتعادها عن العناصر الأعجمية لذا حصروا مهمتهم في قبائل قليلة متحاشين الأخذ من القبائل المحاذية للفرس أو الروم أو الأحباش أو المختلطة بالهنود وغيرهم وهذا الحصر لتلك القبائل لم يكن من الصدف أو العمل العشوائي بل كان يجري في ضوء منهج واضح. ولا يختلف الأمر في قصرهم جمع تلك المواد اللغوية على عصور معينة في البادية أو المدن سموها عصور الاستشهاد، ذلك لأنهم يدركون أن التغير اللغوي في المدينة اسرع منه في البادية التي تقل فيها وسائل الاتصال بالأعاجم ولأنهم يدركون أن الزمن كفيل بتغيير الخصائص اللغوية سواء في البادية ام في المدينة لحتمية الاختلاط بالأعاجم لكثرة من يعتنق منهم الإسلام. وليس في الأمرين عيب ولا اخلال بمنهجيتهم كما يذهب إلى ذلك عدد من المحدثين، ذلك أن المنهج اللغوي العربي يسعى إلى تحقيق الهدف السابق في المكان والزمان ولا يهمهم ضيق المكان وحصره في قبائل معينة لأن منهجهم قائم على أساس تحصيل المواد اللغوية الفصيحة بالقدر الذي يعزز الأحكام اللغوية بدقة وإحكام ولا يضيرهم ما قيل إنهم فوتوا علينا فرصة جمع مواد لغوية من لهجات أهملوا عن قصد سماعها لأن مثل هذه الأقوال غير نابعة من فهم دقيق لمنهجهم هم وليس مناهج غيرهم. ولم يكن امتداد الفسحة الزمنية لجمع المواد اللغوية في البادية أو في المدينة يهم علماء العربية لأنهم يعلمون أن حركة التغير في البنى اللغوية لا تجري بالسرعة التي تجري فيها في الوقت الحاضر لضعف وسائل الاتصال وبطئها ولا سيما في البادية لذا ينبغي ألا نقيس ما نحن عليه في هذا الزمن بما كان عليه البدو الرحل الذي تنحصر حركتهم في مناطق صحراوية في قلب الصحراء، لنطلق أحكاماً خيالية لا تمت إلى الواقع بصلة.

ويستطيع أي باحث أن يدرك مما أشرت إليه أن اللغويين العرب كانوا ينهجون منهجا محسوبة خطواته ومعروفة نتائجه ولكنهم لم يتبعوا خطوات غيرهم بل هدتهم فطرتهم وذكاؤهم وتجاربهم في العلوم الإسلامية الأخرى كعلوم الفقه

والحديث إلى هذه المنهجية الفطرية التي شاء عدد من المحدثين أن يطلق عليها (الوصفية) وهو ما سأناقشه فيما بعد.

وقد برع علماء العربية في مناهج التأليف قدر براعتهم في مناهج البحث اللغوي، فكان أول كتاب في النحو يسير في ضوء خطة واضحة تعتمد العامل أساساً لتبويب الكتاب إذ يبدأ الكتاب بمقدمة عامة تتناول عدداً من الأمور الأساسية منها بيان ما الكلم وأقسام الكلم وحد كل منها، وموضوع المسند والمسند إليه وهما الركنان الأساسيان في الجملة، وموضوع مهم في الدراسات اللغوية سماه باب الاستقامة من الكلام والإحالة قال فيه (فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب)[1] وهو موضوع مهم في الدراسات اللغوية تطور فيما بعد وصار أساسا لعدد من المباحث البلاغية والنقدية والفت فيه كتب ودراسات[2] وتناولت المقدمة موضوعات مهمة كباب اللفظ للمعاني الذي أشار فيه إلى الترادف والتضاد، وأشارت إلى موضوعي الحذف والاستغناء في باب ما يكون في اللفظ من الأعراب[3] فضلا عن احتوائها على فهرسة لموضوعات النحو التي درسها في عدد من أبواب الكتاب. ولا شك في أن الكتب الأخرى التي ألفت بعده قد استفادت من منهجية الكتاب وطورتها بزيادة الأسس التي بنيت عليها مناهج التأليف النحوي على نحو ما سنوضحه في فصول الباب الثاني من هذا الكتاب. ولا أغالي إذا قلت إن مناهج التأليف في الكتب النحوية الأولى كانت من بنات أفكار المؤلفين العرب ولم تتأثر بأي منهج أجنبي، ولكن ذلك لا يعني أن تلك المناهج لم تتأثر بمناهج التأليف في علوم إسلامية أخرى كالفقه والحديث والتفسير والمعاجم وكتب اللغة الأخرى.

وفي ضوء ما ذكرته عن منهجية العرب في البحث والتأليف نرى ضرورة التمييز بين ما أنجزه علماء العربية في هذا الميدان، وما يحاول عدد من المحدثين خلط

---

(١) الكتاب ١/ ٢٥.

(٢) ينظر كتاب أقسام الأحقاد لأبي علي الفارسي.

(٣) الكتاب ٢٤- ٢٥.

الأوراق فيه وذلك بتسمية مناهج العرب في ضوء ما أنجزه علماء الغرب من مناهج لغوية كتسمية منهج البحث العربي بالمنهج الوصفي ليكون ذلك مدخلا لمؤاخذة علماء العربية بطول عصور الاستشهاد واقتصار الوصف على قبائل معينة، ومؤاخذتهم بالاهتمام بالتأويل والتعليل، وربط الوصف بالمعيارية بحجة أن الوصف لا يتدخل فيما يصفه فافترضوا أن المنهج هو وصفي ينبغي أن تراعى فيه كل مستلزمات المنهج الوصفي المعاصر ومن خرج على ما استنه الوصفيون المعاصرون فهو مقصر ينبغي بيان عيوبه وذكر النواقص في منهجه وهذا أمر غريب، ذلك أن الفارق بين زمن المنهجين طويل يمتد إلى أكثر من ألف عام وشتان بين مبدع يبتكر منهجاً في زمن كان الغربيون لا يفقهون شيئا من العلوم ومنهجيتها، وما ابتكره العرب يسمو بعظمته إلى الحد الذي يجعل أولئك المبهورين بمناهج الغرب يظنون أن المنهجين يلتقيان في أسس كثيرة دعتهم إلى إطلاق التسمية على المنهج العربي لتشابههما في الغاية ومراحل البحث اللغوي.

وثمة أمر آخر يدعونا إلى التقليل من قيمة تلك المآخذ هو أن المبتكر له فضل الريادة ولا يشترط في ما يبتكره الكمال، أما المنهج الذي يأتي بعد ألف عام على نمط المنهج العربي مع زيادات اقتضتها طبيعة لغتهم، فليس العيب فيمن ابتكر لأن هذا قد حاز على قصب السبق. بل العيب عيب من سار على نهجهم لأنني لا افترض أن خطوات البحث تشابهت لمحض صدفة، نقول هذا ونحن نفترض جدلاً أن المنهج العربي هو منهج وصفي غير أني أزعم أن المنهج العربي لم يكن كذلك بل هو منهج خاص يتسم بسمات كثيرة منها ما يمكن أن نسميها بسمة الوصفية وسنعنى بدراسة هذه السمة عند شرحنا للمنهج الفطري أما السمات الأخرى فهي سمات خاصة لا علاقة لها بالمنهج الوصفي الحديث، ومنها انتقاله من الكليات إلى الجزئيات، ومن الجزئيات إلى الكليات، وهو منهج فيه كثير من سمات ما يسمى اليوم بالمنهج التوليدي التحويلي فهو قد اهتم بالبنى السطحية للتراكيب كما اهتم بالبنى العميقة وبحث العلماء في التحولات التي تحدث في الجملة العربية على نحو ما نراه في دراستهما التحول الحاصل في قولنا (أجمل بالورد) فقد ذهبوا إلى أنها تحولت من قولنا (جمل الورد) وفي دراستهم للنواسخ حيث ذهبوا إلى أنها تحولت من جملة

اسمية، ومنها جمل الظن واليقين، ودراستهم للفعل المبني للمعلوم والمبني للمجهول، وما تكون عليه الجملة قبل البناء للمجهول، فضلا عن دراستهم للمعاني العميقة المتولدة من التغيرات التي تحدث في الجملة، أو احتمال الجملة الواحدة لأكثر من معنى لتعدد وجوه إعرابها، واحتمال كل وجه أكثر من معنى، ومنها انه منهج تكاملي يعضد فيه التغير الصرفي أو الصوتي المعنى النحوي وتسخر المعطيات النحوية والصرفية والصوتية للحصيلة الدلالية، وهذه الخصيصة واضحة في الأبواب النحوية كلها، ومنها انه منهج يفرق بين الأصول والفروع التي يستنبطها من الاستعمال اللغوي سواء في الإعراب أم في الفروع المعنوية المتشعبة كالتأنيث والتذكير والأفراد والتثنية والجمع وغيرها ومنها انه منهج اعتنى بالمعايير اللغوية المستقاة من الكثرة والقلة والندرة في الاستعمال لذا ماز بين المطرد والشاذ ولهم في ذلك مباحث كثيرة لا مجال لذكرها في هذه العجالة التمهيدية وخلاصة القول في هذا المنهج أنه نسيج وحده اقتضته طبيعة اللغة العربية.

الباب الأول

مناهج التأليف النحوي

الفصل الأول

المنهج الفطريّ (الوصفي)

إن تحديد المناهج المتبعة في التأليف النحوي في وقت شاعت فيه المذاهب الحديثة والمناهج التي تتبعها في تصنيف الكتب يجعل الباحث في هذا الميدان يخلطون بين الخطوات الأولية التي سلكها الرواد مجربين ومبتكرين، وما استقر في الأذهان وصار معروفاً لكثرة التجارب وتراكم النتائج التي تجمعت بعد تأليف آلاف بل ملايين الكتب في النحو العربي ونحو اللغات الأخرى في بلدان العالم، وهذا التصور كان ماثلاً أمام عيني وأنا أحاول اقتحام ميدان التنظير لمناهج التأليف النحوي عند النحاة العرب من سيبويه حتى ابن هشام وهي حقبة شهدت بدء التأليف النحوي في أول تجاربه من غير أن يأتم بمناهج سابقة، ذلك أن حركة التأليف في العلوم الإسلامية الأخرى كانت تتبع المنهج الذي يناسب مادة كل علم وطبيعة ذلك العلم وهذا ما يجعل المؤلفين الأوائل في النحو العربي يمرون بمخاض عسير تكتنفه الصعوبات ويحتمل الزلل في خطواته. وهذه الحقيقة جعلت كثيراً من الباحثين المحدثين يشككون في قدرة العلماء العرب في وضع مناهج جديدة من غير تأثر بمناهج غيرهم من الشعوب الأخرى محاولين بطريق أو آخر التشكيك في أصالة هذه المناهج ولا سيما المنهج الذي سميناه المنهج الفطري وهو المنهج الذي اتبعه سيبويه ومن سار على نهجه من العلماء الأوائل، وحاول هؤلاء المشككون في قدرة العلماء العرب على الابتكار والإبداع التعلق بقضايا لا تصمد أمام الحقائق وأهمها اطلاع العلماء العرب على المناهج السابقة لهم عند الأمم الأخرى، وهي تهمة واهية تنقضها الوقائع ومنها أن الأمم المحيطة ببلاد العرب لم تكن لها مناهج في التأليف النحوي في ذلك الوقت، لأنها لم يكن لديها نحو ولا مؤلفات نحوية، وقد

دحضت الحجج الواهية التي شككوا بها في أصالة النحو العربي في كتابي الموسوم بـ(أصالة النحو العربي) بأدلة موضوعية دامغة تفيد في دحض الشكوك في أصالة المنهج الفطري العربي.

ولا ينكر منصف أن العلماء العرب جربوا وحاولوا قدر استطاعتهم وبحسب ما تقتضيه الموضوعات النحوية المستنبطة من استقراء لغة العرب ومن خصوصية اللغة العربية، وطبيعة مادتها المدروسة لذا جاء منهجهم منسجماً مع تلك الموضوعات ومكيفاً لاستيعابها وعرضها عرضا مناسبا لفهم المتلقي وقدرته على الإحاطة بأسرارها، لذا يمكن القول إنه منهج نسيج وحده، جرب فيه العلماء العرب كل الأساليب المناسبة لطبيعة اللغة العربية، واتبعوا كل الطرائق في التأليف، وابتكروا شتى الأنماط في التصنيف كان بعضها يمثل ظواهر منهجية حرية بالدراسة والتأمل، وكان بعضها الآخر يعد تجربة يتيمة لم تتكرر وليس ذلك أمراً عجيباً أو غريبا فالعلماء العرب لم يسبقوا بتجارب منهجية سابقة في التأليف النحوي لكي يحذوا حذوها، وحتى العلوم العربية الأخرى التي عرفت التأليف قبل النحو كالمعاجم وغيرها لا يمكن اتباع مناهجها في النحو لأن الموضوعات مختلفة ومقتضيات العرض متباينة مما حدا بعلماء النحو إلى ابتكار منهج خاص بالتأليف النحوية حاولوا من خلاله ترتيب موضوعاتهم ترتيبا يستند إلى أسس معينة. وقد حاولت في هذا الكتاب التحدث عن الكتب النحوية التي عالجت الأبواب النحوية.

وقد كان عدد من التأليف يمثل اتجاهات ثانوية مثل التأليف في شرح الشواهد أو التأليف في اوجه الخلاف بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة، أو التأليف في أصول النحو، والجدل، أو الموضوعات النحوية المحددة كالحروف أو الأفعال أو المقصورة والممدود أو كتب الأحاجي والألغاز وغيرها من الكتب غير الأساسية في النحو، وقد عرجت على قسم من هذه الاتجاهات مشيرا إليها أو معقباً على اثرها وبقدر تعلق ذلك بمناهج التأليف النحوية التي اختصت بدراسة الموضوعات النحوية والصرفية والتي جعلتها المحور الأساسي في دراستي للمناهج المتبعة في التأليف النحوية.

وقد حاولت أن انتقي عددا من الكتب التي تمثل ظاهرة من الظواهر أو ملمحاً من الملامح لتكون مثالاً لتلك الظاهرة أو ذلك الملمح متوخياً أن يكون التمثيل معبراً عن حالة عموم وليس عن حالة تفرد أو شذوذ، وذلك لأني اعتمدت في بحثي هذا على منهج وصفي تحليلي، وعدم ذكر بعض الكتب النحوية لا يعني إهمالها وإنما يعني أنها متمثلة بغيرها من الكتب مما يشابهها، وعذري في عدم ذكرها أن هذا الكتاب ليس تاريخاً للنحو وإنما هو وصف لمناهج تأليفه.

وخلال استقرائي لكتب النحو الأساسية التي درست الموضوعات النحوية ألفيتها تتبع أحد المناهج الثلاثة الآتية:

١- المنهج الفطري (الوصفي).

٢- المنهج العقلي (الفلسفي) أو (التعليلي).

٣- المنهج التعليمي.

ورغم أني أدرك - منذ البدء - أن المنهج الوصفي هو منهج بحث أكثر من كونه منهج تأليف، حيث اتبع قديما في دراسة اللغة العربية، وهو يحتمل اليوم مكاناً متقدماً بين مناهج البحث في لغات العالم المعاصرة، أثرت أن أجانس بينه وبين المنهج الفطري الذي اعتمد في الدراسات النحوية الأولى إلى الحد الذي يومي بأنهما منهج واحد، ولذا جعلت المنهج الفطري (الوصفي) ضمن مناهج التأليف النحوي وذلك لوجود علاقة بينه وبين بعض أوجه الأساليب التي اتبعت في تأليف الكتب النحوية إذ إنها تحمل سمات المنهج الفطري (الوصفي)، ولكونه المنهج الذي اتبع في تأليف الكتاب لسيبويه. وثمة سبب آخر دفعني إلى ذلك هو أن شيوع هذا المنهج (الوصفي) في أوربا وأمريكا منذ بدء القرن العشرين واستمرار تأثيره في الدراسات اللغوية المعاصرة حفز عددا من الباحثين على الموازنة بين المناهج الوصفية الحديثة والمناهج المتبعة في تأليف الكتب النحوية الأولى بما فيها كتاب سيبويه محاولين بقدر أو بآخر تقويم مناهجنا القديمة بمعايير مستحدثة في ضوء الدراسات الوصفية

الحديثة، وهذا ما أوقع كثيرا منهم في وهم منهجي لا بد من مناقشته وتوضيح حقيقة الأمر في هذه القضية[1].

ولكي يكون الأمر واضحاً ينبغي أن أعطي فكرة موجزة عن مفهوم المنهج الوصفي.

المنهج الوصفي هو المنهج الذي يقوم على تقرير ما هو واقع أو تفسيره تفسيراً لا يخرج عن طاق اللغة[2].

ويقول عنه الدكتور رمضان عبد التواب المنهج الوصفي يكتفي بوصف أية لغة من اللغات عند شعب من الشعوب أو لهجة من اللهجات في وقت معين أي انه يبحث اللغة بحثاً عرضياً لا طوليا، ويصف ما فيها من ظواهر لغوية مختلفة ويسجل الواقع اللغوي تسجيلاً أميناً بل أن أنطوان ميه يذهب إلى أبعد من هذا حين يرى أن المنهج الوصفي (يعني بدراسة الاستعمال اللغوي في عمومه عند شخص بعينه، في زمان بعينه، ومكان بعينه).

فالمنهج الوصفي يقوم على أساس وصف اللغة، أو اللهجة في مستوياتها المختلفة أي في نواحي أصواتها ومقاطعها وأبنيتها ودلالاتها وتراكيبها وألفاظها أو في بعض هذه النواحي، ولا يتخطى مرحلة الوصف[3].

ويرى الدكتور عبده الراجحي أن النحاة العرب درسوا لغتهم على أساس المنهج الوصفي بمعنى انهم تناولوها - في الأغلب - تناولاً لغوياً مبنياً على وصف الظواهر كما هي.. ثم صنفوا مادتهم اللغوية على أساس وصفي، نقصد أن الصفة الغالبة على تصنيفهم هي الصفة التقريرية، والعجيب أن الدرس اللغوي تعرض

---

(١) ينظر مناهج البحث، تمام حسان، ١٦ وما بعدها. ومقالته (إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا) في كراس إشغال ندوة الألسنيات رقم ٤ لسنة. ومقالة الدكتور هادي نهر في الكراس نفسه، وكتاب المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ١٨١ وما بعدها.

(٢) الدراسات اللغوية عند العرب حتى القرن الثالث الهجري ٣٧٤.

(٣) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ١٨١، ١٨٢.

هجوم عنيف بحجة انه ليس تقريرياً، والذي نعتقده أن هذا الهجوم مبني على الأعمال اللغوية المتأخرة التي تأثرت بمناهج عقلية أما الأعمال المبكرة وهي التي تمثل المنهج العربي تمثيلاً صحيحاً فإنها تكاد تقتصر على المنهج التقريري وهو ما نعرفه من منهج سيبويه[1].

وانتهى الدكتور محمد حسين آل ياسين في دراسته الموسومة (الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري) إلى أن الدرس اللغوي حتى أواسط القرن الثالث كان سائراً على المنهج الوصفي في تناوله الموضوعات اللغوية إلى حد كبير، ذلك انه إلى هذا الحين لم يتأثر بعد بالدراسات العقلية التي سادت الوسط العلمي بعد ذلك وقد مر بنا اكثر من دليل على تمسك اللغويين الأوائل بالمنهج الوصفي في دراسة اللغة، فقد سبق موقف الخليل وبعض شيوخه وأصحابه من المسماع، والقياس، والتقدير، والتأويل، والعامل والتعليل وما إلى ذلك من أسس الدرس اللغوي، وكان موقفهم إزاء ذلك موقف الواصف الذي يفسر ما يرى انه يلائم روح اللغة من غير تمحل واغراب[2].

اما في العصر الحديث، فقد ظهرت في أوربا خلال القرن العشرين دعوات لدراسة اللغة دراسة وصفية بعد أن كان كل من المنهج التاريخي والمنهج المقارن يحتل مكان الصدارة في الدراسات اللغوية، في حين لم يكن هناك تصور واضح لإمكان بحث اللغة الواحدة أو اللهجة الواحدة بحثا يقوم على أسس علمية دقيقة، يقول الدكتور محمود فهمي حجازي عن تاريخ الدراسات اللغوية على وفق المنهج الوصفي: يُتناول علم اللغة الوصفي بالدراسة العلمية لغة واحدة، أو لهجة واحدة في زمن بعينه ومكان بعينه، ومعنى هذا أن علم اللغة الوصفي يبحث المستوى اللغوي الواحد من جوانبه الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية.

---

(١) فقد اللغة في الكتب الحديثة: ١٧٩-١٨١.

(٢) الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري: ٣٧٥ ويلاحظ كتاب سيبويه: ١/ ١٧٢، ١٧٧، ٣٠٣، ٣٠٦.

لقد ظل العلماء يبحثون اللغات في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بالمنهج المقارن، ولم يكن هناك واضح لإمكان بحث اللغة الواحدة أو اللهجة الواحدة على نحو علمي دقيق، ولكن الباحث السويسري دي سوسير اثبت في دراساته في نظرية اللغة ووظيفتها إمكان بحث اللغة الواحدة وصفيا أو تاريخياً، وبذلك بدأ الباحثون في تطوير مناهج البحث لتحليل البنية اللغوية وزاد اهتمام الباحثين بالمنهج الوصفي في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، واصبح المنهج الوصفي المنهج السائد في السنوات العشر الماضية عند أكثر المشتغلين بعلم اللغة الحديث في كل انحاء العالم[1].

وقد وضع النحاة المعاصرون نقاطاً أساسية يعتمد عليها المنهج الوصفي الحديث في دراسة اللغة، وقد جعلوها معايير لتقويم الدراسات النحوية العربية القديمة وأهم هذه النقاط:

١- لا يأخذ المنهج الوصفي بالمقولات المنطقية أو المسائل الفلسفية.

٢- عدم اللجوء إلى الأقيسة والتعليلات، أي انه يكون للاستقراء الأهمية الأولى في العمل الوصفي.

٣- وحدة المكان الذي يتم وصف اللغة فيه.

٤- وحدة الزمان الذي يتم وصف اللغة أبانه.

٥- وحدة النصوص المستشهد بها[2].

كما وضعوا للواصف وصايا يلتزم بها عند القيام بوصف لغة مجموعة ما[3].

فالمنهج الوصفي إذن - وكما يراه علماء اللغة المحدثون - منهج يقوم على عمليات متعاقبة هي جمع المادة اللغوية لمنطقة واحدة محددة في زمان واحد محدد ثم

---

(١) علم اللغة العربية: ٣٧، ٣٨.

(٢) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم (بتصرف): ٢١ وما بعدها.

(٣) علم اللغة (السعران): ٢٥٩-٢٦١.

استقراء هذه المادة اللغوية، واستخلاص نتائج لغوية أو نحوية يمكن صياغتها على هيئة قواعد وقوانين دون تعليل. وقد تتكرر هذه المهمة لملاحقة التطورات الحاصلة في النظام اللغوي لتلك المنطقة.

ومن هذا الفهم لطبيعة المنهج الوصفي، ومقارنة لتلك النقاط الأساسية التي يعتمد عليها المنهج الوصفي الحديث، بالخطوط الرئيسة التي سار عليها منهج الفطرة في الكتب النحوية الأولى استنتج عدد من الباحثين المحدثين وجود أخطاء منهجية في المنهج الذي اتبعه سيبويه وشيوخه في وصف اللغة العربية، ومن هنا ظهرت دعوات كثيرة لما يسمى (بإعادة وصف اللغة العربية)[1] كما ظهرت أصوات تغمز المنهج العربي في وصف اللغة، فهل سارت دراسة اللغة العربية التي تمت في القرنين الأول والثاني الهجريين على خطوات المنهج الوصفي الحديث نفسها؟.

وأما الذي يهمني بحثه من خطوات المنهج الوصفي في دراسة مناهج التأليف النحوي ولا سيما الأسلوب والتبويب.

يتفق الباحثون على أن المنهج الوصفي يمر بمراحل عديدة يلخصها الدكتور عدنان محمد سلمان بقوله يستطيع الباحث أن يقرر أن علوم العربية ومنها النحو قد مرت بثلاث مراحل فاتجهت جهود العلماء في المرحلة الأولى صوب النصوص وتدوينها على وفق ضوابط التزموا بها تتصل بجوهر النص وسلامة عربية من يأخذون عنه اللغة، وفي المرحلة الثانية انصرف العلماء إلى استقراء تلك النصوص لاستخلاص الأحكام والقواعد منها، أما المرحلة الثالثة فقد كانت جهودهم منصبة على تعرف أسرار العربية وتعليل أحكامها، لمعرفة حكمة العرب في كلامها.. ولا بد من التأكيد هنا أن هذه المراحل الثلاث كثيراً ما تكون متداخلة تجري في آن واحد، إلا أن لكل مرحلة غرضا متميزاً عن غرض المرحلة الأخرى. فكان غرض المرحلة الأولى هو جمع اللغة والمحافظة عليها من الدخيل، وغرض المرحلة الثانية هو وضع القواعد النحوية واللغوية ليتجنب الناطقون بالعربية اللحن، وغرض المرحلة

---

(١) تلاحظ البحوث المنشورة في كراس - أشغال ندوة اللسانيات رقم ٤ لسنة ١٩٧٨، ومقال الدكتور حسن عون (أول كتاب في نحو العربية) مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.

الثالثة هو بيان عظمة هذه اللغة ومعرفة أسرارها[1] وهذا التشخيص لتلك المراحل يوضح الطريق أمامنا لمعرفة الجوانب التي تخص بحثنا هذا ومناقشة الأمور التي ينبغي إيضاحها.

وهنا ينبغي أن نقول إن المرحلة الأولى - مرحلة جمع النصوص وتدوينها - قد تمت على وفق ضوابط لا تختلف كثيراً عن ضوابط الوصف الحديث، فاللغويون العرب جمعوا مادتهم اللغوية في مدة زمنية محددة - وان كانت طويلة نسبياً - تقف عند نهاية القرن الثاني في المدن والقرن الرابع في البادية، كما أن جمع تلك المادة كان محصوراً في أماكن محددة تمثل العربية في أنقى وافصح لهجاتها وقد جمع اللغويون هذه المادة عن طريق الرواية والمشافهة والتدوين إذ تم تسجيل كل الظواهر اللغوية - بما فيها الظواهر الصوتية - في المؤلفات اللغوية والنحوية الأولى ويعترف بذلك كثير من أولئك الباحثين ومنهم الدكتور تمام حسان حيث يقول: أن تاريخ دراسة اللغة العربية ليعرض علينا في بدايته محاولة جدية لإنشاء منهج وصفي في دراسة اللغة يقوم على جمع اللغة ورواياتها ثم ملاحظة المادة المجموعة واستقرائها والخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوي السليم، ولكن بعض الأخطاء المنهجية في طريقتهم لم تمكنهم من الخلاص من النقد[2].

ويلخص الدكتور تمام حسان في مكان آخر أهم هذه المآخذ في نقطتين قائلا: غير أن نحاة العرب في العصر الأول وفيهم سيبويه يقعون في مخالفات منهجية من ناحيتين:

١- فهم أولا يشملون بدراستهم مراحل متعاقبة من تاريخ اللغة العربية تبدأ من حوالي مائة وخمسين عاما قبل الإسلام وتنتهي بانتهاء ما يسمونه عصر الاحتجاج، أي انهم يشملون ما يقرب من ثلاثة قرون من تاريخ لغة العرب، وتلك حقبة لا يمكن أن تظل اللغة فيها ثابتة على حالها، وإنما المعقول أن تكون اللغة قد تطورت فيها من نواحي البنية والنطق..

---

(١) مجلة المجمع العلمي العراقي، ج٣م ٣٥ لسنة ١٩٨٤ مقال الدكتور عدنان محمد سلمان (الاستقراء في النحو).

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٢٢، ٢٣.

٢- ثم هم يعمدون ثانيا إلى لهجات متعددة من نفس اللغة فيخلطون بينها ويحاولون إيجاد نحو عام لها جميعاً والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم[1].

وليست هذه المآخذ مهمة إلى الدرجة التي تجعلها تؤثر في تقويم المنهج الذي اتبعه النحاة القدامى، صحيح أن طول الزمن يغير بنية الكلمة ويؤثر في أصوات نطقها إلا أن المدة التي تم خلالها جمع المادة اللغوية، لا يمكن أن تحدث تغييرات مهمة في منطقة صحراوية معزولة تفتقر إلى وسائل النقل السريعة ولا يتم فيها الاختلاط إلا بحدود ضيقة. وحتى لو حدثت بعض التغييرات الثانوية فلا أظنها تمس قواعد اللغة بشكل يجعلها مختلفة بعضها عن بعضها الآخر من مكان لمكان.

ولم يترك النحاة مسألة تعدد القبائل دون تسجيل لخصائص كل منها وتمييز لمسائل كل منها التي تنفرد بها هذه القبيلة أو تلك.

أما الدعوة لإعادة جمع المادة اللغوية ووصفها بين آونة وأخرى، وبصورة مستمرة فهو أمر فيه نظر، ذلك لأن جمع المادة اللغوية ضمن المدة الزمنية التي حددت بأواخر القرن الثاني في المدن إنما يمثل موقفا دينياً يعد الالتزام به واجباً دينياً للمسلمين، وهذا الموقف هو الحفاظ على المستوى اللغوي المسجل ضمن حدود تلك المدة لأنه لا يختلف كثيرا عن المستوى اللغوي الذي تصبح لغة القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف ونصوص الشريعة الإسلامية السمحة واضحة ومفهومة فهما دقيقا، في ضوء معاييره وأحكامه وقواعده.

وهذا لا يعني- بأية حال من الأحوال - أننا لا نؤمن بالتطور اللغوي الذي يطرأ على بنية الكلمة ونظم الكلام ونطق الحروف والكلمات وخصائص اللغة

---

(١) المصدر السابق: ٢٦، ٢٧.

بصورة عامة خلال هذه القرون الطويلة، فذلك أمر لا يتجاهله أحد، وإنما الذي نعنيه من عدم قبول فكرة إعادة الوصف هو أن هذا الموقف الديني يفرض علينا أن نخضع هذا التطور في المستوى اللغوي بكل الوسائل التعليمية والمعايير اللغوية ليتلائم مع مستوى لغة القرآن الكريم، ولا يسمح بإقرار قواعد أو نظم جديدة تختلف عن القواعد والنظم التي وصفها النحاة القدامى في ضوء النصوص التي دونوها وفي إطار هذا التحديد لمسؤولياتنا يصبح كل تغيير في نظم اللغة العربية - ولا سيما الدعوة لدراسة اللهجات العامية والتغييرات التي ظهرت بتأثير الترجمة من اللغات الأوربية المعاصرة - أمراً مرفوضاً ينبغي تصويبه وإعادة تلك النظم بكل السبل إلى القدر الذي يجعلها تسير في نسق واحد مع قواعد اللغة التي نزل بها القرآن الكريم.

وفي هذا المقام أرى من الدقة في البحث أن أذكر نص قول الدكتور هادي نهر في مقاله المنشور في كراس (أشغال ندوة اللسانيات لسنة ١٩٧٨) إذ يقول: "ومن المفيد أن أذكر هنا أننا لو اعتمدنا القرآن الكريم، وحاولنا أن نضع القواعد النحوية التي التزمها بدون مناقشات النحاة، نجد انه التزم قواعد معينة اقل بكثير مما جاء به النحاة من آراء واسعة متشعبة فليس في القرآن الكريم حسب معرفتي حال سادة مسد الخبر وليس فيه تنازع أو اشتغال بالصورة التي جاء بها النحاة وليس فيه ذكر لبعض أخوات كان، وأفعال المقاربة، وهو لا يستعمل أن مكسورة الهمزة إلا في مواضع محددة،ولا أريد هنا أن نقاس القواعد النحوية على القرآن لأن القياس عليه قياس مع الفارق، ولأن للقرآن الكريم وصفا لو قيدنا أنفسنا بحدود استعمالاته لحجرنا عليه كثيراً من الاستعمالات"[1].

والفرق بين ما ذكرته وما عذر منه الدكتور هادي نهر كبير ذلك لأن ما قلته لا يدعو إلى قصر الأحكام النحوية على ما ورد في القرآن الكريم لأنه مصدر من مصادر كثيرة - منها الحديث النبوي الشريف - وكلام العرب نثراً وشعراً - لذا فإن من الطبيعي أن تكون قواعد النحاة المستنتجة من وصف نصوص هذه المصادر

---

(١) أشغال ندوة اللسانيات، لسنة ١٩٧٨ السلسلة رقم ٤، ١٤١.

جميعها أكثر مما في القرآن الكريم من أمثلة لقواعد نحوية لأنه ليس كتاباً نحوياً وما ورد فيه لا يسع استعمال جميع المفردات العربية ولا صيغها المختلفة مع أنه بلا ريب يعد نموذجا فريداً لأساليب العربية وصيغها وتراكيبها فضلا عن انه أوثق نص صيغت ألفاظه بلغة العرب الخالدة[1]، وإنما هو كتاب مقدس تفرض علينا قدسيته أن نبقي كل الأحكام النحوية التي تفسر قواعده وتصف أحكامه حتى وان - (حجرنا عليه كثيراً من الاستعمالات) - لأن ذلك ليس حجراً وإنما هو تواصل مع أقدس ما ورثه العرب، وحفظه الله - جلت قدرته - لهم على مر العصور. والأمر الثاني الذي ينبغي ذكره هو أن هذه المادة اللغوية التي دونت وحفظت - ومنها القرآن الكريم - تبقى مادة قابلة للاستقراء والوصف إذ إنها - كما وردت في القرآن الكريم وفي الأحاديث النبوية الصحيحة المتفق على صحتها ودواوين الشعر المتفق على صحة رواياتها في حدود عصور الاحتجاج بها - وأقوال العرب الموثقة توثيقاً يمكن الاطمئنان إلى صحته - معروضة بين أيدي الباحثين في أي وقت يشاؤون يستطيعون وصف ما لم يوصف منها، أو حتى إعادة وصف بعض ما وصف أن كان هذا مجدياً ومفيداً، وليس هذا بغريب إذ تم فعلا دراسة كثير من الأبواب التي لم تدرس بشكل واسع في كتاب سيبويه أو غيره من الكتب النحوية الأولى، ولا سيما المباحث التي تتعلق بالجملة كما سنذكر ذلك فيما بعد.

أما المرحلة الثانية وهي مرحلة استقراء النصوص لاستخلاص الأحكام والقواعد منها، فقد كانت نتائجها ومعطياتها أساساً استند عليه النحاة في بناء أبواب كتبهم أولا والاستفادة منها في وضع مناهج متميزة لتبويب كتبهم على نحو مر بنا، فقد ذكرت أن أحد الأسس التي قام عليها تبويب الكتب النحوية بعد سيبويه هو(تقسيم الكلمة اسم وفعل وحرف) وهذا التقسيم جاء نتيجة من نتائج الاستقراء كما هو معروف. يقول الدكتور عدنان محمد سلمان وكان لهذا الاستقراء الذي نقله أبو الأسود عن الإمام علي أثر واضح في جل المصنفات النحوية فلقد

---

(١) مجلة المجمع العلمي العراقي، ج٣م ٣٥ لسنة ١٩٨٤ مقال الدكتور عدنان محمد سلمان المعنون (الاستقراء في النحو٩ ١٨٧.

افتتحت فصولها بتسجيل هذه النتيجة الاستقرائية المتصلة بأنواع الكلم العربي فسيبويه مثلا بدأ كتابة القيم بقوله "هذا باب علم ما الكلم من العربية فالكلم: اسم وفعل وحرف، جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل" ثم تحدث عن هذه الأنواع الثلاثة حديثا اعتمد فيه على الوصف والتمثيل فقال "فالاسم رجل وفرس وحائط وأما الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع .."[1]. ويضيف الدكتور عدنان إلى ذلك موضحا مدى الاستفادة من نتائج هذا الاستقراء" ولم يكتف النحاة الذين جاءوا بعد سيبويه باستقراء أنواع الكلم بل تجاوزوا وذلك إلى استقراء علامات كل نوع من أنواع تكلم الكلم ليضعوا بين يدي الدارسين مقاييس وضوابط يستطيعون بها التفريق بين تلك الأنواع"[2].

والواقع أن الأمر لم يقف بالنحاة ضد افتتاح كتبهم بذكر أنواع الكلم بل بوبوا كتبهم في ضوء هذه النتيجة الاستقرائية، فقسموا الكتب النحوية إلى أقسام رئيسة منها أقسام الاسم في حالة إعرابه وبنائه والفعل كذلك ثم الحرف وهو مبني في كل احواله وهذا التقسيم - كما أوضحنا - ظل سائداً إلى يومنا هذا في تبويب الكتب النحوية.

وقد أفاد النحاة العرب في نتائج هذا الاستقراء في بلورة أساس آخر مكنهم من تنظيم مناهج التبويب تنظيما رائعا وهو (الإعراب والبناء) كما وضحت تفاصيله، وقد استقوا هذا الأساس من نتائج الاستقراء نفسه "فقد هداهم منهجهم الوصفي القائم على التتبع والاستقصاء إلى أن الكلم العربي يأتي في ثنايا التراكيب على نمطين: نمط ثابت آخره لا يتغير وأن تغيرت وظيفته في التركيب، ونمط آخر يتغير آخره بتغير وظيفته في التركيب وسموا الأول مبنياً والثاني معرباً.

---

(١) مجلة المجمع العلمي العراقي، ج٣م٣٥ لسنة ١٩٨٤، ١٤٥.

(٢) المصدر نفسه، ١٤٦.

ثم عمدوا إلى معرفة هذا التغير والثبوت وأنواع كل منهما، وبنوا مقدمات كتبهم على الكشف عن هذه المسألة وكان سيبويه في مقدمة النحاة الذين قاموا بهذا الاستقراء فوضع باب في مقدمة سفره العظيم تناول فيه مجاري أواخر الكلم[1].

وقد كان ابن السراج في طليعة من استوعب هذا الاستقراء بعد سيبويه، وأفاد منه كثيرا في تبويب كتابه (الأصول في النحو) فقد قسم كتابه إلى أقسام بحث في أحدها الاسم وفي الثاني الفعل وفي الثالث الحرف وقد قال في دراسته للاسم فالأسماء تنقسم قسمين أحدها معرف والآخر مبني فالمعرب يقال له متمكن وهو ينقسم أيضا على ضربين، فقسم لا يشبه الفعل، وقسم يشبه الفعل، فالذي لا يشبه الفعل هو متمكن متصرف يرفع في موضع الرفع ويجر في موضع الجر وينصب في موضع النصب، وينون، وقسم يضارع الفعل غير منصرف لا يدخله الجر ولا التنوين، وسنبين من أين يشبه بالفعل فيما يجري وفيما لا يجري أن شاء الله، والمبني من الأسماء ينقسم على ضربين: فضرب مبني على السكون نحو (كم) و(مَن) و(إذ) وذلك حق البناء واصله، وضرب مبني على الحركة، فالمبني على الحركة ينقسم على ضربين ضرب حركته لالتقاء الساكنين نحو الآن، وكيف، وضرب حركته لمقاربته التمكن ومضارعته للأسماء المتمكنة نحو (ياحكم) في النداء، وجئتك من على، وجميع هذا يبين في أبوابه أن شاء الله[2].

وعلى هذا النسق من التقسيم الذي ذكره - والذي هو نتيجة من نتائج الاستقراء - بنى أبو بكر بن السراج أبواب الاسم في كتابه وقسمها على وفق هذا التقسيم الذي ذكره وقد سار على هذا التقسيم والتزم به باباً باباً حتى إذا فرغ من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع قال يذكرنا بالتزامه هذا ويؤكد تنفيذه لما وعد به قد ذكرنا جميع هذه الأسماء المرفوعة والمنصوبة والمجرورة وما يتبعها في إعرابها، وكنت قلت في أول الكتاب أن الأسماء تنقسم قسمين: معرب ومبني، فإن

---

(١) المصدر السابق: ١٥٥.

(٢) الأصول في النحو: ١/ ٥٣، ٥٤.

المعرب ينقسم قسمين منصرف وغير منصرف، وقد وجب أن يذكر من الأسماء ما ينصرف ومالا ينصرف ثم تتبعه المبنيات[1].

وكان للحرف مكان بارز في أبواب الكتب النحوية كما أن عدداً من النحاة أفراد له كتبا خاصة ببحوثه، وهذه الحروف - كما هو الحال في الأسماء والأفعال - استقراها النحاة فقاموا بإحصائها ومعرفة معانيها ومواضع ورودها في الكلام.. ولا يخلو كتاب من كتب النحو من التعرض لهذه الحروف، فقد تناولوها في أبواب شتى مثل باب العطف، والاستفهام، والجر، وإعراب الفعل المضارع، والنواسخ، والنداء والعرض والتحضيض[2].

ولا يفوتني أن أذكر هنا أن عددا من الكتب النحوية التي وضعتها في المجموعة الأولى - على وفق أساس تبويبها - كانت تقسم موضوعاتها بحسب العوامل المؤثرة ومنها عوامل مؤثرة في الأسماء وعوامل مؤثرة في الأفعال، وقد كان للحرف نصيب كبير من هذه العوامل، كما مر بنا أيضا أن بعضهم قسم هذه الحروف إلى عاملة وغير عاملة وبنى بعض أبواب كتابه في ضوء ذلك، وهذه جميعا نتائج توصل إليها النحاة من استقرائهم للغة العرب.

أما مباحث الجملة وشبه الجملة فقد احتلت مساحات واسعة في كتب سيبويه وابن السراج وابي علي الفارسي وابن هشام إذ دلهم الاستقراء إلى أن الكلام (لا بد أن يبنى من ركنين هما المسند والمسند إليه، وأن المسند إليه لا يكون إلا اسما، أما المسند فقد يكون اسما وقد يكون غير اسم، قال سيبويه هذا باب المسند والمسند إليه وهما مالا يستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك عبد الله أخوك، وهذا أخوك ومثل ذلك قولك يذهب زيد فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء[3].

---

(١) المصدر نفسه: ٢/ ٨٠.

(٢) مجلة المجمع العلمي العراقي، ج٣م ٣٥ لسنة ١٩٨٤، ١٧٢.

(٣) مجلة المجمع العلمي العراقي، ج٣ م ٣٥ لسنة ١٩٨٤ن ١٧٩.

ويؤكد الدكتور عدنان محمد سلمان في بحثه (الاستقراء في النحو)[1] أن المباحث المتصلة بالجملة وما يتعلق بها كلها قائمة على الاستقراء وحده وليس للعلوم الكلامية أي أثر فيها والأحكام التي أوردها النحاة في هذا الباب كلها أحكام صادقة وسديدة وشاملة ولا أظن أن هناك من الباحثين المعاصرين من يستطيع أن يستدرك عليهم فيها شيئاً[1].

وهكذا يتضح أن التبويب النحوي - وان كان نتاجاً عقلياً تحكمت فيه بشكل أو بآخر مؤثرات فلسفية ومنطقية سواء في التقسيمات أو التفريعات أو في الصياغة - كان متأثراً إلى حد كبير بنتائج الاستقراء في تكوين الأسس التي قام عليها صرح نظام منهجي في تبويب الكتب النحوية التي جاءت بعد كتاب سيبويه - وبالتحديد - منذ ظهور كتاب (الأصول في النحو) لابن السراج إذ أن عقلية هذا النحوي المنظمة استطاعت أن تستوعب نتائج المنهج الوصفي في صيغها التي استقرت عليها في القواعد والأحكام التي صاغها سيبويه في كتابه وتفيد منها لنقل هذه النتائج إلى ميدان التخطيط والتبويب والتقسيم والتفريع. ولم يقف اثر هذا المنهج عند توجيه مناهج التبويب، وبلورة الأسس التي بنيت عليها، بل تجاوز ذلك إلى ظهور مؤلفات نحوية تعتمد هذا المنهج (الفطري، أو الوصفي)، فقد اتجه عدد من النحاة في تقريرهم للحقائق النحوية والقواعد المستنتجة من استقراء اللغة اتجاهاً وصفياً في أكثر وجوهه فكانت هناك دراسات تحليلية واستقرائية تضع الأصول وتستنبط القواعد والقوانين بعد دراسة النصوص العربية الأصيلة كالدراسات النحوية الصرفية والبلاغية في البصرة والكوفة وبغداد مثل كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) ومقدمة في النحو لخلف الأحمر (ت ١٨٠هـ) وكتب الكسائي (ت ١٨٩هـ) والرؤاسي (ت ١٨٠هـ) والفراء (ت ٢٠٧هـ) والأخفش (ت ٢١٥هـ) وغيرهم في النحو[2].

---

(١) المصدر نفسه: ١٨٣.

(٢) مشكلات في التأليف اللغوي: ٣٧.

وقد كان كتاب سيبويه مثالا معبرا عن المنهج (الفطري أو الوصفي) في كثير من جوانبه ولا أريد بهذا المنهج الذي حدده المحدثون تحديداً جرده من التعليل والتأويل ومن المعايير الذوقية والتعليمية، فذلك أمر لا يمكن توقعه في دراسات كان الغرض الأساسي منها هو وضع القواعد والأصول لمنع تسرب اللحن إلى العربية وتمكين الناشئة وغير العرب من إتقان لغة القرآن الكريم، إذ لم تؤلف هذه الكتب للمتعة أو اللهو أو الترف الفكري وإنما ألفت لوضع ضوابط وأحكام نحوية مبنية على ما استخلصوه من استقرائهم لأنماط الكلام العربي الفصيح بغية نقل الدرس اللغوي من واقع المشافهة والنقل عن الشيوخ بطريق الرواية إلى مرحلة الكتابة والتدوين المنظم المبوب على وفق منهج ونظام. وهذا الأمر لا يمكن أن يتم دون تعليل فطري - كما سأوضح ذلك - أو وضع معايير مستقاة من واقع اللغة نفسها لإعانة المتعلمين على تلمس طريقهم في معرفتها واستكناه بواطنها، ومن هنا اختلف المنهج الذي اتبعه سيبويه وشيوخه - كما رأيناه في كتابه - بختلف قليلا عما ينادي به النحاة المعاصرون من ضرورة وصف اللغة كما هي دون أي تدخل من جانب اللغوي الواصف[1]، أو كما يقول تمام حسان (وإن الباحث في تشريح اللغة - والمقصود هنا تحليلها تحليلاً دراسياً - لا ينبغي أن يعبر عن موقفه من موضوعه بالنص على ما يجوز وما لا يجوز وهم اللغوي لهذا السبب أن يصف الحقائق لا أن يفرض القواعد" أن الدراسة المنظمة للعناصر التي تتكون منها اللغة على حد تعبير (ماروزو) تتجه إلى وصف الأصوات والصيغ والكلمات والظواهر الموقعية، وان الدراسة الوصفية لتختار مرحلة بعينها من لغة بعينها لتصفها وصفا استقرائيا وتتخذ النواحي المشتركة بين المفردات الداخلة في هذا الاستقراء، وتسميها قواعد، فالقاعدة في الدراسة الوصفية ليست معياراً وإنما هي جهة اشتراك بين حالات الاستعمال الفعلية.. وعلى الباحث في هذه الحالة أن يقصر نشاطه على الملاحظة والوصف والتسجيل[2]، فالفرق بين المنهج الفطري الذي درس به سيبويه وشيوخه

---

(١) ينظر علم اللغة لمحمود السعران: ٢٥٩ (وصايا للواصف).

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية: ١٨.

اللغة ومنهج الوصف الحديث ليس فرقاً كبيراً وإنما هو فرق ثانوي لا يؤثر على طبيعة المنهج سواء عند سيبويه أو عند المحدثين.

ومع ذلك لا بد من تقرير أن وصف اللغة العربية قد تم على أيدي عدد من النحاة في سنوات عديدة وذلك باستقراء اللغة وكان بعضهم يكمل عمل البعض الآخر حين دونت نتائج هذا الاستقراء في كتاب سيبويه كانت قواعده قد تبلورت عند شيوخه واكتملت فصار عمله يتلخص في تدوينها كما هي احياناً أو بالحكم على بعضها أحكاما نقدية على وفق معايير استنتجت من خلال المدارسة والمناقشة والحوار التي شهدتها ساحات الدرس النحوي، ومن هنا كان ما يسمى بالمعيارية في الدراسات العربية النحوية الأولى أمراً طبيعياً في مثل هذه الحال الا أن وجود تلك (المعيارية) لا يخرج منهج كتاب سيبويه عن طبيعة العقوبة اللغوية والفطرة النابعة مع التشبع بغزارة المادة اللغوية والاغتراف من صفاء البيئة التي أخذت منها تلك المادة.

وما دام جمع المادة اللغوية قد تم لمرة واحدة، خلال مدة زمنية محددة هي عصر الاحتجاج - وفي مكان معين هو الجزيرة العربية - في افصح قبائلها - كما أن الاستقراء قد أوصلهم إلى قواعد وأحكام تكاد أن تكون شاملة، فليس بغريب آذن أن تتحول تلك الأحكام إلى قوانين تقاس عليها صحة أو خطأ الكلام وجمال أو قبح النصوص النثرية أو الشعرية اللاحقة ولذا يصح أن نقول إن خصوصية لغتنا - باعتبارها لغة القرآن الكريم - تفرض علينا أن نخضع نتائج التطور في اللغة لتتلائم مع نتائج الاستقراء الأول الذي تم على أيدي لمحاتنا بدلا من الخضوع له والأخذ بمتغيراته في وضع قواعد جديدة تظهر نتيجة لاستقراء جديد ووصف جديد كما يريد المحدثون، أما التطور في المفردات ومعانيها ومدلولاتها فأمر آخر غير ما نحن بصدده.

وبناء على ما تقدم يمكننا أن ندرك أوجه الخلاف الثانوية بين المنهج الفطري (الوصفي) الذي اتبعه سيبويه وشيوخه والمنهج الوصفي المتبع في الدراسات الأوربية الحديثة، ولتوضيح ملامح هذا المنهج من خلال تتبع منهج كتاب سيبويه في أسلوبه وعرضه للمادة النحوية، وعرضه لمناهج شيوخه فيه يصف الدكتور علي ناصف النجدي هذا المنهج قائلا يُنهج سيبويه في دراسة النحو منهج الفطرة

والطبع، يدرس أساليب الكلام في الأمثلة والنصوص ليكشف عن الرأي فيها صحة وخطأ أو حسنا وقبحاً أو كثرة وقلة لا يكاد يعرف معرفا أو يلتزم مصطلحا أو يفرع فروعا أو يشترط شروطاً على نحو ما نرى في الكتب التي صنفت لعهد ازدهار الفلسفة واستبحار العلوم فهو في جملة الأمر يقدم مادة النحو الأولى موفورة العناصر كاملة المشخصات لا يكاد يعوزها الا استخلاص الضوابط وتصنيع الأصول على ما تقتضي الفلسفة المدروسة والمنطق الموضوع وفرق ما بينه وبين الكتب التي جاءت بعد عصره كفرق ما بين كتاب في الفتوى وكتاب في القانون، ذاك يجمع جزئيات يدرسها ويصنفها ويصدر أحكاما فيها والآخر يجمع كليات يصنفها ويشققها لتطبيق .. واللغة عنده دائما وحدة متماسكة يفسر بعضها بعضا ويقاس بعضها على بعض استمع إليه يتحدث في باب من ابواب أن تقول: جئتك انك تريد المعروف إنما تريد لأنك تريد المعروف ولكنك حذفت اللام هنا كما تحذفها من المصدر إذا قلت:

وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن ذنب اللئيم تكرما

أي لادخاره، وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴾ فقال إنما هو على حذف اللام كأنه قال: ولأن هذه .. وقال نظيرها ﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴾ لأنه إنما هو لذلك فليعبدوا، فإن حذفت اللام من أن فهو نصب كما انك لو حذفت اللام من لايلاف كان نصباً، هذا قول الخليل، ولو قرؤوها: وإن هذه أمتكم أمة واحدة كان جيداً وقد قرئ. ولو قلت جئتك إنك تحب المعروف مبتدئاً كان جيداً، وقال سبحانه وتعالى: فدعا ربه أني مغلوب فانتصر، وقال: ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه أني لكم نذير مبين إنما أراد بأني مغلوب..[1].

ويعقب الدكتور عبد الصبور شاهين على ذلك قائلا فكل ما في هذا النص لا يعدو أن يكون تقريراً لإمكانية في التعبير، وبياناً لوجهها ثم إيراد لما يقابلها من كلام

---

(١) سيبويه إمام النحاة: ١٥٨-١٦٠.

الله، وشعر العربية وهي طريقة في علاج المادة اللغوية قريبة من الفطرة ومناسبة لحاجة العصر الذي كان يعيش فيه سيبويه، وقد كانت حاجة تعليمية تلتمس النموذج التعبيري وتحتذيه[1].

ويصف الدكتور حسن عون منهج سيبويه وطريقته في عرض مادته قائلا وطريقة سيبويه في عرضه مادته طريقة أولية بسيطة تتمشى مع طبيعة العلوم في نشأتها وحالة التأليف في أولياته ولكنها مع هذه البساطة أو السذاجة يكاد المرء حين يفكر فيها قليلا يلمح من خلالها معالم طرق التربية الحديثة في التعليم فهو لا يعرض على الطلاب الأحكام اللغوية المجردة ولا القواعد النحوية المطلقة فيضيف بذلك إلى صعوبة المادة اللغوية صعوبة أخرى أشبه بصعوبة الفلسفة حين تتعرض للبحث في التجريد والمجردات، ولكنه يعرض المادة اللغوية أولا عرضاً وافياً ثم يناقشها من نواحيها اللغوية مناقشة هادئة تشبه ما كان يصنعه فلاسفة الإغريق القدماء في تعليمهم حينما ينهجون منهج الحوار فتراه إذن يعرض مجموعة كبيرة من الأمثلة والشواهد (كنماذج) لغوية ثم يشرح معناها ويفصل القول فيها محللاً اصل تركيبها وكاشفاً عما يرمي إليه من وراء ذكرها وأخيرا يصل بالقارئ حينا إلى استنباط القواعد وذكر الأحكام وحيناً آخر يكتفي بأن يهيئ له الطريق ويمد، بوسائل الاستنتاج ثم يترك له الفرصة بعد ذلك لكي يستنبط هو ما يمكن استنباطه من ضوابط وأحكام وقوانين[2].

ويتضح هذا المنهج الفطري (الوصفي) بجلاء أكثر إذا تأملنا نصوص كتابه وتمعنا في تحليلها فهو يقول ومن جواز الرفع في هذا الباب أني سمعت رجلين من العرب عربيين يقولان: كان عبد الله حسبك به رجلاً[3] أو قوله وجميع ما وصفناه

---

(١) مجلة كلية الآداب والتربية / جامعة الكويت، العدد ٣/ ٤ لسنة ١٩٧٣، ٦٢.

(٢) مجلة كلية الآداب/ جامعة الإسكندرية، المجلد الحادي عشر ١٩٥٧ (أول كتاب في نحو العربية)، ٤٥.

(٣) الكتاب: ٢/ ٢٧-٢٨.

من هذه اللغات سمعناه من الخليل ويونس عن العرب[1] أو قوله وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال: (أنْ) مضمرة بعد (إذنْ) ولو كانت مما تضمر بعده (أن) فكانت بمنزلة (اللام) و(حتى) لأضمرتها إذا قلت: عبدُ الله أذنْ يأتيك.. فهذا ما رووا وأما ما سمعت منه، فالأول[2].

ويعرض سيبويه آراء شيوخه عرضاً واضحاً يتضح منه منهجهم الفطري (الوصفي في عرض الأحكام النحوية وقد التقط الدكتور محمد خيري الحلواني عدداً من المسائل التي يتضح فيها الوصفي عند يونس كما عرضها سيبويه في كتابه إذ يقول الدكتور الحلواني تتضح لنا سمة الوصفية في منهج يونس في غير ما مظهر وربما كان أهم هذه المظاهر:-

١- ميله إلى السماع وسعة روايته.

٢- ميله إلى الوظيفة في دراسة الألفاظ والتركيب.

٣- ميله إلى المنهاج الشكلي الخارجي.

٤- ميله إلى تفسير الظواهر تفسيراً واقعياً[3].

ثم يوضح الدكتور الحلواني هذه المظاهر بصورة مفصلة، إذ يقول عن المظهر الأول: أما المظهر الأول فيبدو لنا بوضوح في كثرة ما يرويه عنه سيبويه من سماعه عن العرب، وجنوحه لرصد الظواهر اللغوية التي تقل والتي تكثر وفي بعض الأحيان نراه يبني القاعدة على ما يسمعه من بعض العرب لا من كثرتهم فحسب ولو أدى ذلك إلى مخالفة القياس. فالمعروف أن المستثنى عند النحاة منصوب وجوباً إذا تقدم على المستثنى منه مهما تكن طبيعة التركيب من حيث النفي والإثبات، ولكن يونس يجيز أن يكون تابعاً في مثل هذه الحال لأنه سمع بعض العرب الموثوق بهم يقولون: مالي إلا أبوك أحدٌ ومعروف أيضا في استقراء اللغة الشائعة أن ياء

---

(١) المصدر نفسه: ٢/ ٢١٤.

(٢) المصدر نفسه: ٣/ ١٦.

(٣) المفصل في تاريخ النحو: ٢١٤، ٢١٥.

المتكلم تسقط من الاسم المنادى مثل: يا عباد فاتقون ولكن يونس ينقل عن بعض العرب انهم يثبتون الياء في هذه الحال، وترى سيبويه ينقل عنه من العبارات ما يخالف قياس اللغة الشائعة، يقول: "وزعم يونس أن ناسا من العرب يقولون: مررت بماء قعدة رجل والجر الوجه، وفي مواضع كثيرة نرى يونس راوياً لكلام العرب تاركاً لمن بعده أن يستنبطوا منه ما يشاؤون من القواعد ففي حديث سيبويه عن التراكيب التي تدخل فيها (إنْ) وأخواتها يقول: وزعم يونس أن العرب تقول: إنْ بدلك زيداً أي إن مكانك زيداً، ويقول في موضع آخر" وزعم يونس أن رؤية كان يقول "يا زيدُ زيداً الطويل، ويقول أيضا وحدثنا يونس أن بعض العرب تقول "يا أم لا تفعلي، ويقول "وأخبرنا يونس أن من العرب من يقول: ما من رجل أفضل منك، وهل من رجل خير منكْ" فيونس هنا ينظر إلى الرقعة اللغوية نظرة الباحث المستقري، فيتجنب المعيارية، ولا يلجأ إلى القياس ولا يبالي أن يكون نصب المستثنى المتقدم على المستثنى منه، هو الوجه اللغوي المقيس لأن اللغة عنده ما صدرت عن أهلها الذين يتكلمونها بعفوية وطلاقة ومهمته الموكولة إليه أن يصنف ما يقع إليه من نصوصها المنقولة[1] وقد يجمع سيبويه بين منهجه ومنهج شيوخه في عرض رائع للشواهد التي استقروها واستنتجوا منها الأحكام النحوية إذ يقول في (باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة).

وذلك قولك هذا عبد الله منطلق، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب وزعم الخليل أن رفعه يكون على وجهين فوجه أنك حين قلت هذا عبد الله اضمرت هذا أو كأنك قلت هذا منطلق والوجه الآخر أن تجعلها جميعاً خبراً لهذا كقولك هذا حلو حامض ولا تريد أن تنقض الحلاوة ولكنك تزعم انه جمع الطعمين وقال الله عز وجل "كلا إنها لظى نزاعة للشوى" وزعموا أنها في قراءة ابن مسعودْ وهذا يعلي شيخ وقال الراجز:

من يك ذا بت فهذا بتيَ مقيظ مصيف مشتّى

---

(١) المفصل في تاريخ النحو: ٢١٥-٢١٦.

سمعناه ممن يروى هذا الشعر من العرب يرفعه وأما قول الاخطل:

ولقد أبيت من الفتاة بمنزل فأبيت لا حرج ولا محروم

فزعم الخليل أن هذا ليس علما إضمار أنا لجاز كان عبد الله لا مسلم ولا صالح على إضمار هو ولكنه فيما زعم الخليل فأبيت بمنزلة الذي يقال له لا حرج ولا محروم ويقويه في ذلك قوله:

على حين أن كانت عقيل وشائظاً وكانت كلاب خامرى أم عامر

فإنما أراد كانت كلاب التي يقال لها خامري أم عامر، وقد زعم بعضهم أن رفعه على النفي كأنه قال فأبيت لا حرج ولا محروم بالمكان الذي أنابه، وقول الخليل حكاية لما يتكلم به قبل ذلك فكأنه حكى ذلك اللفظ كما قال:

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بنى شاب قرناها تصر وتحلب

أي بني من يقال له ذلك. والتفسير الآخر الذي على النفي كأنه أسهل وقد يكون رفعه على أن تجعل عبد الله معطوفاً على هذا كالوصف فيصير كأنه قال عبد الله منطلق، وتقول هذا زيدٌ رجلٌ منطلقٌ على البدل كما قال جل ذكره (بالناصية ناصية كاذبة) فهذه أربعة أوجه في الرفع[1]، فسيبويه يذكر الأحكام كما يستقريها هو أو شيوخه من النصوص اللغوية التي تم جمعها من شعر ومن كلام العرب فضلا عما في القرآن الكريم، ويلاحظ انه حتى في تعليله لا يخرج عن واقع اللغة.

ومنهج سيبويه هذا كما ذكرت يفترق عن المنهج الوصفي الحديث بركونه إلى القياس والتعليل والتحليل ووضع المعايير اللغوية، وهذه أمور عقلية يرفضها المنهج الوصفي الحديث فالمنهج الوصفي يقوم على أساس وصف اللغة أو اللهجة في مستوياتها المختلفة أي في نواحي أصواتها ومقاطعها وأبنيتها ودلالاتها وتراكيبها وألفاظها أو في بعض هذه النواحي ولا يتخطى مرحلة الوصف، والأطالس اللغوية مثال من أمثلة تطبيق هذا المنهج الوصفي على اللغات واللهجات، فهي لا تعرض علينا سوى الواقع اللغوي مصنفاً دون تدخل من الباحث بتفسير ظاهرة أو تعليل

---

(١) الكتاب: ٢/ ٨٤-٨٦.

لاتجاه لغوي هنا وهناك وغالبا ما تنصب هذه الدراسة الوصفية على اللغات واللهجات المعاصرة[1].

ومن يتصفح كتاب سيبويه يدرك أن التعليل الذي فسر به الظواهر اللغوية لم يكن تعليلاً فلسفياً أو كما قال الدكتور إبراهيم بيومي مدكور أن نحاة العرب أرادوا أن يضعوا لقياسهم أصولاً تحاكي تلك الأصول التي وضعها الفقهاء وأصول القياس النحوي كأصول القياس الفقهي تلتقي في أنها تترسم خطى القياس المنطقي، ومثل واحد من بين هذه الأصول كاف في توضيح لك الا وهو مبدأ العلية، وقد كان لهذا المبدأ شأن في النحو العربي. لا يقل عن شأنه في المنطق الارسطي[2].

وقد أوضحت أن التعليل النحوي في كتاب سيبويه إنما هو أسلوب اقتضاه التعليم لتفسير الظواهر النحوية للدارسين، ولم يكن بعيداً بأية حال عن واقع الدرس النحوي.

ويدحض الدكتور عبده الراجحي الآراء التي تخالف ذلك قائلاً انه مع هذا المنهج التقريري، لم يخل المنهج العربي من تعليل الظواهر اللغوية ومرة أخرى يتعرض الدرس العربي لهجوم عنيف من هذه الناحية إذ يربط الناقدون ومرة أخرى يتعرض الدرس العربي لهجوم عنيف من هذه الناحية إذ يربط الناقدون بين التعليل عندهم والتعليل عند الفلاسفة والواقع انه بالرغم من تأثر التعليل عندهم بنظيره عند الفقهاء والمتكلمين فإنه في مراحله التي أشرنا إليها يخرج - في أغلبه - عن التعليل اللغوي نقصد انهم لم يكونوا يفسرون الظاهرة اللغوية من خارجها بل كانوا يعمدون إلى الربط بين الظواهر في سياق لغوي واحد، ومن أظهر الدلائل على ذلك ما فصل فيه أبو الفتح من حديثه عن (الاستثقال والاستخفاف) محاولا تحليل الظواهر اللغوية بالرجوع إليه مؤكداً على قضية في غاية الأهمية بالنسبة

---

(١) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ١٨٢.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية، ج٧ لسنة ١٩٥٣ (منطق ارسطو والنحو العربي)، ٣٤٤.

للمنهج الوصفي وهي أن اللغة (مادة طبيعية) يلجأ فيها إلى الحس والطبع ولا يركن فيها إلى العقل والفلسفة أو المنطق فيقول أعلم أن علل النحويين وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا الفافهم المستضعفين اقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس ويقول "ولست تجد شيئا مما علل به القوم وجوه الأعراب إلا والنفس تقبله والحس منطو على الاعتراف به ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع وفزع في التحاكم فيه إلى بديهة الطبع فجميع علل النحو إذن موطئة للطباع وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد"[1]. في حين يعيب تمام حسان على سيبويه تعليله كون الأسماء المشتقة تجري مجرى الأفعال بقوله "والأولى أن تدرس كل حالة على علاتها في ضوء استقراء شامل وان تستخرج قاعدتها من هذا الاستقراء والا يحمل حكم شيء فيها على حكم شيء آخر. يقول سيبويه تحت عنوان "هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره الفعل" وذلك قولك ازيد انت ضاربه، وأزيدا أنت ضارب لمن واعمرا أنت مكرم اخاه، وأزيدا أنت نازل عليه كأنك قلت أنت ضارب وأنت مكرم وأنت نازل كما كان ذلك في الفعل لأنه يجري مجراه ويعمل في المعرفة كلها والنكرة مقدما ومؤخراً ومظهراً ومضمراً وكذلك الدار أنت نازل فيها، ونقول اعمراً أنت واجد عليهن واخالداً أنت عالم بهن وأزيداً أنت راغب فيه لأنك لو ألقيت عليه وبه وفيه مما هنا لتغيره لم تكن لتكون إلا بما ينتصب، كأنه قال أعبد الله أنت ترغب فيه، وأعبد الله أنت تعلم بهن واعبد الله أنت تجد عليه، فإنما استفهمته عن علمه به ورغبته فيه في حالة مسألتك" فيرى سيبويه، ويرى النحاة من بعده، أن الأسماء المشتقة هنا تجري مجرى الأفعال من حيث الأمور الآتية:

١- أنها عاملة عمل الأفعال لأنها تجري مجراها.

٢- أن الفاعل بعدها ضمير مستتر.

---

(١) فقد اللغة في الكتب العربية: ١٨١، ١٨٢.

٣- أنها تعمل النصب فيما تقدم وما تأخر من المفعولين بحسب الجملة.

ولقد كان من الأولى به إما أن يعد هذه المشتقات في عداد الأفعال ما دامت ترد ومعها منصوبات ترتبط بها على نحو ما ترتبط بالأفعال، ويترك الاصطلاح (اسم فاعل) حينئذ لما يرد من أسماء القائلين بهذه الصورة وإما أن ينظر إلى الارتباط بين هذه المشتقات وبين المنصوبات التي معها لا باعتباره ارتباط عامل بمعمول وإنما يدل كل اسم في الجملة بحركته الإعرابية على باب من أبواب النحو. (والمبرد) الوحيد لوجود حركة ما هي هذه الدلالة، لا العمل كما يقول النحاة، وأن الدلالة على باب من أبواب النحو هي جزء مما اصطلحنا على تسميته بالمعنى الوظيفي لأية كلمة[1] ثم يقول والأقرب إلى الصواب أن قياس حكم على حكم للاشتراك في العلة هو أشبه باستخراج الأحكام الفقهية منه بمنهج دراسة اللغة فللاصوليين أن يتكلموا في الأصل والفرع والعلة والحكم، لأن نشاطهم كله يقوم على المضاهاة والاقيسة المنطقية أما اللغة ومنشؤها العرف فإنها تبعد عن القياس بعد العرف عنه[2].

ويرفض الدكتور عبد الصبور شاهين هذا الرأي قائلاً وكل ما قدمه سيبويه من علل لبعض الأحكام ليس ألا مظهراً من مظاهر نشاطه العقلي المتدفق، يتناسب مع خطورة الموضوع الذي تصدى له أو بالأحرى: خطورة الرسالة التي يريد إبلاغها فهو قدر بسيط من المنطق الشخصي، وأن صح التعبير، يشترك في أدائه أصحاب العقول المفكرة سواء تلقوا تعاليم المنطق أو لم يتلقوها.. وإذا كان الواضح أن النحاة بعد سيبويه قد تأثروا كثيراً بهذا المنطق فيما قدموا من أقيسة وتعليلات مسرفة فإن هذا الكلام لا يصدق على سيبويه في رأينا لأنه جاء في وقت مبكر[3].

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٤٢-٤٣.

(٢) المصدر نفسه: ٤٢.

(٣) مجلة كلية الآداب والتربية / جامعة الكويت، العدد ٣/ ٤ لسنة ١٩٧٣، ص٨٠.

ويسوق لنا الدكتور شوقي ضيف بعض علل سيبويه ومنها فالأفعال ثلاثة أقسام، قسم منها ضارع الاسم مضارعة تامة فاعرب، وهو الفعل المضارع، وقسم ضارعها أو شابهها مشابهة ناقصة فبنى على الفتح، وهو الماضي، وقسم ثالث بقي على أصله من السكون وهو فعل الأمر. وكذلك: دخول التنوين على الأسماء المتمكنة دون الأفعال المضارعة فضلاً عن غيرها بسبب خفته وثقلها[1] ويوضح الدكتور شوقي ضيف رأيه في هذه العلل وغيرها قائلا أن سيبويه قد ثبت بهذا جذور التعليل في النحو والصرف ومدها في جميع قواعدهما ومسائلهما[2].

ويلخص الدكتور عبد الصبور شاهين رأيه في علل سيبويه قائلاً والواقع انه مهما كان القدر الذي استخدمه سيبويه من التعليلات كبيراً فإنه يمتاز ببساطة ملحوظة في كثير من الأحيان وانظر إليه في قوله تعليلا للفرق بين الأفعال والأسماء: (ويبين لك أنها ليست أسماء انك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك الا ترى انك لو قلت: إن يضرب يأتينا، وأشباه هذا، لم يكن كلاماً؟) ... وليس لدى سيبويه ما أثار ابن مضاء، مما اسماه العلل الثواني والثوالث (وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا قام زيد، لم رفع، فيقال لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع فيقول ولم رفع الفاعل؟ .. فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب.

ثبت بالاستقراء من الكلام المتواتر يعني انه لا يصح أن يقال: لأنه عمدة كما يذهب النحاة المتأخرون، وهكذا[3].

ويذهب الدكتور مازن المبارك إلى مثل هذا الرأي في حديثه عن علل سيبويه قائلاً وأما أسلوب سيبويه في تعليل الأحكام النحوية فلم يكن أسلوبا معتمدا على

---

(١) المدارس النحوية: ٨٥.

(٢) المصدر نفسه: ٨٦.

(٣) مجلة كلية الآداب والتربية/ جامعة الكويت العدد ٣/ ٤ لسنة ١٩٧٣، ص ٨٢، ٨٣.

الفلسفة والفروض النظرية وإنما اعتمد كلام العرب وجعله الأصل الذي يستشهد به ويقيس عليه وكان في تعليله وقياسه غاية في المهارة والذكاء[1].

وقد كان سيبويه يعلل لما كان موجودا من ظواهر لغوية ولما نطقت به العرب أو يظن أنها نطقت به ويتجاوز ذلك إلى تعليل ما كان يفترضه من أساليب غير موجودة، ويعلل لها ويحللها ويذكر أوجه نطقه[2] وكان في ذلك معذوراً لأنه كان يلبي حاجة آنية يعيشها كل يوم حينما يعرض هو أو شيوخه تلك القواعد والأحكام النحوية على المتعلمين فلا يجد ملاذاً من تساؤلهم إلا أن يعلل تلك الأحكام والظواهر اللغوية بعلل مستمدة من منطق اللغة ذاتها.

ويميز الدكتور محمد حسين آل ياسين بين حاجة الدرس اللغوي إلى التعليل وحاجة الدرس النحوي إليه عند اتباع المنهج الوصفي في كل منهما فيقول نخلص من ذلك كله إلى أن المنهج الملائم لطبيعة الدرس اللغوي هو المنهج الوصفي الذي يقرر ما هو موجود فعلاً من ظواهر واستعمالات أو يفسره في ضوء اللغة نفسها ولا فرق في ذلك بين علم اللغة والنحو إلا أن النحو اقل احتياجاً للتفسير من اللغة، ويأخذ المنهج الوصفي بالهدف المعنوي من الكلام ذلك أن فهم المعنى المقصود من العبارة يقود إلى حقيقة الأعراب وعلم المعاني الذي دخل كتب البلاغة كله دراسة لغوية نحوية.. إن الذين يتبنون المنهج الوصفي في علم اللغة قد لا يتبينون المنهج نفسه في النحو فالظواهر اللغوية لا يمكن أن تفسر أو تعلل إلا في ضوء علم اللغة اما التحليلات النحوية فشيء غير ذلك فالنحوي يستقري الاستعمالات ثم يستخلص قاعدة يشيعها بين الناس دون أن يلجأ إلى التفسير والتعليل[3] وإذا كان التعليل مما عابه النحاة المعاصرون على نحاتنا الأوائل ومنهم سيبويه بكون عدد هذا التعليل سلوكاً يتنافى مع المنهج الوصفي فإن ذلك لا يقف حائلا دون عدد منهج يونس والخليل وسيبويه والكسائي منهجاً وصفياً أو فطرياً

---

(١) الرماني النحوي: ١٢٠.

(٢) تاريخ النحو وأصوله: ٤٦، ٤٧.

(٣) الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري، ٣٨٠، ٣٨١.

قائما على الاستقراء والاستنتاج وصياغة الأحكام والقواعد المستنتجة بعبارات سهلة عرضوها كما هي دون تدخل أو عللوا بعض تلك الأحكام المستنتجة بعبارات سهلة عرضوها كما هي دون تدخل أو عللوا بعض تلك الأحكام أو الظواهر النحوية تعليلاً فطرياً بسيطاً غير بعيد عن طبيعة الدرس النحوي أو اللغة نفسها فهو لا يعدو أن يكون تعليلا لغويا لا تتحكم به فلسفة أو منطق ولم يكن أثراً من آثارها كما وهم كثير من الباحثين المعاصرين.

الفصل الثاني

المنهج التعليمي

ارتبط النحو بالتعليم ارتباطاً وثيقاً على مدى العصور التي عرفت التأليف في النحو فمنذ ظهور كتاب سيبويه وحتى يومنا هذا كان التعليم في مقدمة الأغراض التي يضعها النحاة نصب أعينهم عند وضعهم لمؤلفاتهم النحوية، ألا أن هذا لا يعني عدم ظهور مؤلفات خاطبت العلماء والمختصين بهذا العلم فضلا عن مخاطبة المتعلمين وحسبنا أن نشير إلى كتاب سيبويه والمقتضب لابي العباس المبرد والأصول لأبي بكرين السراج وغيرها من التأليف التي اتسمت بالشمولية والعمق والاتساع.

إذ نستطيع أن نقول أن هذين النمطين من التأليف النحوي سارا جنباً إلى جنب، إلا أن الحاجة المستمرة والمتزايدة بمرور الزمن إلى الكتب التعليمية كان حافزاً مشجعاً للإكثار منها، وتغليبها على المؤلفات التي تخاطب العلماء والمثقفين ولو أن التعليمية جاءت متأخرة عنها، ويعلل بعض الباحثين هذا التأخر بقوله أن عصور الفصاحة بقيت تلقي بظلها على لغة القوم مدة ليست باليسيرة حتى بعد أن طرأ اللحن والخطأ على كثير من الألسن بل أن هناك بيئات - وهي البيئات البدوية - بقيت تتميز بالفصاحة اللغوية وسلامة التعبير حتى نهاية القرن الثالث الهجري تقريباً مما جعلها مصدراً من مصادر أخذ الرواية والتعرف إلى استعمال الفصيح عند لغوي ذلك العصر لهذا فقد تأخر ظهور التأليف التعليمي نسبياً عن التأليف العلمي[1].

ولو تحرينا عن الدوافع التي حفزت النحاة على اتباع هذا المنهج في التأليف النحوي لألفيناها كثيرة وأستطيع أن اجمل أهمها بما يأتي:

---

(١) اللمع في العربية: ٢٦.

١- رغبة عدد كبير من المسلمين الذي ينتمون إلى قوميات غير عربية في تعليم اللغة العربية - لأغراض ذكرنا فيما سبق عددا منها - وقد صارت هذه الرغبة حاجة ملحة لكثرة عدد الداخلين في الإسلام من الأقوام غير العربية، إذ لا يخفى أن العلاقة بين اللغة العربية والدين الإسلامي علاقة توجب تعلمها ودراستها وضبطها لكونها لغة القرآن الكريم وبها تحدث النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) وكتبت بها التفاسير وشرعت بها الشرائع الإسلامية فضلا عن كونها اللغة الرسمية لكل المسلمين، وبها يتحدث الخلفاء والوزراء والقادة والولاة وذلك ما يدفع كثيرا من أولئك الأقوام إلى إتقانها وتعلم أساليب الحديث بها لارتباط ذلك بمصالحهم وعبادتهم وأمور حياتهم.

٢- ظهور عدد كبير من المدارس التي يدرس فيها الفقه والنحو التفسير والحديث وغيرها من العلوم، الأمر الذي استوجب وضع كتب نحوية يعتمدها الشيوخ في تدريسهم[1] فضلا عن أن ما يملونه على طلابهم كان يدون ويستنسخ كما هو الحال في مقدمة أحمد بن طاهر بإبشاذ وشرحها، وبعض كتب ابن الحاجب وابن هشام وغيرها.

٣- رغبة عدد من الخلفاء والأمراء والوزراء في وضع كتب نحوية مبسطة للدارسين كما هو الحال في كتاب الحدود الذي وضعه الفراء تنفيذا لرغبة المأمون في تأليف كتاب يجمع به أصول النحو، وكذلك الإيضاح العضدي الذي وضعه أبو علي الفارسي وحمله إلى عضد الدولة البويهي إلا أن هذا استخف به فوضع له كتابا في علم الصرف اسماه (التكملة) صعّب فيه المسالك واعضل في كثير من مسائله فقال عضد الدولة غضب الشيخ وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو، وطلب صاحب الكرك الملك الناصر بن الملك العظيم عيسى الأيوبي إلى ابن الحاجب عندما رحل إلى الترك سنة ٦٣٣ للهجرة أن ينظم الكافية له فنظمها في منظومة سماها الوافية ثم طلب إليه أن يشرح المنظومة فشرحها[2].

---

(١) ابن الحاجب النحوي: ٥٥.

(٢) المصدر نفسه: ٥٦.

٤- الرغبة في تبسيط التآليف النحوية وجعلها قريبة من تناول الناس ولا سيما المتعلمين المبتدئين منهم، وتسهيل حفظها وقد عبر عن هذه الرغبة كثير من النحاة في مقدمات كتبهم ملمحين إلى صعوبة أساليب التآليف غير التعليمية لذا ألفوا المتون المنظومة لكون الشعر اسهل حفظاً من النثر كما ألفوا المتون النثرية وشرحوا تلك المتون سعياً وراء توضيح أساليبها وإزالة الإبهام عنها.

٥- يرى بعض الباحثين أن الموجة الحنبلية الشعبية التي ردت الناس إلى القديم وبالغت في تقديسه، وضاقت ببعض البحث واستنكرت لباحثيه كانت من عقبى تطرف المعتزلة والمأمون[١] كما يرى أن هذا التطرف أدى إلى تطرف الجمهور بشكل اعنف فعطلت مجالس المناظرة في البحث وكان ذلك باعثاً على إنشاء المدارس الموجهة المنشأة للتلقين تحلل علوماً وتحرم أخرى ويزداد هذا الباحث على ذلك قائلا وما أحل من العلوم فسبيله التلقين والحفظ والرواية، وبزغ نجم الحافظة وطغت سماء الحفاظ وفازوا بأكبر الإعجاب، واحتيل لحفظ العلوم باختصار المتون وبالرمز فيها وبنظمها.. ولم يكن النحو مما حرم من العلوم بل أحل واستكثر منه لأنه علم لفظي ولكنه اتخذ سبيل زمنه في الدرس من جمع الآراء واختصار المتون ونظمها وشرحها[٢].

٦- ويذهب باحثون آخرون إلى أن ما دفع النحاة إلى هذا الاتجاه علاوة على محاولاتهم تيسير النحو العربي خوفهم على أصول اللغة العربية من الضياع[٣] ويقول الدكتور عبد العال سالم مكرم " أن الفتنة التتارية في بغداد قضت على التراث العربي والإسلامي بحرقها لكتب اللغة والنحو والفقه والتشريع والفلسفة والمنطق فأراد العلماء أن يعوضوا هذا الذي فقد بكثرة التآليف والتصنيف، ولمكانة النحو بخاصة في هذه الفترة التي كان الحكم فيها للأعاجم

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية: ج ٨ لسنة ١٩٥٥ (مقال الدكتور إبراهيم مصطفى) في أصول النحو: ١٤٤.

(٢) المصدر نفسه: ١٤٤ن ١٤٥.

(٣) خصائص مذهب الأندلس: ٢٣٨.

. من مماليك خشي العلماء على لغة القرآن من الضياع والفساد بسبب تيار العجمة والكلمات الدخيلة والأساليب الركيكة التي كانت تصدر من طبقة الحكام والأمراء.. فاجهد العلماء أنفسهم لنشر الحركة النحوية في دور التعليم وقلما تخلو مدرسة أو مسجد من درس للنحو يقوم جنباً إلى جنب مع دروس الشريعة[1].

ولهذه الدوافع وغيرها اتجهت التآليف النحوية اتجاها تعليميا خاصا فظهرت في المرحلة الأولى مجموعة من الكتب التعليمية منها مقدمة في النحو لخلف الأحمر ومختصر الجرمي ومختصر ابن شقير[2]. ومن أقدم ما وصل إلينا فضلا عن مقدمة خلف الأحمر (الموجز) لابن السراج (ت ٣١٦هـ) والجمل للزجاجي (ت ٣٣٧هـ) والإرشاد في النحو) لابن درستويه (ت ٣٤٧هـ) و(الإيضاح العضدي) لأبي علي الفارسي ت ٣٧٧ ثم كتاب اللمع في العربية لابي الفتح بن جني (ت٣٩٢ هـ) ثم المفصل للزمخشري (ت ٥٣٨هـ).

وفي المرحلة الثانية ظهر عدد كبير جدا من هذه الكتب التعليمية. ومنها على سبيل المثال كافية ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ).

وكتب ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) وابي حيان (ت٧٤٥) وابن هشام (ت ٧٦١هـ) وغير ذلك من الكتب التعليمية وإنما ذكرت هذه الكتب للتمثيل على بعضها لأنها لا تحصى ولا تعد وإنما يستطيع أن نقول إن جميع الكتب التي ظهرت في العصور المتأخرة كتب تعليمية لا تعد وكونها متوناً أو شروحاً أو حواشي أو تعليقاتفضلا عن ذلك فقد اتجه عدد من النحاة إلى تخصيص كتب مستقلة لبعض مباحث النحو مثل رسالة الكسائي في لحن العامة، والمذكر والمؤنث للفراء،

---

(١) المدرسة النحوية في مصر والشام: ١٤٠، ١٤١.

(٢) طبقات الزبيدي: ٧٧.

والمقصور والممدود لابن ولاد وأعراب ثلاثين سورة لابن خالويه واصلاح المنطق لابن السكيت وسر النحو لأبي العباس ثعلب[1].

وسيرد في فصول لاحقة عدد من الكتب التي تخصصت في دراسة الحروف. وربما كان ظهور هذه التأليف استجابة لحاجة المتعلمين أو تسهيلاً عليهم في دراسة النحو. اما في العصور المتأخرة فقد كان الحافز التعليمي موجهاً لطبيعة التأليف النحوية فبعد ظهور تلك المختصرات التي ذكرتها أو الكتب التي تخصصت في موضوعات محددة وانتشار الكتب التعليمية التي تحمل سمة الوضوح والبساطة في الأساليب مثل (الواضح) و(الموضح) لابن الأنباري (ت٣٢٧) و(الإيضاح) و(الجمل) للزجاجي (٣٣٧هـ) و(الإيضاح العضدي) لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) و(الواضح) للزبيدي (ت٣٧٩) و(الموضح) للحوفي (ت٤٣٠هـ) وذلك لاحساس النحاة بما يعانيه المتعلمون من صعوبة في فهم المؤلفات الواسعة مثل كتاب سيبويه (١٨٠هـ) و(المقتضب) للمبرد (٢٨٥هـ) و(الأصول) لابن السراج (ت٣١٦هـ)، اتجه النحاة إلى وضع المتون وهو أصطلاح جرى عليه المعلمون يطلقونه على مبادئ فن من الفنون تكشف في رسائل قصيرة يستظهرها الطلاب ترسيخا لمسائل العلم في حفظهم، وكلما كانت الفاظها اقل زادت قبولا عند المدرسين ثم يشرعون بعد استظهار الطلاب لها في شرح ألفاظها وحل معقداتها، أسلوب جروا عليه في العصور التي جمدت فيه الملكات على ما فيه من عناء على (الماتن) والطالب معا، وهذه المتون تكون نثرا وتكون نظماً وقد راج النظم لسهولة حفظه وان كان التعقيد الزم له لما توجبه مقتضيات الوزن من تقديم وتأخير زيادة على التكثيف، فمنظومة في مصطلح الحديث ومنظومة في القراءات، ومنظومة في الفرائض، ومنظومة في الرياضيات وفي الفلسفة وفي اللغة..[2].

ويبدو عهد هذه المتون الموجزة والمختصر يكون الدرس النحوي قد دخل في حلقات مفرغة لإغناء فيها إذ أنها تدل على نضوب في ملكات الإبداع ووقوف عند

---

(١) القواعد النحوية: ٢٥٨، ٢٥٩.

(٢) في تاريخ النحو: ١٨٠.

حدود ما أبدعه الأولون فلا جديد في التأليف النحوي سوى التغيير في أسماء الكتب وحتى هذه الأسماء كثيرا ما تتكرر من (إيضاح، وكافيه، وشافيه ووافيه ونظم الكافية شرح الوافية. والكافية الشافيه، والوافية في شرح الكافيه الشافيه وهي أسماء تكررت عند اكثر من نحوي مثل ابن الحاجب وابن مالك وغيرهما.

وقد كان لهذا الاتجاه في التعليم والتأليف آثاره التي لا تحمد لأنه اتجاه يعتمد الحفظ والتلقين والتكرار وقد وصف الدكتور مهدى المخزومي الدرس النحوي في ظل هذا الاتجاه قائلاً وبلغ الدرس النحوي من الجدب عند هؤلاء إذ كانوا يضعون فيه كتبا مختصرة مشتقة من كتب الأقدمين ويسمونها مقدمات أو متوناً ثم يشرحونها ويوسعونها بالتعليلات والتأويلات والردود والمناقشات وبسط الوجوه المحتملة للمسألة الواحدة ووضع الحدود المنطقية الجامعة المانعة وتحليلها وقد يعمد بعضهم إلى نظم أحد كتبه ثم يشرح المنظومة فلا يضيف إلى الأصل جديداً الا تكرارا ثقيلاً واجترارا لا نفع فيه كما فعل ابن الحاجب حين ألف مقدمة صغيرة سماها بالكافية ثم شرحها ثم نظم الكافية وسمى منظومته بالوافية، ثم شرح الوافية وكان ابن الحاجب في تصنيفه وشرحه ونظمه يدور في حلقة مفرغة حتى لكأن الدرس النحوي لعبة والتصنيف في أخذة أو شعوذة.

وكما فعل ابن مالك فقد نظم النحو والصرف على مزدوج الرجز بما يقرب من ثلاثة آلاف بيت وسمى هذه المنظومة بالكافية الشافية ثم شرح هذه المنظومة وسمى الشرح بالوافية متابعا ابن الحاجب حتى في التسمية، ثم اختصر هذه المنظومة إلى ألف بيت وسماها بالخلاصة وهي المعروفة بالألفية، ويبدو أن نظم العلوم ووضع المقدمات والمتون كان طابع الدرس في العصور المتأخرة وكان واضعوها يزعمون انهم بهذا كانوا يتوخون التيسير للحفظ وقد أحسنوا إذ لم يزعموا انهم كانوا يتوخون التيسير للفهم[1].

---

(١) الدرس النحوي في بغداد: ١٦٠.

ولا شك في أن هذا النمط من التأليف كان استجابة لحاجة تعليميه في إيجاد المؤلفات التي تشبه إلى حد ما (الكتب المدرسية) في هذا العصر إذ يتوخى مؤلفوها الإيجاز في عرض المعلومات وتقديمها للمتعلمين بشكل مبسط سهل قابل للحفظ، لذا لم يعد الإبداع والتجديد والاستنباط والتطوير مما يشغل بال المؤلف إلا في حدود الشكل كما أوضحنا.

ولذا كان النقد الذي وجه إلى النحاة في هذه الحقبة يركز في المقام الأول على المادة النحوية في حين كان الشغل الشاغل لأولئك النحاة هو الشكل الذي يقرب تلك المادة للمتعلمين وهذا ما يفسر تلك القسوة التي اتسمت بها عبارات نحوي معاصر متأثر إلى حد كبير بالنحو الكوفي.

ويوازن الدكتور هادي نهر مختصرات القدماء وما ألف منها في العصور المتأخرة قائلا أننا نجد فرقا كبيرا بين الاثنين وذلك أن معظم المؤلفات القديمة كانت زعيمة بالإبانة عن نفسها لا ترتقب تفسيراً ولا توضيحاً مع النزوع إلى الوجهة النحوية يستوي في هذا مطولها ومختصرها إذ لم يقصد واضعو المختصرات سابقا إلا مجرد التسهيل على المبتدئ بذكر جزئيات العلم تؤنسه إذ جد فيه، فساوت عباراتها في التأدية ما فيها من المعاني أما المتأخرون فهم وأن كانت غايتهم تسهيل المسائل النحوية على المبتدئ أيضا الا أنهم طفقوا ينشئون المتون مع استيعابها لما في المطولات ويفتنون في سبيل إيجازها ما شاء لهم الافتنان فجاءت غامضة عسيرة الفهم[1].

وقد ذكرت أن المتون النحوية كانت نظماً ونثراً فأما النظم فهو ظاهرة جديدة لم تكن مألوفة في التأليف النحوية الأولى، وجدت لتكون وسيلة من وسائل الحفظ وقد سادت هذه الظاهرة مدة طويلة في تاريخ الدرس النحوي عرفنا خلالها منظومات كثيرة كان اشهرها (الخلاصة) الالفية لابن مالك التي صارت مادة نحوية مهمة في التدريس حتى يومنا هذا. ويذكر الدكتور طارق عبد عون ما يراه بدء لهذه المنظومات مشيراً إلى ما أعقبها بقوله:

---

(١) شرح اللمحة البدرية ١: ٢٦، ٢٧.

على انني استطيع أن أقول إن ابن الحاجب في منظومته كان من الأوائل الذين لجأوا إلى وضع النحو العربي في منظومات يسهلون فيها على المتعلم المبتدئ تعلم مسائل النحو وتفهمها واستيعابها ولم يسبقه إلى سلوك هذه السبيل غير القاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦هـ) في منظومته (ملحمة الاعراب) وشرحها، وابن معط (ت ٦٢٨هـ) في الفيته وكان يعاصره. ويعد ابن الحاجب دأب لفيف من علماء النحو على ركوب هذا المركب فجاءت (الكافية الشافية) وخلاصتها المسماة بالألفية، ولامية الأفعال لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) والميمية في النحو لحازم القرطاجني (٦٨٤هـ) وغيرها وصار هذا من سنن النحاة المتأخرين[1].

أما المنثورة فقد كانت تكتب بأسلوب موجز وعبارات مختصرة وهي كثيرة أذكر منها علاوة على الكتب التعليمية الأولى نحو (الموجز، والجمل، والإيضاح، واللمع، والمفصل) المقدمة الجزولية لابي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت ٦٠٧هـ) والكافية لابن الحاجب، والمقدمة المحسبة لأحمد بن طاهر بإيشاذ وغاية الإحسان في علم اللسان، والشذا في مسألة كذا، واللمحة للبدرية لأثير الدين أبي حيان الأندلسي، وقطر الندى وبل الصدى، شذور الذهب والأعراب عن قواعد الإعراب، والجامع الصغير في النحو لابن هشام الأنصاري.

وقد كان النحاة في هذه المتون المنظومة والمنثورة يعيدون صياغة القواعد النحوية التي يستقونها من المؤلفات النحوية الأولى ويعرضونها في تلك المتون بعبارات مقتضبة وأمثلة موجزة تخضع في اكثر الأحيان لمتطلبات النظم والقافية فتأتي مختصرة مبتسرة.

يقول ابن معط في الفيته:

القول في التعريف والتفكير ... تنكيراً الاسم الأصلُ كالتذكير
الا ترى عموم شيء أولُ ... وكان قبل زيد اسما رَجُلُ
وكل ما يقبل رب أوْلْ ... أو كم مضافة عليه تُدْخَلْ

---

(١) ابن الحاجب النحوي: ٨٣، ٨٤.

أو مـن للاسـتغراق أو كُلاَّلـة فأنـه منكَـرٌ مثلـه
رب غـلام قـد ملكـتُ أو كَـمْ وكـلُّ عبـدٍ مالـه ن درهـم[1]

ويقول ابن مالك في الفيته:

أل حـرف تعريـف أو الـلام فقـط فنمـط عرفْـتَ قـل فيـه النمـط
وقـد تـزاد لازمـاً كـاللات والآن والذيـن ثـم الـلات
ولاضطـرار كبنـات الأويـر كذا (وطبت النفس يا قيس) السرى
وبعـض الأعـلام عليـه دخـلا للمـح مـا قـد كـان عنـه نقـلاً
كـالفضل والحـارث والنعمـان فذكـر ذا وحذفـه سـيان[2]

وقد كان هذا الاختصار والإيجاز اللذان كان الغرض منهما تقديم مادة نحوية قابلة للحفظ تسهل على المتعلمين استيعاب القواعد النحوية والإحاطة بها قد أوجدا مشكلة أخرى عانى منها المتعلمون والمعلمون وهي صعوبة فهم هذه المتون وإدراك مضامينها مما اضطر أولئك النحاة أنفسهم إلى شرح متونهم أو نهض بذلك نحاة غيرهم وقد استدعى وجود تلك المنظومات والمتون ظهور حركة تأليف واسعة لشرحها والتعليق عليها لما في بعضها من الغموض والإيجاز الشديد فانبرى بعض العلماء يشرحون ما يقع تحت أيديهم من تلك المصنفات[3].

ومن ينظر إلى قائمة أسماء أولئك الشارحين لتلك المتون يقف حائرا مستغربا بإزاء هذا الجهد العظيم والعمل الدائب والنشاط المستمر، بيد أنه تعب وجهد ونشاط لم يضف جديداً إلى حركة التأليف النحوي إلا القليل الذي لا يقاس مع ما بذل في سبيله وحسبنا أن نذكر أن شروح الجمل للزجاجي بلغت مائة وعشرين شرحاً[4].

---

(١) متن ألفية ابن معط: ٣٦.

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٥٣ وما بعدها.

(٣) شرح اللمحة البدرية ٢٨.

(٤) الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة: ٥٠.

كما حظي كل من (الإيضاح العضدي) لأبي علي الفارسي و(اللمع في العربية) لابن جني، و(المفصل) للزمخشري والكافية لابن الحاجب والمقرب لابن عصفور وكل من الألفية والتسهيل لابن مالك ومقدمات أبي حيان وابن هشام الانصاري والمقدمة الجزولية والاجرومية، بشروح كثيرة لا أجد ضرورة لذكرها.

كما لحقت بهذه الشروح تعليقات وحواش توضيحية لإزالة ما فيها من غموض وإبهام. وزيادة ما نقص منها أو تفصيل ما أجمل، وقد جاءت مرحلة الحواشي والتعليقات في القرون التي تلت عصرا ابن هشام الانصاري.

وهذه الحركة المحورية بين المتون والشروح والحواشي والتعليقات إنما تدل على تركيز النحاة على جانب واحد كان همهم وشغلهم الشاغل هو إيجاد الكتاب المناسب للمتعلمين.

ولتوضيح أبعاد هذا المنهج التعليمي أرى من المناسب أن اضع بين يدي البحث عددا من عناصر هذا المنهج من خلال تقصي الخطوات التي اتبعها أولئك النحاة في تآليفهم التعليمية سواء في المتون المنظومة أو المنثورة أو في شروحها وأهم تلك العناصر.

١- لما كان الدافع الأهم الذي حفز النحاة على اللجوء إلى هذا المنهج في التأليف النحوي هو الشعور بما يعانيه المتعلمون من غموض وصعوبة في أساليب النحاة الأوائل. جعلوا مؤلفاتهم تلك تجنح إلى السهولة في التعبير والوضوح في الفكرة والبساطة والتنظيم في عرض الموضوعات النحوية. وقد كان ذلك واضحاً في المؤلفات التعليمية الأولى إلا أن اتجاه عدد من النحاة إلى أنماط المختصرات والمنظومات من المتون لم يدع تلك السمات مرتبطة بهذه المتون وإنما آلت تلك المؤلفات إلى غموض اكثر، وتعقيد في اللفظ والتركيب والتواء في العبارات وجفاف في المادة النحوية وابتعاد عن الواقع اللغوي تمثل في قلة الشواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر العربي المدون ضمن حدود عصر الاستشهاد، والحكم الموروثة والأقوال المدونة لأهل البادية المعروفين بفصاحتهم، إذ أن تلك المتون اقتصرت على أمثلة موجزة متكلفة.

ويصف الدكتور على ناصف النجدي محاولة التسهيل من خلال النظم قائلاً وراعت النحاة ضخامة النحو وتشعب فروعه وثقل أعبائه على الطلاب فأخذتهم بهم رحمة وأبوا الا أن يتخذوا منها عونا فتناولوه بالنظم يسلكون مسائله فيه ويجمعون أشتاته به لئلا يشق عليهم حفظه ولا يسرع إليهم نسيانه فأصابوا في ذلك نجحاً ولكنه غير حاسم فالنظم اصعب من النثر مراساً، وأبعد متناولا ولا سيما نظم العلوم لأنه لا مجال فيه للمجاز والخيال ولهذا يغلب عليه الحشو وتشيع فيه الضرائر وتتابع المآزق ولا يسع الناظم إلا أن يفضل بعض ما يجب ذكره أو يغني فيه بالتلميح عن التصريح أو بالمفهوم عن الملفوظ.

وإذا لا بد لفهم إشاراته واكتناه دقائقه من جهد اكبر من جهد النثر يضيفه الطالب إلى جهد التحصيل والحفظ وأنه تحقيق أن يتكلف جهدا آخر في التعهد وتكرار المراجعة لئلا تنبهم الإشارات وتشتبه المعالم فلا يكون ثمة إلا اشتات من أمهات المسائل وجملة الفروع[1].

ومما يذكر أن الشروح التي وضعت لإزالة هذه العوارض التي اثقلت كاهل المتعلمين في هذه المتون لم تستطع أن تفتح مغلقات تلك المتون، ولكنها اسهمت ولو بقدر في توضيح تلك النصوص المختصرة وما تعدد تلك الشروح للمتن الواحد إلا دليل على أنها لم تكن مؤفية بالغرض الذي ألفت من أجله وهو تقديم المادة النحوية بوضوح وسهولة ييسران فهم اصاليب اللغة والتمكن من النطق الصحيح، والتعبير الصحيح على وفق أساليب اللغة السليمة وأصولها وأحكامها الدقيقة.

٢- حاول النحاة في مؤلفاتهم التعليمية الابتعاد عن ذكر الخلافات بين نحاة المدرستين النحويتين البصرة والكوفة وذلك لما يجره ذكراً أوجه الخلاف من تعقيد في فهم المسائل النحوية وتشتيت للذهن واستغراق في بحث الدقائق والتفصيلات الأمر الذي يرهق المتعلمين ويجعلهم يبرمون بتلك الآراء المتشعبة والحجج التي لا تخلو من مقدمات منطقية وأساليب جدل وحوار ومصطلحات

---

(١) سيبويه إمام النحاة: ٣٠.

لهذه المدرسة أو تلك. ويمكن تلمس ذلك بوضوح في كتاب (الجمل) للزجاجي فهو كتاب مبسط لم يحتج إلى عرض لمسائل الخلاف وما تجره في حجج وتعليلات بل ينقل بوضوح رأيه البصري دون إشارة إلى ما يراه سائر النحاة من الكوفيين كأن يقول "أما المصدر فهو الأصل، والفعل مشتق منه نحو قولك قام قياما وقعد قعودا وركب ركوباً - ما أشبه أو قوله عن المبتدأ" فهو لأنه مبتدأ والابتداء معنى رفعه وهو مضارعته للفاعل .." وجل اعتماده في هذا الشأن على ما جاء به سيبويه في كتابه[1].

ويصرح ابن هشام بذلك عند كلامه عن أداة التعريف في شرح مقدمته قطر الندى وبل الصدى "والمشهور بين النحويين أن المعرف أل عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه، وزعم ابن مالك أن لا خلاف بين سيبويه والخليل في أن المعرف (ال) قال وإنما الخلاف بينهما في الهمزة أزائدة هي أم أصلية واستدل على ذلك بمواضع اوردها من كلام سيبويه قال ابن هشام والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعى تطويلا لا يليق بهذا الأملاء"[2].

وهو هنا يدرك أن طبيعة الكتاب التعليمية تفرض عليه الابتعاد عن الاحتجاج للمذاهب النحوية لما تحدثه من اضطراب في عقول المتعلمين وبلبلة في إدراك المراد وهو أمر ينبغي مراعاته في كل التأليف التعليمية.

٣- الإكثار من وسائل التدريب: وهي خطوة لا تفارق المنهج التعليمي ذلك لان المسائل النظرية وصياغة الأحكام النحوية في قواعد جامدة يجعل المتعلم ينفر من دراسة النحو والسبب في ذلك أن المتعلم يحتاج إلى تمرينات تمكنه من القاعدة وتجعله قادراً على تطبيقها، ولما كان أهم وسائل التطبيق في النحو هو الأعراب، والتدريب عليه، لذا مال كثير من النحاة الذين ألفوا كتبا تعليمية - ولا سيما شروح المتون - إلى وضع تمرينات اعرابية، ومع ذلك فإن كثيرا من الكتب غير

---

(١) الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة ٥١، ٥٢.

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام: ١٠٩.

التعليمية التي ألفت كانت تراعي ذلك كما هو الحال في كتاب المقتضب للمبرد إذ احتفل بالمسائل التطبيقية فعقد لها أبوابا كثيرة كأن يقال (مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون، ويقول هذه مسائل يسيره صدرنا بها لتكون سلما إلى ما نذكره من مسائل طويلة أو قصيرة معماة الاستخراج ويقول: ولهذا مسائل غامضة تاتي في موضعها أن شاء الله. وهذه الأبواب مسائل الفاعل والمفعول به، مسائل كم في الخبر والاستفهام، مسائل أي الاستفهامية مسائل الصلة والموصول.. ولا يفوتنا أن نذكر أن كثيراً من مسائله كانت أقرب إلى الالغاز والتعمية وأن بعض المسائل قد وضعها على الخطأ ولذلك كتب الزجاج بخطه على قوله (مسائل يمتحن بها المتعلمون) زاد الزجاج قوله ويغلط فيها المعلمون[1].

ويكثر ابن آجروم من اعراب الأمثلة في مقدمته فهو في باب مرفوعات الأسماء يقول المرفوعات من الأسماء سبعة وهي هذه: الأول الفاعل نحو ضرب زيد.

ضرب: فعل ماض مبني على فتحة ظاهرة.

زيد: فاعل مرفوع بضمة ظاهرة.

الثاني المفعول الذي لم يسم فاعله .. وذكر مثالا وإعراب المثال.

الثالث والرابع مثالهما وإعراب كل منهما..[2].

وعند ذكره لعلامات الإعراب في الأفعال الخمسة مثلا يقول وأما حذف النون فيكون علامة للنصب في الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون نحو: لن يفعلا، ولن تفعلا.

لن: حرف نفي ونصب.

تفعلا: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون نيابة عن الفتحة لأنه من الأفعال الخمسة والألف ضميراً الاثنين المخاطبين في محل رفع على انه فاعل .. الخ)[3].

---

(١) المقتضب: ١/ ١٠٤.

(٢) شرح الأجرومية: ٩٦.

(٣) شرح الاجرومية: ٦١.

ويكثر ابن هشام من هذه التمرينات ويعطيها اهتماما اكبر ففي مقدمته الإعراب عن قواعد الإعراب يجعل الباب الثالث في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب .. في حين الباب الرابع في الإشارة إلى عبارات محررة مستوفاة موجزة نشير فيه إلى أوليات دقيقة في كيفية الإعراب وإلى تحديد تعابير المعربين وتوجيههم إلى الألفاظ الصحيحة المعبرة عن المراد[1].

وفي شرح شذور الذهب يلجأ كثيرا إلى إعراب الجمل والأمثلة فهو في شرحه لأنواع الإعراب يقول "وأقول أنواع الإعراب أربعة رفع ونصب وجر وجزم وعن بعضهم أن الجزم ليس بإعراب وليس بشيء وهذه الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: ما هو مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب مثال دخول الرفع فيها (زيد يقوم) فـ (زيد) مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة. و(يقوم) مرفوع لأنه فعل مضارع خال عن ناصب وجازم وعلامة رفعه أيضا الضمة. ومثال دخول النصب فيهما (إنَّ زيدا لن يقومَ) فـ(زيداً) اسم منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة ويقوم فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه أيضا الفتحه.

وما هو خاص بالاسم وهو الجر نحو يزيد فـ(زيد) مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة، وما هو خاص بالفعل وهو الجزم نحو (لَمْ يَقُمْ) و(يَقُمْ) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الحركة)[2].

وكما فعل ابن هشام الأنصاري في كتابه (الأعراب عن قواعد الإعراب) يخصص ابواباً لمخاطبة المتعلمين في كتابه (مغني اللبيب عن كتب الاعاريب) ويذكر أموراً يخطئ فيها المعربون فهو يقول في مقدمة هذا الكتاب" ووضعت هذا التصنيف على احسن أحكام وترصيف، وتتبعت فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتتحتها،

---

(١) شرح اللمحة البدرية: ٥٥-٥٧.

(٢) شرح شذور الذهب: ٣٦، ٣٧.

ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها، ونقحتها، واغلاطا وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهتهم عليها وأصلحتها[1].

٤-كان النحاة في شروحهم يحاولون تقريب المادة للمتعلمين بأقرب مأخذ لإدراكهم مدى ما يلاقيه المتعلمون ولا سيما المبتدئون منهم في تلقي المادة النحوية، وكان هذا العناء الذي يلاقيه المتعلمون عادة ينجم عن اضطراب مناهج شرح المتون إذا أن بعضهم يخلط مادة المتن (نص المصنف) بشرح الشارح لذا حاول كثير من النحاة أن تكون شروحهم واضحة مستقلة عن نصوص المصنفين أن الطريقة التي سار عليها ابن الحاجب في شرح الوافية تظهر قابليته في معرفة الصعوبات التي كانت تعترض المتعلمين من خلط المتن بالحاشية وصعوبة النص وشرحه لذلك نراه يسلك الطريق الأمثل في شرح المنظومات الشعرية وهو أن يذكر النص المتعلق بقاعدة نحوية معينة أو موضوع محدد ثم يبدأ بشرحه كي يكون واضحاً ومفهوماً لدى المتعلمين مثال ذلك قوله في حد الكلمة:

اللفظ موضوعاً لمعنى مفرد كلمة جنس ثلاث تغتدى

بيان لحد الكلمة فقوله (لفظ) يشمل الكلمة وغيرها لا لما يتلفظ به وقوله لمعنى يخرج المهملات مثل ديز، ولاز فما لم يوضع. وقوله (مفرد) يخرج .. وقال في حد الفاعل:

ما اسندوا إليه بعد فعل أو شبهه ففاعل مستعلي

يقول: كل اسم اسند الفعل أو شبهه إليه فهو الفاعل وقوله: (بعد فعل) لرفع وهم زيد قلمن في أن (زيداً) فاعل لتوهم انه اسند الفعل إليه وفي الحقيقة لم يسند لفعل إلا إلى المضمر فهو الفاعل ولا يكون الفاعل ابداً إلا متأخراً.. ففي النص الأخير بعد أن ذكر فيه (الوافية) التعريف بدأ يناقشه في الشرح موضحاً النقاط المهمة بطريقة تعليمية مبيناً محل الفاعل من الفعل أن كان متأخراً عن الفعل فهو فاعله وأن كان متقدما ففاعله ضمير مستتر والاسم المتقدم مبتدأ وطريقة

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/ ٣.

الشرح هذه من مبتكرات ابن الحاجب وقد تابعه فيها اكثر النحاة المتأخرين ومنهم ابن الناظم وابن عقيل في شرح الفية ابن مالك[1].

وكذلك فعل ابن الحاجب في شرحه للمفصل فقد كان يجتزئ بعبارة قصيرة من النص يقدم لها بـ(قوله) ثم يشرحها أو انه يذكر نص الزمخشري مسبوقا بـ(قال صاحب الكتاب) أو قوله اما قول الشارح فيكون مسبوقا بعبارة (قال الشيخ) وكثيرا ما يربط المتن بالشرح فلا يتبين القارئ أحدهما من الآخر إلا بالرجوع إلى المفصل وهذا - على ما يبدو لي - من ترتيب الطلاب الذين استعملوا عليه الشرح[2].

وتتذبذب طريقة أحمد بن طاهر بإبشاذ في شرحه لمقدمته المسماة (المقدمة المحسبة) فهو في بادئ الأمر يتبع طريقة عرض نص من المتن ثم يشرحه، ثم عرض نص آخر منه وشرحه وهكذا إلا انه بعد أن ينهي نصف الكتاب تقريباً يبدأ بمزج نص المقدمة بالشرح فيتداخل كلامه ولا يعود بالإمكان فصل نص المتن عن شرحه.

وكان ابن هشام في شرحه لجمل الزجاجي يفضل - في الغالب ذكر نص قول الزجاجي - ثم يقوم بإعرابه مباشرة قبل أن يشرحه أو يعلق عليه مثال قوله قال أبو القاسم ابن اسحاق الزجاجي النحوي: هذا باب أقسام الكلام، إعرابه: الهاء حرف تنبيه وهو للتغافل عنك.. وذا اسم المشار إليه وهو رفع بالابتداء..[3].

وفي شرحه لشذور الذهب يميز المتن عن الشرح بقوله (قلت) مشيراً للمتن، و(أقول) مشيرا للشرح، وقد حرص في شرحه للمحة البدرية على إيراد (متن) اللمحة ثم أعقبه بالتعليق والشرح.

غير أن هذه الطريقة لا تطرد في جميع الشروح وإنما تتفاوت من شارح لآخر - وأحيانا عند المؤلف الواحد - إذ يمزج بين المتن والشرح حتى يصل بك الأمر إلى عدم التمييز بين الشرح والمتن كما فعل ابن عصفور في شرحه للجمل إذ لم يلتزم

---

(١) شرح الوافية نظم الكافية: ٧٤.

(٢) ابن الحاجب النحوي: ٩٣.

(٣) شرح اللمحة البدرية: ١/ ٨٤.

أساسا إيراد نصوص المتن عند شرحه إياه على عادة شراح المتون بل تحرر من هذه القاعدة إلى أبعد حد حتى أن قارئه لا يكاد يشعر حين يتجاوز الأبواب الأولى بأن ما أمامه شرح لكتاب آخر)[1].

وكذلك فعل ابن هشام في شرحه لألفية ابن مالك فقد أهمل المتن وبدأ شارحاً في كتابه (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك).

ومع هذا التفاوت في طريقة الشرح إلا أن اكثر النحاة كانوا يلتزمون الطريقة الأولى أي تقديم نص من المتن وشرحه وهذا ما يتوخونه لتسهيل المادة النحوية على المتعلمين.

٥- التدرج في التأليف: كان لتطور التعليم وتعدد مراحله اثر كبير في تنوع مستويات التأليف النحوي تنوعا يتناسب وتلك المستويات التعليمية للمتعلمين، ومن ينظر فيما تركه النحاة في القرون المتأخرة من تأليف يجد إن مستوياتها تتفاوت عند المؤلف الواحد فمن مقدمات مختصرة ميسرة سهلة الحفظ إلى مؤلفات أكثر اتساعاً وشمولا مما يدل على أن كل نمط من هذه التأليف إنما كان يخصص لفئة من المتعلمين يتدرج بعد إتقانها وحفظها إلى مستوى أعلى وهكذا حتى يتمكن من دراسة التأليف النحوية المتطورة سواء في مادتها أو طريقة عرضها أو في أساليبها وبما تقدمه من عرض لمختلف الآراء والمذاهب، ومناقشة عميقة لما تتضمنه من موضوعات، وهذا ما يفسر وجود كتاب أو اكثر من هذا النمط الذي يتسم بالسعة والشمولية والعمق يبرز بين مؤلفات هذا النحوي أو ذاك علاوة على رسائل صغيرة مشابهة في مادتها مختلفة في طريقة تبويبها وعرضها وفي نوع أساليبها وفي هذا يقول الدكتور عبد العال سالم مكرم ومن السمات البارزة في المؤلفات النحوية لهذا العصران نجد للمؤلف اكثر من كتاب في غرض واحد ولعل الذي دفعه إلى ذلك وساقه إلى هذا الهدف هو اختلاف احوال المتعلمين ففيهم الناشئ وفيهم من أوشك أن يصل إلى درجة العلماء

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٥٧.

وفيهم من أخذ بنصيب كبير من هذا الفهم فلهم أساليب تناسبهم وتتفق مع حالهم ومقامهم ولكل مقام مقال والدليل على ذلك أن ابن هشام ألف كتابه (الأعراب عن قواعد الأعراب) وكانوا موجزاً لا يفهم معانيه إلا العلماء النابغون ولأجل أن يعم النفع بهذا الكتاب جعله نواة لكتاب المغني، وابن مالك من قبله ألف الكافية الشافية وهي عديدة الأبيات كثيرة الاطناب فاضطر أن يستخلص من هذه الكافية الالفية، ولعله وجد أن الالفية في نظمها عسيرة لا يظهر المراد منها في سهولة ويسر فألف كتابه التسهيل وكلمة التسهيل تشير إلى المعنى الذي نريد أن نقرره.

فهذه الكتب جميعها في غرض واحد وهو عرض المسائل النحوية ولكنها اختلفت اسماؤها باختلاف الأساليب التي كتبت بها إيجازاً واطنابا ونظماً ونثراً[1].

ولم يقف النحاة في هذه الحقب على المتون التي ينظمونها أو يكتبونها أو شروحه لها، أو على شروحهم لمتون غيرهم وإنما كانوا يعمدون إلى الكتب التعليمية القديمة التي تمثل المرحلة الأولى في هذا المنهج فيولونها اهتماماً وذلك لشرحها والتعليق عليها واعتمادها في التعليم علاوة على كتبهم المذكورة سابقا ولذا نجد حركة الشرح والتعليق على الكتب النحوية التعليمية الأولى مستمرة في كل عصر وعند كل نحوي تقريباً وقد ذكرنا أن من هذه الكتب التي حظيت بمثل هذه العناية واعتمدت في التدريس الجمل للزجاجي والإيضاح لأبي علي واللمع في العربية لابن جني والمفصل الزمخشري لذا كثرت شروحها كثرة تدل على مدى عناية كل منهم بها.

ولكن هذا لم يمنع من دراسة الكتب النحوية الموسعة الأولى وشرحها والتأليف في شواهدها ومسائلها وشروحها وحسبنا أن نذكر ما كان لكتاب سيبويه من مكانة في نفوس النحاة في المشرق والمغرب منذ تأليفه حتى يومنا هذا ويصف الأستاذ النجدي اهتمام النحاة قائلا "صنفوا في شرحه والتعليق عليه والتمهيد له وترتيب مسائله وحل مشكلاته وتوضيح غرائبه وشرح شواهده وتجريد أحكامه،

---

(١) المدرسة النحوية في مصر والشام: ١٤١.

واختصروه واختلفوا فيه ما بين متعصب عليه ينتقده ومتعصب له ينافح عنه وانتصر لهؤلاء وأولئك أعوان ومؤيدون ومنهم من انقطع له حتى حفظه أو مهر فيه واتقن فهمه، وما أعرف نحوياً دارساً أو مؤلفاً الا تلمذ له واخذ عنه من طريق مباشرة أو غير مباشرة، .. وقد رجعت إلى بغية الوعاة وكشف الظنون أتتبع دراسات الكتاب واستوعبها إحصاءا وعداً فإذا للأندلس وما يسامتها من بر المغرب قرابة أربعين وللعراق وما يليه قرابة خمس وعشرين ولمصر أربع لا غير..»[1].

٦- اتباع الطريق المناسبة للمتعلمين في عرض المادة: اتبعت التآليف النحوية التعليمية في عرضها للمادة النحوية أو الصرفية أيسر الطريق وأقربها مأخذاً للمتعلمين إذا أدرك النحاة من خلال تجربتهم في التدريس أن المتعلم يحتاج في بدء تعليمه إلى طريقة سهلة لإيصال المادة النحوية إليه وقد جاء في مقدمة أول كتاب تعليمي وصل إلينا وهو (مقدمة في النحو) لخلف الأحمر ما يشير إلى إحساس النحاة بذلك منذ أول عهدهم بالتأليف النحوي فهو يقول لما رأيت النحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل واغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم المتبلغ في النحو من المختصر والطرق العربية والمأخذ الذي يخف على المبتدئ حفظه ويعمل في عقله ويحيط به فهمه فأمعنت النظر والفكر في كتاب أؤلفه واجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين ليستغني به المتعلم عن التطويل فعملت هذه الأوراق[2].

كما كان الزجاجي ممن أدرك ذلك وعمل على تطبيقه في كتابه (الجمل) إذ عرضه بطريقة تعليمية ميسرة أوجزها الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي بوصفه للكتاب قائلا كتاب جامع للقواعد النحوية والصرفية في إيجاز يجدى على المبتدئين والمنتهين جميعاً: يعطيك القاعدة العامة في جمل بعيدة عن تأويلات المتأولين وفي أسلوب سهل لا ترى فيه عوجا ولا أياً من تعقيدات المعقدين وتفريعات النحاة

---

(١) سيبويه إمام النحاة: ١٨٦ وما بعدها. ويلاحظ (كتاب سيبويه وشروحه) للدكتورة خديجة الحديثي ولا سيما الفصل الخال بشرح الكتاب.

(٢) مقدمة في النحو: ٣٣، ٣٤.

والتجويزات المشهورة عنهم في المسألة الواحدة حتى لتخفى الضوابط وتتشعب المسالك ويظهر انه قصد قصداً إلى التيسير على شداة العربية فسمى كتابه (الجمل) وفي تلك التسمية إيحاء بالاختصار والتركيز معا.. والزجاجي كذلك حين يتصفح كتابه فتراه يصدر الأبواب لهذه القواعد المركزة المختصرة المجملة ويقوله (واعلم) وهي عبارة تلقاك في أغلب الأبواب بل تكاد تتكرر في كل باب ويتبعها جمل ضابطة للقواعد في استيعاب يدعو إلى تفهمها ويطلب منك القياس عليها وأسوق بعض الأمثلة لهذه الضوابط دليلا على ما أقول:

أ- واعلم أن الأسماء كلها تؤكد ألا النكرات فإنها لا تؤكد - لو قلت قام رجل نفسه، أو قبضت درهما كله، وما شبهه لم يجز.

ب- واعلم أن لام الاستغاثة بدل من الزيادة التي تلحق آخر المنادى نحو قولك يا زيداه، يا بكراه فلا تجمع بينهما، لا يقال بالزيادة فتجمع بين اللام والزيادة وأحياناً يعطيك القاعدة في كليات كأن يقول كل منادى في كلام العرب منصوب إلا المفرد العلم فإنك تبنيه على الضم وهو في موضع نصب.

وتقريباً لهذه القواعد نراه يسوق الأمثلة في كثرة جعلت ابن خلكان يعيب ذلك عليه بقوله وهو - أي الجمل - كتاب نافع لولا طوله بكثرة الأمثلة واخالف ابن خلكان في ذلك فقد وضع الجمل للمتعلمين المبتدئين كما بينت وهؤلاء تنفعهم القاعدة الضابطة المجملة والامثلة الموضحة المتعددة فهذه اشبه بالنماذج التطبيقية التي يقوم بها المتعلمون المتخصصون في فهم التدريس من أهل هذا الزمان، وأنت ترى معي أن مثل القاعدة التي يقول فيها الزجاجي أجعل أول كلامك لمن تسأل عنه وآخره لمن تخاطبه في حاجة إلى أمثلة موضحة ولو تركها من غير تمثيل للحالات المختلفة لكان الإبهام الذي لا يرتضيه، ومن هنا اخذ الزجاجي يسوق الأمثلة لسؤال رجل عن رجل، ورجل عن رجلين ورجل عن رجال ..[1]. أن هذه الطريقة التي اتبعها الزجاجي نمط سليم في عرض المادة العلمية للمتعلمين بأسلوب

---

(١) أبو علي الفارسي: ٦٣٠-٦٣٢.

يعتمد تقديم القاعدة ثم توضيحها بالامثلة الكثيرة حتى تفهم وتصبح جلية واضحة، وقد سلك أبو علي الفارسي هذه الطريقة أيضا في كتابه الإيضاح العضدي إذ كان يقدم القاعدة الجامعة ثم يشرحها موضحاً إياها بالأمثلة والشواهد دون أن يتفرع في الشرح إلى تشعبات كثيرة ولا يغرق القارئ بالتعليلات العميقة والغريبة.

ومن الجوانب الأخرى التي رآها النحاة مفيدة في تقريب المادة للمتعلمين، وتسهم في توضيح ملامح طريقة تعليمية ميسرة تجنب الإطالة والإطناب والتوسع والتعمق في ذكر ودرس القواعد النحوية، كما أنها تستعين على إيضاح المباحث بكثير من الأمثلة وقليل من الشواهد لكونها تتجنب - في الأغلب - ذكر الشاذ وهذا ما يفسر قلة الشواهد النحوية في المؤلفات التعليمية، كما أن هذه المصنفات التعليمية تعتمد أحياناً على التعليل، ولكنها تقف في حدود العلل التعليمية التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، كما أنها تعتمد على التحليل أي الاتجاه من المركب إلى الأجزاء التي تؤلفه فمتى عرفت هذه الأجزاء أمكننا - بعد ذلك - ترتيبها وبيان كيفية اشتراكها في تأليف الكل على عكس المنهج العلمي الذي يعتمد على التركيب في رصد العلاقات فيما بين الظواهر المتعددة في محاولة لتنظيمها وربطها بعضها ببعض وتفسيرها في ضوء نظام علمي واحد هو القانون أو القاعدة[1].

ولم يكن الزمخشري بأقل حرصاً على مخاطبة المتعلم بأسهل وأيسر الطرق للوصول إلى إفهامه فهو يقول في مقدمة كتابه (المفصل) ولقد ندبني ما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب وما بي من الشفقة والحدب على اشياعي من حفدة الأدب لإنشاء كتاب محيط بكافة الأبواب مرتب ترتيباً يبلغ بهم الأمد بأقرب السعي ويملاء سجالهم بأهون السقي فأنشأت هذا الكتاب .. مع الإيجاز غير المخل والتلخيص غير الممل مناصحة لمقتبسه[2].

---

(١) اللمع في العربية: ٢٦، ٢٧و.

(٢) المفصل: ٤.

وتطبيقاً لذلك نراه يتبع طريقة تعليمية تتلخص في عرض القاعدة ثم التمثيل لها. يقل في المبتدأ والخبر والمبتدأ على نوعين معرفة وهو القياس ونكرة إما موصوفة كالتي في قوله عز وجل (لعبد مؤمن) وإما غير موصوفة كالتي في قولهم (أرجل في الدار أم امرأة، وما أحدٌ خيرٌ منك، وشراً هرٌ ذا ناب، وتحت رأسي سرح وعلى أبيه درع. فصل: والخبر على نوعين مفرد وجملة فالمفرد على ضربين خال عن الضمير ويتضمن لهن وذلك زيدٌ غلامُك، وعمروٌ منطلقٌ والجملة على أربعة اضرب فعلية واسمية وشرطية وظرفية وذلك: زيد ذهب أخوه وعمرو أبوه منطلق وبكر إن تعطه يشكرك، وخال في الدار[1]. فالزمخشري في عرضه لهذه المادة يكتفي بذكر القاعدة والأمثلة الموضحة لها، ويصف الدكتور حسن عون طريقته في المفصل قائلاً ولعل أهم مميزاته أنه تخلى عن كل ما كان يشوب المؤلفات النحوية من الحشو والاستطراد وذكر الخلافات كما تخلى عن التعليلات العقلية أو المنطقة بتلك التعليلات التي طغت في كثير من أبواب النحو وفصوله على المادة النحوية نفسها فجعلتها تختفي أو تكاد في غرة آثار الدراسة الفلسفية من جدل ونقاش وبحث عن الأسباب وإغراق في التجريدات[2] ثم يؤكد الدكتور حسن عون بلوغ الزمخشري غايته التي أشار إليها في مقدمته قائلاً لهذا لم يكد يظهر كتاب المفصل حتى أقبل الدارسون عليه .. لانهم وجدوا فيه طلبتهم متمثلة في الحصول على المادة النحوية خالصة من الشوائب وسهلة التناول في عبارة موجزة[3].

وكذلك أشار ابن عصفور في مقدمة كتابه (المقرب) إلى ميله لوضع كتاب مؤلف بطريقة تسهل دراسته على المتعلمين قائلا أشار من النجح معقود بنواصي آرائه.. إلى وضع تأليف منه عن الإطناب الممل والاختصار المخل محتو على كلياته

---

(١) المفصل: ١٣.

(٢) تطور الدرس النحوي: ٨٩، ٩٠.

(٣) المصدر نفسه: ٩٠.

مشتمل على فصوله وغاياته عار عن إيراد الخلاف والدليل مجرد أكثره عن ذكر التوجيه والتعليل[1].

أما ابن مالك ففضلا عما سلكه في منظوماته من طريق تعليمي يهدف إلى تقديم النحو في نظم سهل الحفظ فقد كان منهجه في ترتيب مسائل النحو منهجاً دراسياً تعليمياً يعتمد اكثر ما يعتمد على المناسبة والاستطراد وارتباط اللاحق بالسابق[2].

وكان ابن هشام الانصاري من النحاة الذين طوروا الاتجاهات التعليمية في التأليف فهو يسلك في مؤلفاته سبلاً متعددة، منها ما يتبع فيها طرق النحاة السابقين له ويتضح هذا فيما ذكرت له من نماذج كثيرة كان فيها يذكر القاعدة ثم يمثل لها بأمثلة ويعرب بعضها أحياناً، ومنها ما تميزت عن غيرها من التآليف النحوية حتى يكاد ينفرد بها عن غيره من النحاة، ويصف الدكتور هادي نهر بعض خصائص منهجه التعليمي هذا بقوله استطاع ابن هشام بما اوتي من رشاقة الأسلوب أن يخرج الحقائق العلمية سافرة جلية بعبارات سهلة بسيطة بعيدة عن التكلف والتقعير، وذلك شأنه في أكثر كتبه مما يكشف عن عقليته المبسطة التي تعرض المسائل النحوية بأقرب الطرق وأيسرها على القارئ فهو يصف ثم يحلل ثم يربط متخذا الأسلوب التعليمي في العرض والتساؤل والاستفسار طريقا إلى ذلك، وقد رأينا انه في إثارته للأسئلة وإجابته عنها إنما يفعل ذلك لتقريب اتجاه القارئ إلى البحث وشده إلى المادة التي يقرأ فيها وصولا إلى الفائدة المرجوة وبوضوح ويسر ولم أر ما يخالف هذه الحقائق، إلا في كتابه (مغني اللبيب) إذ بدا فيه أسلوب ابن هشام في أكثر من موضع صعباً يدفع القارئ إلى أن يكدّ الذهن في الاستنباط ومتابعة ما يقرأ من مباحث، ومن مظاهر تأنقه في الأسلوب وحسن عرضه للمسائل النحوية محاولته أن يجمع المتشابه من الموضوعات في موضوع واحد ثم تفريع هذا الموضوع إلى فصول عدة، وقد حرص على هذا التقسيم في اكثر المسائل التي ساقها[3].

---

(١) القرب لابن عصفور مقدمة المؤلف.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٤٤.

(٣) شرح اللمحة البدرية: ١٥٠.

وفضلا عن هذا فقد كان النحاة يعتمدون اعتماداً كبيراً في عرض مادتهم على اتباع أساليب سهلة تتوخى الوضوح في العبارة وذلك بأحكام صياغتها وتخليصها من المصطلحات المنطقية، والمحاورات الجدلية، والتعقيد في التركيب كما كانوا يعمدون إلى الابتعاد عن كثرة الاستشهاد وذكر الخلافات وآراء النحاة على مختلف مذاهبهم في المسألة الواحدة وغير ذلك مما عرضنا له عند حديثنا عن الأسلوب في هذا الباب، إلا أن ما يجب تقريره هنا والتأكيد عليه في المقام هو عدم اطراد هذه الطريق التي ذكرتها في جميع التآليف النحوية لأنها ليست أنظمة عامة تتبع في كل المنظومات أو الكتب التعليمية وإنما هي محاولات يقوم بها هذا النحوي أو ذاك اجتهاداً منه أو تطويراً لمحاولات سابقة بزيادة أو تحوير وقد يأخذ النحاة الآخرون بها في كتبهم التعليمية أولا يلتزمون بها إذ كان كثيرا من النحاة يعرض المادة النحوية بخلاف ما ذكرناه من طرق كما فعل ابن الحاجب أو ابن مالك في بعض مؤلفاتهما. إلا أن ما ذكرته يمثل الاتجاه العام للتآليف التعليمية في عرضها المادة النحوية وتقديمها للمتعلمين.

وعلاوة على وما ذكرته من خصائص للمنهج التعليمي فإنَّ كثيراً من الخصائص التي تميز بها هذا المنهج يمكن أن تذكر في هذا المجال الا أن عدم اطرادها في معظم الكتب النحوية يضطرنا إلى الإشارة إليها إشارات عابرة.

فقد عد بعض الباحثين ظاهرة اشتمال بعض المؤلفات التعليمية على موضوعات أخرى غير النحو والصرف نحو الهجاء والخط من العوامل التي أسهمت في انتشارها في أوساط المتعلمين ويوضح الدكتور عبد الحسين علك ذلك قائلا المنهج الذي سلكه الزجاجي في هذا الكتاب لم يخرجه عن الهدف الذي يتضح من أسلوبه أنه جعل لخدمة المتعلمين، ولهذا أراد أن تتم فائدته فعقد أبواباً خاصة بالهجاء والرسم وأخرى لما يؤنث ويذكر من جسد الإنسان وأعضاء الحيوان وأبوابا للإدغام والحروف المهموسة والمجهورة وحروف الأطباق وشواذ الإدغام وما يجوز للشاعر أن يستعمله في ضرورة الشعر[1].

---

(١) الزجاجي ومذهبه في النحو: ٥١.

كما جعل احمد بن طاهر بلبشاذ (المقدمة المحسبة) وشرحها في عشرة فصول كان للفصل العاشر منها لدراسة موضوعات الخط اسماه (فصل الخط) قال عنه محقق الشرح ثم جعل المؤلف فصل الخط آخر الفصول لأنه فصل لا تعلق له بعلم النحو بل هو فصل خاص بطريقة رسم الحروف وهو فصل يلحق عادة في آخر الكتب التعليمية كما فعل السيوطي في همع الهوامع وابن الحاجب في الشافية[1].

ومن تلك الخصائص أيضاً قيام عدد من النحاة بشرح المفردات الصعبة وبيان معانيها نحو ما ورد في كتاب الأصول لابن السراج[2] وكتاب الجمل للزجاجي[3] وشرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري[4] وغيرها من المؤلفات التعليمية.

العلاقة بين المنهج التعليمي والمعيارية:

يرد في بحوث المحدثين مصطلح المعيارية عند حديثهم عن المآخذ التي اتهموا نحاتنا القدامى بالوقوع فيها في تآليفهم النحوية إذ لا يفتأ أولئك الباحثون يكررون دعواهم بأن النحاة العرب أخطأوا حينما انحرفت مناهجهم عن المنهج الوصفي وقيدوا النحو بمعايير حدّت من آفاق البحث وأثقلته فقد جرت عادة الباحثين اللغويين في الماضي على أن ينظروا إلى اللغة من زاوية المتكلم لا من زاوية الباحث أي أن يفكروا في دراستها تفكيراً معيارياً.. فكروا في اللغة تفكير من يخضع الصواب والخطأ في استعمالاتها لا لمقياس اجتماعي بل لمجموعة من القواعد يفرضها عليها فرضاً ويجعل كل مالا تنطبق عليه هذه القواعد إما شاذاً أو خطا ينبغي إلا يدخل في دائرة الاستعمال العام ولو كان أشيع على الألسنة .. ومعنى دعوى الشذوذ لهذه الصيغ هو فرض القاعدة الصرفية على الاستعمال العام ووضعها منه موضع المعيار الذي يجب أن يراعى في كل صياغة لغوية[5].

---

(١) شرح المقدمة المحسبة: ٤٨.

(٢) الأصول: ١/ ١٢١.

(٣) الجمل باب المذكر والمؤنث.

(٤) شرح شذور الذهب: ١٤٢.

(٥) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٢٠.

ويحاول هذا الباحث أو غيره ممن تأثروا بمناهج البحث الأوروبية أن يعدوا عناصر المعيارية التي ذكرتها في هذا الفصل معوقات وضعها النحاة القدامى في طريق تطور الدرس النحوي ويضعون في مقدمة هذه العناصر العلل والعامل والتأويل واعتماد مقاييس الصواب والخطأ وغيرها.

وحين نفكر جيداً في أصول هذه العناصر نجد أنها لا تتعدى كونها وسائل تعليمية ساعدت في ضبط القواعد النحوية وحصرها وتحديد مساربها لكي تكون أيسر للمتعلمين من غير العرب بالدرجة الأولى، وللعرب الذين شابت لغتهم عوارض اللحن والفساد بالدرجة الثانية، وهذا ما يعترف به كثير من أولئك الباحثين أنفسهم إذ أن الدكتور تمام حسان يعدها عناصر تعليمية في بعض أبحاثه فهو حين يفرق بين نوعين من أنواع الدراسات اللغوية: أحدها هذا الذي يعمد إلى اللغة فيتخذها مادة للملاحظة والاستقراء والوصف يقول عن النوع الثاني وهو المعياري "وأما النوع الثاني فيتمثل أول ما يتمثل في النحو التعليمي الذي يتعلمه الغلمان في المدارس في أيامنا هذه" والنحو الوصفي لا يشغل نفسه بأمور التربية ولا بأن يسن القواعد لمعلم اللغة لأنه حيث توجد السليقة لا توجد الأخطاء، ولا ما يوصف من الاستعمال بالجودة أو الرداءة وإنما توجد فقط أنواع مختلفة من اللغة تتطلب الوصف" ومن هذا النوع أيضا جمهرة كتب النحو التي بين أيدينا ولا سيما ما كتب منها في عصر متأخر..[1].

ويؤكد الدكتور هادي نهر أن المنهج المعياري هو منهج تعليمي قائلاً "وقد جاءت خطتهم على وفق هذا التصور غير الدقيق متشددين على المنهج المعياري الذي يعني بتوجيه اهتمام الناس إلى ما يجب اتباعه في قواعد اللغة وهو منهج تعليمي في أساسه[2].

---

(١) المصدر نفسه: ٢٦.

(٢) أشغال ندوة اللسانيات رقم ٤ لسنة ١٩٨٧، ١٢٨.

ويقول الدكتور محمود فهمي حجازي في تفريقه بين النحو وعلم اللغة "أما النحو بالمعنى التعليمي المعياري أي بهدف وضع ضوابط الاستخدام اللغوي الصحيح لأبنية المفردات وأبنية الجمل فهو مختلف فيما يبدو عن علم اللغة، فعلم اللغة يبحث اللغة أو اللغات بهدف كشف جوانبها المختلفة لا بهدف الحكم بالخطأ والصواب على الاستخدام اللغوي"[1].

ولا أظن أن الأمر يحتاج إلى توضيح علاقة كل من العامل، والتعليل، والقياس وتحديد الصواب والخطأ، بمتطلبات التعليم إذ أن ما ذكرته في الفصل الأول عن كل منه يغنينا عن ذلك بيد أني أريد أن أقول أن هذه العناصر لم تظهر في مناهج البحث والتأليف لولا حاجة المتعلمين إليها في تعلم اللغة لذا فلا يمكن القول أن المعيارية حالة طارئة على النحو أو أنها جاءت ترفاً فكرياً فرضه المنطق اليوناني على مناهج النحاة ذلك لأن النحو لم يكن هو الآخر ترفاً فكرياً أو تسلية للنفس أو تعبيراً عن حالات خاصة سرعان ما تزول وإنما كان النحو وليد حاجة ملحة أملتها الظروف التي مر بها العرب بعد دخول أقوام غير عربية في الإسلام واستجابة لهذه الحاجة وضع النحاة تلك الضوابط للحد من شيوع اللحن والمساعدة على تعلم أصول هذه اللغة وأساليبها بما يمكن غير العرب والعرب كذلك من إتقان نطقها وقراءة النصوص - المقدسة وغير المقدسة - المكتوبة بها.

وبما أن هذه الحاجة ظلت قائمة طيلة هذه العصور منذ أول بذرة لهذا العلم وحتى يومنا هذا لم تنتف الحاجة إلى وجود النحو ولم يعد بالإمكان الاستغناء عنه بل الحاجة إليه اليوم أكثر من أي وقت مضى لازدياد الدوافع الموجهة لتخطي حالات الضعف والوهن التي ألمت باللغة وما دام الأمر كذلك فلا بد أن تبقى كل الضوابط والمعايير التي تساعد على تعلم القواعد والأساليب من العناصر الأساسية للمنهج التعليمي.

---

(١) علم اللغة العربية/ حاشية: ٤٢.

وقد أثبتت الدراسات الحديثة أن المعايير لا يمكن التخلي عنها حتى في أحدث المناهج اللغوية، ولو أخذنا منهج المدرسة التحويلية مثالا على ذلك لوجدنا تلك المدرسة تعترف بهذه المعايير وتضع لها وزناً في منهجها إذ علاوة على وجود قوانين تتحكم في هذا المنهج فإنها تعتمد على (معايير التقييم) تسمى معايير تقييم القواعد التحويلية[1]. فهم يقسمون القوانين التي تتحكم بمنهج هذه المدرسة إلى الأقسام الآتية:

١- قوانين التركيب الباطني التي تعالج المرحلة الأولى من مراحل القواعد التحويلية.

٢- القوانين المفرداتية: التي يستكمل بها المعنى وفيها معايير أيضا.

٣- القوانين التحويلية أو القوانين التكميلية وهي مشروطة بشرط هو قابلية التركيب للتحليل.

٤- القوانين المورفيمية الصوتية[2].

أقول علاوة على وجود هذه القوانين فثمة معايير تقويمية للقواعد التحويلية يقول عنها الأستاذ محمد علي الخولي "وإذا كانت القواعد التحويلية تستند إلى نظرية فلا بد من وجود معايير تقرر أفضلية قواعد تحويلية على قواعد تحويلية أخرى وهذه المعايير هي:

١- الكفاية.

٢- المنهجية.

٣- الوضوح.

٤- العالمية.

٥- البساطة [1].

---

(١) قواعد تحويلية للغة العربية: ٤٣.

(٢) المصدر نفسه: ٣٦.

ورغم أن هذه المعايير لا تتحكم في صياغة الجمل المنتجة على وفق القوانين التحويلية المذكورة، إلا أنها تمثل اتجاها في اعتماد تلك المدارس الحديثة على المعايير في تكوين بعض أسس مناهجها، وهذا ما يجعلها صالحة للتعليم على مستويات معينة تناسبها.

ويعقب الأستاذ الخولي على هذا الجانب قائلاً أن القواعد التحويلية ليست في أساسها قواعد تعليمية بل هي قواعد لغوية في جوهرها وهذا يعني انه لا ينبغي استخدامها في تعليم المبتدئين في تعلم اللغة العربية (كلغة) أجنبية أن هذا لا يعني انه لا يمكن تداولها في المدارس والجامعات والأمر متروك للمعلم في المدرسة والأستاذ في الجامعة ليقرر متى وكيف وكم من القواعد التحويلية يستطيع أن يستوعب طلابه[٢].

ويلاحظ مما تقدم أن هذه المدرسة التي تعد من المدارس اللغوية الحديثة تركن إلى المعايير وتحتكم إليها في كثير من جوانبها. وهذا أمر منطقي إذ أن المعايير في حقيقتها هي نقاط إرشاد للمتعلمين تميز لهم الصحيح من الخطأ والرأي الضعيف من الرأي القوي والتأويل القبيح من التأويل المقبول وتعينهم على تلمس الوسائل التي تكشف عن غوامض كثير من الظواهر النحوية. وهذه الضوابط والمعايير لا تصبح عبئاً على النحو إلا إذا اتجهت الدراسة إليها هي دون الظواهر اللغوية والنحوية كما يفترض المنهج الصائب في دراسة اللغة.

وإذا استطعنا أن نجعل تلك الضوابط مجرد عوامل مساعدة تعين المتعلمين على فهم أسرار اللغة فإن العمل بتلك المعايير يظل مفيداً في إطار المنهج التعليمي ما دام المتعلم لا يستطيع أن يركن إلى سليقته كما لا يستطيع أن يستسلم إلى قوانين التطور التي تفرض إعادة الوصف بين آونة أخرى - للعامل الديني الذي ذكرته - كما أن تلك المعايير لا يمكن أن تظل ثابتة على صيغ معينة وإنما يمكن تغييرها بما يساعدنا على فهم اللغة بصورة أدق والحفاظ عليها من أي تغيير مهما كانت غايته ذلك لأن الحفاظ على لغة القرآن إرادة ربانية لأراد لها وذلك تمشياً مع قوله عز من قائل ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ .

---

(١) المصدر السابق: ٤٣-٤٥.

(٢) قواعد تحويلية للغة العربية: ٤٦.

الفصل الثالث

المنهج العقلي

درست في كتابي (أصالة النحوي العربي) اثر العلوم غير الإسلامية التي شاعت في البلاد الإسلامية، بعد ترجمة عدد من الكتب في الفلسفة والمنطق والفلك والطب والكيمياء (الصنعة) كما درست اثر العلوم الإسلامية الأخرى من فقه وتفسير وحديث وعلم الكلام وغيرها من العلوم التي نشأت في المجتمع الإسلامي على اثر الثورة الكبرى التي أحدثها الإسلام في حياة العرب فكان (الحرص العلمي والديني وتوجه الأمة إلى تنظيم حياتها وأدبها وعلومها الدافع الذاتي إلى إيجاد الوسائل والسبل لحفظ تراثها وتنظيمه وتقديمه إلى الأجيال التي جاءت بعد تراثاً حضارياً وثقافياً وعلمياً مدوناً مدروساً من جوانبه الغامضة التي تحتاج إلى الكشف والتبيين والتوضيح وخصوصاً أن الأمة كانت في توسع وانتشار سريع في أنحاء الأرض وفي شعوب غير عربية[1]. وقد انتهيت من دراستي لتلك العلوم إلى أن العلوم الإسلامية كانت تعايش العلوم اللغوية وتشب معها في بيئة واحدة لذا اثر بعضها في البعض الآخر فأخذ هذا العلم من أصول بحث ذاك، وأفاد هذا من مناهج ذاك وهكذا وقد بدت معالم هذا التأثر والتأثير في مناهج البحث والتأليف واضحة جلية.

أما العلوم غير الإسلامية من فلسفة ومنطق وغيرهما فقد توصلت في دراسة أثرها إلى أنها لم تؤثر بأية حال من الأحوال في نشأة علوم اللغة، إذ أن استقراء المادة اللغوية ووصفها وتعقيدها ووضع أحكامها وعللها وأقيستها تم بمعزل عن اثر تلك العلوم التي لم تكن قد ترجمت إلى العربية أبان مرحلة نشأة العلوم اللغوية ومنها

---

(١) مشكلات في التأليف اللغوي: ٣٦.

النحو لذا جاء كتاب سيبويه الذي حوى حصيلة جهود علماء العربية في هذا الميدان، على منهج فطري بعيد عن أي اثر فلسفي أو منطقي وكذلك الأمر فيما عاصره أو ربما جاء قبله من كتب نحوية ولذا أفردت له فصلا خاصا درست فيه المنهج الفطري أو (الوصفي) وقد ذكرت أن النحو في هذا الكتاب يمثل مرحلة تتصف بنضج القواعد والأصول والفروع أي انه جاء بعد مراحل من المدارسة والتحوير والتطوير، وخلاصة لجهود طائفة من علماء العربية اكمل بعضها بعضاً حتى قيض الله للغة عقلية عربية فريدة هي عقلية النحوي واللغوي العربي الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي استطاع أن يصقل القواعد النحوية ويفتح آفاقا رحبة في مناهج البحث النحوي تجلت في كتاب سيبويه الذي كان أميناً في نقلها بدقة وصدق.

وتفرض الأمانة العلمية علينا أن نحدد الأثار التي تركتها الحركة العلمية والثقافية التي شهدتها الأمة الإسلامية سواء فيما حققته العلوم الإسلامية من تطور كبير واتساع وشمول، أو بما ظهر من نتاج مترجم درسته العقول العربية بوعي ومزجته بما عندها من علوم إسلامية وذلك في رد ذكي وعقلي على الدعوات المناهضة للإسلام التي ظهرت متلبسة بمناهج فلسفية ومنطقية تعتمد أساليب الجدل والمناقشة والاحتجاج فاتجه بعض المفكرين المسلمين إلى الرد على تلك الدعوات بأساليبهم ومناهجهم نفسها وكان هذا واضحاً في مناهج المتكلمين ولا سيما المعتزلة منهم. ولما كان أغلب النحاة العرب من المعتزلة انعكست أساليبهم تلك بصورة غير مقصورة على مناهجهم في التأليف النحوي فشاعت مظاهر كثيرة من أساليب المنطق والفلسفة، في أساليب المنطق والفلسفة، في أساليب النحاة ولكن هذا لم يكن رغبة في أساليب المناطقة أو إعجاباً بمناهج الفلاسفة وإنما هو نتيجة لاعتناق أولئك النحاة مذاهب الاعتزال وانغماسهم في المسائل الكلامية تشعبهم بالفكر الفلسفي الممزوج بالفكر الإسلامي.

وفضلا عن ذلك كان عدد من النحاة من الفقهاء والمحدثين والمفسرين مما اسهم كذلك في بلورة هذا المنهج العقلي بما أشاعوه في مؤلفاتهم النحوية من مصطلحات وألفاظ وأساليب.

ولذا أرى أن هذا المنهج لا يعني انه كان يسلك مسلكاً فلسفياً أو انه متأثر بمناهج الفلسفة أو المنطق وإنما هو منهج عقلي أفاد من العلوم الأخرى في أساليبه وتبويبه ومصطلحاته وتعليله وتحليله وحدوده ولذا جاءت تسمياته مختلفة.

عند الباحثين فمنهم من أطلق عليه اسم المنهج المعياري[1] ومنهم من سماه المنهج التعليلي[2] ومنهم من سماه المنهج الفلسفي[3] وهذه التسميات كلها تلتقي في وصفها لأساليب النحاة بأنها ذات صبغة عقلية مجردة تبعد بها أحيانا عن الحس اللغوي الذي أتصفت به المؤلفات النحوية الأولى.

ولا أظن أن أحداً من النحاة كان يتبنى هذا المنهج أو يقصد إليه قصداً لذاته أو رغبة به، لأنه لم يكن منهجاً واضح المعالم بين السمات كما نرى ذلك في المذهب البصري أو المذهب الكوفي - مع الفرق في التشبيه - وإنما كان المنهج العقلي يفيض نفسه في بعض ملامحه على الباحث أو المؤلف في النحو عن طريق أو طريقين أو أكثر مما يأتي:

١- ثقافة النحوي الدينية أو العلمية التي تتفشى فيها المعارف الدينية والفلسفية والمنطقية والفقهية والكلامية مما يكون الحصيلة العلمية والثقافية لذلك النحوي.

٢- ثقافة المجتمع وما تسوده من تيارات مذهبية أو سياسية أو علمية، وما يسود مجالسه ومؤسساته الثقافية من مساجد ومدارس وحلقات علم ومكتبات وغير ذلك من نقاش وجدل لمسائل تتعلق بأمور التفسير أو الفلسفة أو المنطق أو مناقشة المذاهب الإسلامية أو غير الإسلامية وما يثار حولها في المناظرات من جدل تتردد فيه المصطلحات والأساليب المختلفة التي تأخذ من هذا العلم أو ذاك ومن هذا المذهب أو ذاك.

٣- الانتماء المذهبي أو الفكري وما يفرضه على المرء من تسلح بثقافة هذا المذهب

---

(١) يلاحظ كتاب (النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، ١٣ واللغة بين المعيارية والوصفية لتمام حسان.

(٢) يلاحظ كتاب (الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري ٣٧٤).

(٣) يلاحظ كتاب المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي: ١٢٢.

أو المعتقد الذي ينتمي إليه وإيغال في استيعاب مباحثه وتقصيها وحماسته في الدفاع عن أفكاره ومعتقداته ولا سيما من كان في طبقة العلماء من النحاة، أو التسلح بثقافة الخصوم وأساليبهم للرد عليهم بأساليبهم ومصطلحاتهم كما هو الحال عند المتكلمين.

وبهذه الطرق مجتمعة أو بواحد منها كانت المصطلحات والألفاظ والأساليب وطرق التفكير ومناهج الجدل والحجاج والمناقشة تتسرب إلى مؤلفات النحاة وبحوثهم في عفوية وانسياب وذلك لكونها تتحول إلى جزء من مكونات شخصية الباحث العلمية الفكرية. وهذا ما يفسر التناقض بين ما يقال عن اتباع باحث أو نحوي لهذا المنهج وما نراه في بعض أقواله من رفض لاتجاهات هذا المنهج وافتراق عما يذهب إليه إذ كثيراً ما قرأنا عن الزجاجي كتبا تصفه بأنه ينهج نهج الفلاسفة والمناطقة إذ قالوا عنه ولم يكن الزجاجي أول من تأثر بالفلسفة والمنطق اليوناني.. ووقفة قصيرة أمام الزجاجي من خلال كتابه (الإيضاح في علل النحو) تمدنا بمظاهر هذا التأثر .. والمنطق والفلسفة يبدو أن لأول وهلة من عنوان الكتاب ومن أوله ثم يصل بك المقام إلى مادته حيث تجد ألفاظا ومصطلحات لا تجد لها أصلا في كتب المتقدمين[1] ومن هذه الأقوال يتبادر إلى الذهن أن الزجاجي ينهج نهج الفلاسفة والمناطقة كما يرى الباحث. إلا أننا نجد الزجاجي يقول بكل صراحة ووضوح الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به، هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه وليس يخرج عنه اسم البتة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وإنما قلنا في كلام العرب لأنا له نقصد عليه تتكلم ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حداً خارجاً عن أوضاع النحو فقالوا: الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقترن بزمان، وليس هذا من الألفاظ النحويين ولا أوضاعهم وإنما هو من كلام المنطقيين، وإن كان تعلق به جماعة من النحويين وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم، لأن غرضهم غير عرضنا ومغزاهم غير مغزانا، وهو

---

(١) الزجاجي ومذهبه في النحو: ١٠٣.

عندنا على أوضاع النحو غير صحيح[1] ولكي نوضح صورة هذا المنهج الذي أخذ يظهر بشكل أو بآخر في التآليف النحوية التي ظهرت بعد كتاب سيبويه يلزمنا أن نحدد الملامح البارزة لهذا المنهج التي يمكن إجمالها في الملامح الآتية:

١- اتباع أساليب الحوار والجدل والحجاج:

كان من المتوقع أن يظهر هذا النمط من الأساليب في المؤلفات النحوية بعد أن عرفنا أن أغلب النحاة كانوا من المعتزلة، والمعتزلة كما هو معروف طائفة إسلامية اعتمدت الكلام والجدل والمناقشة أداة لها في الرد على الطوائف غير الإسلامية، من أهل الكتاب والدهريين والمجوس وغيرهم والذين كانوا يطرحون ما لديهم من حجج وبراهين يسوقونها لتسفيه الديانة الإسلامية وتعجيز المسلمين وقد ساعدهم على ذلك إلمامهم بأساليب المنطق اليوناني وما لديهم من وسائل للمناظرة والحجاج مما دعا المتكلمين إلى دراسة المنطق اليوناني للرد عليه ودحضه وقد انعكست هذه الأساليب التي مارسوها في مناظراتهم على أساليبهم في تأليف الكتب النحوية.

وقد بدأ هذا الأسلوب يشيع منذ بدء القرن الرابع الهجري حيث ظهرت معالمه في أساليب الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) والسيرافي (ت ٣٦٨هـ) يقول الدكتور مازن المبارك: وأما السيرافي فقد تأثر أسلوبه بأساليب المتكلمين في الجدل ومحاولة الإقناع كما تأثر بأساليب الفقهاء في بسط الموضوع واستقصاء مسائله، أي أن السيرافي كان في نحوه متأثراً بثقافته الكلامية وهو من علماء الكلام وبثقافته الفقهية، وهو فقيه شغل منصب القضاء خمسين سنة[2].

ويقول في مكان آخر: وكثيرا ما كان يأتي بالاعتراضات ويفترض أن سائلا يسأله فيقول: فإن قال قائل كذا.. أو فإن سأل سائل عن كذا.. فالجواب عندنا كذا.. وما يزال ينوع الأسئلة ويعدد الفروض ويفصل في الإجابة والشرح حتى لا يبقى لسائل سؤال ولا تبقى في الكلام شبهة ومثال ذلك قوله: أن سال سائل فقال:

---

(١) الإيضاح: ٤٨.

(٢) الرماني النحوي: ٤٤.

إذا كان الاسم الذي لا ينصرف متى دخل عليه الألف واللام أو أضيف انصرف لأنه بالإضافة والألف واللام يخرج عن شبه الفعل فينبغي أن تكون حروف الجر متى دخلت على اسم لا ينصرف انصرف بدخولها كقولك مررت بأحمر وما أشبه ذلك؟ ففي ذلك أربعة أجوبة يوردها السيرافي مفصلة شافية.. على أن هذا الاسهاب الزائد لم يكن ليفيد القارئ أو ليزيد الشرح إيضاحا بقدر ما يزيده أغراقاً في الفروض والنظريات ويبعد به عما يتطلبه واقع اللغة من النحو والقواعد وحسبنا (مثالا) على ذلك أن السيرافي يذكر سبع علل لعدم جر الفعل المضارع كما جر الاسم ويضيعنا خلال ذلك في فيض من الآراء النظرية المحضة[1].

وقد كان أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن الانباري (ت ٥٧٧هـ) ينزع إلى هذا الأسلوب في أغلب مؤلفاته ولا أغالي إذا قلت انه وصل غاية مداه في كتبه ويتجلى هذا بصورة أوضح في كتابيه (أسرار العربية) و(الإنصاف في مسائل الخلاف) إذ كان أسلوبه في هذين الكتابين يقوم على الجدل والحوار في عرض الآراء النحوية وتفسيرها ومقارنتها وتحليلها، ودحض مالا يقبله، أو مالا يتفق مع آراء هذه المدرسة أو تلك وربما يفصل القول في الرد على هذا النحوي أو ذاك أو نحاة هذه المدرسة أو تلك، فهو في كتابه (أسرار العربية) يناقش الموضوعات بطريقة جدلية مستعملا في ذلك بعض العبارات التي تتكرر مثل: فإن قيل... قيل أو قلنا.

فهو لكي يثبت أن (كيف) اسم، يلجأ إلى محاورة جدلية افتراضية بعيدة عن الوصف والتقرير يفترض فيها أن (كيف) حرف في بادئ الأمر، ثم يثبت بالبرهان بطلان ذلك، ويفترض بعد ذلك أنها فعل ماض ثم يدلل على بطلان ذلك كذلك ثم يفترض أنها اسم ولكنه سرعان ما يذكر أن شروط الاسمية لا تنطبق عليها، وبعد أن يفرغ من هذه الافتراضات العقلية والرد عليها يصل إلى ما يريد أن يقرره قائلا فإن قيل: فعلامة الاسم لا تحسن فيه كما لا يحسن فيه علامة الفعل والحرف فلم جعلتموه اسما ولا تجعلوه فعلا أو حرفا؟ قيل لأن الاسم هو الأصل والفعل

---

(١) الرماني النحوي: ١٤٤، ١٤٥.

والحرف فرع فلما وجب حمله على أحد هذه الأقسام الثلاثة كان حمله على الاسم الذي هو الأصل أولى من حمله على ما هو فرع[1].

ويتبع في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) طريقة خاصة في نقل الآراء ومناقشتها بأسلوب الجدل والحوار فهو يعرض آراء وحجج الفريقين أولا أي (البصريين والكوفيين) ثم رد بعضهما على بعض وغالباً ما يذكر رد البصريين على الكوفيين ثم يميل إلى أحد الرأيين فيرجحه وأغلب الآراء التي رجحها بصرية.

ففي مسألة (ناصب الفعل المضارع بعد لام التعليل) يعرض أولاً آراء الكوفيين ثم يعرض آراء البصرين، ثم يذكر الجواب عن كلمات الكوفيين قائلا أما قولهم إنما قلنا أنها هي الناصبة، لأنها قامت مقام كي، وكي تنصب، فكذلك ما قام مقامها قُلنا: لا نسلم أن كي تنصب بنفسها على الإطلاق، وإنما تنصب تارة بتقدير (أن لأنها حرف جر، وتارة تنصب بنفسها وليس حملها على إحدى الحالتين أولى من الأخرى، بل حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل فيه بتقدير (أن) أولى من حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل بنفسها، لأنها في تلك الحالة التي تنصب الفعل بتقدير (أن) حرف جر كما أن اللام حرف جر وفي الحالة التي تنصب الفعل بنفسها حرف نصب، وحمل حرف الجر على حرف الجر أولى من حمل حرف الجر على حرف النصب، فكما أن (كي) في هذه الحالة تنصب الفعل بتقدير (أن) فكذلك اللام ينبغي أن تنصبه بتقدير (أن).

وقولهم: أنها تشتمل على معنى كي.

قلنا: كما أنها تشتمل على معنى كي، إذا كانت ناصبة، فكذلك تشتمل على معنى كي إذا كانت جارة، فإنه لا فرق بين (كي) الناصبة و(كي) الجارة في المعنى، على أن كونها في معنى (كي) الناصبة لا يخرجها عن كونها حرف جر، فإنه قد يتفق الحرفان في المعنى وان اختلفا في العمل الا ترى أن اللام في قولك: جئت لأكرمك

---

(١) أسرار العربية: ١٦.

بمعنى (كيْ) في قولك "جئت كي أكرمك" ولكي أكرمك "وأن كانت اللام حرف جر، وكي حرف نصب، ولم تخرج بذلك عن كونها حرف جر، فكذلك هاهنا.

فإن قلتم: أن اللازم هاهنا دخلت على الاسم الذي هو مصدره فلم تخرج عن كونها حرف جر.

قلنا: وكذلك اللام هاهنا دخلت على الاسم الذي هو مصدره لأن (أن المقدرة مع الفعل في تقدير المصدر، فقد دخلت على الاسم، ولا فرق بينهما.

وأما قولهم أنها تفيد معنى الشرط فأشبهت إنْ المخففة الشرطية.

قلنا: لا نسلم أنها تفيد الشرط، وإنما تفيد التعليل، ثم لو كان كما زعمتم لكان ينبغي أن تحمل عليها في الجزم، فيجزم باللام كما يجزم بأن لأجل المشابهة التي بينهما.

قولهم أنْ (إنْ) لما كانت أم الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما.

قلنا: فهلا رفعوا؟

قولهم: أن الرفع يبطل مذهب الشرط.

قلنا: فكان ينبغي الا ينصب أيضا، لأن النصب أيضا يبطل مذهب الشرط!.

وقولهم: أن الفعل المضارع يرتفع لخلوه من حرف الشرط وغيره من العوامل الناصبة والجازمة.

قلنا: قد بينا فساد ما ذهبوا إليه من ارتفاع الفعل المضارع بتعريه من العوامل الناصبة والجازمة في موضعه بما يغني عن الإعادة.

وهكذا يستمر على هذا النمط من الحوار حتى ينهي البحث في هذه المسألة[1].

ولم يقف الأمر بابن الأنباري عند تطبيقه لهذا المنهج في كتابيه أسرار العربية أو (الأنصاف في مسائل الخلاف) وإنما تجاوز ذلك إلى وضع كتاب سماه (الأغراب في جدل الأعراب) أوضح فيه كيفية إجراء الحوار والجدل والمناقشة ويبدو أن هذا الكتاب كان استجابة لمتطلبات الواقع الثقافي والفكري الذي يعج بالمناظرات

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٧٧-٥٧٩.

والمناقشات مما دعا ابن الانباري إلى التفكير في وضع كتاب يبلور صيغة منهاج لهذا الجدل وهذا ما لم يسبقه إليه أحد، وقد طبع هذا الكتاب مع (لمع الأدلة).

وقد كانت الشروح التي وضعها النحاة على المتون الشعرية أو النثرية مجالا خصبا لظهور مثل هذه الأساليب، لأنه تتيح للشارح فرصة التحليل والمناقشة والتفصيل في حين كانت المقدمات والمتون تخلو منها لأنها تجنح دائما للاختصار والإيجاز لذا لم يكن لمثل هذا الأسلوب مكان فيها بل كان النحاة يتحاشون وروده في مقدماتهم لطابعها التعليمي الذي يسعى إلى تركيز المادة في قواعد سهلة الحفظ.

وقد برع ابن الحاجب في هذا النمط من الأساليب واكثر منه حتى صار سمة بارزة في مؤلفاته متأثرا في ذلك بثقافته الأصولية والكلامية يقول الدكتور عبد العال سالم مكرم "أننا إذا أردنا أن ننظر إلى اتجاهات ابن الحاجب النحوية فلا ننسى أنه كان ضليعا في علم الأصول فقد صنف فيه مختصرا وآخر أكبر منه سماه (المنتهي) ولغلبة المنطق والفلسفة على ابن الحاجب قال عنه المؤرخون" أنه كان فقيهاً مناظراً مفتناً .. وإذا قرر ابن الحاجب ذلك لا يكتفي بمجرد سرد الفكرة وذكر الرأي وإنما يحاول أن يدعمه بحجته المنطقية وأدلته الفلسفية ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، وسبيله إلى هذا السبيل الحوار والجدل، يورد أسئلة يقتضيها المقام ثم يجيب عنها إجابة تكشف حقيقتها وتوضح غموضها وهذا من غير شك أثر من آثار الفلسفة والمنطق وهاك الدليل:

يقول "فإن قلت: المسوغ هنا الصفة قلت لا يستقيم لأنها إنما تكون معتبرة في الموضوع الذي لا يراد فيه الجنس، وتأتي هي مخصصة لذلك المفرد المقصود وهو مع ذلك ضعيف قليل استعماله، ورب نكرة بلا صفة أخص مما لها صفة. والذي ضعفه أنه إذا صح: جسم حي في الدار لوجود التخصص بالصفة ينبغي أن يجوز: رجل في الدار، لأنه أخص منه بدرجات" ثم قال" فإن قلت الدليل على أن المخصص الصفة انك لو قلت ولعبد خير" بإسقاط الصفة لم يجز قلت هو مستقيم في الإعراب ألا ترى أنك إذا قلت: العالم قديم لكان كلاماً مع انه كذلك[1].

---

[1] المدرسة النحوية في مصر والشام: ٧١-٧٢.

ويسلك ابن عصفور مسلك ابن الحاجب في عرضه للمادة النحوية بأسلوب يتضح فيه الجدل والحجاج إذ يقول "أما الحال ففيه خلاف بين النحويين فمنهم من أنكره ومنهم من أثبته والمنكرون له على قسمين منهم من أنكره وأنكر زمانه، ومنهم من أنكره واثبت زمانه. فحجة من أنكر زمانه انه قال: اخبرونا عن زمن الحال أوقع أم لم يقع فإن وقع فهو ماض وان لم يقع فهو مستقبل، ولا سبيل إلى قسم ثالث. وقال ابن عصفور فالجواب أن زمن الحال لقصره يتعذر الإخبار عنه لأنه الزمن المتوهم الفاصل بين الماضي والمستقبل، فالسائل إذن عن الإخبار عن زمن الحال مع تعذر الأخبار عنه بمنزلة من قال: أخبرونا عن الفعل مثلا هل هو طويل أو قصير أو منحن أو مستقيم، والفعل لا يتصور الإخبار عنه بشيء من ذلك لأنه ليس بصفة له كذلك زمن الحال لا يتصور الإخبار عنه بالمضي ولا بالاستقبال لأنهما ليسا بصفتين له.

فإن قال : فما الدليل على وجود زمن الحال؟

فالجواب أن يقال: أن الموجود في حال وجوده لا بد له من زمان، والزمان منحصر في الماضي والمستقبل على ما زعمت، وهما معدومان، وموجود في حال وجوده في زمن معدوم لا يتصور فنثبت بهذا زمن ثالث وهو زمن الحال.

قال: ومن أنكر فعل الحال واثبت زمانه احتج بأن قال: لو كان ثم فعل حال لكان له بنية تخصه كالماضي والمستقبل لأن كل موجود لا بد له من بنية تخصه قال ابن عصفور: وهذا غير لازم لأنه قد نجد من الموجودات ما ليس له بنية تخصه كالرائحة لأنها تقع على كل رائحة دون ولا تخص رائحة دون رائحة ولا يرد عليه ما وجد من الألفاظ مشتركا على الإطلاق كـ(جون) وأمثاله لأنه لم ينكر أن يجعل للشيء لفظ مشترك وإنما أنكر أن لا يكون للشيء ما يعبر به عنه.."[1] والأمثلة على مثل هذه الأساليب كثيرة حتى صار الجدل والحوار سمة مميزة للمؤلفات النحوية التي ظهرت بعد القرن الرابع وحتى عصر ابن هشام

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور: ٥٦.

(ت٧٦١٢هـ) الذي لم تخل شروحه من تلك المناقشات والمجادلات التي أغرق بها النحاة قراءهم في متاهات جدلية وافتراضات وهمية وحجج منطقية مجردة بعيدة عن واقع اللغة[١].

٢- العناية بالحدود:

ليست الحدود جديدة على التآليف النحوية فقد ضم كتاب سيبويه عدداً من الحدود منها قوله "واما الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع" أوحده للمبتدأ بأنه "كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام"[٢] إلا أن النحاة بعده جعلوا تلك الحدود تتجه اتجاها منطقيا، وقد ذكرت قبل قليل أن الزجاجي قد تنبه إلى هذا الاتجاه ودعا إلى جعل الحدود النحوية مستنبطة من حقائق النحو وأشار إلى تعلق جماعة من النحويين بالحدود التي تتطابق مع كلام المنطقيين حيث قال "هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه ولي يخرج عنه اسم البتة ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وإنما قلنا في كلام العرب لأنا له نقصد وعليه نتكلم ولان المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حداً خارجاً عن أوضاع النحو فقالوا الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى مقترن بزمان وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان تعلق به جماعة من النحويين وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم لان غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح لأنه يلزم منه أن يكون كثيرا من الحروف أسماء لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقترنة بزمان نحو أن ولكن وما أشبه ذلك."[٣].

وإذا كان الزجاجي يحاول أن يجعل حدوده داخله في مقاييس النحو وأوضاعه مأخوذة من كلام العرب كما رأينا في حده للاسم فإن كثيراً من النحاة

---

(١) ينظر شرح اللمحة البدرية: ١/ ٥، ٦.

(٢) الكتاب: ١/ ١٢.

(٣) الإيضاح: ٤٨.

قبله وبعده كانت حدودهم متأثرة إلى حد بعيد بالمنطق والفلسفة، إذ يرى الدكتور مهدي المخزومي أن ابن كيسان كان يصطنع الحد الجامع المانع في تعريفات موضوعات النحو وقد حد الاسم بأنه "صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقترن بزمان"[1] ويضيف إلى ذلك قائلاً وقد كان للزجاج البصري مثل هذا الحد فقد سئل الزجاج عن حد الاسم فقال صوت مقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان"[2].

ويبدو أن الزجاجي كان يعنيهما في حديثه عن النحويين الذين أخذوا بحدود المناطقة إذ أن حديهما ينطبقان على الحد الذي ذكره للمناطقة ولا يختلفان عنه إلا بعدد من الألفاظ التي لا تؤثر في صيغة الحد.

ويعقد الدكتور مهدي المخزومي موازنة بين حدود البصريين وحدود الكوفيين ليثبت أن نحاة البصرة اكثر تأثر بالمنطق والفلسفة إذ يقول "والحدود التي جرى عليها البصريون لا تختلف عن الحدود التي جرى عليها المناطقة قال الزجاجي "وعندنا الحد: هو الدال على حقيقة الشيء". وهل الحد الدال على حقيقة الشيء غير الحد الذي لا يكون إلا جامعاً مانعاً، وهو الحد الذي يقوم على ذكر الجنس والفعل وهو ما يقوم به مصطلح (الحد) عند المناطقة. أما الكوفيون فلم يعرفوا الحدود بمعناها المنطقي ولم تجر على ألسنتهم ولكن حدودهم تساق للتقريب على الدارسين، ومن حدود الاسم عندهم:

الاسم: ما وصف.. وهو قول الكسائي.

والاسم: ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام وهو قول الفراء.

والاسم: ما دخل عليه حرف من حروف الخفض وهو قول ابن هشام.

---

(١) الدرس النحوي في بغداد: ١٣٧.

(٢) المصدر نفسه: ١٣٧.

أما ابن كيسان فكان بصرياً في تعريفه الاسم فقد عرفه بمثل بما عرفه به الزجاج وهو بكلام المناطقة أشبه، وكان الزجاجي يقول ولابن كيسان في كتبه حدود للاسم غير هذا هي من جنس حدود النحويين[1].

وقال الزمخشري في حده للاسم المعرب أن الاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً بحركة أو حرف أو محلاً[2].

وحده كذلك في المفرد والمؤلف أن إعراب الأسماء هو اختلاف آخره لعوامل بحركات ملفوظ بها أو مقدرة بحروف[3].

وقد اعترض ابن الحاجب على حد الزمخشري للاسم المعرب بأنه حد الشيء، بما هو متوقف على حقيقته وذلك إنما يختلف آخره لاختلاف العوامل بعد فهم كونه معرباً وتوقف كونه معرباً على معرفة اختلاف الآخر لكونه عرف حقيقته به توقف كل واحد منها على الآخر وتحقيقه إنك إذا علمت المفردات وكيفية التركيب ثم ركبت مما لم تعلم أن الاسم من قبيل المعرب تعذر عليك أن تحكم باختلاف آخره فتحقق أن اختلاف الآخر لاختلاف العوامل متوقف على فهم كونه معربا فتعريفه به دور[4].

ثم قال والأولى حده ذو تركيب نسبي غير متشبه مبني الأصل[5].

ويعقب الدكتور فاضل السامرائي على ذلك قائلاً واعتراضه وجيه ومقبول إذ أن اختلاف الآخر حكم له فبعد أن تعلم انه معرب نجري عليه اختلاف الآخر

---

(١) الدرس النحوي في بغداد: ١٣٦-١٣٨.

(٢) المفصل: ٤٢.

(٣) المفرد والمؤتلف: ٢ نقلا عن كتاب (الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: ٣٣٣).

(٤) الإيضاح في شرح المفصل الورقة ١٤ نقلا عن كتاب (الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: ٣٣٣).

(٥) المصدر السابق الورقة: ١٤.

وصوبه الرضي في (شرح الكافية) قال فقالوا المعرب ما يختلف آخره باختلاف العامل، قال المصنف وهو الحق: يلزم منه الدور..[1].

وقد اعترض ابن عصفور (ت٦٦٣هـ) الذي تأثر بأساليب المتكلمين وتسربت إليه مصطلحات المناطقة وألفاظهم على حد الزجاجي للاسم الذي ذكرته في بدء الحديث عن الحدود وعده فاسداً معللا ذلك بقوله "هذا الحد ليس جامعا ومن شرط الحد أن يكون جامعاً لأنواع المحدود وحتى لا يشذ منها شيء مانعاً لما هو من غير المحدود أن يختلط بالمحدود ثم يقول فهذا الحد منتقد من ثلاثة أوجه أحدها انه تسمح فيه والتسامح لا يجوز في الحدود، والآخر انه أتى في الحد بـ(ما) وهي للإبهام و(أو) وهي للشك، وهذا اللفظان وأشباههما غير سائغين في الحد لأن الحد موضوع لتحديد اللفظ ونص على المعنى والثالث انه حد الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلا ومفعولا قبل أن يبين ما الفاعل وما المفعول في اصطلاح النحويين فيؤدي ذلك إلى جهل الاسم"[2].

ويرى الدكتور صاحب أبو جناح أن لابن عصفور عناية واضحة بالحدود والتعريفات فهو يحرص على أن يسوقها في مفتتح كل باب نحوي أو بين ثنايا أقسام وهو لا يكاد يترك باباً من أبواب النحو يمكن أن يخضع للتعريف أو التحديد دون أن يثبت له هذا الحد أو التعريف بل أن اهتمامه وحرصه على أن يحد كل ما يمكن تحديده من أبواب النحو وموضوعاته جعله يفتتح كتابه في سطوره الأولى بمناقشة الزجاجي الذي أهتم أن يحد الكلام حين قال: أقسام الكلام ثلاثة: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ثم شرح المراد بكل قسم من هذه الأقسام، قال ابن عصفور: قول أبي القاسم: أقسام الكلام ثلاثة: مضاف ومضاف إليه، ولا يعلم المضاف من حيث هو مضاف حتى يعلم ما أضيف إليه فكان ينبغي أن يبين ما أراد بالكلام وحينئذ يأخذ بعد ذلك في تبيين أقسامه لأن الكلام بالنظر إلى اللغة لفظ مشترك بين

---

(١) ينظر الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص ٣٣٤ وينظر شرح الكافية للرضى الاستربادي: ١/١٦-١٨.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٩٢ وينظر الجمل: ص ١٧.

معان كثيرة، ثم عرض لهذه المعاني المختلفة ممثلا لكل منها بمثال من شعر أو نثر وختمها بأنه عرف الكلام عند النحويين بأنه اللفظ المركب المفيد بالوضع، وابن عصفور حريص على أن تكون حدوده التي يوردها دقيقة شاملة لأنواع المحدود يتضح هذا في مناقشته للحد الذي وضعه الزجاجي للاسم حيث عرفه بأنه ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولا أو دخل عليه حرف من حروف الجر.. قال ابن عصفور وهذا الحد الذي حد به الاسم فاسد لأنه ليس بجامع ومن شرط الحد أن يكون جامعاً لأنواع المحدود حتى لا يشذ منها شيء مانعا لما هو من غير المحدود أن يختلط بالمحدود .. وقد لفتت هذه الظاهرة نظر بعض مترجمي ابن عصفور فقال في ترجمته له: وتدل تآليفه النحوية على أن له مشاركة في علم المنطق[1].

وقد كانت لابن الحاجب عناية فائقة بالحدود الجامعة وهو لا يكتفي بذكر الحد وإنما يحلله ومن متابعتنا له في تحليله للحدود يخيل إلينا أنه سائر في النهج العقلي المجرد حيث انه يجد الموضوع الذي يتكلم عنه عن طريق التعريف الكلي الجامع ثم يحلل هذا التعريف بدقة متناهية وحذر متحاشياً ما يثار عليه من اشكالات من قبل الآخرين، بإثارة هذه الإشكالات والاعتراضات والإجابة عنهما بمهارة[2].

أما ابن هشام فقد سار الفقهاء والمناطقة في بعض تعريفاته كتعريفه للإنسان بأنه حيوان ناطق قال الإنسان حيوان ناطق فكلما وجد الحيوان وجد الإنسان، وكلما انتفى الحيوان الناطق انتفى الإنسان وفي حديثه عن الفرق بين الحد والعلامة يقول أن الحد يلزمه الاطراد والانعكاس والعلامة يلزمها أمر واحد وهو الاطراد خاصة دون الانعكاس وذلك كقولك الإنسان كاتب بالفعل وجد الإنسان فإنه كلما وجد الإنسان لا يلزم من انتفائه انتفاء الإنسان[3].

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٠-٥١.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (الدراسة: ٦٢).

(٣) شرح اللمحة البدرية: ١/ ١٣٨، ١٣٩.

وقد اقتصرت على هذه النماذج من الحدود لتكوين مجرد أمثلة وليس في وسع المرء أن يلم بكل جوانبها لأن ما في بطون الكتب النحوية من حدود لا يسعه كتاب غير اني توخيت أن تكون هذه الأمثلة مما يعكس حالات التأثر بأساليب المتكلمين والمناطقة والفقهاء في الحدود.

٣- الاهتمام بأوجه الخلاف في الآراء:

لقد كان لظهور مدرستين مختلفتين في منهج البحث وهما مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة اثر كبير في توجيه الدرس النحوي إذ من المعلوم أن لكل مدرسة أسسا تقوم عليها من حيث قبول الرواية ورفضها والقياس والسماع وعمن تأخذ ومن تدع من القبائل.. وان لكل من مدرستي البصرة والكوفة مصطلحات نحوية كالخفض والجر، والنعت والصفة، والبدل والترجمة، والظرف والصفة أو المحل، والمنصرف والمجرى، والمتعدي الواقع، وواو المعية وواو الصرف، والضمير والكناية والمكني .. وان هناك مسائل خلافية كثيرة ذكر ابن الانباري منها في كتاب (الأنصاف) (١٢١) مسألة عدا ما لم يذكره، وما لم يذكره كثير[١]، ثم يسأل الدكتور فاضل السامرائي عن المسائل الخلافية التي تعتمدها مدرسة بغداد ويجيب عن ذلك قائلا أن ما يذكر لمدرسة بغداد من المسائل الخلافية إنما هو مسائل قليلة جداً وكثير منها أن لم نقل أكثرها موافق لمذهب أهل الكوفة وهذا ما لا يصح أن يتقوم به مذهب نحوي أن مدرسة نحوية[٢].

وقد انعكس الخلاف في الآراء بين علماء المدرستين انعكاساً بيناً في المؤلفات النحوية التي جاءت بعد آخر عمودين من أعمدة المدرستين وهما أبو العباس المبرد المتوفى سنة ٢٨٥هـ من مدرسة البصرة النحوية وأبو العباس احمد بن يحيى ثعلب المتوفى سنة ٢٩١هـ من مدرسة الكوفة النحوية. إذ صار وكد النحاة الذين جاءوا بعدهما التحزب لهذه المدرسة أو تلك ويعبر كل نحوي منهم عن ذلك في عد نفسه

---

(١) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري:

(٢) المصدر السابق: ص ٣١٨.

مع واحدة من هاتين المدرستين بما يتبناه من مسائل أو مصطلحات ثم صارت المغالاة في هذا التحزب سمة بارزة في المؤلفات النحوية إذ إن نجد النحاة يغرقون كتبهم بالآراء المختلفة يناقشونها ويقلبونها على وجوهها المختلفة يدحضون هذا الرأي أو يؤيدونه مدافعين عما يرونه بأساليب معقدة تميل إلى الحجاج والمناقشة والجدل كما سنرى.

ولم يقتصر تأثير هذا الخلاف على انعكاسه على أساليب النحاة في مؤلفاتهم النحوية وإنما تخطى ذلك إلى تأليف كتب مخصصة لعرض اوجه الخلاف بين آراء علماء المدرسين، يقول الأستاذ محمد خير الحلواني عن تاريخ هذه الدراسات كتب ثعلب كتاباً باسم (اختلاف النحويين) وكتب الرماني (الخلاف بين النحويين) وكذلك فعل ابن فارس، وكتب عبد المنعم بن محمد الغرناطي (ت٥٩٧هـ) كتاباً عنوانه (مسائل الخلاف في النحو) كما كتب مثله معاصر لأبي البقاء وهو جمال الدين حسين بن إياس إلى جانب كتب خاصة تتناول الخلاف بين اثنين من النحاة على غرار الكتاب الذي كتبه الرماني في الخلاف بين سيبويه والمبرد أو تتناول الخلاف بين الكوفيين والبصريين ككتاب الإرشاد في النحو لدستورية وما اختلف فيه البصريون لابن كيسان، والمقنع في الخلاف لأبي جعفر النحاس والأنصاف لأبي البركات الأنباري إلى جانب الكتب المطولة التي تناولت الخلاف ضمن الأبحاث النحوية ولعلها لا تختلف في قيمتها عما ذكرناه من كتب خاصة في الخلاف وأهمها كتاب السيرافي الذي شرح فيه كتاب سيبويه والإيضاح وهو غير مطول الفه الزجاجي في علل النحو وشرح اللمع لابن جني بشرح ابن الدهان وأمالي ابن الشجرى المشهورة كما أن الكتب التي تناولت القرآن الكريم وشرح الشعر بالاعراب امتلأت بعرض آراء الخلاف النحوي سواء بين نحاة المصرين وبين النحاة عادة ككتاب الزجاج وابي جعفر النحاس في أعراب القرآن وشرحه للمعلقات ومشكل أعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيرواني[1].

---

(١) مسائل خلافية لابي البقاء العكبري: ص ١٥، ١٦.

وقد جاء الزجاجي في أعقاب الفترة التي احتدمت فيها الخصومات المذهبية في النحو وعاش فيها يتمثل في مشايخه واساتذته كالزجاج وابن دريد والخياط وابن شقير ونفطويه ودرس آثار ثعلب والمبرد والكسائي والفراء والمازني وسيبويه فاتضحت مسائل الخلاف له وكانت مادة مهمة لكتاب الإيضاح[1].

ويعزو الدكتور محمد خير الحلواني نزوع النحاة إلى التأليف في هذا النمط من الكتب النحوية إلى التأثر بمناهج الفقهاء إذ يقول "أن موضوع المسائل الخلافية في الفقه وما كان يجري فيه من أساليب الجدل والمناظرة واصطناع المنطق والفلسفة انتقل إلى النحاة فأنشأوا فيه كتبا مماثلة في المنهج واسلوب العرض"[2].

وقد تعرض السيرافي لكثير من المسائل الخلافية وتتبعها بين النحويين ومن ذلك قوله في باب (ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار المذكور) "وأنا أسوق من ذلك ما ينساق عليه كلام سيبويه وأذكر ما فيه خلاف بين النحويين البصريين ومذهب الكوفيين"[3].

وقد ذكرت نموذجاً من كتاب (الأنصاف في مسائل الخلاف) وضعت فيه طريقة ابن الأنباري في عرضه للآراء والحجج إذ يعرض آراء الكوفيين ثم آراء البصريين والرد على كلمات الكوفيين أو البصريين بطريقة جدلية خاصة تعتمد التسلسل المنطقي في البرهنة على ما يريد أن يصل إليه وقد ألف ابن الأنباري كتابه هذا على نمط ما صنع الفقهاء في كتبهم التي ألفوها في الخلاف بين الحنفية والشافعية فهو يقول في مقدمة كتابه (الأنصاف في مسائل الخلاف) "سألوني أن ألخص لهم كتاباً لطيفاً يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحوي البصرة والكوفة على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة ليكون أول كتاب صنف في علم العربية على هذا الترتيب، وألف على هذا الأسلوب لأنه ترتيب لم يصنف عليه أحد من

---

(١) الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة: ص ٤٧.

(٢) مسائل خلافية لأبي البقاء العكبري: ص ١١، ١٢.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢/١١٨. نقلا عن الرماني النحوي ص ١٥١.

السلف ولا ألف عليه أحد من الخلف... وأعتمدت في النصرة على ما اذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف لا التعصب والإسراف..[1].

أما أبو البقاء العكبري فأول ما يلاحظ في المنهج الذي اتبعه ذلك التنسيق الواضح في العرض فهو لا يصنع صنيع الزجاجي في كتابه الإيضاح يثبت النقل ثم يرد عليه ويعود من جديد ليثبت نقلا آخر ويرد عليه بل يجمع الآراء كلها في مكان واحد يعزوها إلى أصحابها تارة ويهمل العزو تارة أخرى ثم يرد عليها واحدا واحداً منقذا مسائله من الفوضى والاضطراب ويتضح هذا التنسيق خلال عملية الرد فهو يفرع مناقشاته تفريعات جزئية ويتناول هذه الجزئيات واحد اثر واحدة ويظل يناقشها بهدوء واتزان إلى أن يخرج بالرأي الذي ذكره في رأس المسألة[2].

أما الكتب النحوية التي ألفت في العصور المتأخرة فقد صارت أوجه الخلاف بين النحاة تأخذ فيها مسارات جديدة بحيث أنها صارت تقصد لغرض وصفها والإكثار منها بأسلوب يبدو عليه التصنع والتكليف والتمحّل في الجدل وتقليب الوجود والآراء.

ويتضح هذا بشكل جلي في شروح ابن الحاجب فهو يعرض الآراء المختلفة ويناقشها فيرد عليها وينقضها أو يؤيدها ويسند ذلك كله أما بأمثلة أو بآي من القرآن، وربما استعان بالشواهد الشعرية وهو لا يفتر في النقاش أو الإسهاب وفي التفريعات والتعليلات ويذهب في ذلك مذاهب شتى، وهو عندما يعرض الأوجه المختلفة يدلي بحجة كل فريق في الوجه الذي يراه ثم يرى رايه في حجة على حدة ويترك تحديد موقفه أخيراً وقد يسكت، ويوحي للقارئ بالموقف الذي يقفه إذا لم يكن هناك وجه ترجيح واضح.. وهو كثير ما يذكر الآراء المختلفة في المسألة المعروضة ويبين أقوال أصحابها ويفندها جميعاً رأيا رأياً إلا الذي يراه فإنه يدعمه بالحجج والأسانيد والأمثلة.. سبيله في ذلك أسلوب المحاكمة العقلية محاكياً المناطقة والفلاسفة لاجئاً إلى التأويلات البعيدة خاتماً كل رد يدحض به حجة أو رأياً بعبارة

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٥.

(٢) مسائل خلافية في النحو: ٢٢-٢٣.

تشيع عنده هي (وليس بمستقيم) وكثير ما تكون هذه العبارة منطلقا لإبراز تلك العلل والتأويلات[1].

وقد كان هذا الولع بعرض مسائل الخلاف يفرض على النحاة أحياناً التوسع فيها والتفصيل في مناقشتها على الرغم مما يقصد إليه ذلك النحوي من هدف تعليمي وهو هدف لا يتفق مع عرض المسائل الخلافيه وذلك لأن الكتاب التعليمي يركز على القواعد النحوية ويحاول عرضها بابسط أسلوب يمكن المتعلمين من حفظها وعلى خلاف ذلك نرى احمد بن طاهر بإيشاذ يكثر من أوجه الخلاف بين المدرستين مطيلا في مواقع متعددة من الكتاب في عرض الآراء والحجج في مسائل خلافية[2].

ويمكن القول أن عرض الآراء وأوجه الخلاف كان مظهراً من مظاهر التأليف النحوي في العصور المتأخرة يعكس صورة ما يدور في مجالسهم ومدارسهم ومساجدهم من جدل وحوار.

كما انه يعد مجالاً رحباً يعرض فيه النحاة ثقافتهم وسعة اطلاعهم على آثار النحاة الاولين.

٤- التعليل:

ذكرت في اصالة النحو العربي ما قيل عن التعليل في النحو من انه مظهر من مظاهر التأثر بالمنطق اليوناني وقد ناقشت ذلك بإسهاب وأوردت أهم الآراء في صحة هذا الزعم ثم خلصت إلى نتيجة واضحة هي أن التعليل النحوي - ولا سيما في المؤلفات النحوية الأولى كان تعليلا فطرياً نابعاً من طبيعة الدرس النحوي واتجاهاته التعليمية في إيجاد العلل لكل الظواهر والأحكام بغية إيضاحها للمتعلمين ولا سيما غير العرب.

إلا أن الأغراق في التعليل والبعد في تقصيه والأغراب به جعله يصبغ المؤلفات النحوية بتلك السمة العقلية البعيدة عن واقع اللغة ويجعل تلك المؤلفات

---

(١) ابن الحاجب النحوي: ٩٣-١٠٥.

(٢) يلاحظ شرح المقدمة المحسبة لأحمد بن طاهر بإيشاذ.

توصف بأنها نتاج التأثر بالمنطق والفلسفة إذ يقول الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي متحدثا عن المؤلفات النحوية بعد سيبويه ثم تلا ذلك الحديث عن العوامل فكانت كتب الأصول في النحو قالوا: وما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج، والتوسع في فلسفة النحو أو التعليل لمسائله وذلك أثر من آثار اصطباغ الحياة العلمية بالصبغة الفلسفية وذيوع مناهج المتكلمين والمناطقة من النحاة والباحثين[1].

ويطلق الدكتور محمد حسين آل ياسين اسم (المنهج التعليلي) ويريد به المنهج العقلي أو ما يسمى بالمنهج (الفلسفي) ويجعله نقيضا للمنهج الوصفي قائلا عنه أما المنهج التعليلي فهو الذي يقوم على تعليل الأحكام اللغوية تعليلا عقلياً منطقياً مستنداً إلى الاحتجاج والجدل وكان الدرس النحوي حتى أواسط القرن الثالث سائراً على المنهج الوصفي في تناوله الموضوعات اللغوية إلى حد كبير ذلك انه إلى هذا الحين لم يتأثر بعد بالدراسات العقلية التي سادت الوسط العلمي بعد ذلك.. أما اللغويون الذين اعقبوا هذه الطبقة فقد بعدوا في درسهم عن ذلك المنهج وأخذوا يدرسون اللغة على المنهج التعليلي متأثرين في ذلك بالدراسات الفقهية والفلسفية مترسمين موضوعات هذه الدراسات فيما يضعون من أبحاث ومصنفات وكان هذا المنهج التعليلي يشمل كل فروع دراسة العربية واللغة والنحو والصرف دون تمييز[2].

ويوضح الدكتور آل ياسين عددا من سمات هذا المنهج قائلاً واعتد هذا المنهج العلة وأحكامها وبعلة العلة وبما يلحق القياس منه وجوه الاستدلال مثل:

١- الاستدلال بالتقسيم وهو أن تعرض الأقسام التي يجوز أن يتعلق بها حكم من الأحكام فتبطل جميعا ويبطل بإبطالها الحكم المتناقش فيه.

٢- الاستدلال ببيان العلة وهو أن تبين علة الحكم ويستدل بوجودها في موضع الخلاف ليوجد بها الحكم في الأصل وزيادة.

٣- الاستدلال ببيان العلة وهو أن تبين علة الحكم ويستدل بوجودها في موضع

---

(١) أبو علي الفارسي: ص ٤٥٧.

(٢) الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري: ص ٣٧٥.

الخلاف ليوجد بها الحكم..[1]. وقد كان السيرافي في طليعة النحاة الذين أولعوا بالتعليل وبالغوا في استقصائه فقد اكثر من العلل وبالغ فيها إلى الحد الذي جعله يعقد صحفاً طويلة لمناقشة نصب جمع المذكر السالم بالياء دون الألف وقد ذكر لمنع الألف أربع علل كما ذكر للحاق الياء للمنصوب دون الواو أربع علل أخرى كما ذكر لاختيار الألف دون الواو في رفع المثنى ثلاث علل[2].

وقد كان أبو الفتح بن جني ذا عقلية تعليلية فهو مولع بذكر العلل وتوجيهها وكان مسرفا في ذلك يحاول بكل ما أوتي من قوة فكر وحدة ذهن استخلاص العلة وان كانت بعيدة[3].

فهو يعلل عدم تنوين الفعل بأن التنوين إنما لحق في الوقف مؤذنا بالتمام والفعل احوج شيء إلى الفاعل فإذا كان من الحاجة إليه من بعده على هذه الحال لم يلق به التنوين اللاحق للإيذان بالتكامل والتمام فالحالان إذن كما ترى ضد أن ولاجل ذلك ما امتنعوا من الحاق التنوين للمضاف وذلك إن المضاف على غاية الحاجة إلى المضاف إليه من بعده فلو الحقته التنوين والمؤذن بالوقف وهو متناه في قوة الحاجة إلى الوصل جمعنا بين الضدين وهذا جلي وغير خاف، وأيضا فإن التنوين دليل التنكير، والإضافة موضوعة للتخصيص فكيف لك باجتماعهما على ما ذكرنا من حالهما[4].

ورغم ما نلاحظه في هذا التعليل من أعمال للعقل واستفادة من المنطق واستعارة بعض مصطلحاته إلا انه اقرب إلى واقع اللغة أنها تعليلات يلجأ فيها إلى الحس والطبع في كثير منها.

---

(١) المصدر نفسه: ص ٣٧٦.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/ ١٣٠. نقلا عن الرماني النحوي ص ١٤٥.

(٣) ابن جني النحوي: ٢٠٧.

(٤) الخصائص: ٣/ ٢٤٠.

ولكن التعليل بعد أبي الفتح بن جني مال كثيرا إلى الفلسفة والمنطق ويعلل الدكتور هادي نهر ذلك بقوله "فهم لا يعترفون بمقتضيات الأسلوب لأنهم لا يعترفون إلا بالعامل ولعل العامل هذا مما أساء إلى اللغة كثيراً"[1].

ويعد الدكتور عفيف دمشقية ذلك منهجاً خاطئاً إذ يقول أن اكراه النحويين اللغة على الخضوع لما تقتضيه فكرة (العامل) من تقدير وتأويل على منوال الفقهاء وعلماء الكلام كان منهجاً خاطئاً لما بين موقفي الجماعتين من بون شاسع ناتج عن اختلاف علميهما، إذ أن علوم الدين تبحث في أمور (الموجد) و(الموجود) انطلاقا من نصوص مقدسة والعلل التي ترافق البحث الديني علل (موجهة) في حين يعالج النحو نصوصا من كلام الناس وظاهرات لغوية فاشية في الاستعمال ولا تلزمها العلل الموجبة وإلا لما كان هناك وجه لتعدد العلل النحوية في الظاهرة الواحدة"[2].

وهذا الولع في العلل سواء أكان النحاة متأثرين بمناهج الفقهاء أم بمناهج المتكلمين أو الفلاسفة دفعهم إلى البحث عن العلل والتفنن في التعليل بها وفي إطلاق التسميات عليها ويذكر الدكتور فاضل السامرائي أن العلل التي راعته العرب كثيرة واشهر ما ذكره ابن الانباري منها:

١- أمن اللبس.

٢- الخفة.

٣- الإيجاز والاختصار.

٤- حمل الشيء على الشيء، وهو على أقسام:

أ- حمل الشيء على نظيره.

ب- الحمل على النقيض.

ج- حمل الأصل على الفرع.

---

(١) أشغال ندوة اللسانيات لسنة ١٩٧٨: ١٢٩.

(٢) المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي: ١١٤.

هـ- حمل الشيء على الشيء.

و- الحمل على المعنى.

٥- المعادلة والموازنة.

٦- التنبيه على المعنى.

٧- التشاكل والاطراد.

٨- التنبيه على الأصل المتروك.

٩- المشابهة.

١٠- التعويض.

١١- الفرار من التقاء الساكنين.

١٢- الضرورة الشعرية.

١٣- الشذوذ[١].

ويصنف الدكتور فاضل السامرائي هذه العلل وغيرها عند ابن الانباري إلى اصناف إذ يقول "والتعليلات التي يذكرها ابن الانباري منها ما هو مقبول مستند إلى طبيعة اللغة مثل ما جاء في سبب إدخال (أن) في خبر (عسى) قال لأن عسى وضعت لمقاربة الاستقبال و(أن) إذا دخلت على الفعل المضارع اخلصته للاستقبال فلما كانت (عسى) موضوعة لمقاربة الاستقبال و(أن) تخلص الفعل للاستقبال الزموا الفعل الذي وضع لمقارنة الاستقبال (أن) التي هي علم الاستقبال".. ومن العلل التي يذكرها علل لغوية لا مانع من قبولها إلا انه لا دليل على أنها هي العلة التي راعتها العرب ومن ذلك علة اختصاص رفع المثنى بالألف وجمع المذكر السالم بالواو.. ومن العلل التي يذكرها علل المشابهة وهي علل منها ما يقبل ومنها ما يرد.. ومن العلل غير المقبولة في هذا الشأن ما جاء في سبب بناء المنادى المفرد المعرفة قال" أنه أشبه الأصوات لأنه صار غاية ينقطع عندها الصوت والاصوات

---

(١) أبو البركات بن الانباري: ١٩٦ وما بعدها.

مبنية فكذلك ما أشبهها" وهذا تعليل غير مقبول إذ لم ينقطع الصوت عند المفرد المعرفة ولا ينقطع عند المفرد النكرة؟ ولم ينقطع الصوت عند المفرد ولا ينقطع عند المضاف أو الشبيه به؟[1].

وقد ذهب النحاة المتأخرون في تعليلهم مذاهب شتى متأثرين بما عرف عند المتكلمين والمناطقة من أغراب في التعليل وذلك بالابتعاد عن واقع اللغة وقد كان ابن الحاجب مثلا لهذا المنهج في التعليل يقول الدكتور طارق مبدعون" لما كان مغربا في التعليل فقد اوقعه هذا في التمحل لتبرير حال معينة وهو ينسى في غمرة هذا الاتجاه التحليل اللغوي السليم في كون اللغة ليست معللة وإنما يمكن أن تدرس وفق المنهج الوصفي الاستقرائي: قال في شرح الوافية معللا عدم إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالألف نصباً.. وإنما يعربان بالالف في النصب لأنهما لو اعربا به لقيل ضاربان في النصب في المثنى بكسر النون وضاربان في الجمع بفتح النون فإذا اضيفا سقطت النون فلم يدر امثنى هو أم مجموع فلما جاء الالتباس من الألف في النصب اسقطوها منهما وحملوا النصب على الجر لما ثبت بينهما من المواخاة في باب مالا ينصرف، ثم لما علموا أن الألف اخف الحروف رأوا أن يجعلوها في الإعراب عوضا عما هو أثقل منها فجعلوها عوضا عن الواو في الرفع وجعلوها في المثنى لأنه سابق في التقدير على الجمع، فصار إعراب المجموع بالواو في الرفع وبالياء في النصب والجر وإعراب المثنى بالالف في الرفع وبالياء في النصب والجر[2].

ومن هذا التعليل يتضح أن النحاة كانوا لا يتقصون ما عللت به العرب وإنما يطلق لنفسه العنان في ابتكار أو إيجاد ما يظنه علة لذلك.

وقد كان علماء النحو يدركون أن هذا التمحل والأغراب فقد استفحل وطغى مما أثار سخرية الناس من تلك العلل وصارت مجالا للتندر لذا رفضوا مثل هذا التعليل ونجد في امالي السهيلي مثل هذا الرفض والاحتجاج على بعض هذه

---

(١) المصدر نفسه: ١٩١-١٩٤.

(٢) ابن الحاجب النحوي: ١٠٩، ١٠٩.

التعليلات ففي مسألة (فيما لا ينصرف من الأسماء) يقول زعموا الاسم الذي لا ينصرف امتنع من الخفض والتنوين لمضارعته الفعل إذ الفعل فرع للاسم وثان له والذي لا ينصرف من الأسماء فيه علتان فرعيتان كالتعريف فإنه فرع للتنكير وكالتأنيث فإنه فرع للتذكير وكالجمع فإنه ثان للأفراد إلى سائر العلل التسع المذكورة في كتبهم وهذا الباب لو قصروا على السماء ولم يعللوه بأكثر من النقل عن العرب لا نفع بنقلهم ولم يكثر الحشو في كلامهم ولما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم حتى ضربوا المثل بهم فقالوا:

أضعف من حجة نحوي[1].

وتحليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التحكم وأنواع من التناقض وفساد من العلل لأن العلة الصحيحة هي المطردة المنعكسة التي يوجد الحكم بوجودها وينفقد بفقدانها، كما تقول الاسكار في الخمر علة التحريم، فهذا تعليل صحيح لأن الحكم هو التحريم يوجد بوجود السكر، ويعدم بعدمه، وكذلك سائر العلل الفقهية الصحيحة، والعلل العقلية في مذاهب القائلين بها، نحو العلم فإنه علة موجوبة إيجابا عقليا للحكم، وهو كون العالم عالماً ولا يتصور في العقل وجود العلة إلا موجبة لمعلولها، وعدمه واجب عند عدمها[2].

ويربط كثير من النحاة المحدثين بين التعليل الذي بالغ فيه النحاة المتأخرون وبين ما ذكره المناطقة من أنواع للعلل.

وارى من المناسب أن أذكر هنا تقسيمات العلة عند المقاطعة وقد لخصها الدكتور تمام حسان بقوله رأى أرسطو أن العلل ذات أربعة أنواع.. وأنها بحاجة إلى

---

(١) اصل هذا الشطر:

مرت بنا هيفاء مجدولة تركية تنمي لتركي

ترنو بطرف فاتر فاتن اضعف من حجة نحوى

والبيتان ينسبان إلى احمد بن فارس.

(٢) أمالي السهلي: ١٩، ٢٠.

الاهتمام باثنين من علل ارسطو أما الاثنتان اللتان تهماننا فهما (الصورية أو الفاعلة) و(الغائية) فالعلة الصورية أو الفاعلة هي التي يجب أن نسميها العلة ببساطة أما العلة الغائية فهي (الغرض) .. ومن قبيل العلل الغائية علل النحاة التي يوردونها لرفع الفاعل والمبتدأ والخبر ونائب الفاعل واسم كان وخبر أن وفي نصب المنصوبات وفي منع بعض الأسماء من الصرف وفي بناء المبنيات وإعراب المعربات وهلم جرا ...[1].

وأقسام العلل عند الزجاجي كما أوردها في الإيضاح توحي للباحثين المعاصرين بهذا الترابط بين التعليل أن لي حاجة إلى مناقشة هذا الموضوع. فقد درسته في (أصالة النحو العربي).

٥- كثرة ورود الألفاظ المنطقية:

ومن الأمور التي استدل بها الباحثون على تأثر النحاة بأساليب المناطقة والفلاسفة والمتكلمين في القرن الرابع الهجري وما تلاه من قرون هو شيوع عدد كبير من الألفاظ والمصطلحات التي كان يعتمدها الفلاسفة والمناطقة والمتكلمون والفقهاء وأهل الجدل في أساليب النحاة وكتبهم ومناظراتهم النحوية. وقد كان ورودها في شرح لمقدمة أو متن، أو الاكثار منه في عرض المادة النحوية وتحليلها يوحي بأن ذلك المؤلف قد تأثر بتلك العلوم إلى الحد الذي اباح فيه لنفسه أن يكثر من تلك الألفاظ ومنها: الأخص والأعم، الكل والجزء، الجوهر، الجنس، والمحدود، والذاتيات والانعكاس، والماهية، والنظر، والعلة، والمعلول، والاشياع، والتجريد، والمدلول والعدمية وغيرها.

يقول الدكتور عبد الحسين علك عن كتاب الإيضاح للزجاجي والمنطق والفلسفة يبدو وأن لأول وهلة من عنوان الكتاب ثم يصل بك المقام إلى مادته حيث تجد الفاظاً ومصطلحات لا تجد لها اصلا في كتب المتقدمين ونحن لا نسلم بأن الكتاب - أعني الإيضاح - كان بعيدا عن الألفاظ الفلاسفة وأهل الجدل كالبرهان، والصحة،

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٤٥، ٤٦.

والحجة، والغامض، والخفي، والمشكل الملبس أو الساكن المتحرك، والمعقول الظاهر، والأجسام، والإعراض، والنقض، والشكوك التي لا تدفع الحقائق وغيرها[1].

وقد استدل الدكتور إبراهيم بيومي مدكور بمقولة للغزالي أشار فيها إلى تأثر المتكلمين والفقهاء بالمنطق وألفاظه، على تأثر النحو بالمنطق قائلا: والغزالي في حملته على الفلسفة والفلاسفة يضع المنطق جانبا لأنه إنما ينصب على قوانين الاستدلال العقلي بصرف النظر عن موضوعه، ويذهب إلى أبعد من هذا مقرراً أن المنطق ليس خاصاً بالفلاسفة وحدهم بل هو متصل أيضا بالمتكلمين الذين يسمونه على الجدل أو علم النظر وقد استخدم الفقهاء كثيرا من المصطلحات المنطقية في بحوثهم الأصولية، فتحدثوا عن الجنس والنوع الكلي والجزئي والعام والخاص واعتبروا القياس اصلا من أصول التشريع الأربعة ورسموا قواعده ونظموا طرقه محاكين صنيع ارسطو في قياسه المنطقي[2].

ولا يحتاج المرء إلى إطالة نظر وعمق تفكير لكي يدرك مدى شيوع تلك الألفاظ في أساليب النحاة وإنما تكفي الباحث نظرة عابرة إلى النصوص التي دونت في العصور المتأخرة لإدراك هذه الحقيقة فلو قرأنا هذا النص لابن الطراوة (ت٥٢٨هـ) لأدركنا مدى شيوع مثل هذه الألفاظ في أساليب النحاة، إذ هو يقسم الألفاظ إلى واجب وممتنع ثم يفصل القول في كل واحد منهما قال: فالواجب: رجل وقائم ونحوهما مما يجب أن يكون في الوجود ولا ينفك الوجود عنه، والممتنع لا قائم ولا رجل إذ يمتنع أن يخلو الوجود من أن يكون لا رجل فيه ولا قائم. والجائز: زيد وعمرو لأنه جائز أن يكون وان لا يكون قال: فكلام مركب من واجبين، لا يجوز نحو رجل قائم لأنه لا فائدة فيه، وكلام مركب من ممتنعين أيضا: لا يجوز نحو لا رجل لا قائم، لأنه كذب ولا فائدة فيهن وكلام مركب من واجب وجائز صحيح نحو: زيد قائم وكلام مركب من ممتنع وجائز لا يجوز ولا من جائز وممتنع نحو زيد لا قائم ورجل لا قائم لأنه كذب إذ معناه لا قائم في الوجود وكلام

---

(١) الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة: ١٠٣.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية: ج٧ لسنة ١٩٥٣ ص ٣٣٩.

مركب من جائزين لا يجوز نحو زيد أخوك لأنه معلوم لكن بتأخيره صار واجبا فصح الإخبارية لأنه مجهول في حق المخاطب فالجائز يصير بتأخيره واجبا، ولو قلت زيد قائم صح لأنه مركب من جائز وواجب فلو قدمت وقلت: قائم زيد لم يجز لأن (زيد) صار بتأخيره واجبا فصار لكلام مركب من واجبين فصار بمنزلة قائم رجل[1].

ويستطيع الباحث دون عناء أن يلمس التكلف والتصنع في الصياغة ومرد ذلك استعماله لمصطلحات منطقية وتقسيمات منطقية وتأثر بأساليب الفلاسفة والمتكلمين. يقول الدكتور هادي نهر "منذ سيبويه لم تكن الدراسات النحوية بمعزل عن تيار الفلسفة والمنطق وقد ظهرت هذه النزعة على تفاوت وتباين في آثار النحاة وعلى مختلف العصور. وإذا جئنا إلى عصر ابن هشام ألفينا اغلب النحاة النابهين خاصة يشتطون لأنفسهم منهج القدماء في البحث والدراسة فظلت مظاهر علوم الكلام والمنطق والفقه بارزة في آثارهم أضف إلى ذلك إن الدراسات الفقهية في هذا العصر سارت جنباً إلى جنب الدراسات النحوية وكان الفقهاء قد استخدموا بدورهم كثيرا من المصطلحات المنطقية في بحوثهم الاصولية فتحدثوا عن الجنس والنوع والكلي والجزئي والعام والخاص..."[2].

وقد ذكرت عند حديثي عن أسلوب الحوار والجدل نصا لابن الحاجب تتضح فيه تمام الاتضاح ألفاظ فلسفية وفقهية ومن هذا النص أعيد هذه الفقرات "قال لأنا قاطعون بأن المراد المفاضلة بين الجنسين لا أفرادهما المخصوصة فإن قلت: المسوغ هذه الصفة قلت لا يستقيم، لأنها إنما تكون معتبرة في الموضع الذي لا يراد فيه الجنس وتأتي هي مخصصة لذلك المفرد المقصود وهو مع ذلك ضعيف قليل استعماله ورب نكرة بلا صفة اخص مما لها صفة، أنك إذا قلت العالم قديم لكان كلاما مع انه كذلك..

---

(١) الاقتراح: ١٤.

(٢) شرح اللمحة البدرية: ١/ ١٣٧.

ويعلق الدكتور عبد العال سالم مكرم على هذه النصوص قائلا أليس هذا الحوار فلسفة؟ ماذا تكون الفلسفة إذا لم تكن هذه النظرات فلسفة؟ والذي لا شك فيه أن ألفاظ العموم والخصوص والأعم والأخص اصطلاحات أصولية تقوم عليها نظرات علم الأصول[1].

أن ملامح هذا المنهج كثيرة تستهوي الباحثين وتشجعهم على الإكثار منها معتمدين على ما لمسوه عند بعض النحاة من أفراد فيها فلا يجد أولئك الباحثون بازائها إلا أن يعدوا كل مظهر من مظاهر الصنعة العقلية سواء في الأسلوب أو في التبويب أثراً من آثار الفلسفة أو المنطق وهو أمر يحتمل الحكمين الصحة والخطأ.

فلا شك في أن النحو علم له علاقات وثيقة بعلوم كثيرة بعضها يعول على قواعده كثيراً كالفقه والتفسير والحديث، وقد ألف في هذا العلم أناس كثيرون كان بعضهم نحاة وكان بعضهم أصوليين أو متكلمين مارسوا التأليف في النحو، وهو أمر بالغ الأهمية في هذا المجال إذ أن أولئك العلماء يتأثرون تأثرا كبيراً بألفاظ ومصطلحات علومهم ومهنهم مما ينعكس بشكل واضح في تأليفهم النحوية.

كما كان من فرط العلاقة بين النحو وبعض العلوم الإسلامية الأخرى لاعتماد تلك العلوم عليه في كثير من الأمور الأساسية ما جعل النحو وهو درس نبع من اللغة ويستمد أصوله منها ويرتبط في كل بحوثه بأسباب وثيقة بها، ينحرف عن ميدان اللغة وينشعب به البحث والتفريع والتعليل والتأويل إلى شعب أخرى غريبة عليه طارئة على مناهج البحث والتأليف فيه التي نعرفها عند النحاة الأوائل. مما أغرقه بفيض من المصطلحات والألفاظ والصيغ غير النحوية.

ويصف الدكتور مهدي المخزومي ما اصاب الدرس النحوي قائلا الحق أن الدرس النحوي بمذهبيه الرئيسين أخذ في خلل القرن الرابع يضعف شيئا فشيئاً لا رأي فيه ذلك أن الحياة قد تغيرات.. ثم جاء في القرون المتعاقبة دارسون لم يلفوا من مصادر الدرس غير ما كان مكتوبا ولم يجدوا منها حتى ذلك الوشل الذي كان

---

(١) المدرسة النحوية في مصر والشام: ٧٢.

بقيت الدرس في أواخر القرن الرابع فآل أمر الدرس النحوي عندهم إلى أن يكون تكراراً أو اجتراراً، وغلقت الابواب دون الإبداع والابتكار وتضاءل التاج الاصيل، ولم يجد الدارسون ما يقدمون غير تلخيصات وشروح وهوامش وتعليقات، وصار الدرس النحوي عندهم تجميعاً وتلفيقاً، وصار التعمق في المصنفات يعني التعمق في القياس والتعليل والتأويل، وجمد كل شيء وصار الدرس النحوي محفوظة وعبارة متناقلة وكانت الأمثلة تصنع على غرار امثلة المتقدمين، وأبيات الشواهد هي الابيات التي استشهد بها الأوائل.. وبلغ الدرس النحوي من الجدب عند هؤلاء أن كانوا يضعون فيه كتباً مختصرة مشتقة من كتب الاقدمين ويسمونها مقدمات أو متونا ثم يشرحونها ويوسعونها بالتعليلات والتأويلات والردود والمناقشات وبسط الوجوه المحتملة للمسألة الواحدة، ووضع الحدود المنطقية الجامعة المانعة وتحليلها، وقد يعمد بعضهم إلى نظم أحد كتبه ثم يشرح المنظومة فلا يضيف إلى الأصل جديداً الا تكرارا ثقيلاً واجتراراً لانفع فيه، كان هذا حال الدرس النحوي في المشرق في عصوره المتأخرة يوم تولاه فقهاء واصوليون أو مفسرون أو محدثون أو قراء، لم تكن لهم سابقة فيه ولم يملكوا حساً لغوياً ولا فكراً نحوياً[1].

وهذا التصوير على قساوته وحدته في التعبير في بعض جوانبه يصدق في رسم معالم الدرس النحوي ويحدد مناهجه بشكل مختصر ويوضح أبعاد ما يقال عن تطور هذا الدرس أو تأخره ولكن ذلك لا يمنع من أن نذكر باجلال وعرفان ما قدمه بعض النحاة المتأخرين من زيادات لمناهج النحو وحسبنا أن نذكر هنا جهود ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) الذي اسهم بكتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) في تطوير مناهج التأليف إذ أن الكتاب دراسة نحوية جادة اعتمدت على القرآن الكريم - بالدرجة الأولى - في أغلب مباحثها وابتعت أساليب جديدة ومتطورة في عرض المادة النحوية، كما انه يمثل نموذجاً فريداً في التبويب والترتيب ولكن ذلك لا يعني أن ابن هشام الأنصاري وغيره ممن أعطوا للدرس النحوي كثيراً من وسائل التطوير والإبداع - كانوا بعيدين عن تيارات التأثير الضار

---

(١) الدرس النحوي في بغداد: ١٥٤-١٥٧.

لأساليب المناطقة والمتكلمين والأصوليين على الدرس النحوي إذ انهم كغيرهم يتأثرون بها بشكل أو بآخر إلا انهم أكثر اتصالا بمنابع الدرس النحوي من اتصالهم بمصادر التأثيرات المنطقية.

وثمة أمر آخر أود التأكيد عليه وهو أن ما ذكرته عن حال التأليف النحوي في القرون المتأخرة لا يسوغ لنا الأعمام عند إصدار الأحكام التقويمية، كما فعل كثير من الباحثين حين عزوا كل الظواهر التي يمكن تسجيلها عند استعراض المؤلفات النحوية إلى الأثر المنطقي والفلسفي، كما قالوا عن القياس والتعليل والتقسيم الثلاثي للكلمة والعامل والتأويل وغيرها مما اقتضاه الدرس النحوي لكي يكون ملائماً للتعليم، لأن تلك الظواهر إنما كانت وليدة التطور في الدرس نفسه أو بأثر من العلوم الإسلامية.

إذ الفرق كبير بين ما اعترى الدرس النحوي في القرن الرابع وما تلاه من قرون من ملامح غيرت من طبيعة هذا الدرس وأحالت مناهجه إلى مسالك عقليه تسربت منها كثير من الآثار المنطقية والفلسفية والفقهية والكلامية وغير ذلك من التأثيرات التي انعكست على أساليب النحاة وبين ما اتصف به الدرس النحوي منذ نشأته وحتى نهاية القرن الثالث تقريبا[1] من ملامح تدل على انه كان في تلك المرحلة - أي منذ نشأته وحتى نهاية القرن الثالث - في منأى عن الأثر المنطقي. بيد أن هذه الملامح في الوقت نفسه كانت نتاج المعاصرة والمعايشة مع علوم إسلامية عاصرته في نشأته ونمت معه في جو واحد وبيئة واحدة ومؤثرات واحدة وأهداف واحدة هي خدمة القرآن الكريم وتيسير فهمه ودراسته.

وهذا الفصل بين المرحلتين أمر مهم لكي لا تختلط الاوراق وتعمم الأحكام المستنتجة من دراسة التآليف النحوية المتأخرة على التآليف النحوية التي نشأت في شباب الدرس النحوي.

---

(١) ينظر الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث: ص ٣٧٥.

وتبقى مسألة مهمة في هذا المنهج الذي ندرسه وهي هل كانت نتائج التآليف النحوية في المرحلة المتأخرة هذه ذات سمات معيارية؟ وهل تختلف عما قلنا عن المنهج الذي اتبع في تأليف كتاب سيبويه من أنه منهج فطري أي (وصفي) وهل ثمة فرق بين المنهجين (الفطري والعقلي) من حيث (المعيارية).

يقول الدكتور تمام حسان حين نظرت في كتب اللغة العربية فطنت إلى أن أساس الشكوى هو تغلب المعيارية في منهج حقه أن يعتمد على الوصف أولاً وأخيراً وأنّ هذه المعيارية لتتضح في طريقة التناول كما تتضح في طريقة التعبير في جهرة كتب النحو والصرف والبلاغة، ولا نكاد نستثني منها إلا قلة ظهرت في أول عهد العرب بهذه الدراسات فقامت على الوصف في الكثير من أبوابها، ولم تقع في المعيارية حين وقعت فيها إلا من قبيل التوسع في التعبير من ذلك كتاب سيبويه، وكتاب عبد القاهر الجرجاني (أسرار البلاغة) و(دلائل الإعجاز)، فلما انتهى عصر الاستشهاد وكان على اللغويين أن يستمروا في دراسة اللغة دون أن تتجدد الشواهد في أيديهم وجدوا أنفسهم بموضع اضطروا فيه إلى أن يدوروا حول ما وضعه السلف من قواعد فجعلوا كلامهم عنها لا عن مادة اللغة ولم يعد ثمة مكان للاستقراء لان السلف في نظرهم كانوا أتموا هذه العملية وأوقفوا العمل فيها برفض الجديد من الشواهد وهذا مبدأ فرض القواعد على الأمثلة وبدأت التمرينات العقلية في تركيب الجمل وبدأ القول بالوجوب والجواز وأصبحت القواعد سيدة النصوص[1] ثم يذكر عدد من هذه المعايير منها: القياس، التعليل، مقياس الصواب والخطأ، ثم أثر الفرد في نمو اللغة، وهي ولا شك معايير عقلية، ومن وجود هذه المعايير وما صاحبها من أعمال للعقل واقتباس من المنطق واعتماداً على موقف الباحثين المعاصرين من المنهج الوصفي استنتج الدكتور تمام حسان قائلاً يتضح من ذلك أن التزام الفرد بمعايير خاصة لا تعفي اللغة من التطور في نظمها وأجهزتها، فإذا أراد العلماء أن يدرسوا هذا

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٤.

التطور الذي مر باللغة كما فعل النحاة المحدثون الألمانيون الذين درسوا القوانين الصوتية كانت هذه الدراسة وصفية[1].

وهذا الكلام يوضح الاتجاه الذي يهيمن على بعض الباحثين ممن تأثروا بالدراسات الأوربية الحديثة التي اعتمدت بشكل عام على الدراسات الوصفية وهي دراسات صائبة في اتجاهاتها العامة ومناهجها ذلك لأن اللغة متطورة في ألفاظها وقواعدها وتراكيبها وأساليبها، وهذا التطور يستوجب ملاحقته بالوصف المستمر في كل مراحله لوضع الدراسات الدقيقة التي تبني على حقائق ذلك الوصف في مختلف مراحله، ومن هنا تصبح هذه المعايير مرحلية لا فائدة فيها لأن اللغة قد تتخطاها فتصبح آثاراً لا فائدة فيها إلا في مجالات الدراسات المقارنة أو عند تدوين تاريخ تلك اللغة أو اللغات التي تشاركها الانتماء إلى لغة أم.

ولكن هذا الفهم لا يمكن أن يطبق على لغتنا كما أسلفت رغم تطورها ونموها بسبب مهم ذكرته في بدء الحديث عن المناهج هو أننا نأخذ في الحسبان خصوصية لغتنا في كونها لغة كتاب المسلمين وهو القرآن الكريم، وهذه اللغة جمعت مادتها اللغوية واستقرأها علماؤنا الأوائل ووصفوها ووضعوا قواعدها وأحكامها، وصارت تلك القواعد معايير ضرورية يعرف في ضوئها الصواب من الخطأ في التعبير وتضبط على مقاييسها الجمل وأشباه الجمل وتعرف بها صور الكلام ووجوهه ومعانيه وأساليبه في التعبير وبذلك نفهم النصوص العربية ومنها القرآن الكريم.

وبأثر هذا الدافع الديني تصبح نتائج الوصف الأولى تراثاً متداولاً يتوارثه الأبناء عن الآباء عن طريق التعلم، والتعلم في مفهومه البسيط يقتضي وجود عدد من الضوابط والمعايير التي تعرض في ضوئها الدراسات اللغوية وتشرح القواعد النحوية وتفهم النصوص، وبذلك تصبح المعيارية أمراً ضرورياً ولازم في التآليف النحوية التي جاءت بعد كتاب سيبويه رغم ما يفرضه عليها من ابتعاد عن المنهج الوصفي واتجاه نحو المنهج العقلي.

---

(١) المصدر نفسه: ٤.

الفصل الرابع

أساليب التأليف النحويّ

يتفق الباحثون جميعا على أن أساليب النحاة في عرض مادتهم النحوية تختلف من نحوي إلى آخر كما تختلف من كتاب إلى آخر عند النحوي الواحد لاختلاف العوامل المؤثرة فيها - التي سنذكرها في هذا البحث - لذا جاءت أساليبهم خلال حقب التأليف النحوي متباينة تباين البشر في مواهبهم، ومؤهلاتهم وطبيعة نفوسهم، إذ كل إنسان في العبارة عن معانيه نمط مفضل يعتمده ويود لو استقام له أبداً على ما يريد، فهذا واضح لإعجاب دونه، وذاك غامض أسدلت دونه الأستار والحجب، والثالث مقل يكتفي بالإيجاز، والرابع مكثر يؤثر الإطناب والتفصيل، والخامس ذواق أنيق يستطيب الزخرف والتصنيع، والسادس فطري ساذج يؤلف العبارة على ما خيلت وكما وقعت له.. وهلم جرا، وقد تجتمع خصائص الإنسان في عبارته اشد ما تكون استقامة ووضوحاً حتى يتمثل بها ويترامى فيها، وقد تتخلى عنه، وتتمرد عليه حتى ما تكاد تشير إليه إلا عرضان وفي الحين بعد الحين، إما لحاله في الكتابة من التفتح والاستغلاق، والإيمان والتردد، وإما لطبيعة الموضوع وصلة الكاتب به يسراً وعسراً، وغرابة والفاً، وطرافة وقدماً وهكذا[1].

فالأسلوب كما وصفه الأستاذ النجدي تعبير عن ذات الإنسان، ينسم بسماته، ويتحدد بأثر العوامل الظروف المحيطة بذلك الباحث ولذا لا يمكن رصد تطور متصاعد في أساليب النحاة، أو سمات متنامية يمكن أن تنتظم في مناهج متشابهة أو متقاربة بشكل مطرد، وذلك لأن أساليب النحاة - كما قلت - ترتبط

---

(١) سيبويه إمام النحاة: ١٥٣، ١٥٤.

ارتباطاً وثيقاً بشخصية الباحث أو المؤلف و(لكل مؤلف أسلوبه في التأليف وطريقته في العرض والتبويب فمنهم من تكون عبارته معقدة تصعب على القراء والدارسين، ومنهم من يكون أسلوبه سهلاً سلساً يجعل القارئ متعلقا بالكتاب بحيث لا يرغب في تركه حتى يأتي على آخر حرف فيه[1].

لذا اثرت أن اقصر بحثي في الأسلوب على جانبين أساسيين هما:

١- العوامل المؤثرة في تكوين أساليب التآليف النحوية وصياغتها.

٢- سمات أساليب التآليف النحوية.

الأول: العوامل المؤثرة في تكوين أساليب التآليف النحوية وصياغتها:

لكل نتاج أدبي أو علمي ظروف تحيط به وعوامل تساهم في تكوينه وبلورة أبعاده وتؤثر في رسم ملامحه وسماته، وأساليب التآليف النحوية كانت تخضع بشكل إلى آخر ومن كتاب إلى آخر لتباين هذه العوامل. ويمكن إجمالها بما يأتي:

١- طبيعة الأهداف التي يتوخاها المؤلف من مؤلفه:

من المعروف أن التآليف النحوية قد وضعت لغايات مختلفة إذ إن بعضها كان تعليمياً وضع للمتعلمين المبتدئين أو متوسطي الثقافة أو المتقدمين فيها وكان بعضها الآخر يخاطب العلماء والمتفقهين في علوم اللغة يقول الأستاذ حامد المؤمن بعد حديثه عن كتاب سيبويه ثم تتابع ظهور المؤلفات العلمية التي وصل إلينا بعضها والتي كانت تؤلف - أساساً - للمنصرفين إلى دراسة وتدريس النحو العربي فهي كتب الفت للمتخصصين - باصطلاحنا الحديث-[2].

---

(١) كتاب سيبويه وشروحه: ٨٩.

(٢) اللمع في العربية، تحقيق حامد المؤمن: ٢٥.

ويذكر ابن السراج أن غرضه من تأليف كتابه (الأصول في النحو) هو مخاطبة المتعلمين والعلماء في آن واحد حيث يقول "ولما كنت لم اعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلم، احتجت إلى أن أذكر ما يقرب على المتعلم[1]".

ولعل اقدم كتاب يشير إلى توجهه للمتعلمين هو (مقدمة في النحو) لخلف الأحمر، الذي يقول في خطبته "لما رأيت النحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل، واغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم المتبلغ في النحو من المختصر والطرق العربية والمأخذ الذي يخف على المبتدئ حفظه ويعمل في عقله ويحيط به فهمه، فأمعنت النظر والفكر في كتاب أولفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين ليستغني به المتعلم عن التطويل فعملت هذه الأوراق[2]".

وجدير بالذكر أن أغلب التأليف النحوية تعليمية اشهرها كتاب الجمل للزجاجي والإيضاح لأبي علي الفارسي، واللمع لابن جنى والمفصل للزمخشري والكافية لابن الحاجب والخلاصة لابن مالك والاجرومية لابن أجروم، وقطر الندى وشذور الذهب لابن هشام وكل الشروح التي الفت عليه وعشرات من الكتب التعليمية الأخرى.

ويبين لنا الزمخشري نوع من يخاطبهم في كتابه المفصل قائلاً ولقد ندبني ما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب، وما بي من الشفقة والحدب على أشياعي من حفدة الأدب لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب مرتبا ترتيباً يبلغ بهم الأمر البعيد باقرب السعي ويملاء مجالسهم بأهون السقي فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل في صنعة الأعراب[3]".

ويذكر الحيدرة اليمني نوعاً آخر ممن توجه لهم النحاة في مؤلفاتهم إذ يقول: فإنه كان يحضرني جماعة من الاخوان كثر الله عددهم وطول في طاعتهم مددهم،

---

(١) الأصول في النحو: ١/ ٣٩.

(٢) مقدمة في النحو: ٣٣، ٣٤.

(٣) المفصل: ٤.

وكانوا مؤثرين للأدب، متعلقين منه بأوثق السبب يزيدون العلم إيضاحاً وسطوعاً، ويزيدهم تواضعاً وخشوعاً[1].

ويوضح المحقق قوله هذا إذن ألفه إلى جماعة من الأدباء ولهم اطلاع واسع بالأدب و(ليس) (كذا) من التلاميذ البسطاء[2].

هذا فضلاً عن أن كثيرا من الكتب النحوية كانت تتخصص بعلم الأصول[3] وبعضها تخصص في عرض اوجه الخلاف بين البصريين والكوفيين[4]، ومثل هذه الكتب تكثر فيها المصطلحات النحوية وغير النحوية، وتمتلئ بالعلل، وأساليب الجدل والحوار، كما أنها تكون مجالاً رحباً لاصطباغ أساليبها باصطلاحات المناطقة والمتكلمين وأساليبهم في عرض المسائل المماثلة.

وغني عن البيان أن الأسلوب الذي نخاطب به العالم المدرك المثقف العارف بكل أساسيات النحو وأصوله وقواعده ومسائله هو غير الأسلوب الذي نخاطب به المبتدئ في التعليم الذي يلج ابواب النحو من تلك المؤلفات التعليمية الميسرة. وكتاب سيبويه يمثل النمط الأول - وإن كان في مادته أساساً في تعليم النحو - فقد كان صعب الفهم على المتعلمين والعارفين بكثير من قواعد النحو إذ إنه كان بحراً عميقاً في مادته وكان المبرد يقول لمن أراد أن يقرأه عليه "هل ركبت البحر؟! تعظيماً له واستصعاباً لما فيه[5].

---

(١) كشف المشكل في النحو: ١/ ١٥٩، ١٦٠.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ١٦٠.

(٣) يلاحظ كتاب الخصائص لابن جني، ولمع الأدلة، الأغراب في جدل الإعراب لابي البركات بن الانباري.

(٤) يلاحظ كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف الانباري، ومسائل خلافية لأبي البقاء العكبري.

(٥) نزهة الالباء: ٣٧.

وتقول الدكتورة خديجة الحديثي عنه "والكتاب موضوع للعلمـاء ومـن أجـل ذلك كان موجزاً حتى كأن كل لفظة فيه وضعت لمعنى واسع بحيث احتـاج النـاس إلى وضع شروح عليه لفك معانيه وبسطها"[1].

ويمثل (الجمل) النمط الثاني من هذه الأساليب إذ كأن الزجاجي يهدف مـن تأليفه إلى تبسيط النحو وتسهيله يقول الدكتور عبد الحسين علك المبارك "والمنهج الذي سلكه الزجاجي في هذا الكتاب لم يخرجه عن الهدف الذي يتضح من أسـلوبه انه جعله لخدمة المتعلمين.. وتمسك الزجاجي بمنهجه جعله نحواً ميسراً قريبـاً مـن مفـهوم المتعلمين يظهر بوضوح في تفسيره لألفاظ سيبويه وعباراته التي وضعت خصيصاً للعلمـاء كقوله في (باب ما لم يسم فاعله) .. وإن شئت قلت نصبته لأنه تعدى إليه فصـل مفعـول هو بمنزلة الفاعل وهو قول سيبويه وتقريبه على المتعلم أن يقـول نصبته لأنـه خـبر مـا لم يسم فاعله وليس هذا من ألفاظ البصريين ولكنه تقريب على المبتدئ"[2].

ومن هنا نستطيع أن نقرر أن الأسلوب الـذي يخـاطب بـه النحـوي العلمـاء وأرباب العلم يتسم بسمات لا يمكـن أن نلمسـها في أسـاليب الكتـب التي تؤلـف للمبتدئين أو من حاز على قدر متوسط من المعرفة، ويستطيع المرء أن يتلمس ذلـك بجلاء في أساليب كتب ابن هشام (قطر الندى وبل الصدى) وشرحه، وكتاب شذور الذهب وشرحه، ثم كتاب المسالك إلى الفية ابن مالك، ثم كتابه (مغني اللبيب عـن كتب الأعاريب) وهـي أمثلـة لمؤلفاته الكثيرة، فسيجد أن الأول ألفه للمبتدئين والثاني للمتعلمين الذي ارتقوا قليلاً على سلم المعرفة، والكتاب الثالث لمـن تمكـن من تلك القواعد النحوية، والرابع للعلماء والمتعلمين ومن هذا نعرف أن ابن هشام كان في كل كتاب يغير أسلوبه ليلائم طبيعة المخاطب به.

---

(١) كتاب سيبويه وشروحه: ١٤٩ ويلاحظ فصل الشـروح وفيه دراسته وافية ومفصلة عـن شروح كتاب سيبويه وشروح شواهده والنكت والتعليقات والاستدراكات.

(٢) الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة: ٥١.

٢- ثقافة المؤلف وجوانب شخصيته الأخرى:

تتأثر أساليب النحاة كثيرا بثقافاتهم ومعارفهم ومذاهبهم الدينية والسياسية، إذ إن الأسلوب هو القدرة على التعبير عن جانب أو اكثر من تلك الجوانب في شخصية المؤلف.

ولقد كان ذلك واضحاً في مؤلفات سيبويه والفراء والمبرد فقد كانت مؤلفاتهم تتدفق بسيل من الخزين اللغوي الذي تجمع في حافظاتهم لإدراكهم عصور الفصاحة أو سماعهم من العرب في البادية أو من العلماء الذين عرفوا أسرار اللغة وغاروا في أعماقها.

ونجد ثقافة نحاة آخرين مثل ابن السراج والسيرافي وأبي علي الفارسي والرماني وابن جني والزمخشري وابن الحاجب وابن عصفور وابن مالك وابن هشام وآخرين غيرهم، تتوسع فتمتد إلى ميادين أخرى غير لغوية مثل الفقه والتفسير والحديث وعلم الكلام والمنطق لذا انعكست آثار تلك العلوم على أساليبهم فزخرت كتبهم بالمصطلحات الفلسفية والفقهية والمنطقية.

وعلاوة على ذلك فقد كانت مذاهبهم الدينية والسياسية كالمعتزلة وسائر فرق أهل الكلام والمتصوفة، وغيرها من الفرق تؤثر في أساليبهم تأثيراً واضحاً. يقول الدكتور مازن المبارك "وكثير ما نرى سيبويه يقف في الكتاب مؤلف الأستاذ يعلم طريقة صياغة الجملة العربية فيأتي بالعبارة ويحللها ويقلبها على وجوهها ليبين من أحوالها ما يصح ومالا يصح أو ما يجمل ويستحب وما يقبح ويستكره"[1] ويقول في مكان آخر وأما السيرافي فقد تأثر أسلوبه بأساليب المتكلمين في الجدل ومحاولة الإقناع كما تأثر بأساليب الفقهاء في بسط الموضوع واستقصاء مسائله أي أن السيرافي كان في نحوه متأثراً بثقافته الكلامية، وهو من علماء الكلماء وبثقافته الفقهية، وهو فقيه شغل منصب القضاء خمسين سنة كان أسلوبه بعد ذلك متميزاً بطول النفس ووضوح العبارة وكثرة الرواية"[2].

---

(١) الرماني النحوي: ١٢٨.

(٢) الرماني النحوي: ٤٤.

ومما لا شك في أن مؤلفات ابن مالك ومنها (الكافية الشافية) و(الخلاصة - الالفية) وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد كانت أمثلة رائعة لسهولة الأسلوب ونقائه وصفاء ديباجته، شعراً أو نثراً، مما سهل انتشارها في كل أرجاء الأمة الإسلامية، ودارت حولها الدراسات والشروح والتعليقات، ولكي نقف على العوامل التي كانت وراء هذا الأسلوب المتميز أدون ما قال الدكتور محمد كامل بركات في ثقافة ابن مالك " يبدو لي من دراستي لابن مالك أن الرجل لم يفته كتاب من كتب النحو الهامة، من كتاب سيبويه إلى مؤلفات معاصريه دون أن يقرأه، ويفيد منه، بل لا أغالي إذا قلت أنه درس كل هذه الكتب دراسة وافية، فقد عرف عنه أنه كثير الدأب على القراء والاطلاع على ما مر في سيرته حتى أنه ليخيل إلي وهو يتصدى للتصنيف كأنما يمسك بيمناه القلم وتحت يسراه كتب سيبويه والكسائي والفراء والأخفش والمبرد والزجاج وابن السراج وثعلب والجرمي والزجاجي والفارسي والسيرافي وابن كيسان وابن برهان وابن جني وابن الانباري والزمخشري وابن مضاء وابن خروف والشلوبين وابن عصفور وابن الحاجب وغيرهم من كبار النحاة.. هذا إلى جانب إحاطة باللغة والقراءات والحديث في شروحه ومناقشاته واستشهاداته[1].

ويوازن الدكتور طارق عبد عون بين أسلوبي ابن يعيش وابن الحاجب قائلا ولقد كانت ثقافة ابن يعيش نحوية لغوية خالصة، وكانت ثقافة ابن الحاجب خليطاً من علوم الدين والعربية، وكان لا بد والحال على ما بينت ألا يكون ابن الحاجب ضريباً لا من يعيش في مباحث العربية لأن الثاني أصفى ديباجة وأنصع أسلوباً وأكثر أصالة[2].

وبنظرة سريعة إلى سير النحاة يتضح لنا أن كثيراً منهم برزوا في علوم أخرى - غير النحو - فمنهم القراء، ومنهم المحدثون، ومنهم المفسرون، ومنهم المتكلمون، ومنهم الفقهاء، وهم في تأليفهم إنما يخضعون بقصد أو بغير قصد لتأثير هذه العلوم في عباراتهم ومصطلحاتهم وجدلهم ونقاشهم.

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٤٣.

(٢) ابن الحاجب النحوي: ص ٩٢.

٣- طبيعة الكتاب النحوي:

اتجهت حركة التأليف النحوي اتجاهات عديدة فقد كانت كتب سيبويه والمقتضب للمبرد والأصول لابن السراج مؤلفات تخاطب العلماء والطبقة الوسطى من المتعلمين - كما ذكرت قبل قليل - ومثل هذه الكتب لم يكن سهل الفهم عند كثير من الناس لذا ولد اتجاه معاكس يدعو إلى تيسير النحو وتقديمه بأسلوب سهل ميسر فكانت الحصيلة لهذا الاتجاه ظهور نوعين من أنماط التأليف النحوي علاوة على ما تقدم:

أ- المقدمات والمنظومات التي حاولت الاختصار والتسهيل.

ب- الشروح والإيضاحات لتلك المتون النحوية.

وقد كان لكل من النمطين أسلوبه الخاص به، إذ إن يستدعيه الشرح هو التفصيل والتوضيح والإسهاب في الحديث والإكثار من الحدود وشرح المصطلحات، والتعليل والتحليل وشرح المفردات الصعبة والعبارات المبهمة وشرح الشواهد وإعراب بعض الجمل، وقد يلجأ عدد من الشارحين إلى الخروج عن النص إلى تفاصيل أخرى لا علاقة لها بنص المصنف توضيحاً وتبياناً.

كما تكثر في الشروح الخلافات بين البصريين والكوفيين، وتكثر الإحالة إلى كتب أخرى أو نقل آراء النحاة الآخرين في كثير من مسائل الكتاب.

وتميل المتون والمنظومات عادة إلى الإيجاز والاختصار مما يسبب الغموض والإبهام في الأسلوب والتعقيد في شرح موضوعاته، ويلجأ الناظم عادة إلى الابتعاد عن الشواهد والتعليلات وأوجه الخلاف ونقل الآراء. وثمة جانب آخر يؤثر في الأسلوب ويطبعه بسمات خاصة وهو كون المؤلف إملاء يميله النحوي على طلابه في أثناء التدريس، ولا شك في أن أسلوب الإملاء هو غير أسلوب الكتابة المتأنية التي تتيح للمؤلف اختيار العبارة المناسبة والجملة السهلة الواضحة، وانتقاء الشواهد المناسبة والمصطلحات الدقيقة، كما تتيح له المراجعة والتحوير في الأسلوب وذلك بالإضافة أو الحذف لذا لم يعن الإملاء ابن بابشاذ على الإلمام بكل ما في كتابه فقد ينسى انه يتحدث عن قضايا ذكرها في المقدمة المحسبة وتحتاج إلى

شيء من التفصيل في الشرح.. وكما كان الإملاء سبباً لإطالة الحديث في بعض المواضع كان سبباً للاختصار في مواضع أخرى ويبدو أن الأمثلة الكثيرة والتفصيلات الغزيرة كانت لا تحضر في ذهن المؤلف عند الإملاء[1].

ويقول الأستاذ طارق عبد عون وقع ابن الحاجب في الاضطراب كثيراً وأظن ذلك راجعاً إلى أن شروحه بوجه عام قد صنفت على طريقة الإملاء وقد أدى هذا إلى عدم الالتزام بأسلوب ثابت في الشروح مما أوقعه في هنات لا بد من الإشارة إليها .. وإذا عرض له رأي نحوي في أثناء الشرح أو الإملاء ولم يكن يعرف صاحبه لم يوله اهتماماً ولم يتوخ معرفة قائله، وترك تقدير الأمر للاحتمال وذلك نحو إملائه على قول الشاعر في المفصل:

وقد كان فيهم حاجب وابن أمه أبو جندل والزيدُ زيدُ المعارك

إذ قال وزيد المعارك بدل من زيد وهو بدل الكل من الكل، وقوله أبو جندل بدلا من (أبو أمه) وقوله في آخر الفصل، وهو قليل يحتمل أن يكون في كلام أبي العباس المبرد، ويحتمل أن يكون كلام الزمخشري[2].

٤- الاشتغال بالتدريس:

اشتغل أغلب النحاة بالتدريس، والتدريس فن له طرائق وأساليب خاصة وله مفردات ومصطلحات تتكرر على السنة القائمين بالتدريس، كما أن التعليم يقتضي التكرار والاستطراد واستخدام مفردات تتكرر في الحديث. ويستدل الدكتور عبد الرحمن السيد من كلمات تتكرر في كلام سيبويه على تأثره بمهنة التعليم إذ يقول "ولما كانت مهنة التعليم تغلب عليه نرى في عبارته ما يدل على انه كان يستعمل في كتابه الأسلوب الذي كان يستعمله في دراسته، استمع إليه يشرح باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته الزيادة للتأنيث فصارت عدته مع الزيادة أربعة أعرف وذلك نحو حُبلى وبُشرى وأخرى تقول حُبيلي وبُشيري.. وإن جاءت هذه الألف

---

(١) شرح المقدمة المحسبة: ٥٢.

(٢) ابن الحاجب النحوي: ١٠٨.

لغير التأنيث كسرت الحرف بعد ياء التصغير وصارت ياء وجرت هذه الألف في التحقير مجرى الألف في مرمى لأنها كـ(نون) رَعْشَنٍ وهو قوله في معزىً مُعَيزٍ، كما ترى، وفي أرطى أريطٌ، كما ترى، وفيمن قال عَلْقى: عُلَيْقٍ، كما ترى،... فهو يكرر (كما ترى) عدة مرات وكأنه يشرح لتلاميذه ويخاطبهم[1].

ويبرز هذا الأثر في أسلوب المبرد بشكل واضح: يقول الأستاذ عبد الخالق عضيمة أكثر المبرد في كتابيه المقتضب والكامل من تكرير لفظتين هما (فاعلم) و(يا فتى) فيقول في المقتضب ج١ص٢٢ فقلت هذا أقوم فاعلم، وهذا تقوم فاعلم، ورأيت تقوم فاعلم وقال في ج٢ص٣٧٠ ومن قال هذا رجلان فاعلم قال في رجل يسمى بقولك مسلمون: هذا مسلمين فاعلم، ومثل قولك مسلمين فاعلم، غسلين فاعلم وقال في المقتضب ج٣ص١٦٤ فيجوز أن تقول: لقيته كفه كفة يا فتى وكذلك هو جاري بيت بيت يا فتى[2].

ويؤكد ذلك قائلاً وقد استعمل سيبويه هاتين اللفظتين انظر ج١ص٤٠١ ج٢ص٣٨١ وكذلك ثعلب في مجالسه ص ٣٢٠ ولكن المبرد أكثر من ترديدهما[3].

ومن يقرأ كتاب الجمل للزجاجي يدرك بسهولة اثر الاشتغال بالتدريس في أسلوبه فهو يكثر من عبارات (اعلم) أو (فافهم) أو (فافهم تصب إن شاء الله) أو (فافهم ذلك إن شاء الله) أو (فقس عليه تصب إن شاء الله)[4].

وعلاوة على ما ذكرت من عوامل مؤثرة في صياغة الأسلوب ثمة عوامل ثانوية أخرى أقل تأثيراً في أساليب النحاة مما ذكرت وأهمها:

أ- اعتماد بعض النحاة على حفظ متون لنحاة آخرين عن ظهر قلب مما يؤثر في أسلوبه إذ تتداخل عباراتهما والفاظهما وطريقتهما في الكلام. كما فعل ابن الحاجب في حفظه للمفصل وغيره.

---

(١) مدرس البصرة: ٥٤٨، ٥٤٩.

(٢) المقتضب: ١/ ١٠٠.

(٣) المصدر نفسه: ١/ ١٠٠.

(٤) الجمل: ١٣٦، ١٤١ن ١٤٣، ١٤٩، ١٥١، ١٥٧، ١٦٩، ٢٠٢، ٢٢٩، ٢٣٧، ٢٦٩، ٣٣١.

ب- اختلاف البيئة العلمية: فبيئة سيبويه التي كانت اللغة فيها ما تزال بعيدة - بعض - البعد- عن التأثر بالعجمة إذ ما يزال كثير من الناس ومن طبقات وقبائل معينة يحتفظون بفصاحتهم وسلامة لغتهم، هي غير بيئة الزمخشري أي ابن الحاجب وابن مالك أو ابن هشام.

ج- الاختلاف في الزمن: الزمن له أثر كبير في اكتساب الخبرة وامتلاك التجربة في فن التأليف إذ إن الاطلاع على أساليب مئات النحاة يجعل النحوي يهذب أسلوبه لتلافي كثير مما شوه أساليب من سبقوه والحقيقة أن العوامل كثيرة ومداخلة إلا أن الذي يهمنا هو سمات تلك الأساليب وملامحها التي ظهرت في المؤلفات النحوية.

وقد حاولت أن أجمع بعض هذه السمات أو الملامح في نقاط قليلة تمثل السمات الغالبة وتظل السمات الخاصة لبعض الأساليب علامات متفردة تمثل أصحابها.

وأهم هذه السمات هي:

١- الوضوح أو الغموض:

ظهرت الإشارات إلى سمة الوضوح أو الغموض في تقويم الباحثين لكتاب سيبويه وذلك لما احسوا به من غموض في بعض عناوين سيبويه وفي عرضه عددا من أبواب كتابه، النحوية والصرفية، فقد روى عن المازني انه قال "سألت الأخفش عن حرف رواه سيبويه عن الخليل في (باب من الابتداء يضمر فيه ما بني على الابتداء وهو قوله " ما أغفله عنك شيئا أي دع الشك" ما معناه؟ قال الأخفش: أنا منذ ولدت أسأل عن هذا.

وقال المازني: سألت الأصمعي، وأبا زيد، وأبا مالك عنه فقالوا: ما ندري ما هو".

وقال السيرافي: قوله ما أعقله عنك شيئاً الخ: قال أبو سعيد: لم يفسر هذا الحرف فيما مضى إلى أن مات المبرد ففسره أبو إسحاق الزجاج بعد ذلك فقال: معناه على كلام تقدم كأن قائلاً قال: "زيد ليس بغافل عني" فقال المجيب "بلى ما

أغفله عنك انظر شيئاً أي تفقد أمرك، فاحتج به على الحذف يريد حذف (انظر) الناصب شيئاً[1].

وقال ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ): نظرنا في كتاب سيبويه فوجدنا في الموضع الذي يستحقه، ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح، لأنه كتاب ألف في زمان كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ فاختصر على مذاهبهم[2]، وثمة مسالة مهمة بناها بعض الباحثين على هذه السمة أي (الغموض) جديرة بالذكر وهي أن سيبويه لم تكن عباراته غامضة في كل أبوابه بل كان بعضها واضحاً جلياً يدرك مغزاة بسهولة وكان بعضها غامضاً يحتاج إلى كد الذهن وفي هذا يقول الأستاذ النجدي: وتتفاوت عبارة الكتاب وضوحاً وغموضاً فربما وضحت حتى تصير كفلق الصبح سفورا واشراقاً تستبق إلى الفهم ألفاظه ومعانيه وربما غمضت واستغلقت حتى تكون كالأحاجي والطلسمات يحار فيها الفهم ويرتد عنها القارئ عجزاً وكلالاً وبين هذين الحدين مراتب من الوضوح والغموض لا تكاد تحصى كثيرة فمن النوع الأول قوله: هذا باب ذكر معنى لبيك وسعديك وما اشتق منه).. وحدثنا أبو الخطاب أنه يقال للرجل المداوم على الشيء لا يفارقه ولا يقلع عنه: قد ألب فلان على كذا وكذا.. ولا يعدمك في أثناء الكتاب أن تقع على عبارات طريقة عذبة كقوله: اعلم أنها مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك وقوله في أول الكتاب: هذا باب علم ما الكلم من العربية.

ومن الغامض قوله: وأما قول عدي بن زيد:

أرواح مودع أم بكور أنت فانظر لامي ذاك تصير

فإنه على أن يكون في الذي يُرفع على حال المنصوب في الذي ينصب على انه على شيء هذا تفسيره[3].

---

(١) حاشية الكتاب من شرح السيرافي: ١/ ٢٧٩.

(٢) خزانة الادب: ١/ ١٧٩-١٨٠.

(٣) سيبويه إمام النحاة: ١٥٥، ١٥٦.

ويفسر الأستاذ النجدي هذه العبارة بقوله ومعنى هذه العبارة أن (أنت) في البيت يصح أن يكون مرفوعاً على الفاعلية بفعل يفسره ما بعده فيكون رفعه على حد نصب الاسم في مثل (زيداً فاضربه) إذا نصبته[1].

ونخلص من ذلك إلى انه يفهم مما قيل أن أسلوب سيبويه يتفاوت بين الوضوح والغموض إذ ترى صفحات أو أبواباً واضحة سهلة لاغموض فيها ونجد سطوراً أو صفحات أو أبواباً في كتابه عسيرة الفهم وهذا التفاوت حدا ببعض الباحثين إلى القول بمسألة خطيرة يوضحها الدكتور مازن المبارك بقوله وتتردد عبارة الكتاب بصورة عامة بين الوضوح والإبهام، فهي تارة يسيرة سهلة وتارة عسرة مغلقة مبهمة، على أن هذا التفاوت أيا كان مبلغه لا يدفعنا إلى الشك بأن لغير سيبويه يداً في الكتاب، ونحن إذا افترضنا ذلك وأردنا أن نجعل لسيبويه شريكاً في كتابه فلا بد أن نعني بهذا الشريك أبا الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت٢١٥هـ) لأنه كان المصدر الوحيد الذي روى عنه الكتاب بعد موت سيبويه، ولأنه مشهور بحبه للتعقيد، وبأنه كان يقصد إليه عن عمد. على أننا لا نرى هذا الزعم امراً سهلاً ولا ميسوراً لمن يريده لأن كون الأخفش هو الطريق الوحيد إلى الكتاب لا يعني انه أسهم في صياغته إلا إذا اتهمناه بتغيير نص الكتاب الذي صاغه سيبويه وعرض عليه مسائله، كما ذكرنا، ولكن أنى له ذلك؟ وما دليله؟ وهل يكفي أن نجد في الكتاب بعض التعقيد وأن نعلم أن الأخفش كان يعتمد التعقيد في تأليفه على ما روي لنا الجاحظ وانه كان الطريق إلى الكتاب حتى نعزو تعقيد الكتاب إليه[2]. ويبدو أن هذا الغموض سواء عند سيبويه أو غيره من النحاة الأوائل كان نافعاً لحركة في التأليف النحوي استهدفت الإيضاح في النحو وإزالة كل غموض فيه يقول الأستاذ عبد الوارث مبروك سعيد أما فيما يتصل بغموض الأسلوب والتواة وهو الذي بدأ في كتاب سيبويه لأسباب خاصة.. ثم شاع بعد سيطرة المنطق على الدراسات النحوية، فقد لقي اهتماماً من النحاة في القديم،

---

(١) سيبويه إمام النحاة، حاشية: ١٥٦.

(٢) الرماني النحوي: ١٢٠.

فألف بعضهم كتباً تستهدف تحقيق الوضوح في علاج هذا الفن بالبعد عن المناقشات والتعليلات المنطقية، ونجد هذا واضحاً في العناوين الآتية (الواضح) و(الموضح) لابن الانباري (ت ٣٢٧هـ) و(الإيضاح) لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) (الواضح) للزبيدي (ت ٣٧٩هـ) (الموضح) للحوفي (ت ٤٣٠هـ)[١].

كما توخت جميع كتب الشروح التي ألفت على المتون أو الكتب النحوية المعروفة أن تكون عباراتها واضحة وأفكارها بينة تتراءى من خلال جمل سهلة المعنى سليمة المبنى بسيطة التركيب فالدكتور هادي نهر يقول عن واحد من هذه الشروح وهو (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) وشرح ابن هشام على الألفية من أهم الشروح التي ألفت حولها فقد استطاع فيه أن يحل ألفاظها ويوضح معانيها ويحل تراكيبها ويفتح مغلقها[٢].

ولا يفوتني هنا أن أذكر أن الغموض قد يكون أحيانا مقصوداً من المؤلف نفسه إذ يذكر الأستاذ محمد عبد الخالق عظيمة في مقدمته للمقتضب تناول الفارقي شرح بعض المسائل التي جعلها المبرد في صدر كتابه وكنا نقول إن المبرد أخطأته براعة الاستهلال في تصديره كتابه بمثل هذه المسائل الغامضة ولكن الفارقي يرى غير هذا فيقول في خطبة كتابه ..[٣] وقد مر بنا نص الفارقي في التبويب. كما روى لنا الجاحظ رواية طريفة قال فيها قلت لأبي الحسن الأخفش أنت أعلم الناس بالنحو فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها، وما بالك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم؟ قال: أنا رجل لم اضع كتبي هذه لله وليست هي من كتب الدين ولو وضعتها هذا الموضع الذي تدعوني إليه قلت حاجتهم إلي فيها وإنما كانت غايتي المنالة[٤].

---

(١) في اصلاح النحو العربي: ٤١.

(٢) شرح اللمحة البدرية (الدراسة): ١/ ٥٧.

(٣) المقتضب: ١/ ٨٣-٨٥.

(٤) الحيوان: ١/ ٩١.

٢- السهولة أو التعقيد:

وهما سمتان ترتبطان ارتباطا قوياً بالسمتين الاوليين وذلك لأن الغموض قد يكون ناشئاً من التعقيد كما أن السهولة في التعبير تجعل المعنى واضحا والمغزى مدركا بيسر لذا قد يكون الحديث عن هذه السمات متداخلاً ومتقارباً.

والواقع أن التعقيد في الأساليب لم يكن من سمات الكتب النحوية الأولى لأنها كتبت - في الغالب - بأساليب سهلة لا تعقيد فيها - إلا فيما ذكرناه من بعض الأبواب عند سيبويه والمبرد - ويمكن القول إن التعقيد في التراكيب اللغوية في مؤلفات النحاة العرب بدأ بانتشار أساليب المناطقة والفلاسفة والمتكلمين والتي يمكن وصفها بأنها تتسم بما يأتي:

١- الحوار والجدل والحجاج.

٢- التقسيم أو التحديد.

٣- القياس والاستدلال المنطقي والتعليل.

٤- استقصاء المعاني وتحليلها[1].

وقد كان انتقال هذه الأساليب إلى التاليف النحوية أمراً طبيعياً ذلك أن معظم أولئك النحاة كانوا من المتكلمين أو الفقهاء كما أن المنطق والفلسفة كان لهما بريق يجتذب المثقفين ويدفعهم إلى دراستهما.

والباحث في كتب النحاة في القرون - الرابع والخامس والسادس والسابع، يجد هذه الظاهرة طاغية بشكل واضح، وقد سبق أن ذكرت في أصالة النحو العربي أن أثر العلوم الفلسفية والمنطقية شاع وانتشر في التآليف التي جاءت بعد سيبويه ولا سيما في أساليبها وتبويبها، وسوف نناقش هذا الموضوع بشكل مفصل في هذا الفصل عند حديثنا عن المنهج الفلسفي.

---

(١) الشعر العربي والفلسفة رسالة مطبوعة على الآلة الكاتبة): ٨٦.

والأمثلة على تأثر أساليب النحاة بأساليب المناطقة والمتكلمين كثيرة وقد ذكرت في هذا الفصل أن السيرافي كان واحداً من أولئك النحاة الذين اصطبغت أساليبهم بمصطلحات المناطقة والفلاسفة والمتكلمين.

ويذكر الدكتور طارق عبد عون عن ابن الحاجب "أما إيضاح ابن الحاجب فأمره مختلف، صحيح انه عالج مسائل النحو واللغة ولكن أسلوبه اكثر تعقيداً وأبعد توغلا.. وان المطالع المتتبع يتبين له من الوهلة الأولى أن أسلوبه ليس سهلاً ولا هين المأخذ ويلوح للدارس أن عقلية الفقيه هي الطاغية في مباحثه حتى لا تكاد تسلم مسألة من مسائل الكتاب من التأويلات والترجيحات التي تخضع خضوعاً واضحاً لأساليب الفقهاء والأصوليين[1].

ويصف طريقته في مناقشة الآراء قائلاً يمعن ابن الحاجب إمعاناً بارزاً في عرض الآراء النحوية المختلفة التي تدور حول كل مسألة من المسائل التي يجري البحث فيها ثم يدلي بالحجج التي يدعم بها القائلون آراءهم ويناقشها رأيا فرأياً ويأخذ بتفنيد ما يتعارض منها مع موقفه النحوي سبيله في ذلك أسلوب المحاكمة العقلية محاكياً المناطقة والفلاسفة لاجئاً إلى التأويلات البعيدة خاتماً كل رد يدحض حجة أو رأيا بعبارة تشيع عنده وهي (وليس بمستقيم) وكثيرا ما تكون هذه العبارة منطلقا لإبراز تلكم العلل والتأويلات[2].

وقد سار ابن هشام على هذا المنهج من حيث التأثر بالنزعة الفقهية والمنطقية والجدلية في مباحثه فكثر في أسلوبه ألفاظ الفقهاء والمناطقة وأهل الجدل ويكفي المرء دليلاً أن يقرأ كتابه مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ليحكم على صحة ذلك.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن ما ذكرته من اتجاه النحاة أحياناً إلى التأليف في وصول النحو أو الخلاف طبع هذه الكتب بطابع الجدل والحوار والمناقشة على

---

(١) ابن الحاجب النحوي: ٩١، ٩٢.

(٢) المصدر نفسه: ٩١.

طرق المتكلمين والمناطقة في الجدل والحوار وكتاب الانصاف في مسائل الخلاف لأبي بركات الانباري مثال واضح لأساليب الحوار والجدل.

٣- الإيجاز أو التفصيل:

لقد تفاوتت أساليب النحاة بين الإيجاز الذي قد يكون مخلا بالغرض الذي يتوخاه المؤلف، والتفصيل الذي قد يبالغ فيه حتى يولد الملل والسأم من مواصلة قراءة الكتاب. وقد نشأ هذان المظهران من مظاهر الأسلوب نتيجة لاتجاه النحاة إلى وضع المنظومات والمتون المختصرة مما يضطر النحوي إلى إهمال الشواهد والبعد عن التوضيح والإبانة الأمر الذي يدفع عدداً من النحاة إلى تأليف الشروح الواسعة التي كانت تفرط بالشرح والتفصيل في الموضوع إلى الحد الذي قد يخرج عن النص إلى شرح أمور ثانوية يمكن الاستغناء عنها.

وقد كانت تلك المتون والشروح ظواهر سلبية في حركة التأليف النحوي لاعتمادها على مط العبارات وتكرار المعاني وحشر النصوص ونقل الآراء وان لم تكن لنا بها حاجة - ولا أظن أن لي حاجة إلى ذكر أمثلة عليها فكل المتون كانت تتسم بالإيجاز والاختصار - حتى أن مؤلف ذلك المتن قد يشعر بنفسه بذلك الإيجاز فيشرح منظومته وقد يشرحها غيره أكثر من مرة كما هو الحال في متون ابن مالك وابن هشام وقبلهما ابن الحاجب.

وبالعكس تشترك كل الشروح في سمة التفصيل والإطالة والإسهاب وكثرة النقول لآراء الآخرين وإيراد الحجج وأوجه الخلاف وإعراب النصوص وشرحها وغير ذلك مما يرهق كاهل القارئ ويثقل عليه.

٤- الاستطراد:

وهي ظاهرة عرفتها التأليف النحوية منذ أول كتاب وصل إلينا واستمرت تلازم المؤلفات النحوية لحقبة طويلة، إلا أن هذه الظاهرة تتضح بشكل أوضح في المؤلفات الأولى وذلك لأن الاستطراد مظهر من مظاهر الانحراف عن المنهج أو المخطط المرسوم لذلك المؤلف لذا كان تطور مناهج التأليف والالتزام بتطبيقها قد نحى جانباً هذه الظاهرة تقريباً.

ومن الكتب القديمة التي كثر فيها الاستطراد كتابا المقتضب للمبرد الذي يقول عنه الأستاذ عبد الرحمن السيد وقد سار المبرد على النهج الذي سار عليه سيبويه - وأن كانت المصطلحات النحوية قد استقرت بعض الاستقرار وكثر منها ما كتب له البقاء - فإننا نجد الاستطراد فيه واضحاً وظاهراً ففي باب عدد ما يكون عليه الكلم بمعانيه يتحدث عن التاء والكاف والهاء ولكن عندما يصلها يستطرد لبيان أحكامها واشباعها.

وفي باب ما جاء من الكلم على حرفين يذكر (في) ويبين أن أصل معناها ما استوعاه الوعاء نحو قولك: الناس في مكان كذا ثم يعرض لما تستعمل فيه على سبيل التوسع فيقول: فأما قولهم فيه عيبان، فمشتق من هذا لأنه جعل كالوعاء للعيبين، والكلام يكون له أصل ثم يتسع فيه فيما شاكل اصله، فمن ذلك قولهم: زيد على الجمل ثم تقول: عليه دين، فإنما أرادوا أن الدين قد ركبه وقد قهره، ثم يستطرد لبيان أن اللفظ قد يكون واحداً ويدل على حرف وفعل نحو قولك: زيد على الجمل، يا فتى، وزيد علا الجمل، ولما كان الشيء بالشيء يذكر فإنه لا يكتفي بذلك بل يستمر في الاستطراد والاستقصاء فيقول: ومن كلامهم: اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ويضرب أمثلة لكل ذلك[1].

وهذا الاستطراد أدى إلى تكرار كثير من المسائل في مواضع كثيرة وقد ذكر الدكتور محمد عبد الخالق عظيمة عدداً من هذه المسائل ومنها:

١- الحديث عن همزة الوصل والقطع تكرر في مواضع كثيرة.

٢- (مَنْ) للعاقل، و(ما) لغير العاقل ولصفات من يعقل وشواهد ذلك تكرر في سبعة مواضع.

٣- دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل تكرر في ستة مواضع.

٤- وزن نحو (سيد) وكينونه والاستدلال على ذلك تكرر في خمسة مواضع.

---

(١) مدرسة البصرة: ٥٥٤، ٥٥٥.

٥- اصل دم، ويد والاستدلال على ذلك في أربعة مواضع[١].

وقد استخدم عدد من النحاة هذه الظاهرة في أساليبهم ومنهم أبو علي الفارسي فهو في باب الابتداء يتحدث عن قوله تعالى: "وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رأفةً ورحمةً ورهبانيةً ابتدعوها إذ يقول" فقوله رهبانية محمول على فعل كأنه قال وابتدعوا رهبانية ابتدعوها، الا ترى أن الرهبانية لا يستقيم حملها على (جعلنا) مع وصفها بقوله (ابتدعوها) لان ما يجعله هو تعالى لا يبتدعونه هم. و(جعل) هذه هي التي تتعدى إلى مفعول واحد لأنه بمنزلة عمل كقوله عز وجل: "وجعل الظلمات والنور".. الخ[٢].

وثم يستطرد إلى أحوال جعل حتى يفرغ منها ثم يستأنف الحديث عن الابتداء. والواقع أن الأمثلة كثيرة عن الاستطراد وذلك مرتبط على ما اعتقد بمهنة التعليم إذ أن كل من يشتغل بالتدريس ويمارس لا بد أن يجتذبه الاستطراد[٣].

وهذه السمات التي ذكرتها هي السمات البارزة والمطردة في أغلب كتب النحاة بحيث أنها تشكل ظواهر واضحة في أساليب النحاة وعدا ذلك فإن السمات كثيرة اذكر منها بإيجاز:

١-الدقة في التعبير مع حسن الأسلوب ورشاقة العبارة ويمكن ملاحظة ذلك في كتب ابن مالك وابن هشام.

٢- ملازمة النحاة العبارات وكلمات تكثر في ألفاظهم، وتتكرر في أحاديثهم.

٣- كثرة الوعد بشرح مسألة أو موضوع ويقرن ذلك عادة بقولهم (إن شاء الله تعالى) ويكثر ذلك في أسلوب ابن السراج مثلا. وكذلك التذكير بما سبق أن شرحوه وفي فصول سابقة.

٤- الإحالة إلى كتب أخرى سواء للمؤلف نفسه أو لمؤلفين آخرين ونرى ذلك

---

(١) المقتضب: ١/ ١٠٥.

(٢) الإيضاح العضدي: ١/ ٣١-٣٢ وينظر المسائل العسكريات: ص ١٩.

(٣) يلاحظ لباب الإعراب (المقدمة) شرح اللمحة البدرية لابن هشام: ١/ ٢٩، ٤٨، ١٩١.

بوضوح في (أسرار العربية) لأبي البركات بن الانباري.

ويعد هذا العرض للعوامل المؤثرة في الأساليب ولأهم سماتـها يصبح من الواجب عرض أهم السبل والمناهج التي انتظمت بها الكتب النحوية وسأحاول قدر طاقتي حصر السبل التي عرض بها النحاة مادتهم النحوية ومناهجهم التي اتبعوها في ذلك بما يخص مناهج التأليف ولا سيما الأساليب الشائعة مشيراً في بعض الأحيان إلى ما يتعلق بالتبويب.

الباب الثاني

مناهج التبويب النحوي

الفصل الأول

أسس التبويب

تكمن أهمية البحث في موضوع (تبويب التآليف النحوية) في كونه مظهرا من مظاهر تطور العقل العربي تطوراً سريعاً باتجاه النضج والكمال العلمي، بتزوعه للتنظيم والتنسيق ووضوح الرؤية في تصميم خطط المؤلفات النحوية بما يجعلها أحب إلى نفوس الدارسين، وأقرب مأخذا لأذهان المتعلمين، إذ شتان ما بين مؤلف - مهما كان تخصصه - منظم ومبوب على وفق خطة ونسق واضح ومقصود، ومؤلف تسود موضوعاته الفوضى والتشتت والتنافر وعدم وضوح الرؤية في تصميم خطته، لأن سعة المعرفة وكثرة المعلومات وصحتها ودقتها وشموليتها لا يمكن أن تقدم مؤلفا جيدا ومتميزاً ما لم تكن تلك المعلومات قد عرضت في نسق منتظم يتدرج في إيصالها إلى القارئ بطريقة تمكنه من استيعابها، واستكناه مضامينها، وإدراك مرامي مؤلفها.

ويبدو أن النحاة العرب عرفوا أهمية التبويب في إيصال المادة العلمية إلى المتعلمين منذ وقت مبكر، إذا لم يمض سوى قرن وبعض قرن على ظهور أو كتاب نحوي حتى بدأت مناهج النحاة في التبويب تتخطى تلك الحدود التي رسمها سيبويه في كتابه، وترسم لها مناهج جديدة تختلف في تصميمها عن تبويب كتاب سيبويه.

وليس مهما أن يكون ذلك التطور في التبويب ناجماً عن التأثر بالمنطق اليوناني، أو انه وليد التفكير الجاد لإنضاج المحاولات العربية التي ابتدأت بكتاب سيبويه بإيحاء من طبيعة المادة النحوية نفسها ضمن أطر الأسس التي بنيت عليها مناهج التبويب - التي سأذكرها في هذا الفصل - وتلك الأسس ليست غريبة عن الفكر النحوي العربي، ولا بعيدة عن مباحثه، إنما هي أسس ولدت في محيط الدرس

النحوي وتبلورت في سياق بحوثه، بيد أنها ظلت مجرد أفكار متداولة ومعروفة لا تؤلف مناهج تأليف إلا حين وجدت من يسلكها في مسالك هذا المنهج أو ذاك.

ولكن هذا التفسير لنشأة التبويب للمنظم ضمن الفهم الصحيح لتلك الأسس العلمية في بيئة الدرس النحوي ومباحثه، لا يمنع من أن نذكر أن الواقع الثقافي السائد في القرن الرابع وما أعقبه من قرون كان مشبعاً بمناهج المناطقة والمتكلمين في التفكير، وكان المنطق اليوناني يمتلك بريقا يجعله محبذا في كثير من مجالات البحث والدراسة. وذلك معروف لدى مفكري العرب والمسلمين بعد أن تشبع الفكر الإسلامي بالفلسفة والمنطق واضحت الظواهر اللغوية والنحوية تفسر تفسيراً منطقياً، ولم يكن الزجاجي أول من تأثر بالفلسفة والمنطق اليوناني بل سبقه إلى ذلك علماء ومفكرون في المشرق العربي، وبخاصة علماء اللغة والنحو في البصرة، وصنفوا كتبهم النحوية واللغوية وهي تحمل ما تحمل من آرائهم في تفسير الظواهر اللغوية والنحوية تفسيراً منطقياً[1].

وهذا التأثر العقلي بالمنطق لا يغض من قيمة الإنجازات المنهجية التي حققها النحاة العرب خلال مسيرتهم الطويلة في التأليف النحوي ذلك لأن العقل الإنساني لا يمكن أن يظل في منأى عن كل التأثيرات الخارجية، ولكن هذا لا يعني حرمانه من حقه في الإبداع والتطوير والابتكار، وتلك قضية جوهرية في فهم معنى التأثر والتأثير وفي هذا يقول الأستاذ عبد الحميد حسن والذي يتطلبه لبحث بعد ذلك إنما هو الترتيب والتقسيم والتبويب ووضع الاصطلاحات والتعريف العلمي بالحقائق، وقد اتجه الباحثون إلى ذلك فيما اتجهوا إليه من بحوث في الثقافة العربية، واستمروا في التمحيص والمزاولة سنوات متعاقبة انتهت بهذا التفصيل المستفيض في القواعد النحوية، كل هذا قد يبدو بحثا عربياً يستطيع الفكر أن يهتدي إليه دون حاجة إلى القول بأنه ناشئ عن فلسفة أجنبية، وان كنا لا ننكر انه نشأ عن ميل إلى التبويب والتقسيم مما الفته عقول هؤلاء الدخلاء في العروبة، أولئك الذين لهم إلمام

---

(١) الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة ص ١٠٢.

بثقافات أخرى لها طابعها ونظامها ولا نستبعد كذلك أن يكون لوحي الثقافات الأجنبية اثر في هذا[1].

ويرى الأستاذ رشيد العبيدي، أن هذا التأثر لا يتعدى عقل النحوي - أو اللغوي- الذي يستفيد منه في تحليل نصوص اللغة، وهذا التأثر والتأثير لم يغير من واقع اللغة ولا اصولها.. ومن هنا فأن وجود الدراسات النحوية واللغوية عند العرب لم يكن لها أثراً بين آثار امتزاج العقليات، وتأثير الفلسفات والمنطق الارسطي كما يذهب بعض الباحثين في هذا المضمار، وإنما جاءت هذه الفلسفات عاملاً مساعداً على الكشف عن حقائق هذه اللغة ومعرفة الأصول والفروع فيها، إذا قبلنا القول بتأثير الفلسفة على مناهج الدارسين واللغويين في تاريخ علوم اللغة العربية[2].

وما دامت مسألة التبويب ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة العقل على التنظيم والتنسيق، فلا شك في أن التطور الحضاري في المجتمع عامة وفي أوساط المثقفين خاصة هو أهم العوامل المحفزة للارتقاء به إلى أكمل وجه يمكن الباحث من عرض مادته بايسر السبل وأقربها إلى تناول الدارسين، لذا سنلاحظ خلال استعراضنا لتطور التبويب النحوي، أن النحاة العرب ظلوا في حركة دائبة لتطوير مناهج التأليف النحوي، ولا سيما في التبويب سواء أكانت تلك الحركة تسير باتجاهات صحيحة مفضية إلى نتائج متقدمة أم أنها كانت تسير باتجاهات تجريبية، قد لا تؤدي إلى ما يتوخاه القائمون بها، بل العكس هو الأقرب إلى الصحة، فقد تربك تلك النتائج مناهج التبويب، وتجعل النحاة يتخبطون في حلقات فارغة مكررة اقتضتها مسالك ذلك التبويب غير المنظم وتعود بهم خطوات إلى الوراء.

حتى إن تراءى لبعض الباحثين أن مناهج التبويب قد استقرت في المراحل المتأخرة في التأليف النحوي - على أيدي ابن مالك وابن هشام - إلا أن فكرة التجريب ظلت سائدة في معظم التآليف النحوية سواء في اطر التبويب بكل عام، أو

---

(١) القواعد النحوية، ٢٥٦.

(٢) مشكلات في التأليف اللغوي، ٤٣.

في تنظيم فصول الباب الواحد، وربما كان التفاوت واضحا في مؤلفات عام النحوي الواحد، إذ نراه يحاول - مجرياً - التغيير في بعض جوانب منهج تأليفه من كتاب لآخر. وخير مثال على ذلك هو مؤلفات نحوينا الذي يقف كتابنا عند تاريخ وفاته وهو ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ولتوضيح مناهج المؤلفين العرب في تبويب كتبهم، فلا من أن أحدد في بادئ الأمر أهم الأسس التي بني عليها النحاة العرب مؤلفاتهم ليتسنى لي إجراء توحيد كل مجموعة منهم في حدود منهجهم المشترك، ومن ثم تقويم جهد كل منهم في تطوير مناهج التأليف النحوي.

الأسس التي بنى عليها النحاة تبويب تآليفهم:

أود أن أوضح في بدء الحديث عن تلك الأسس أنها افتراضية مستنتجة من استقراء مفردات مناهج النحاة في تآليفهم، ولا يمكن افتراض أن هذه الأسس متوافرة في جميع المؤلفات النحوية، أو أنها يجب أن تجتمع في مؤلف واحد فتلك أمور يحددها النحوي لمؤلفه ويختار منها ما يلائم منهجه، فقد يكون أساس واحد هو الذي يعتمد في بناء منهج كتاب ما، وقد يكون كتاب آخر مبنياً على أساسين أو أكثر على وفق ما اختطه المؤلف لكتابه، وغالبا ما تكون بعض الموضوعات النحوية خارجة عن مسلك ذلك الأساس - أو الأساسين، وإنما تذكر لضرورة بحثها وعدم انطباق ذلك الأساس عليها.

ويمكن إجمال أهم تلك الأسس بما يأتي:

١- العامل:

هيمنت فكرة العامل على التآليف النحوية الأولى هيمنة واضحة جعلت تلك المؤلفات - وفي مقدمتها كتاب سيبويه - تخضع لهذه الفكرة في أكثر أبوابها. وقد سبق أن ذكرت الآراء التي قيلت في نشأة العامل النحوي، ورجحت الرأي القائل إن العامل النحوي نشأ في أحضان الدرس النحوي ولم يكن لأي علم اثر في وجوده، وسأحاول هنا توضيح اثر العامل في تبويب التآليف النحوية [1].

---

(١) أصالة النحو العربي.

وأول من أشار إلى العامل هو سيبويه، كما ذكر ابن السراج العوامل في بدء كتابه (الأصول في النحو) وتحدث عن أقسامها وضروبها في كل من الاسم والفعل والحرف[1] إلا انه لم يبن تبويب كتابه على تلك الفكرة وإنما بناه على اثر تلك العوامل كما سنفصل ذلك.

وقد ألفت كتب في العوامل منها (العوامل) لأبي علي الفارسي، وكتاب (العوامل المائة) لعبد القاهر الجرجاني.

ويبين الدكتور فاضل السامرائي أثر العامل في حركة التأليف قائلا: إن النحو قام على أساس نظرية (العامل) وهذه النظرية هي التي وجهته منذ عهوده الأولى، فالناظر في كتاب سيبويه - اقدم كتاب نحوي وصل إلينا - يلمس بوضوح اثر هذه النظرية فيه، ثم أخذت هذه النظرية توجهه اكثر فأكثر كلما تقدم الزمن كأنه علة حقيقية تؤثر وتوجد وتمنع، قال الإمام الرضي في موضوع التنازع: "وهم - أي النحاة - يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية، وقال العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى .. والآلة العامل ولكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني وعلاماتها"[2].

والعامل - كما مر بنا - مؤثر يجلب أثرا في المفردات هو الإعراب، وقد قسموه إلى عامل لفظي وهو الأكثر الأعم، وعامل معنوي وهو الأقل وفيه خلاف بين النحاة، ولكن من الذي يحدث العمل في الحقيقة؟

كان موقف النحاة من هذه القضية متباينان وهذا التباين مؤسس على عوامل قد تكون مذهبية أو فلسفية ولكن اشهر تلك الآراء ما يأتي:

الأول: أن الألفاظ يؤثر بعضها في بعض، فالفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول، والمبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ في رأي نحاة الكوفة "وحرف الجر يجر الأسماء، وحروف النصب تنصب الأفعال، وحروف الجزم تجزمها، إلى غير ذلك مما هو معروف لدى الدارسين"[3].

---

(١) الأصول في النحو: ١: ٥٥.

(٢) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، ٦٣، ٦٤.

(٣) نحو التيسير، ص ٣٩.

الثاني: أن أحوال الإعراب وما يطرأ على الكلم من تغيير في أواخرها إنما هو من عمل المتكلم، فهو الذي يحدثها تبعاً لما يريده من معان، وقد صرح بهذا الرأي أبو الفتح بن جني فقال: "وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضهم يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه وصفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما المتكلم نفسه لا لشيء غيره. وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح"[1].

الثالث: وهو رأي ابن مضاء القرطبي ويتمثل في رده على قول ابن جني السابق إذ يقول "وهذا قول المعتزلة وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية.. إن الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان والحيوان فعل الله - تعالى - وكذلك النار والماء وسائر ما يفعل، وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع"[2].

ويعقب الدكتور احمد عبد الستار الجواري على الرأيين الأولين قائلاً "ونحن نلمح في هذا الخلاف بين الرأيين ملامح الفلسفة أو التفلسف ونشم فيه رائحة علم الكلام الذي كان له سلطان أي سلطان على عقائد الفرق الإسلامية، وأثر أي اثر في الفكر العربي الإسلامي. فمذهب ابن جني هو مذهب المعتزلة الذين يقولون بخلق الأفعال وان الإنسان هو الذي يوجدها وأن له إرادة واختياراً في ما يصدر عنه من الأفعال، بخلاف الذين يذهبون إلى أن الأشياء تتفاعل ويؤثر بعضها في بعض"[3].

---

(١) الخصائص ١/ ١١٠-١١١.

(٢) الرد على النحاة، ٨٦-٨٨.

(٣) نحو التيسير، ٤٠

وقد سبق أن ذكرت أن ابن مضاء القرطبي أطلق دعوته بإلغاء العامل بتأثير مذهبه الظاهري الذي آمن به. واعتقد أن الصواب جافي ابن مضاء القرطبي في هذا الرأي، إذ ليس من المعقول أن يتولى الله - سبحانه وتعالى - ترتيب جمل كل متكلم ويفعل كل اثر في كلماتها، وفيها جمل الفسق والفجور أو ما يدعو إلى الكفر والضلال والأذى، وإنما الذي يتولى ذلك في الحقيقة هو الإنسان كما يتولى سائر أفعاله، وهذا الرأي اقرب إلى الصواب.

كما أن لتلك العوامل شروطا وصفات وضعها النحاة العرب وتعارفوا عليها أجملها الدكتور فاضل السامرائي في عدد من النقاط سأذكر منها ما يتعلق بالتبويب ويسهل فهم فكرة اثر العامل في تبويب المؤلفات النحوية ومن تلك الشروط والصفات:

١- إن كل علامة من علامات الإعراب اثر للعامل، إن كان موجوداً فهو عامل لفظي والا فهو عامل معنوي وذلك كالابتداء عند البصريين والخلاف عند الكوفيين.

٢- أصل العمل للفعل، وما يعمل عمله من الأسماء مشبه به، وبذلك حددوا الأسماء التي تعمل عمل الفعل.

٣- أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً.

٤- رتبة العامل التقدم، وإن ورد ما يخالف ذلك فزعوا إلى التأويل والتخريج البعيد.

٥- عوامل الأفعال ضعيفة فينبغي ألا تعمل مع الحذف من غير بدل.

٦- عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال.

٧- لا يجوز أن تكون عوامل الأسماء عوامل في الأفعال، وهذا متفق عليه عند البصريين والكوفيين[1].

وفي ضوء هذه الشروط والصفات بوب النحاة الذين اعتمدوا العامل أساساً في التبويب كتبهم. وكما سيتضح ذلك فيما بعد، فقدموا الأبواب التي يكون العامل فيها الفعل ثم تليها الأبواب التي يكون العامل فيها هو الاسم وأخيراً الأبواب التي

---

(١) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ٦٥-٦٨.

يكون العامل فيها الحرف. وجدير بالذكر هنا أن فكرة العامل لا يمكنها استيعاب جميع الموضوعات النحوية، ولذا كان كثير منها يحشر على غير ترتيب منهجي.

٢- الأساس الثاني (الإعراب والبناء):

وهو من أهم الأسس التي استند إليها النحاة في تبويب كتبهم النحوية فقد (كانت البحوث المتصلة بالإعراب والبناء مدار الدراسة في كتب النحاة، وعليها تم بناء أبواب الكتب النحوية المختلفة)[١].

وأستطيع أن أقول - بعد استقراء الكتب النحوية الرئيسية التي تشكل الهيكل العام للنحو العربي - إن هذا الأساس بدأ الاعتماد عليه مبكراً منذ النصف الأول للقرن الثالث الهجري واستمر إلى يومنا هذا بصيغ قد تبدو متغيرة عما كانت عليه في ذلك القرن، وبتحويرات غير جوهرية، وقد أوهمت هذه الصيغ والتحويرات عدداً كبيراً من الباحثين المحدثين بوجود تطورات جوهرية في تبويب الكتب النحوية وذهب بعضهم إلى ابعد من ذلك فأدعى وجود مدارس جديدة يمكن تحديد ملامحها في التبويب[٢]، ويبني أولئك النحاة افتراضهم هذا على وجود إضافات جزئية لا تعدو كونها تحويرات في هذا الأساس وذلك بتداخله مع الأساس الآخر الذي رافقه في مناهج جميع النحاة تقريباً وهو (تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف) وكان هذا التداخل في الأساسين بتقديم أحدهما على الآخر هو الذي أوحى بوجود مثل تلك المدارس) وهو استنتاج غير صحيح - كما سنرى -.

ومن الضرورة أن أشير إلى أن هذا لا يعني أن جميع النحاة قد ساروا على خط واحد في اعتمادهم على هذا الأساس، وإنما تفاوتت اجتهاداتهم في استخدامه في بناء الهيكل العام، كما تفاوتت في التقسيم الداخلي للكتاب سواء في الأبواب أو الفصول، ولكي نقف على حقيقة هذا الأمر لا بد من تحديد ملامح هذا الأساس بشكل موجز وبالقدر الذي يوضح كيفية استخدامه في التبويب.

---

(١) مجلة المجمع العلمي العراقي ج٣م ٣٥/ ١٩٨٤ (مقالة الدكتور عدنان محمد سلمان).

(٢) تطور الدرس النحوي، ٨٩ وما بعدها.

يقول أبو بكر بن السراج الإعراب: وهو ما يلحق الاسم والفعل بعد تسليم بنائهما ونضد حروفهما[1].

وقالوا: الإعراب اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا[2]، وجاء في التسهيل إنه ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو سكون أو حذف[3].

وقالوا: إن المعرب هو ما يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه[4]. ويرى النحاة أن الإعراب أصل في الأسماء لأنها تستحقه من دون غيرها من أقسام الكلم، وأنه فرع في الأفعال يطرأ عليها في أحوال بعينها، أحوال تتضح فيها قرابتها للأسماء، وتقترب فيها من الأسماء في الاستعمال، وتقاسمها مكانها في الكلام وهذا المعنى هو لذي يسميه النحاة بالمضارعة.. أما الحروف فليس لها من ذلك كله نصيب أي نصيب ولذلك لازمت حالة واحدة[5].

و يذكر الدكتور الجواري مراتب الإعراب وأحواله قائلا: كذلك الأسماء في النحو.. منها المهم العمدة الذي لا يقوم الكلام بدونه ولا يكون المعنى إلا بوجوده، وهذه توضع عند النحاة في أرفع المراتب وأسناها وتستحق أن ترفع على ما سواها.

ومن الأسماء التابع الذي يقوم في الكلام مقام الذيل لا مقام له بنفسه، ولا مكان له بذاته، وهذه لا تستحق إلا الخفض، أما الأوساط وهم الكثرة في الناس والأشياء، وهم كذلك في الأسماء فلهم أوسط المراتب وأخفها مؤونة وأسهلها في اللفظ، واقلها جهداً في التلفظ.

وبناء على هذا التقسيم عدوا الرفع علم الفاعلية، والخفض علم الإضافة، والنصب علم المفعولية، أما الجزم فهو حالة خاصة بالأفعال[6].

---

(١) الأصول في النحو ١: ٤٦.

(٢) أسرار العربية، ١٩.

(٣) شرح الاشموني ١: ٢٩.

(٤) شرح قطر الندى ١٢.

(٥) نحو التيسير، ٦٧، ٦٨.

(٦) نحو التيسير، ص ٦٨-٧٠.

ويبين أحمد بن طاهر بإبشاذ الأسباب التي دعته إلى ترتيب الفصول على الطريقة التي ألف بها كتابه فقال "... بدئ بالاسم لأنه أقواها وأمكنها دليل انه يخبر به ويخبر عنه ثم ثني بالفعل لأنه يخبر به ولا يخبر عنه فهو بعده في المنزلة، ثم ثلث بالحرف لأنه لا يخبر به ولا يخبر عنه، ثم قدم الرفع على النصب لأنه من حركات العمد التي هي للفاعل وشبهه، وللمبتدأ وشبهه، ثم قدم النصب على الجر لأن النصب كثير والمنصوبات أكثر من المرفوعات وأقل من المجرورات، ثم قدم الجر على الجزم لأن الجر من إعراب ما هو مستحق للإعراب وهو الاسم، وليست الأفعال بمستحقة للإعراب في الأصل وإنما إعرابها للشبه[1].

أما البناء فهو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لا تختلف ولا تتحول ولا تتبدل والبناء أصل في الحروف، أما الأفعال فيكثر فيها البناء ويغلب عليها حتى يكاد يكون هو الأصل فيها لأن معنى الفعل بوجه عام أدنى ما يكون إلى الثبوت والاستقرار وابعد ما يكون في الغالب عن التصرّف والتغيّر، بل إنه يتصرف في ذاته تصرفاً يغنيه عن الإعراب[2].

وأول من اعتمد هذا الأساس في تبويب كتابه علاوة على اعتماده تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، هو أبو بكر بن السراج (ت٣١٦هـ) في كتابه الأصول في النحو.

٣- تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف:

وهو تقسيم ورد في كتاب سيبويه لأول مرة، وقد فصلت القول في اصل هذا التقسيم حيث ذكرت أن الباحثين المحدثين يختلفون في ذلك إذ ذهب معظمهم إلى عدة تقسيماً فلسفيا مستقى من التقسيم الارسطي، في حين عدة آخرون تقسيماً عربياً لا علاقة له بالمنطق الارسطي[3].

---

(١) شرح المقدمة المحسبة، ٤٦.

(٢) نحو التيسير، ١٠٢.

(٣) أصالة النحو العربي.

وقد درجت معظم التآليف النحوية على توزيع مباحثه على الاسم والفعل والحرف على وفق الترتيب الذي ذكرته في الأساس السابق وبالتعليل الذي فسروا به ترتيب هذه الأقسام الثلاثة في ظاهرة الإعراب.

ويبدي أحد الباحثين المحدثين نزقه من استمرار النحاة العرب على اعتماد هذا التقسيم الثلاثي قائلاً "ومن سوء الحظ لقواعد اللغة العربية أن استقر في أذهان نحاة العرب صدق وسلامة هذا اللون من التقسيم للكلمة اللغوية حتى العصر الحديث، ولم نجد تحرراً من هذا التقسيم الضيق إلا بعد (فترة) كذا زمنية طويلة حينما فكر بعض النحاة في قسم رابع عولج على استحياء وأضيف في تردد وسمي الخالفة، وهو اسم الفعل الذي لم يمكن اعتباره اسماً خالصاً ولا فعلاً خالصاً"[1].

ولم يخرج عن سبيل هذا التقسيم الثلاثي - في كونه أساساً معتمداً في التبويب إلا الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) حين ابتدع قسماً رابعاً سماه بالمشترك عرض فيه للإمالة والوقف، والقسم، وتخفيف الهمزة، والتقاء الساكنين، وأوائل الكلم، وزيادة الحروف، وإبدال الحروف، والاعتلال، والإدغام.

وبالقدر الذي كان فيه التقسيم الثلاثي مساعداً على استيعاب معظم الموضوعات النحوية، ومفيداً في تبويب الكتب النحوية وذلك بجعلها سهلة الإدراك والفهم للمتعلمين لا سيما أن جل كتبنا النحوية كانت تعليمية، ساهم بقسط كبير في توجيه الدراسات النحوية إلى قصر أنشطة البحث النحوي على مجالات الكلمة المفردة المجردة، والحيلولة دون التوسع في مجالات بحث الجملة على وفق ما يقتضيه البحث اللغوي السليم، ولتصحيح هذا الانحراف الخطير في ميدان البحث والتأليف ثار عبد القاهر الجرجاني ثورة جامحة على هذا النمط من البحث ودعا في كتابه (دلائل الإعجاز) إلى الخروج على مناهج البحث النحوي المحصورة في دائرة الكلمة سواء أكانت اسما أم فعلاً أم حرفاً، وتوجيه الجهود إلى بحث الجملة وعلاقات أجزائها وهو ما أطلق عليه اسم (النظم) وهو ما سنوضحه في الأساس اللاحق.

---

(١) تطور الدرس النحوي، ص ٤١.

لم يكن لهذا الأساس اثر كبير في التأليف النحوية إذ هيمنت فكرة التقسيم الثلاثي على مناهج النحاة في كل عصور التأليف النحوي، وظل البحث في الجملة أمراً ثانوياً لا يمتلك مقومات التأثير الإيجابي في تلك المناهج.

ولا بد هنا من تأكيد حقيقة واضحة هي أن الجملة وجدت من يدرسها في بحثه دون أن يجعلها الأساس في التبويب، أي أنها استطاعت أن تشغل حيزاً كبيراً بين أبواب النحو الأخرى، وكان الرائد في ذلك سيبويه دون أن يصطلح عليها هذا المصطلح وتابعه في ذلك المبرد، وذلك بدراسة ما سموه بالمسند إليه، بيد أن أول من اعتنى بالجملة عناية واضحة وخصص لها جزءً مهماً من كتابه هو أبو بكر السراج (ت٣١٦هـ) إذ توسع في مباحثها وفصل القول في أركانها[1].

وللوقوف على تاريخ البحث في الجملة أدون ما توصل له الأستاذ علي جابر المنصوري من تتبعه لدارسة الجملة في المؤلفات النحوية، إذ يقول أما بالنسبة لدراسة الجملة فقد بدأت بسيطة إذ كانت إشارات قليلة لمح بها سيبويه في باب (المسند إليه) وظلت هكذا حتى عصر الزجاجي الذي ألف كتاباً بهذا الاسم أي (كتاب الجمل) ليس للجمل فيه نصيب إلا باب (حكايات الجمل) الذي قرر فيه أن الجمل تغيرها العوامل وهي كلام عمل بعضه في بعض، فهي تحكى على الفاظها، ثم رأى أنها لا تثنى ولا تجمع وقد أشار إلى ما قاله سيبويه في باب الحكاية، ثم ازداد هذا النشاط لدراسة الجملة عند أبي علي الفارسي، فقد أشار بلمحة سريعة إلى تأليف الجمل في كتابه الإيضاح العضدي في باب "ما إذا ائتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاماً مستقلاً... ثم عقد لهذا الكلام بابا واسعاً في كتابه العسكريات كان أول باب ناضج ببحث متكامل وصل إلينا عالج فيه موضوع الجمل رأى فيه ما رآه أبو بكر بن السراج من أن أنواع الجمل ثلاث هي: اسمية وفعلية وظرفية.. وقد جعل أبو بكر هذا التأليف في بعض كتبه قسماً برأسه وذلك مذهب حسن.

---

(١) ينظر الأصول في النحو ٢٣١-٣٨١ من الجزء الثاني.

وهذا التقسيم الذي قال به أبو بكر بن السراج وتابعه أبو علي الفارسي توسع فيه ابن هشام فيما بعد بدراسته الموسعة الشاملة للجملة العربية في الجزء الثاني من كتابه المغني .. ثم اتى عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) فأكمل جهود أبي علي والسابقين له في هذا الميدان في معالجة ما يسمى بنظرية (النظم) التي جعلت النحو غايتها الأساسية في نسيج الكلام حيث إن (النظم يكون في معاني الكلم دون ألفاظها وإن نظمها هو توخي معاني النحو فيها..)[1].

وقد كان للزمخشري اثر واضح في تنمية هذا النوع من التبويب إذ ألف كتاباً في (المؤلف) وسمه (بالمفرد والمؤلف) درس فيه أحوال المفرد والتركيب، فقد (رأى الزمخشري أن أهم قضية في النحو تفي بمتطلبات من يريدون الإلمام السريع بالمادة النحوية هي قضية اللفظ المفرد والتركيب اللغوي فعالج هذه القضية مستقلة في مؤلف صغير سماه - المفرد والمؤلف - حيث يتحدث عن أحوال اللفظ المفرد وأحوال التركيب اللغوي وعن احكامهما النحوية دون أن يغرق القارئ في الاستطرادات والاستشهادات والتعليلات)[2]. ويستعرض الأستاذ حسن عون أبواب هذا الكتاب قائلا تدرس القواعد النحوية في بابين اثنين هما باب المفرد، ويتحدث فيه عن الكلمة واحكامها وانواعها، ثم باب المؤلف: ويتحدث فيه عن الجملة التركيب اللغوي وأنواعه.

وهذا الكتاب .. يصور نظرة جديدة إلى الدرس النحوي والتخطيط له فهو يتخلص من فكرة التقسيم الثلاثي للكلمة ويقوم بنوع آخر من التقسيمات الأساس فيه المفرد والمركب، فالمفرد يتناول الاسم والفعل والحرف ويمضي الزمخشري بالتعريف بكل منها، وفي ذكر أقسامه وأحكامه الإعرابية والبنائية ثم يتحدث عن القسم الآخر - المؤلف - حيث يصنفه تصنيفاً لم يسبق إليه واضعا في اعتباره التركيب اللغوي وما يتكون منه هذا الذي يعنينا.

---

(١) المسائل العسكريات، ٣٦، ٣٨.

(٢) تطور الدرس النحوي، ٨٣.

يقول الزمخشري: المؤلف على ضروب منها: المؤلف من اسمين .. [1].

والواقع أن كتاب الزمخشري هذا لا يختلف كثيراً في فكرته عن كتاب الأصول الذي اولى التركيب اهتماماً كبيراً فيما خصصه له من أبواب بعد فراغه من بحث المفرد وأحواله في الإعراب والبناء.

كما لا يفوتنا هنا أن نؤكد أن ابن هشام في الجزء الثاني من كتابه (مغني اللبيب عن كتب الاعاريب) قد بلور هذا الأساس في دراسته لكل من الحروف والأسماء والأفعال فضلاً عن دراسة الجملة وشبه الجملة.

٥- علاقة المباحث النحوية بالمباحث الصرفية:

ظل هذا الأساس طيلة مراحل التأليف النحوي يعيش حالة عدم استقرار فقد تفاوتت وجهات نظر النحاة العرب إلى تلك العلاقة فمنهم من كان يعتقد أن علم العربية بنحوها وصرفها وصوتها واحد لا يمكن تجزأته بل يجب أن يدرس في كتاب واحد. وقد ذهبوا لتحقيق ذلك مذهبين:

الأول: فصل أبواب النحو عن أبواب الصرف كما فعل سيبويه وابن السراج وكثيرون غيرهما.

الآخر: تداخل موضوعات الصرف في موضوعات النحو فلا يلجأ المؤلف إلى أفراد نصف، كتابه أو ربعه لأبواب الصرف بعد الفراغ من أبواب النحو وإنما تتداخل الفصول من دون تمييز كما فعل المبرد والزمخشري وأبو حيان الأندلسي وغيرهم.

ومنهم من كان يعتقد أن مباحث الصرف تدرس في كتاب منفصل عن الكتاب الذي يضم مباحث النحو. وهم بذلك ينحون أخر غير منحى سيبويه في كتابه. ومن أولئك النحاة المازني وابو علي الفارسي وابن جني، وابن الحاجب وابن عصفور. وقد تابع الدكتور طارق عبد عون تطور هذا التعايش أو الانفصال بين النحو والصرف قائلا لقد كانت مباحث الصرف مندرجة في كتب النحو وما كانت هذه المباحث متميزة عند جماعة من الأقدمين لأن موضوعات اللغة والنحو

---

(١) تطور الدرس النحوي، ٩٦.

والصرف كانت تحمل على أنها باب واحد وهو علم العربية، وما كان يدور في أذهان هؤلاء العلماء هذا الفصل العلمي الذي نعهده الآن، والذي تعهده الأعصر المتأخرة، وخير دليل على ذلك كتاب (المقتضب) لأبي العباس المبرد الذي يمكن أن يعد - في رأيي - كتاباً متأخراً من الناحية المنهجية عن كتاب سيبويه الذي كان الجزء الثاني منه وقفاً على مباحث الصرف وما إليها وكأنني بسيبويه قد كان يحس بأن هذه الموضوعات التي افرد لها النصف الثاني من كتابه إنما تشكل باباً آخر غير الباب الذي بحثت فيه مسائل النحو. وأول كتاب في التصريف بمعناه العلمي قد وصل إلينا وبحثت فيه موضوعات ومسائل الصرف مستقلة في كتاب منفرد هو تصريف المازني وشرحه لابن جني المسمى (المنصف). وقد وضع لنا ابن جني كتاباً مستقلا آخر لم يبعد فيه كثيراً عن كتاب المازني، وإن كان اكثر منه أحكاماً ودقة وسماه (التصريف الملوكي). ثم عاد علماء العربية إلى بحث موضوعات النحو والصرف بين دفتي كتاب واحد وإن كان بعضهم قد أخر بعض فصول التصريف فجعلها قسماً أخيراً من الكتاب، وهذا الذي أقوله ربما ينطبق على جل كتب النحو قبل ابن جني وبعده حتى عهد جمال الدين بن الحاجب الذي قيل إنه هذب مسائل الصرف وأحكم بناءها ورتب أبوابها ووضع فصولها وضعا علمياً سليماً)[1].

ولا يفوتني أن اذكر هنا أن أبا علي الفارسي قد سبق ابن جني في أفراد كتاب لموضوعات الصرف هو كتابه (التكملة) كما أن ابن عصفور وضع كتابا في الصرف أيضا هو الممتع في التصريف.

ويربط الدكتور عبده الراجحي بين نظرة النحاة القدامى لهذه المسالة ونظرة المحدثين من الناحية المنهجية فيقول إن العلماء العرب لم يفصلوا بين النحو والصرف فصلا قاطعاً بل مزجوا بينهما فيما كتبوا حتى أن كتب النحو - منذ سيبويه - تشتمل على النحو والصرف جميعاً، وثمة سبب منهجي هو أن عدداً كبيراً من اللغويين المحدثين يتناول الصرف والنحو تحت قسم واحد، ويطلق على النحو في هذه الحالة كلمة Grammer على أن تشمل الصرف (المورفولوجيا) (Morphology) و(النظم) (Syntax).

---

(١) ابن الحاجب النحوي، آثاره ومذهبه، ص ٧٤.

يقول الدكتور السعران وقد جرى لغويو الغرب على أن يدرسوا نحو معظم اللغات تحت موضوعين أساسيين هما (المورفولوجيا) و(النظم). وقد كثر الجدل بين اللغويين فيما يتعلق بجدوى هذا التقسيم وبتحديد مجال كل قسم من هذين القسمين ولكن هذا التقسيم لا يزال صالحا.. وللنظم علاقة وثيقة بالمورفولوجيا وذلك لأن التركيبات المورفولوجية في لغة من اللغات عادة ما تحكمها إلى درجة كبرى الترتيبات النظمية أي الترتيبات التي يتبعها نظم الكلام ولأن الوحدات التي تبنى منها الجملة تتكون من كلمات على أنها (أي الكلمات) أعضاء من أقسام شكلية (كالاسم أو الفعل ..الخ) وهكذا فالأغلب أن يدرس المورفولوجيا و(النظم) الخاصان بلغة من اللغات، معا، وفي بعض الحالات يدرس الاثنان على انهما قسم واحد من أقسام الظواهر اللغوية[1].

وفي ضوء ما تقدم يمكننا القول إن هذا الأساس ذو اهمية خاصة في توجيه الدراسات النحوية والصرفية توجيهاً يجعل بعضها مكملاً لبعضها الآخر ويعيد للدراسات العربية شموليتها ووحدة مباحثها، ومن هذه الأهمية، نال هذا الأساس قدرا كبيراً من اهتمام الباحثين المحدثين، متأثرين بالدراسات الغربية الحديثة، وشغلهم كما شغل في السابق نحاتنا القدامى وشعب مواقفهم منه، وهذا الاهتمام الكبير يجعلنا نطمح بظهور دراسات اعمق نابعة من إدراك مناهج نحاتنا العرب أولا واستقراء موضوعاتنا النحوية والصرفية ثانياً واستنتاج نظم منهجية تتحكم بمسيرة تبويب التآليف النحوية والصرفية في المستقبل وتضع أمامنا المعايير الدقيقة لتقويم دراساتنا النحوية والصرفية السابقة.

وكما قلت في بدء الحديث عن هذه الأسس إنها افتراضية مستنتجة من استقراء كتب النحو.. وإن ما ذكرته منها ليس هو كل الأسس التي روعيت في التآليف النحوية، إذ لا استبعد وجود أسس أخرى ذكرها الباحثون أو لم يذكروها مثل اثر العامل أو تقديم الأهم على المهم أو غير ذلك من الأسس.

---

(١) فقه اللغة في الكتب العربية، ١٤٤، ١٤٥.

وقد يكون للأساس الواحد مدلولان يفهمان فهماً منفصلاً وخير مثال على ذلك أساس - الإعراب والبناء - فقد يفهم منه ما يعنيه الإعراب والبناء في كونهما ظاهرتين نحويتين متلازمتين في تبويب الكتاب، في حين يفهمه بعضهم أنه (أثر العامل) ويريد به المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ولذا يميزونه عن غيره من الأسس التي اعتمدها ابن مالك وابن هشام، والحقيقة التي لا تقبل الشك هي أن الأساس الذي اعتمد في تبويب كتب ابن السرج أو أبي علي الفارسي أو ابن جني أو ابن الحاجب أو ابن مالك أو ابن هشام هو الإعراب والبناء فضلا عن أسس أخرى ليس بينها ما سمّوه (اثر العامل)، والفرق بين ابن السراج واتباعه وابن مالك واتباعه هو تقديم وتأخير بين هذا الأساس وأساس تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف كما سيتضح لنا ذلك فيما بعد.

الفصل الثاني

مناهج تبويب المجموعة الأولى

لم يحظ هذا الموضوع بعناية كبيرة من الباحثين، لذا لم أعثر على دراسة متكاملة لمناهج التبويب النحوي وكل ما هناك هو دراسات جزئية ترد ضمنا في اثناء دراسة شخصية نحوية، أو دراسة خاصة بتبويب كتاب نحوي، أو دراسة لتبويب عدد من المؤلفات النحوية قد تقتصر على حقبة زمنية محددة.

ومن الدراسات المهمة في هذا المجال ما قدمه الدكتور فاضل السامرائي في كتابه (الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري) من عرض لتبويب الكتب النحوية الأساسية منذ كتاب سيبويه وحتى عصر الزمخشري، فرغم اختصارها وقصر الحقبة الزمنية إلا أنها تعطي مؤشرات واضحة لطبيعة التبويب حتى زمن الزمخشري[1].

ومما يلاحظ على هذه الدراسة (التبويب منها فقط) هو عدم تنظيمها الكتب النحوية في مجموعات متجانسة على وفق الأسس التي ألفت عليها وإنما تناولتها بصورة انفرادية مراعية الجانب التاريخي في ترتيبها إذ درس الدكتور السامرائي تبويب كل كتاب لوحده بغض النظر عن الخصائص المشتركة بينه وبين غيرهم من المؤلفات النحوية فضلا عن أن تلك الدراسة أهملت أهم كتاب سلك فيه مؤلفه منهجاً، أرى فيه بدء مرحلة جديدة في التبويب المنظم على وفق أسس محددة، وذلك هو كتاب الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج إذ إنه أسس محددة، وذلك هو كتاب الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج إذ إنه يمثل نظرة متكاملة في التبويب

---

(١) روى لي أستاذ الدكتور فاضل السامرائي انه اكمل هذه الدراسة حتى أوصلها إلى زمن السيوطي إلا انه لم ينشرها.

النحوي، وعدا هذه الدراسة فثمة دراسات ذات شأن كبير في هذا الميدان تناولت منهج سيبويه في تبويب كتابه[1].

وناقشت دراسة الأستاذ حسن عون (تطور الدرس النحوي) كثيرا من جوانب التبويب، إلا أن ما يؤخذ عليها هو عدم الدقة في بعض الآراء التي طرحت في هذه الدراسة، كما أنها توقفت هي الأخرى عند حدود الزمخشري. وقد كان الدكتور عون معتمدا في دراسته على ما عرضه الدكتور فاضل السامرائي في كتابه السالف الذكر، ولا سيما في عرضه لتبويب الكتب التي سبقت كتاب الزمخشري، وقد أشار هو إلى ذلك[2].

وقد حاول كل باحث ممن درسوا، أو حققوا الكتب النحوية، تحديد ملامح منهج ذلك النحوي الذي درسه في التبويب، وضمن حدود مؤلفات ذلك النحوي، أو بموازنته بواحد أو اثنين ممن سبقوه، لذا جاءت هذه الأحكام مبترة في كثير من تلك الدراسات أو أنها تفتقر إلى النظرة الشمولية لمسيرة التبويب في التأليف النحوي.

وللوقوف على طبيعة المسيرة آثرت أن أقسم الكتب النحوية إلى مجموعات تجمعها خصائص مشتركة في أسس التبويب، وقبل أن أبدا بذكر تلك المجموعات أود أن أثبت الملاحظات الآتية:

١- أن هذه المجموعات تشترك في أسس، هي حصيلة التأثر والتأثير فيما بين أولئك النحاة، بيد أن هذا التجانس لا يعني التطابق تماماً، ذلك لأن كل مؤلف كان يسعى لإيضاح شخصية (تأليفية) تميزه عن غيره إذ كثير ما يدعي عدد من النحاة انهم سبقوا غيرهم فيما أتوا به.[3].

---

(١) ينظر: سيبويه إمام النحاة، أبو علي الفارسي، د. شلبي، المدارس النحوية، د. شوقي ضيف. كتاب سيبويه وشروحه، د. خديجة الحديثي.

(٢) تطور الدرس النحوي، ٨٥.

(٣) تنظر مقدمة كتاب المفصل للزمخشري، ومقدمة ابن هشام لكتاب (مغني اللبيب) على سبيل المثال لا الحصر.

٢- قد تكون الخصائص الفارقة بين مجموعة وأخرى خصائص ثانوية إلا أني أثرت تمييزها من غيرها في ضوء الأسس العامة توخياً للدقة في الوصف.

٣- لا تشمل هذه المجموعات جميع المؤلفات النحوية وقد انتخبت منها الكتب الرئيسة التي نالت اهتمام الباحثين وتركت آثاراً واضحة في التأليف النحوي ولا سيما في مناهج التبويب، لذا لم تدخل كثير من الكتب المهمة - التي لم تتخصص في عرض المادة النحوية وحدها - مثل كتب معاني القرآن، وإعراب القرآن - في ضمن هذه المجموعات.

٤- من المتفق عليه أن الشروح تسير في تبويبها على مناهج المصنفين ولا تختلف عنها إلا في بعض التقسيمات داخل الباب الواحد، فلا يضيف الشارح أبواباً لم يذكرها المصنف ولا يحذف مما ذكره ولا يقدم أو يؤخر إلا في حدود ضيقة سأشير إليها، لذا ينطبق على الشروح منهج الكتاب المشروح في التبويب.

٥- آثرت أن أعرض كل كتاب من كتب المجموعة الأولى بصورة منفردة لخصوصية منهج كل منها ولضعف العلاقات المشتركة بينها إذ لا يجمعها سوى وجود العامل أساسا في التبويب، علاوة على وجود أسس أخرى قد لا تتوافر في الكتاب الآخر كما أن بعضها قد يسلك في بعض أبوابه مسارات أساس - معين بيد أن الأبواب الأخرى لا تخضع لأي أساس-، بل تمليها ضرورة الاستطراد أو الإجابة عن مجموعة أسئلة تفرض توحيدها في أبواب لا علاقة لها بذلك الاعتبار الذي بني عليه الكتاب.

وقد جمعت كتب المجموعة الأولى بعضها مع البعض الآخر لاشتراكها في أساس العامل فقط وإن اختلفت في طريقة تبويبها لأبواب كثيرة واعتمادها أسساً أخرى غير العامل.

المجموعة الأولى:

١- الكتاب لسيبويه (ت١٨٠هـ).

٢- مقدمة في النحو لخلف بن حيان الأحمر (ت١٨٠هـ).

٣- الجمل لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ).
٤- التفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ).
٥- العوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ).

المجموعة الثانية:

١- الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج (ت٣١٦هـ).
٢- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ).
٣- اللّمع في العربية لأبي الفتح بن جني (ت٣٩٢هـ).
٤- ملحة الإعراب لأبي القاسم الحريري (ت٥١٦هـ).
٥- أسرار العربية لأبي البركات الانباري (ت٥٧٧هـ).

المجموعة الثالثة:

١- المفصل لمحمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ).
٢- الكافية لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ).

المجموعة الرابعة:

١- المقرّب لأبي الحسن علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت٥٩٩هـ).
٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأثير الدين أبي حيان الاندلسي (ت٧٤٥هـ).
٣- غاية الإحسان في علم اللسان لأبي حيان أيضا.
٤- اللمحة البدرية لأبي حيان أيضا.
٥- الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان.

المجموعة الخامسة:

١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك وشروحه.

٢- الكافية الشافية لابن مالك وشروحها.
٣- لباب الإعراب لتاج الدين محمد بن محمد بن محمد الاسفراييني (ت٦٨٤هـ).
٤- قطر الندى وشرحه لابن هشام الأنصاري.
٥- شذور الذهب وشرحه لابن هشام.

كتب متفرقة:

١- المقتضب للمبرد (ت٢٨٥هـ).
٢- المقدمة المحسبة لأحمد بن طاهر بابشاذ (ت٤٦٩هـ).
٣- كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت٥٩٩هـ).
٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري.

المجموعة الأولى:

ذكرت إن هذه المجموعة غير متجانسة في تبويبها وذلك لأن الرابط الذي يربطها ضعيف، ولكني ضممتها بعضها إلى بعض لاعتماد كل منها في بعض أبوابه على نظرية العامل وهو أساس - قد نجده مهيمناً على تبويب بعضها وضعيف الأثر في بعضها الآخر. ونظراً لأهمية البحث في تبويب سيبويه لكتابه فاني سأتوقف عنده وقفيه يستحقها ثم ألم إلماماً سريعاً بالكتب الأخرى في هذه المجموعة للتعريف بمناهج تبويبها.

١- كتاب سيبويه:

وهو أول كتاب وصل إلينا من تراثنا النحوي، وهو أمر يجعلنا نعترف منذ البدء بأن هذا الكتاب لو لم يكن مبوباً على منهج معين أو منظماً على وفق أسس معينة، لما آخذناه على ذلك، إذ يكفيه أن يصنف القواعد النحوية في أبواب ويعرضها بأية صورة يشاء، ذلك لأنه لم يسبق بمنهج نحوي في التأليف - على حد ما وصل إلينا - يقتدي به أو يطور مسالكه، وقد ذهب إلى مثل هذا الرأي الدكتور حسن عون حين قال إن النقاد حينما حرروا آراءهم في هذا قد نسوا أو تناسوا أن

هذا الكتاب يعتبر أول موسوعة عربية تجمع المعارف اللغوية في شتى نواحيها محاولة من حيث إلى آخر أن تشرح ما غمض وتبين ما استغلق وتعلل ما تعقد[1].

ومع هذه الأفضلية في السبق كان هذا الكتاب يمتلك مقومات منهجية في التبويب جعلته مثار جدل بين الباحثين المحدثين الذين درسوه بعمق. وقد كانت معظم هذه الدراسات تتفق على وجهة النظر التي تبناها الأستاذ على ناصف نجدي في كتابه (سيبويه أمام النحاة) حيث قال هذا تأويل الفكرة التي كان سيبويه يرعاها ويصدر عنها في تنويع مباحث النحو وترتيب أبوابه كما تمثلت لي بالنظر والمراجعة في الكتاب مدارها العامل أولا وأخيراً: نظر في الجملة حين تكلم عن المسند والمسند إليه فإذا هي فعلية واسمية فتكلم عن الفعل المذكور وما حمل عليه في العمل وعني بذلك المرفوع في حاله الماثلة عن الفاعل ونائبه واسم كان وأخواتها والمرفوع في أصله من منصوبات ظن وأخواتها ثم تكلم عن الفعل المحذوف والفعل المذكور وأنواع ما ينصبان من المفعولين وعن استعمالات المصدر وما حمل عليه أخذا على عادته من التتبع والاستقراء ثم تكلم عن عامل الجر وطبق أعماله على التوابع وصار من هنا إلى النوع الآخر من الجملة وهو الجملة الاسمية فتكلم عن الابتداء ونواسخه واستطرد إلى الأدوات التي تجري على شبه منها في العمل..[2].

والأستاذ النجدي في هذه الأسطر يلخص رأيه الذي بناه على تتبع لموضوعات الكتاب وتفسيره للأسس التي بني سيبويه كتابه على هداها فلم يجد غير أساس واحد هو العامل في حين يرى الأستاذ حسن عون أن سيبويه لم يعتمد العامل وحده في بناء تبويب كتابه بل كان يضع في حسابه أساساً آخر هو (الأفراد والتركيب)[3].

أما الأستاذ عبد الصبور شاهين فهو يذهب إلى ابعد من ذلك إذا يجد أن هذه الأسس تتعدد حتى تمتد إلى اكثر من تسعة أسس، إذ يقول إن المنهج عند سيبويه لا

---

(١) مجلة كلية الآداب، الإسكندرية، المجلد ١١، مقالة الدكتور حسن عون أول كتاب في العربية، ٥٠.

(٢) سيبويه إمام النحاة، ١٧٨، ١٧٩.

(٣) تطور الدرس النحوي، ٤١-٤٢.

يحكمه اعتبار واحد أو اعتباران وإنما هو يخضع لجملة اعتبارات تتداخل في هيئة دائرة متحدة المركز ولكنها تختلف أقطارها ويمكن تلخيص هذه الدوائر على النحو الآتي:

أولا: دائرة العامل النحوي ومعمولاته.

ثانيا: دائرة الإعراب والبناء.

ثالثا: دائرة وحدة الوجه الإعرابي أو تعدده.

رابعا: دائرة الإثبات.

خامساً: دائرة كون العامل فعلاً أو غير فعل.

سادسا: دائرة كون العامل مذكوراً أو محذوفا.

وهما متصلتان بالدائرة الأولى.

سابعاً: دائرة كون العنصر اسما أو فعلا.

ثامنا: دائرة كون الاسم مظهراً أو مضمراً.

تاسعاً: دائرة كون الاسم متمكناً أو غير متمكن[1].

ويتضح من ملاحظة هذه الدوائر أن الأستاذ الباحث قد بالغ في تشعيبها أكثر من طاقتها، إذ من السهولة رد الدوائر (الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة) إلى الدائرة الأولى، وقد أحس الباحث نفسه بتلك فأشار إلى الصلة بين الدائرتين الخامسة والسادسة والدائرة الأولى.

كما يمكننا بالسهولة نفسها رد الدوائر (الثالثة والتاسعة) إلى الدائرة الثانية. أما الدائرة الرابعة فهي أضعف من أن توصف بأنها أساس - تحكم في تبويب كتاب سيبويه أو غيره، ولم أجد في ما أورده الأستاذ شاهين هدماً لما بناه الأستاذ النجدي في اعتقاده بأثر نظرية (العامل) في تبويب كتاب سيبويه بل كان كثير من الاعتبارات التي أشار إليها في دوائره التسع جزء من أساس (العامل). فضلا عن انه أحسن

---

(١) (المنهج اللغوي في كتاب سيبويه) مقال للدكتور عبد الصبور شاهين في مجلة كلية الآداب والتربية - جامعة الكويت، العدد ٣/ ٤، لسنة ١٩٧٣.

كثيرا حين ذكر أساساً ثانياً ينضاف إلى (العامل) وهو (الإعراب والبناء) الذي تصوره بعضهم (أثر العامل)، وليس الأمر كذلك، إذ إن ما يعنيه هذا الأساس هو أشمل بكثير من أثر الإعراب، لأن أثر العامل يقتصر على الإعراب وحده دون البناء، ومع ذلك فإن هذين الأساسين ليسا عماد بناء كتاب سيبويه إذ يشاركهما أساسان آخران أحدهما ما نبّه عليه الأستاذ حسن عون وهو (الإفراد والتركيب)[1]، والآخر هو (العلاقة بين موضوعات النحو وموضوعات الصرف) إذ إن الكتاب، كما هو معلوم، لم يقتصر على موضوعات نحوية فقط، وإنما خصص الجزء الأول وبعض الثاني لهما في حين بحث فيما تبقى من الكتاب موضوعات صرفية وصوتية. فكتاب سيبويه إذن بني على أسس كثيرة أهمها:

١- العامل.

٢- الإعراب والبناء.

٣- الإفراد والتركيب.

٤- العلاقة بين موضوعات النحو وموضوعات الصرف.

وسأحاول قدر الإمكان توضيح هذه الأسس الأربعة وأثرها في تبويب كتاب سيبويه.

١- أثر العامل في تبويب كتاب سيبويه:

للعامل اثر واضح في تبويب كتاب سيبويه، حتى خيل لعدد من الباحثين أنه الأساس الوحيد الذي اعتمده سيبويه في تبويب كتابه، ومن أولئك الباحثين الدكتور علي ناصف النجدي، وعلى الرغم من إهماله للأسس الأخرى وتأكيده على (العامل) فقد كانت تحليلاته لأبواب كتاب سيبويه تحليلات دقيقة فيما يتعلق بخضوعها لأساس العامل، فقد استطاع تتبع هذه الأبواب وملاحقة أجزائها، وتفسير ترتيبها وصولا إلى ربطها بخيط واحد هو العامل، ويبدو أن هذا الاستنتاج قد نال استحسان كثير من الباحثين الذين درسوا الكتاب بعده، وتابعوه فيما توصل

---

(١) تطور الدرس النحوي، ٤١.

إليه من تشخيصه أساس (العامل) في تبويب كتاب سيبويه، لذا يكون من نافلة القول أن نحكم على ما قام به الدكتور شوقي ضيف من عمل مماثل ووصوله إلى نتائج مماثلة في كتاب (المدارس النحوية)، بأنه ليس إلا نسخة مكررة لاستنتاجات النجدي نفسها[1]. ولأهمية تحليل الأستاذ النجدي في توضيح اثر (العامل) في تبويب كتاب سيبويه، رأيت من الضرورة ذكره هنا لكي نحكم على مدى صحة هذا الاستنتاج، يقول الأستاذ النجدي واعتقد أن سيبويه في جميع مباحث الفهرس الأول وتنسيقها، كان ينظر أصلا إلى الفعل المذكور في الكلام، إن كان البناء عليه والإسناد حاصلاً به وهو لا يكف عن طلب المسند إليه مهما يكن نوعه، وكائنا ما كان الأسلوب الذي يدور عليه حتى الاشتغال، أما المفعول فحاله معه غير الحال، فمن الفعل لازم ومتعد وملغى، ومنه متعد يطلب واحداً أو اكثر من واحد وهو إذ يكون الكلام عن الفعل المبني للفاعل يعقد الباب للفاعل وإذ يكون عن المبني للمفعول يعقد الباب للمفعول، رعاية لحاله قبل تحويل الإسناد إليه وتفرقه بينه وبين الفاعل الأصيل.

ولما أراد الكلام على كان وأخواتها نظر فإذا هي من جانب ترفع وتنصب كما يرفع بعض الأفعال وينصب .. ودعته داعية المشابهة في العمل إلى الكلام هنا على ما يعمل عمل كان وليس بفعل مثلها وهو (ما) الحجازية، ولات، ولا، ثم خلص منها إلى فعل التعجب لأنه نوع متميز من الأفعال لا يجري عليه كل ما يجري عليها من أحكام.. ثم نظر فإذا العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، والمعنى معه على تكرار العامل فجاء به مع الفعل لكنه اقتصر الحديث عنه هنا على قدر صلة المعنى، وأرجأ بقية الحديث عنه إلى التوابع لأنه واحد منها.. وتكلم بعد هذا على إعمال المشتقات والمصدر وأسماء الأفعال لان الكلام معها على معنى الفعل واثرها فيه كاثره فهي منه بالمنزلة التي تلي منزلة كان والتعجب منه. وفي فهرس المنصوبات يدير القول أولا على الفعل المتروك وإظهاره كما أداره أولا على الفعل المذكور في فهرس الأفعال، لأن حذف الفعل هنا أعقب منه منصوباً لا يرى معه غيره، فهو حقيق أن ينظر إليه أولاً ثم إلى المنصوب مع الفعل المذكور ثانيا

---

(١) يلاحظ المدارس النحوية ٦٤-٧٥.

والمفعولات هنا هي المنصوبات حقا ولها من المعنى والأحكام ما ليس لمفعولات ظن وما إليها من بعض الوجوه، وليس هنا مجال القول في ذلك فهي أحق أن تسمى المنصوبات وأن يدور عليه وحدها الكلام، فمعنى يقول في التحذير والإغراء وفيما حذف الفعل فيه لأنه صار بمنزلة المثل عندهم، وفيما ينتصب على إضمار الفعل في غير الأمر والنهي، حتى إذا بلغ القول هنا منتهاه جعل لبقية المنصوبات فهرساً أتم به فهرسها الأول، وعاد إليها يفصل الحديث عنها فتحدث عن المفعول معه، والمفعول المطلق والمفعول لأجله والمفعول فيه. على انه بعد المفعول لأجله جرى على عادته من الاستطراد والتتبع فالمفعول المطلق والمفعول لأجله مصدران، والمصدر مشترك الاستعمال متنوع الحال والإعراب فتكلم عنه متصرفاً وغير متصرف ومضافاً وغير مضاف، ومعرفة ونكرة، ومبتدأ وخبراً، وحالاً ومفرداً ومثنى وتكلم عما ينتصب انتصابه ويقع مواقعه من الأسماء والصفات في بعض هذه المواطن.

وفي فهرس التوابع يتكلم على موافقتها للمتبوع في حال جره إلا حين يقتضي البحث مخالفتها له في الإعراب، ولهذا مهد للكلام عليها بالكلام عن الجر فهو إذا ينظر هنا إلى عامل الجر كما كان ينظر هناك إلى عاملي الرفع والنصب، كأنه أرى أن الاتباع على عامل الجر أولى بالبيان لأنه حرف أو إضافة فإذا تبعت معه تبعت مع الفعل من باب أولى، أو كأنه رأى أن الكلام على عاملي الرفع والنصب قد مضى واستوفى كلاهما حقه منه كاملاً.. وهو إذ يفرغ من الكلام عن التوابع يتكلم عن الابتداء، وإن وأخواتها لأنها عوامل في المبتدأ وليست أفعالا فتذكر في الأفعال، ثم يتكلم عن (كم) فهي اسم غير متمكن لأنها مبنية، وهي تنصب التمييز استفهامية ويبتدأ بها خبرية. ويتكلم بعدها عن كأين وكذا لانهما يجريان مجرى (كم)، ويتكلم عن التمييز فبينه وبين (كم) واختيها صلة واشجه كل بهم يعوزه البيان والتبيين ويتكلم عن نعم وبئس لجريانهما في بعض الأساليب على شبه من التمييز والابتداء.

وهو حين يتكلم عن النداء يبدأ لوناً جديداً من أفانين التعبير تعمل الحروف فيه وهي (يا) وأخواتها في النداء، وما يتفرع منه ويتصل به، ولا النافية للجنس في

النكرة وإلا وما يمعناها من الأدوات في الاستثناء. حتى إذا فرغ من ذلك لم يبق لديه من مسائل النحو الا مسائل تابعة يتم بها القول في بعض المباحث السابقة...[1].

وتحليل النجدي هذا وإن كان مصيباً في بعض أحكامه إلا انه لم يكن شاملاً ولم يتحر عن أي أساس آخر على الرغم من أنه كان يسوق في سياق حديثه عدداً من الأسس الأخرى.

٢- أثر (الإعراب والبناء) في تبويب كتاب سيبويه:

لم يكن سيبويه بعيداً عن فكرة الإعراب والبناء في تبويب كتابه، وإنه لمن الممكن فرز الأبواب التي بنيت على أساس (الإعراب والبناء) والتي شغلت مساحة مهمة من القسم الأول من الكتاب وهو الأمر الذي لم يقم به الأستاذ النجدي لأنه اراد أن يدرجها تحت تفسير العامل متناسياً أن عدداً من الأبواب كانت مخصصة لبحث المبنيات كما أن بعضها الآخر كان مخصصا لأثر العامل وهو الإعراب بما فيها المفعولات (المنصوبات) كما أن ثمة أبواباً لإعراب المضارع في حالات رفعه ونصبه وجزمه، وعلامات الإعراب الأصلية والفرعية وعلامات البناء، إلا أن سيبويه لم ينظم تلك الموضوعات بشكل منسق كما عرف عن النحاة المتأخرين من توحيد للمرفوعات والمنصوبات والمجرورات، إذا إن (الإعراب والبناء) كان ضعيفاً بإزاء هيمنة أساس العامل.. ومع ذلك خضع له في مواقع كثيرة يقول الأستاذ شاهين: "فسيبويه لم يعالج في كتابه اية مسالة من مسائل البناء كباب مستقل حتى فرغ من المعربات، اللهم ما خلا تعرضه للفعل الماضي في نطاق حديثه عن العوامل وكذلك الأمر، وهو اعتبار لا يمكن إغفاله أو تجاوزه. ولذلك وجدناه يؤخر حديثه عن (لا النافية للجنس) حتى يقترب من النهاية ويكاد يدخل إلى حديث البناء فيكون علاجه لما يكون فيه الإعراب والبناء أشبه بالحكمة في الترتيب المنهجي، فالحالة وسط بين الإعراب والبناء. وكذلك (باب النداء) الذي سبق (لا النافية للجنس)، غير أن أحوال إعرابه اكثر من أحوال بنائه فقدمه قليلا وختم بباب

---

(١) سيبويه إمام النحاة: ١٧١-١٧٣.

الاستثناء الذي وجد اكثر أدواته من المبنيات حروفاً كن أو أفعالا (إلا، وخلا، وعدا، وحاشا، وليس، ولا يكون) وليس فيها من المعربات إلا (غير، وسوى، وسواء) وهكذا يكون دخوله إلى الحديث عن مسائل البناء دخولاً طبيعياً لا مضطرباً فيأتي حينئذ إلى دراسة الضمائر وأسماء الشرط والحروف المبنية مثل (قد، وسوف، ولكن)[1].

وحديث سيبويه عن الممنوع من الصرف كان مناسبة للحديث عن الأسماء المبهمة والظروف المبهمة غير المتمكنة حيث يقول "وذلك لأنها لا تضاف ولا تصرف غيرها ولا تكون نكرة وذاك، أين، كيف، متى، وحيث، وإذا، كان وإذ، وقبل، وبعد، فهذه الحروف وأشباهها لما كانت مبهمة غير متمكنة شبهت بالأصوات"[2].

٣- أساس (الأفراد والتراكيب):

أولى سيبويه التركيب اهتماماً واضحاً في كتابه تجلى في عرضه لأوجه العلاقة بين الكلمة والأخرى فكان يعرض التراكيب في كل مبحث معززة بما رصع به كتابه من آيات قرآنية كريمة، ما نقله عن العرب من أقوال مأثورة أو متداولة، وما دوّنه من شعر، ويحس قارئ الكتاب في كل باب من أبوابه أنه لم يتوخ المفردة لذاتها وإنما يسعى لبيان حالها في الإفراد وفي التركيب، وعن اهتمام سيبويه بالتركيب يقول الدكتور عبد الصبور شاهين: "الواقع أن طريقته في الدراسة طريقة فذة لم يقلده فيها، أو لم يستطع تقليده أحد ممن اشتغلوا بالنحو بعده. فقد كان يفهم من (النحو) ما نفهمه نحن الآن من (علم التركيب) أو الـ(Syntaxe) وهو مفهوم يدرس إطاره فن التعبير وعلاقات أجزاء الجملة بعضها ببعض وعلاقات الجمل فيما بينها، ومن ثم وجدناه يعتمد في دراسته على تقديم نماذج التعبير المأثورة كما سمعها من العرب أو من شيوخه دون أن يلجأ إلى الأمثلة المصنوعة إلا لإيضاح الفكرة، أو تشخيص القاعدة أو حيث لا يجد تعبيراً مأثوراً يرقى إلى مستوى الاحتجاج"[3]. وهذا هو ما

---

(١) (المنهج اللغوي في كتاب سيبويه)، مقال في مجلة الآداب والتربية - جامعة الكويت، العدد ٣/ ٤ لسنة ١٩٧٣.

(٢) الكتاب ٣: ٢٨٥.

(٣) المنهج اللغوي في كتاب سيبويه، مقال في مجلة كلية الآداب والتربية - جامعة الكويت، والعدد ٣/ ٤، لسنة ١٩٧٣.

عناه الجرجاني في دعوته إلى الأخذ بنظرية النظم فهو يقول "والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة وهو لا يعد وثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما، فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبراً عنه أو حالاً منه أو تابعاً له، صفة أو تأكيداً أو عطف بيان أو بدلاً أو عطفاً بحرف، أو بأن يكون الأول مضافاً إلى الثاني أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل، ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول أو بأن يكون تمييزاً.

وأما تعلق الاسم بالفعل بأن يكون فاعلاً له أو مفعولا فيكون مصدرا قد انتصب به.. ويقال له المفعول المطلق أو مفعولاً به.. أو ظرفا مفعولا فيه زماناً أو مكانا.. أو مفعولا معه، أو مفعولا له أو بأن يكون منزلا من الفعل منزلة المفعول وذلك في خبر كان وأخواتها والحال، والتمييز، المنتصب عن تمام الكلام.. ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء.

وأما تعلق الحرف بهما فعلى ثلاثة اضرب: أحدهما أن يتوسط بين الفعل والاسم فيكون ذلك في حروف الجر التي من شأنها أن تعدى الأفعال إلى ما لا تتعدى إليه بأنفسها من الأسماء.. وكذلك سبيل الواو بمعنى (مع) .. وكذلك حكم إلا في الاستثناء فإنها عندهم بمنزلة هذه الواو الكائنة بمعنى (مع) في التوسط. والضرب الثاني من تعلق الحرف بما يتعلق به العطف وهو أن يدخل الثاني في عمل العامل في الأول.

والضرب الثالث: تعلق بمجموع الجملة كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزم بما يدخل عليه"[1].

وإنطلاقا من هذا المفهوم يمكن إدراك مدى انطباقه وبشكل واضح على كتاب سيبويه فهو في تبويب قسما من أبوابه كان يراعي هذا التعلق.

ويؤكد الأستاذ حسن عون أن سيبويه كان يراعي ذلك بقوله "ويخلص من ذلك إلى الحديث عن الجملة أو التركيب اللغوي ممثلا في قضايا المسند والمسند إليه، غير انه قبل أن يدخل في تفصيل أجزاء الإسناد وما يتصل بها وما تتفرع إليه يعرض مشاكل هذا التركيب اللغوي كأجزاء (كذا) مكونة لكل، أو ككل (كذا)

---

(١) دلائل الإعجاز ٣٩-٤٠.

مكون من أجزاء، وذلك كموضوع الصلة بين اللفظ والمعنى في أجزاء الجملة، ثم ما يعرض للفظ في ثنايا التركيب من حذف وتعويض، كموضوع الاستقامة والاستحالة في الكلام أو ما يحتمل الشعر، بمعنى معاملة بعض ألفاظ في التركيب النثري كما تعامل التركيب الشعري[1].

ثم ينتقل سيبويه بعد هذا العرض لتلك المشكلات إلى دراسة الكلمة مؤلفة من جملة وهو موضوع الدرس النحوي الخالص فدرس الجملة وأنواعها وعلاقة الكلمات بعضها ببعض في ثنايا الجملة وبسط المعاني الإعرابية والعلامات الدالة عليها، والمؤثرات التي تؤثر في الكلمات حين تتجاوز في الكلام[2].

ويوضح الدكتور حسن عون اثر هذا الأساس في تبويب كتاب سيبويه قائلاً وتحدث عن التركيب الإسنادي بشقيه الفعلي ثم الاسمي حيث يبدي اهتماماً ويلقي بثقله في هذا المبحث مشيراً بطريقة غير مباشرة إلى انه أهم بكثير من المبحث الأول الخاص بالمفرد، وعلى هذا يمكن اعتبار هذا المبحث، المبحث الثاني، أو القسم الثاني من أقسام الكتاب الرئيسية (كذا)، وأن كان سيبويه لم يشر إلى ذلك من قريب أو بعيد ولكن المتأمل في كتاب سيبويه وفي صنيع النحاة من بعده يستطيع أن يلحظ هذا بوضوح. إن اهتمام سيبويه بهذا القسم الذي سخر له اكبر قدر من نشاطه العقلي وحصيلته العلمية، واهتمام النحاة من بعده بنفس المبحث يعتبر أمراً طبيعياً فاللفظ المفرد من حيث هو لا يؤدي إلا معنى مفرداً، والمعاني المفردة لا تكون لغة وإنما الجمل والتراكيب هي التي تكونها.. وسيبويه في هذا المبحث من الكتاب *الذي يستغرق اكثر من نصفه لا يكاد يهمل تركيباً لغوياً استعملته العرب.* ويشير في نفس الوقت من قريب أو بعيد إلى ظاهرة لغوية تخدم غرضاً من اغراض الكتاب أو إلى قاعدة نحوية تضيف شيئاً إلى حصيلة الباحث الأخرى، وفوق ذلك فهو يصطنع تراكيب من عنده لأغراض خاصة[3].

---

(١) تطور الدرس النحوي، ٤١.

(٢) عبقري من البصرة، ٤١.

(٣) تطور الدرس النحوي ٤١-٤٢

وفي هذا تبرز قيمة كتاب سيبويه اللغوية وتتضح مكانته كونه رائداً لدراسة الجملة والمفردة في آن واحد، وهو ما افتقرت له الدراسات النحوية في العصور المتأخرة عدا بعض المحاولات التي أشرت إليها في حديثي عن هذا الأساس.

٤- أساس (العلاقة بين موضوعات النحو وموضوعات الصرف):

يحتل هذا الأساس مكاناً متميزاً من اهتمام النحاة، ويتمثل ذلك في تباين وجهت نظرهم في صنيع سيبويه في عزل موضوعات النحو في قسم وموضوعات الصرف في قسم آخر، فقد اتجهوا عدة اتجاهات في تبويب كتبهم، إذ سار بعضهم على مسار سيبويه في حين خرج فريق آخر بين موضوعات النحو والصرف في حين لم يرد الفريق الثالث هذا الرأي أو ذاك وإنما افرد لموضوعات الصرف كتاباً وخصص آخر لموضوعات النحو كما وضحت ذلك من حديثي عن هذا الأساس.

وعلى الرغم من فصل سيبويه مباحث النحو عن مباحث الصرف في كتابه لا يعني إنه كان يؤمن باستقلالية كل منهما من دون احتياج احدهما للآخر والعكس هو الصحيح، فإن وجود مباحثه النحوية جنباً إلى جنب مع مباحث الصرف في كتاب واحد دليل واضح على اعتقاده بأهمية الترابط بين العلمين إذ لم يكن الفصل بينهما إلا استجابة فنية لمتطلبات التبويب فهو كما يفصل بين موضوع آخر أو بين مجموعة موضوعات ومجموعة أخرى فصل بين مباحث العلمين.

وهذا الفصل أثار عدداً من التساؤلات عن موقف سيبويه من هذا الأساس وهل كان هذا الفصل يعني عنده ضعف العلاقة بين العلمين، واي الاتجاهات الثلاثة - التي ذكرتها - هو الأفضل.

لو ألقينا نظرة سريعة على تبويب كتاب سيبويه لرأينا أن الكتاب يشتمل على أبواب متنوعة تناولت موضوعات نحوية نصطلح عليه اليوم (علم التراكيب اللغوية) (Syntax) كما يشتمل على أبواب أخرى تناولت موضوعات صرفية نطلق عليها بالمصطلح الحديث (علم الابنية) Morphology فضلا عن أبواب صوتية. يصطلح عليها اليوم Phonetics) أو Phonology. وهذا الجمع بين تلك المباحث يدل دلالة واضحة على إيمان صاحب الكتاب بضرورة عرضها مجتمعة لترابطها ولكون

بعضها يكمل البعض الآخر، وهذا ما تدعو له المناهج الحديثة في الدراسات اللغوية بل هو في حقيقة الأمر المناخ الحقيقي لدراسة اللغة بكل وجوهها الصرفية والنحوية والصوتية واللغوية، إذ ليست هذه التقسيمات إلا تقسيمات تعليمية إيضاحية.

وقد استمر العمل بتبويب سيبويه في ضوء هذا الأساس، في كثير من الكتب النحوية التي جاءت بعد كتاب سيبويه كالمقتضب للمبرد والجمل للزجاجي والأصول لابن السراج وعلى الرغم من ظهور عدد من كتب الصرف مستقلة عن مباحث النحو كما ذكرنا ظلت نظرتهم الكلية لمباحث العربية من نحو وصرف وصوت سائدة في فهمهم لمفهوم النحو ويتضح ذلك جلياً في تعريف أبي الفتح بن جني للنحو إذ يقول "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من أعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وأن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها"[1]، وهذا التعريف يوضح موقف النحاة من مفهوم النحو فابن جني - دون شك - كان يضع تحت عنوان (النحو) الموضوعات النحوية جنباً إلى جنب مع الموضوعات الصرفية. وفي هذا يقول الدكتور محمد عبده الراجحي إن ما قدمه أبو الفتح في هذا التعريف يصلح أن يكون أساساً لفهم المنهج العربي في الدرس الصرفي والنحوي .. إن ابن جني يؤكد المذهب الذي ظهر في كتاب سيبويه والخالفين من بعده من اعتبار النحو والصرف علماً واحداً وهو ما انتهى إليه الدرس الحديث كما رأينا، بل إنه يورد في كتاب (المنصف) كلاماً يمكننا أن نفهم منه إدراكاً واضحاً للعلاقة التي بين الصرف والنحو، ولمكان الدرس النحوي، فيؤكد أن الصرف ينبغي أن يسبق النحو فيقول "فالتصريف إنما هو لمعرفة انفس الكلم الثابتة والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، ألا ترى انك، إذا قلت قام بكر ورأيت بكراً ومررت ببكر فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف لان معرفة ذات الشيء

---

(١) الخصائص: ١: ٣٤.

الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حالة المتنقلة إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصاً صعباً بدئ قبله بمعرفة النحو ثم جيء به، بعد، ليكون الارتياض في النحو موطئاً للدخول فيه، ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه وعلى تصرف الحال)[1].

غير أن الإقرار بهذا الترابط بين كل من النحو والصرف والصوت لا يلغي من الناحية المنهجية ذلك التبويب الذي اتبعه سيبويه بجمع أبواب النحو في الجزء الأول وبعض الجزء الثاني، في حين جمع أبواب الصرف بعد أبواب النحو ثم أعقبهما بأبواب صوتية وهذا الأمر هو غاية ما نبتغيه في هذا البحث إذ إن ذلك يدلل على صحة الأساس الذي افترضنا انه من الأسس التي بنى عليها سيبويه كتابه، وقد برزت في إطار هذا التحديد ظاهرة أثارت اهتمام عدد من الباحثين، فالأستاذ حسن عون كتب مقالاً نشره في مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية قال فيه ضمن مجموعة من الأدلة ساقها للتدليل على أن سيبويه لم يكن راضياً عن كتابه وجود ما يشبه الخلط في ترتيب أبوابه مثال ذلك حديث سيبويه عن القسم وحروفه بين حديثه عن التصغير من ناحية وحديثه عن نوني التوكيد من ناحية أخرى، وهذان البحثان في الجزء الخاص بالأبحاث الصرفية التي لا علاقة لها مطلقا بالقسم ولا بحروفه، وكان الأولى أن يوضع بحث القسم ضمن الأبحاث النحوية التي يستغرق الجزء الأول من هذا الكتاب[2].

ومثل هذا القول نجده مرة أخرى في كتابه (تطور الدرس النحوي) إذ يقول صحيح أن هذا المنهج قد اختل واضطراب في إطاره العام وفي نظر المحدثين حينما وجدوا في القسم الخاص بالصرف ومسائله بعض القضايا النحوية التي كان ينبغي أن توضع في القسم الأول أي القسم الخاص بالنحو وذلك مثل باب القسم وباب الممنوع من الصرف فقد ألفنا وجود هذين البابين مدروسين ضمن أبواب النحو في المؤلفات النحوية التي جاءت بعد سيبويه[3].

---

(١) فقه اللغة في الكتب العربية ١٤٩، ١٥٠.

(٢) مجلة كلية الآداب - جامعة الإسكندرية، المجلد ١١ لسنة ١٩٥٧، (أول كتاب في نحو العربية) د. حسن عون.

(٣) تطور الدرس النحوي: ٣٤.

كما أن الدكتور علي ناصف النجدي يرى ذات الرأي في إقحام سيبويه موضوع القسم بين موضوعين صرفيين معللاً ذلك باختلاط في أوراق الكتاب من بعد صاحبه نتج عنه انتقال بعضها إلى غير المكان الذي كانت فيه[1].

وقد تصدى لهذه الآراء النقدية التي ذكرتها الدكتور مازن المبارك قائلاً والحق أن اتهام سيبويه بما يشبه للخلط، أو اتهام كتابه باختلاط أوراقه إنما هو اتهام مهد له أصحابه حين اعتبروا الكتاب قسمين منفصلين قسما للنحو وقسما للصرف مع أننا كثيراً ما نجد مثل هذا التداخل بين بحوث النحو والصرف بل والبلاغة في كتب النحو القديمة التي تلت كتاب سيبويه وتأخرت عنه[2].

ويعترض الدكتور مازن المبارك في حاشية كتابه على المثال الذي أورده كل من الدكتور عون والدكتور النجدي قائلا: إنه ليس بمستقيم، ولا يؤيد ما ذهبا إليه إذ الحق - كما لفت نظري الدكتور عبد الحليم النجار - أن سيبويه ذكر القسم بين مباحث الصرف، لم يتعرض للقسم على طريقة النحاة تعرضاً أساسيا، أي انه لم يجعل أساس البحث ما يترتب على حروف القسم من العمل بل الكلام في حروف القسم نفسها حيث قال: هذا باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها، إن الكلام على المادة والذكر والحذف الذي هو ضرب من الإعلال يعد من مباحث الصرف، وتتجلى حكمة سيبويه في ذلك، حيث ذكر بعد حروف القسم بقليل نوني التوكيد ولا شبهة في علاقة القسم بهما[3].

وفي ضوء ما تقدم من أمس كتاب سيبويه - وهو كما قلنا أول كتاب وصل إلينا - سبقاً منهجياً في تبويبه يعد مفخرة في التنظيم ولا يقلل من قيمة هذا التنظيم وجود هنات في هذا المنهج وذلك لأنه الأول في ميدانه وهذا وحده عذر لكل هفوة أن نقص في المنهج ومع ذلك لم يخل هذا الكتاب الذي شغل الناس منذ ظهوره

---

(١) سيبويه إمام النحاة ١٧٩-١٨٠.

(٢) الرماني النحوي ١١٤.

(٣) المصدر نفسه، حاشية الصفحة ١١٤، ١١٥.

وحتى هذا اليوم من هفوات منهجية في التبويب، وقد ذكرت الدكتور خديجة الحديثي جانباً منها فقالت إنه لا يذكر المرفوعات على حدة وإنما يخلط بعضها بالآخر فيذكر المسند والمسند إليه، ثم ينتقل إلى الفاعل والمفعول والحال والحروف التي تعمل عمل ليس وإلى المبتدأ والخبر والاستثناء، ولا يسير في ترتيب أبوابه وفصوله ترتيباً منطقياً سليماً فهو يقدم أبوابا من حقها أن تتأخر ويؤخر أبواباً من حقها أن تتقدم ويضع فصولا في غير موضعها، فمثلا عندما تتكلم على المسند والمسند إليه كان ينبغي أن يجمع في هذا الباب كل ما يتعلق به من مبتدأ وخبر، وفاعل ونائبه ليكون الموضوع مستوفياً أجزاءه.. ولا يذكر مسائل الباب الواحد متصلة متتابعة بل يذكر بعضها في موضع وبعضها الآخر في موضع ثان بعد أن يفصل بينهما بأبواب غريبة عنها وفي هذا تجزئة للموضوع الواحد، وتفرقة لمسائلة في مواضع كثيرة[1].

ويبدوا أن الدكتور فاضل السامرائي لا يوافق على وجود مثل هذه الأسس التي ذكر أن سيبويه كان يراعيها في تبويب كتابه ولا سيما العامل، إذ يقول إن الناظر في كتاب سيبويه - أقدم كتاب نحوي وصل إلينا - يلمس بوضوح أنه لم يكن مرتباً على أساس منطقي واضح.. إن مجرد النظر في ثبت الكتاب يثبت انه ليس هناك في ذهن صاحبه خطة واضحة يسير عليها وكل ما استطاع أن يعتذر له الأستاذ علي النجدي عن هذا الخلط انه قال: ومن يدري لعل مرجع الأمر في ذلك إلى اختلاط أوراق الكتاب من بعد صاحبه، وهو اعتذار غير مقبول، إذ إن الخلط لم يكن في التنسيق والترتيب حسب بل كان أيضا في الأبواب التي يضعها ليبحث تحتها موضوعاً نحوياً، فهو حينما يضع عنواناً لباب معين لا يعني ذلك أنه سيقصر البحث على هذا الباب وإنما قد يبحث ضمنه مواضيع متفرقة منها ما يخص الباب ومنها ما لا يمت له بصلة[2].

---

(١) كتاب سيبويه وشروحه ١٨٨.

(٢) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، ٣٢.

ومن الغريب أن يطالب الباحثون سيبويه بأن يجعل كتابه وهو أول كتاب نحوي وصل إلينا مبوباً ومرتباً على منهج دقيق كما هو الحال في مناهج تبويب الكتب النحوية التي مرت بمراحل عديدة من التجربة والمحاولة والنقد والتصحيح والتطوير حتى وصلت إلى ما وصلت إليه من بلورة لمناهج تأليفها. والواقع أن من الصعوبة إيجاد مقياس يوازن به منهج سيبويه في التبويب بكتب جاءت بعده بقرون طويلة، إذ لا وجه لموازنة كتاب لم يسبق بتجربة مماثلة، ولم تعرف الكتب التي عاصرته أو سبقته في العلوم الأخرى تطوراً واضحاً في مناهج التأليف كما انه في وضع لا يوحي له بضرورة التركيز على التبويب والتنسيق قدر ما يوحي له بتوحيد أعداد كبيرة جداً من المعلومات والقواعد التي كانت تبحث في مجالس الدرس النحوي مفردة مجزأة .. أقول لا وجه لموازنة كتاب كهذا بكتب أخرى ظهرت في وقت تبلورت فيه مناهج التأليف في هذا العلم وفي غيره وعرف العصر كتباً مترجمة عن اليونانية والهندية والفارسية، وشاع المنطق والتقسيم والتبويب والجدل والنقاش وغيرهما مما يساعد على اتباع منهج سليم في التأليف، إن مثل هذه الموازنة لا تمتلك الأسس والمعايير كما أنها تفتقر إلى الدقة في الحكم فالأستاذ عبد الحميد حسن مثلا يجري مثل هذه الموازنة قائلا "والكتاب خال من المقدمة ومن الخاتمة وليس فيه تقسيم أو ترتيب كالذي نجده في كتب النحو التي جاءت بعده"[1].

وقد وضع الدكتور عبد الرحمن السيد عدداً من الملاحظات النقدية على تبويب كتاب سيبويه منها قوله "وكما فعل سيبويه في أول كتابه فأدخل أشياء في غير موضعها يتحدث فيه إلى موضوع آخر ثم يعود مرة أخرى إلى الموضوع الأول بعد أن فصل بين أجزاء الموضوع الواحد بما ليس منها.. وسيبويه لا يجمع ما يتصل بالموضوع الواحد تحت عنوان واحد ولكنه يتحدث عنه ويقسمه إلى أبواب مختلفة كل باب منها يتحدث فيه عن حالة من حالات هذا الموضوع، وكما إنه لا يجمع ما يتصل بالموضوع الواحد تحت عنوان واحد كذلك لا يعني بأن يجمع ما يتصل بالموضوع الواحد تحت عنوان واحد كذلك لا يعني بأن يجمع ما يتصل بموضوع

---

(١) القواعد النحوية، ص ٢٦١.

واحد في مكان واحد وإن تفرقت أبوابه وإنما يعرض للموضع الواحد في أبواب متفرقة وفي أماكن متباعدة.. وسيبويه يشير إلى هذه الطريقة ويعترف بها فيقول باب الترخيم، والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً وقد كتبناه فيما مضى وستراه فيما بقي إن شاء الله[1] وقد يتبادر إلى الذهن - لأول وهلة - أن هذه المآخذ صحيحة إذا ما قرأنا الكتاب قراءة سريعة، بيد أن معرفة منهج سيبويه في التبويب تعطينا العذر له عن تلك المآخذ وتجعله في منأى عن النقد والتجريح، فهو قد يدرس الموضوع الواحد من زاوية صرفية ثم يعود لدراسته من زاوية نحوية في مكان آخر كما فعل في بحثه لكثير من المشتقات، كما قد تفرض عليه الطريقة التعليمية اتباع الاستطراد في تناول موضوعات يقتضيها توضيح الموضوع الذي هو بصدده إلا أنها لا تنضوي تحت عنوان ذلك الباب الذي يدرسه.

والاستطراد منهج متبع ليس في زمانه حسب وإنما في العصور التي تلت عصره أيضا، وفوق ذلك ينبه سيبويه في اكثر من موضع - وكما أشار الباحث إلى ذلك - إلى انه بحث هذا الموضوع أو أنه سيكمله أو يناقشه في مجال آخر.. ولم يدع شيئا مما وعد به دون أن ينجزه.

والواقع أن ما ذكره الأستاذ عبد الرحمن السيد من أن منهج سيبويه لا يجمع ما يتصل بالموضوع الواحد تحت عنوان ولكنه يتحدث عنه ويقسمه إلى أبواب مختلفة كل باب منها يتحدث فيه عن حالة من حالات هذا الموضوع ليس بصحيح لأن سيبويه نهج منهجاً صائباً سار عليه النحاة بعده فيما سموه بالفصول وهي أقسام متفرعة من الأبواب، كما أن سيبويه كان مدركا لأهمية هذا التفريع إذ كان يعد لتلك الفروع فهارس في أول بحثه لها ثم يعود لبحثها باباً باباً وتلك مزية يحمد عليها، وعن تلك الفهارس يقول الأستاذ النجدي: "وهو إذ يخلص من ذلك يجمع عنوانات المباحث المتشابكة في باب واحد ويجعله بمثابة الفهرس لها ثم يعود فيتحدث عنها ويفصل أحكامها باباً باباً: فهرس للفعل وما يشبهه وفهرس

---

(١) مدرسة البصرة ٥٣٩-٥٤٥، وفيها أمثلة أخرى لتلك المآخذ يمكن الرجوع إليها.

للمنصوبات، وفهرس للتوابع، وفهرس للضمائر، وهو حين يفصل الكلام على موضوعات الفهارس لا يقتصر عليها ولكنه يستطرد منها إلى غيرها وفي كثير من الأحيان، وتختلف الفهارس طبعاً في الطول والقصر لتفاوت المباحث المتماثلة في القلة والكثرة[1]، ويقوم الأستاذ النجدي هذا المنهج قائلا: "وفهارس سيبويه على سذاجة فكرتها واختلاف نمطها تعد ليل المعية وآية توفيق لا تتهيأ لغير ذي نظرة جامعة وملاحظة واعية وعقل ثقيف وأحسبه فيها رائداً وإليها سابقاً"[2].

ومهما تكن تلك الهفوات في منهج سيبويه صغيرة أو كبيرة، قليلة أو كثيرة فإنها لا يمكن أن تغمط الرجل حقه في تسجيل سبق منهجي، ولا تمنع من وصفه بأنه الرائد الأول في ميدان التأليف النحوي المنهجي وهذه الريادة في منهجية التأليف النحوي هي سر خلود هذا العالم علاوة على مزايا أخرى لا مجال لذكرها هنا، ذلك لأن مادة كتابه ومصطلحاته وتعليلاته وشواهده وقياسه وسماعه إنما كنت إرثاً من أساتذته الذين درس عليهم أو درس عليهم شيوخه، وفي مقدمتهم الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) وكما قرر ذلك الأستاذ مهدي المخزومي حين قال إن ما نعرفه الآن من أصول الدرس وموضوعاته هو ما كان الخليل قدمه للدرس جملة وتفصيلا، وهو ما تضمنه (الكتاب) الذي هو مما أمله الخليل وحفظه سيبويه، ... والكتاب هو كتاب الخليل في جملته وتفصيله وعنه أخذ أعلام الدرس وأئمة النحاة[3].

وتلك الهفوات أو الهنات المنهجية في تبويب الكتاب تعد ضئيلة إذا ما قورنت بالأخطاء والمزالق المنهجية التي وقع فيها نحاة كثيرون ممن اطلعوا على تجربة سيبويه وتجارب كثير من النحاة بعده، وعرفوا طرقاً ومناهج كثيرة إلا أنهم ظلوا يتخبطون في مناهج التبويب محاولين ومجربين فمنهم من أحسن ومنهم من أساء[4]، وفوق

---

(١) سيبويه إما النحاة ١٧١، وما بعدها وفيها تفصيل لهذه الفهارس يمكن الرجوع إليها.

(٢) المصدر نفسه، ١٧٣.

(٣) عبقري من البصرة ٩٢-٩٣.

(٤) ينظر على سبيل المثال تبويب، المقتضب، الجمل للزجاجي، التفاحة في النحو، الإيضاح العضدي، والمقدمة المحسبة.

ذلك يبقى للفارق الزمني بين سيبويه ومن جاء بعده، والتطور الثقافي الذي شهدته الأمة في القرنين الثالث والرابع، وشيوع المنطق والفلسفة في هذين القرنين، وعوامل أخرى كثيرة أثرها في اختلاف منهج سيبويه عن مناهج النحاة المتأخرين.

٢- (مقدمة في النحو) لخلف بن حيان الأحمر البصري (ت ١٨٠هـ).

وهو كتيب حققه الأستاذ عز الدين التنوخي وطبع في دمشق سنة ١٣٨١ هـ (١٩٦١م) وعلى الرغم مما بينته في كتاب آخر من شكوك راودتني في صحة نسبة هذا الكتاب إلى خلف الأحمر، أدرجه في هذه المجموعة لعدم وجود دليل قاطع على عدم صحة نسبته إليه كما إنه لا يعرف أي الكتابين اسبق.. كتاب سيبويه أو المقدمة.

وترتبط هذا الكتيب بكتب هذه المجموعة (رابطة العامل) التي تتضح في بعض أبوابه وتدل على أن نظرية العامل كانت تمثل الأساس الرئيس في منهج المؤلف فهو يبني بعض أبواب الكتاب على النظرية ومن هذه الأبواب:

١- (باب الحروف التي ترفع كل اسم بعدها) ويقصد بالحروف هنا جميع العوامل التي ترفع ما بعدها، أي العوامل من الأفعال والأسماء والحروف وهي: إنما، وكأنما، وهل ، بل، أينْ، حيث، متى، إنْ، لكنْ، الخفيفتان، ولو، حبذا، نِعْم، بِئس..الخ[1].

٢- باب الحروف التي تنصب كل شيء أتى بعدها وهي: رأيت، ظننت، حسبت، ووجدت، أبصرت، سمعت، لقيت، كلمت، وأكلت، وشربت، وأخذت، وأعطيت، وضربت، وركبت، وما اشتق منها[2].

ويلاحظ هنا انه اقتصر على الأفعال المتعدية في حين كانت عوامل الرفع عنده تشمل الأفعال والأسماء والحروف.

كما يلاحظ أيضا عدم الدقة في التعبير نحو (التي تنصب كل شيء) إذ إن كلمة الشيء ليست مصطلحاً نحوياً، وإنما هي كلمة تدل على أمور كثيرة جداً ومنها الفعل والحرف والاسم.

---

(١) مقدمة في النحو ٣٦-٤٠.

(٢) مقدمة في النحو ٤١-٤٢.

٣- باب الحروف التي تخفض ما بعدها من اسم: وأخبارها مرفوعة، ويقال لها حروف الصفات وهي تشمل:

أ- حروف الجر: من، إلى، عن، على.

ب- أسماء: كالظروف: تحت، دون وراء، عند، حذاء، إزاء، وافعل التفضيل، ومصادر، وأي. مثل أعلى. أسفل، وأطيب، واكتب، وأمجد، وانطق، ومعاذ، وبين، وسبحان، ولدن، والكاف، واللام والباء إذا كن زوائد، وكل مضاف أضفته إلى شيء فالمضاف إليه خفض[1].

٤- باب حروف الجزم: لَمْ، لَمّا، ألَمْ، أولَمْن أفلمّا، وهي الحروف التي تدخل على الفعل المضارع فتجزمه، ثم الفعل المضارع المجزوم بلا الناهية، ثم الشرط والجزاء، كما أن الأمر عنده مجزوم أيضا.

والمؤلف في تقسيمه لهذه العوامل يتبع طريقة تعليمية بحتة قريبة إلى أذهان الطلاب وذلك لقرب هذا التقسيم من مدارك الطلاب وهذا دليل على أن الكتاب مؤلف في حقبة زمنية صار هذا التقسيم (المرفوعات، المنصوبات، المجرورات) التي هي اثر لهذه العوامل مألوفا للناس، وهي حقبة متأخرة عن زمن سيبويه ويعزز عندي هذا الاعتقاد ما ذكره بعد ذلك تحت عنوان (وجوه الرفع، أو وجوه النصب).

وتتضح طريقة المؤلف التعليمية هذه فيما عقده من أبواب لتفسير الأبواب السابقة وذلك لتوضيحها بالأمثلة التطبيقية.

ثم يعقد أبوابا لعوامل تحدث أكثر من اثر في الجملة ومنها:

كان وأخواتها.

إنّ وأخواتها.

حروف الإشارات: وهي أسماء إشارة وضمائر تدخل على الجملة الاسمية فيكون الاسم مرفوعاً والخبر منصوباً لأنه خبر المعرفة مثل: هذا عبد الله مقبلاً

---

(١) المصدر نفسه ٤٣-٤٧.

ثم يعقد أبواباً متفرقة منها: باب الحروف التي تقتضي الفاعلَ: أحبّ، أراد، واشتهى، ويريد بها الأفعال التي يؤثر السامع مجيء الفاعل فيها قبل المفعول، ثم يعقد باباً مغايراً لأفعال يؤثر السامع مجيء المفعول فيها قبل الفاعل مثل (سرّ زيداً حضورُك) و(أعجبَ عمراً ركوبُك) ثم يعقد أبواباً كان حقها أن تكون في ضمن الباب الثاني وهو (الحروف التي تنصب..).

وهذا الباب هو (باب الجواب بالفاء في باب إن: (عند خمسة أشياء تنصب: عند الأمر والنهي والجحد والاستفهام والتمني). وباب الحروف التي تنصب الأفعال.

ثم يذكر أبوابا كان حقها أن تكون في ضمن أبواب وجوه النصب منها: النداء، الاستثناء، والتحذير، والإغراء.

ثم يعقد باباً لمذ ومنذ، وأبواباً أخرى لحروف النسق والممنوع من الصرف والمذكر والمؤنث ورب وكم، ومعظم هذه الأبواب قد عقدت لأسماء أو حروف عاملة إلا أنها افتقرت إلى التنسيق إذ كان بوسع مؤلفها ضم المتشابهة منها بعضه إلى بعض وإجراء التطبيق على القاعدة بالأمثلة والتمارين في الباب نفسه وأغلب ظني أن هذا الكتيب هو رسالة مدونة مما أملاه أحد علماء العربية في القرنين الثالث أو الرابع وهذا واضح من طريقة تأليف الكتاب التعليمية في ذكر القواعد العامة (عوامل الرفع، عوامل النصب عوامل الجر، عوامل الجزم)، ثم وجوه الحالة الإعرابية من (مرفوعات أو منصوبات أو مجرورات أو مجزومات) ثم التطبيق عليها. أما ما ورد في نهاية الكتيب من أبواب فربما كانت رداً على استفسارات وأسئلة من الطلاب ونستنتج ذلك من وجود التنافر وعدم التنسيق لأبوابها.

وقد قال الدكتور فاضل السامرائي عن تبويبها إن الرسالة ليست قائمة على ترتيب معين، وإنما هو يوزع المرفوعات في أماكن متعددة وكذلك المنصوبات والمخفوضات وليس المهم أن يرتبها حسب نظرية العامل وإنما المهم أن ينسقها وفق خطة معينة ولا نستطيع أن نلمس خطة لهذا التبويب[1].

---

(١) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، ٣٥.

٣- كتاب الجمل (لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ت٣٣٧هـ)

وهو كتاب نال شهرة عظيمة، حيث انتشر في أغلب أقطار الأمة الإسلامية انتشاراً لا يدانيه الا انتشار كتاب سيبويه. وهو الكتاب الوحيد الذي اشتهر به الزجاجي شهرة فاقت كل كتاب آخر له، ولم يهمل ذكره أي واحد ممن ترجموا للزجاجي، بل لقبوا الزجاجي (بصاحب الجمل) ولعل ذلك راجع إلى القدسية التي أحاطت تأليفه، إذ صنفه بمكة.. ولهذا تعود شهرة الزجاجي لهذا الكتاب الذي جعله للمبتدئين ولا سيما في المغرب إذ كانت له هناك شروح كثيرة بلغت مائة وعشرين شرحاً. وليس التسليم بتعليل شهرة هذا الكتاب بما مر، أمراً هيناً وذلك لأن تلك الشهرة إنما نالها هذا الكتاب لأمور كثيرة أهمها طريقة تأليفه التعليمية السهلة ووضوح أسلوبه وصفاء عباراته، والأهم من ذلك كله شموله لكل موضوعات العربية من نحو وصرف وصوت ولغة وهجاء مما يحتاجه المتعلمون ويتشوقون لمعرفته وقد كان لهذه الشهرة التي نالها (الجمل) اثر في اهتمام الباحثين بهذا الكتاب. وتفاوتت الآراء في تقويم هذا الكتاب وما يهمني هو تقويمهم لمنهجه في التبويب فقد ذهب فريق إلى أن الكتاب لا يخضع لفكرة معينة انه مضطرب الترتيب والتنسيق في حين كان الفريق الآخر يتلمس بوضوح وجود خطة اتبعها الزجاجي في تأليف (الجمل) ولا سيما في أبوابه الأولى وهذه الخطة يمكن وصفها بأنها مبنية على (أساس العامل) في أكثر الأبواب. ويأتي في مقدمة القائلين بالرأي الأول الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي في كتابه (أبو علي الفارسي) إذ يقول بعد أن يعدد مفردات منهج كتابه (هذا ترتيب مضطرب مشوه متعثر كما ترى لا يخضع لملاك عام ولا يصدر عن نظرة خاصة[١].

ويؤيده الدكتور فاضل السامرائي في هذا الرأي إذ يقول فتراه منظومة الترتيب والتنسيق أيضا لا يخضع لفكرة معينة[٢].

---

(١) أبو علي الفارسي: ٥٢١.

(٢) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ٣٦.

أما الدكتور عبد الحسين علك المبارك فلا يجد في الكتاب ما يسوغ مثل هذه الشهرة قائلا: وإذا نظرنا في الكتاب لم نجد فيه ما يستحق هذه الشهرة الواسعة إذ أن كثيراً من المصنفات في زمانه كانت أعمق وأنضج في دراستها للنحو من كتاب أبي لقاسم غير أن وضعه بأسلوب واضح بعيد عن آثار المنطق يسهل على المبتدئين معرفته رغم كونه يتبع نظاماً قديماً في ترتيبه[1].

أما الرأي الآخر فقد كان يرى أن الزجاجي بوب كتابه في كثير من أبوابه النحوية على وفق نظرية العامل أما الصورة التي اختارها الزجاجي ليرتب بموجبها أبواب كتابه فليس بين أيدينا من كتب النحاة الذين سبقوه ما يمكن أن نلحظ أثره في كتاب الزجاجي فلا كتاب سيبويه ولا المقتضب بل ولا أصول ابن السراج شيخ الزجاجي يمكن أن نعده نموذجاً تأثر به الزجاجي في ترتيب أبواب كتابه وكل ما يمكن ملاحظته في هذا السبيل أن الزجاجي - تأثرا منه بنظرية العامل - عرض في أول كتابه مجموعة من الأبواب النحوية التي يتضح فيها دور العامل مثل باب الإعراب والفاعل والمفعول به والتوابع وأقسام الأفعال في التعدي والنواسخ وحروف الخفض ونحوها من الأبواب التي يكون مدار القول فيها ما يحدثه العامل من رفع أو نصب أو خفض في الأسماء أو الأفعال[2].

وينظر الدكتور كمال بشر إلى تقسيم كتاب الجمل بمنظار علم اللغة الحديث قائلاً ينتظم دراسة صرفية نحوية متكاملة من وجهة نظر صاحبه[3] ويعقب الدكتور عبد الحسين المبارك على ذلك قائلاً لكونه قد مزج النحو بالصرف واستغل المواد الصرفية في معالجة قضايا النحو كالذي فعله في باب الأفعال، إذ بعد تقسيمه للأفعال انتقل إلى معالجة الحالات الإعرابية لها وقد قادته طبيعة البحث إلى التعرض لأدوات الجزم والنصب وما يتصل بها من مسائل الصرف[4].

---

(١) الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة، ٥٠.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الاشبيلي، الدراسة، ٤٦.

(٣) دراسات في علم اللغة٢: ٢٣ نقلا عن الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة ٥٠.

(٤) الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة، ٥٠، ٥١.

ومن يتعمق في دراسة (الجمل) يجده خاضعاً خضوعاً تاماً للهدف التعليمي الذي كان الزجاجي يبغيه، فقد كان تقسيم موضوعاته إلى نحوية وصرفية وإملائية ولغوية وصوتية يدل دون شك على انه كان يخضع لفكرة إيجاد كتاب تجتمع فيه العلوم التي يحتاجها المتعلم، وهذا الهدف فرض على المؤلف منهجه في تقسيم الكتاب على تلك المجاميع من الأبواب، مع تداخل في بعض موضوعاتها، فالأساس الأول الذي كان الزجاجي يراعيه في تأليف كتابه هو (تقسيم الكتاب إلى مجموعات نحوية وأخرى صرفية وثالثة لغوية ورابعة هجائية وخامسة صوتية وهي معظم علوم العربية.

أما النحوية منها التي كانت تحتل الجزء الأكبر من الكتاب فقد كانت معظم أبوابها تخضع لفكرة (العامل) وهو الأساس الثاني الذي كان الزجاجي يراعيه بيد أن الزجاجي لم يتعامل مع العامل على النسق الذي سار عليه سيبويه وإنما قسم العوامل على قسمين:

١- العوامل التي تعمل في الأسماء.

٢- العوامل التي تعمل في الأفعال.

ويبدو لي أن الذي صور للدكتور شلبي القول بأنه (لا يخضع لملاك عام ولا يصدر عن نظرة خاصة) هو إغفال الزجاجي لجانب منهجي مهم هو توحيد العوامل التي ترفع الأسماء، ثم توحيد العوامل التي تنصب الأسماء ثم التي تجرها، بل تركها مبعثرة متداخلة بعضها في بعض لا تخضع لتنسيق أو تنظيم، ولذا لم يبرز أثر العامل بشكل منسق (المرفوعات) و(المنصوبات) و(المجرورات) كما عرف عند شيخه ابن السراج وتلميذه أبي علي.

كما يبدو أن الذي رسخ تلك الفكرة في ذهن الأستاذ شلبي وجود بعض الموضوعات النحوية التي لا ينطبق عليها هذا الأساس ومنها: باب التاريخ، وباب المعرفة والنكرة، وباب ما ينصرف ومالا ينصرف، وباب المخاطبة، وباب المذكر والمؤنث. وما عدا ذلك تندرج الموضوعات النحوية جميعها عنده تحت القسمين اللذين ذكرتهما آنفا، (العوامل التي تعمل في الأسماء، والعوامل التي تعمل في الأفعال)، فهو بعد أن يذكر مقدمة يتحدث فيها عن الأبواب المألوفة في مثل تلك

المقدمات وهي (باب الإعراب، باب معرفة علامات الإعراب، بـاب الأفعـال، بـاب التثنية والجمع) يبدأ بدراسة العوامل المؤثرة في الأسماء من خلال بعض آثارها وهي:

باب الفاعل والمفعول به، نوع منه آخر (الموصولات)[1]، باب ما يتبع الاسـم في إعرابه: باب النعت، باب العطف، باب التوكيد، باب البدل، ثم باب ما تتعـدى إليه الأفعال: المصدر، ظرف الزمان، ظرف المكان، الحال.

ثم باب الابتداء، باب الاشتغال، باب الأفعال الداخلة علـى المبتـدأ والخـبر: باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، بـاب الحـروف الـتي تنصـب الاسـم وترفع الخبر. باب الفرق بين إن وأنْ.

ثم باب حروف الخفض، باب حتى في الأسماء، باب القسم.

ثم باب ما لم يسم فاعله.

باب اسم الفاعل، الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل وهي: فعـول، فعّـال، ومِفْعال، فَعِل، فعيل.

باب الصفة المشبهة باسم الفاعل: يقول الزجاجي عنـها (وإنّمـا تعمـل فيمـا كان من سببها وذلك قولك مررت برجل حسن وجهه)[2].

باب التعجب: وهو يقول عن هذا الباب (إذا تعجبت من شيء وجعلـت في أول كلامك (ما) مع الفعل فانصب المتعجب منه لوقوع ذلك الفعل عليه)[3].

باب ما الحجازية.

باب نِعْم بِئْس، باب حبذا.

باب الفاعلين والمفعولين اللذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر (التنازع).

---

(١) في شرح الجمل لابن عصفور موازنة دقيقة بين هذا الباب والباب الذي قبله ١: ١٦٨.

(٢) الجمل ١٠٧.

(٣) المصدر نفسه، ١١٢.

باب ما يجوز تقديمه من المضمر والظاهر وما لا يجوز، باب إضافة المصدر إلى ما بعده ما إضافة المصدر إلى ما بعده، باب العدد، كم (وهي في الاستفهام بمنزلة عدد منون ينصب ما بعده على التمييز)[1].

باب منذ ومذ، باب الفصل (ويسميه الكوفيون العماد)، الإضافة.

باب النداء ويقول الزجاجي عنه (كل منادى في كلام العرب منصوب إلا المفرد العلم فإنك تبنيه على الضم وهو في موضع نصب)[2]، باب الاستغاثة، باب الترخيم، باب الندبة.

ثم ينتقل إلى القسم الثاني وهو (العوامل المؤثرة في الأفعال) وهو يذكر على النحو التالي:

باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة، باب الجواب بالفاء، باب أو، باب الواو، باب من مسائل حتى في الأفعال، باب من مسائل الفاء، باب من مسائل إذن، باب من مسائل أن الخفيفة الناصبة للفعل، باب أفعال المقاربة (ويريد نصب الفعل في خبرها).

باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة: لم، ولما، واللام..

باب الأمر والنهي: لا تخرج، لتخرج، باب ما يجزم من الجوابات: جواب الطلب، باب الجزاء.

ثم يعود إلى عوامل الأسماء فيذكر باب الاستثناء، باب النفي بلا (النافية للجنس) باب التمييز، باب الإغراء (ببعض الظروف مثل (دونك زيداً، وعندك عمراً، وعليك زيداً وكذلك هذه الثلاثة تنصب بها العرب).

ثم يذكر موضوعات صرفية.

ثم يذكر باب معرفة (المعرب والمبني) وهو باب حقه أن يكون في مقدمته النحوية.

---

(١) المصدر نفسه، ١٤٥.

(٢) الجمل ١٥٧.

ثم يذكر بابا غير مألوف في كتب النحو وهو (باب المخاطبة).

باب الهجاء.

ثم باب المذكر والمؤنث، باب الأفعال المهموزة (وهو لا يشرح لها قاعدة وإنما يكتفي بالأمثلة فقط).

ثم يذكر موضوعات نحوية يعود فيها لعوامل الاسم، ثم موضوعات صرفية وأخرى صوتية يتناول فيها (مخارج الحروف ومراتبها وتقاربها وتباينها، ومهموسها ومجرورها وسائر ذلك من أنواعها).

ومن هذا العرض لموضوعات الكتاب يتضح أن الزجاجي كان ذا منهج أو في الأقل كان ذا وعي بضرورة التنسيق فيقترب من المنهجية في تقسيمات كتابه ولا سيما التقسيم الداخلي لأبواب كل علم من علوم العربية التي بحثها.

وثمة سؤالان يمكن طرحهما عند دراسة تبويب موضوعات النحو في كتاب الجمل للزجاجي هما: ما الذي منع الزجاجي من الاقتداء بسيبويه في عرضه للعوامل وقد بوب كتابه في ضوئها تبويباً يتسم بتنسيق متسق، وتنظيم جيد؟ والآخر: ما الذي صرف الزجاجي عن الاقتداء بأستاذه ابن السراج وهو أدل من أحدث تغييراً جذرياً وشاملاً في مناهج التبويب والذي يتضح في كتابه الأصول في النحو في نسق رائع ومنظم باعتماده التقسيم الثلاثي للكلمة ثم إعراب وبناء كل منها؟.

إنه أمر يثير الحيرة والاستغراب ويذهب بي الظن إلى أن الزجاجي نظر إلى كتابي الشيخين فألفاهما في الأغلب يخاطبان عقول العلماء والمثقفين - ولو أن ابن السرج أشار إلى انه يخاطب العلماء والمتعلمين كما سيمر بنا - وكان في حقيقة امره يهدف إلى تأليف كتاب للمتعلمين المبتدئين فأعرض عن تنظيم الكتابين ومضى إلى طريقة اقرب مأخذاً وايسر فهما، في إيصال النحو في نظره وهي ذكر عوامل الأسماء ثم عوامل الأفعال ثم مجموعات صرفية وأخرى صوتية وثالثة هجائية ليكون أقرب إلى طبيعة التعليم وايسر للمعلم والمتعلم.

٤- كتاب التفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس النحوي (ت ٣٣٨هـ).

وهو كتاب صغير حققه الأستاذ كوركيس عواد وطبع في بغداد سنة ١٣٨٥-١٩٦٥، وقد اختلف آراء الباحثين في تبويب هذا الكتاب فالأستاذ فاضل السامرائي يقول عنه تُرى الخلط وعدم الخضوع إلى فكرة معينة في الترتيب واضحاً فيه[١].

وثمة رأي مغاير لرأي الدكتور السامرائي في تبويب هذا الكتيب يقول أما التفاحة .. فهي بحكم الفارق الزمني - أقرب إلى العمل النحوي المنهجي المنظم فالمصطلحات فيها أكثر استقراراً، والأبواب فيها قريبة في ترتيبها من المنهج المألوف في كتب النحو[٢].

ويقف الدكتور حسن عون موقفا وسطاً في وصفه لتبويب هذا الكتيب بقوله يبدوا وكأنه يؤلف النحو وفقاً لما تمليه نظرية العامل غير أن هذه النظرية لا يستمر تأثيرها على المؤلف طويلاً فتضطرب أولاً ثم تختفي بعد ذلك[٣].

ودارس هذه الرسالة لا يخامره شك في أن مؤلفها كان يخضع إلى نظرية العامل في تأليفها ولكنه لم يتبع منهج سيبويه ولم يقسمها كما قسمها الزجاجي إلى عوامل مؤثرة في الأسماء وعوامل مؤثرة في الأفعال، وإنما كان ينظر إلى العوامل كونها وحدة لا تمييز بين أجزائها، فالعوامل الداخلة على الأسماء تتداخل مع العوامل الداخلة على الأفعال دونما تنسيق أو ترتيب، واغلب الظن أنها سبقت كتاب الجمل للزجاجي، فهي على قلة موضوعاتها واقتصارها على الموضوعات النحوية لم تكن أبوابها مرتبة بشكل جيد، وإنما كان المؤلف يجمع عوامل مختلفة الأثر من غير توحيد للمتشابهات، فهو يبدأ رسالته بمقدمة نحوية يذكر فيها أبواب: أقسام العربية، الأعراب، رفع الاثنين والجمع ثم يبدأ بالأفعال مبتدياً أقسامها، ثم حروف الخفض ثم يعود إلى عوامل أخرى ترفع وتنصب وهي (الحروف المشبهة بالفعل)

---

(١) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، ٣٦.

(٢) في إصلاح النحو العربي، ٤٠.

(٣) تطور الدرس النحوي، ٨٧.

و(الأفعال الناقصة). وبعد الفراغ من هـذه المجموعة من العوامل الداخلة على الاسم يذكر مجموعة من العوامل الداخلة على الفعل وهي (بـاب الجـواب بالفـاء، باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة) يعود بعدهـا إلى العوامـل الـتي ترفـع مـا بعدها وهي: (إنما، كيفما، بينما، عسى، هذا، حبذا، ونعم..) ثم يذكر باب المعرفـة والنكرة ثم باب ما يتبع الاسم في إعرابه، وبعد الفراغ من هذين البابين اللذين يمهد الأول منهما للثاني، ويعامل الثاني معاملة الاسم الواقع تحـت اثـر العـامل، يذكـر مجموعة من الموضوعات يبدو فيها أثر العامل واضحـاً هـذه الأبـواب هـي: الحـال والظروف والإغراء والتحذير والتفسير (التمييز) والتعجب والنـداء وبـاب العـدد وباب حروف الاستثناء، ثم يذكر مجموعـة مـن الأبـواب الـتي لا علاقـة لهـا بنظريـة العامل ومنـها علامـات التـأنيث وبـاب ألفـات الوصـل في أوائـل الأسمـاء، وبـاب الأسماء التي لا تنصرف ومع ذلك فالرسالة خالية من كثير من الأبواب فهي لم تذكـر المشتقات كما أنها لم تفصل القـول في المفعـولات.. ولا تعديـة الفعـل ولا المشـبهات بليس ولا النافية للجنس وأفعال المقاربة، وكنايات العدد ولا عطف البيان.

ومن المفيد أن أذكر عند حديثي عن منهج هذه المجموعة أن العامل كان يملك تفكير النحاة ويهيمن على مناهجهم في تأليف كتبهم النحوية إلى الحد الذي وصـل بعدد من النحاة إلى تسمية كتبهم بالعوامل كما فعل أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) الذي سمى كتابه (العوامل) ثم ألـف عبـد القـاهر الجرجـاني (ت٤٧١هـ) كتابـه (العوامل المائة) ولأهمية هذا التنظيم في توضيح فكرة العـامل في التـأليف أعـرض صورة هيكل كتاب عبد القاهر الجرجاني ليبين كيفية توزيع موضوعات النحو على العوامل التي يصل عددها إلى المائة.

٥- العوامل المائة / لعبد القاهرة الجرجاني:

يقسم الجرجاني كتابه على ثلاثة أقسام وفقا لتقسيم العوامل على النحو الآتي:

١- العوامل.

٢- المعمولات.

٣- العمل (الإعراب).

الباب الأول (باب العامل) ويقسمه إلى قسمين: لفظي ومعنوي ويقسم اللفظي على:

الأول: العمل السماعي: وهو تسعة وأربعون عاملاً وأنواعه خمسة:

١- حروف تجر اسماً واحداً تسمى حروف الجر وهي عشرون الباء من .. الخ.

٢- حروف تنصب الاسم وترفع الخبر: إنَّ. أنَّ. ليت. لعلَّ. كأنَّ. لكنَّ. وإلا في الاستثناء المنقطع نحو (المعصية مبعدة عن الجنة إلا الطاعة مقربة منها) النافية للجنس.

٣- حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر هما ما ولا المشتبهات بليس.

٤- حروف تنصب الفعل المضارع: أنْ، لن، كي، إذن.

٥- كلمات تجزم المضارع وعددها (خمس عشرة كلمة) هي لم، لمّا، لام الأمر، لا الناهية، ومنه الجازمة لفعلين: إنْ، مهما، ما، مَنْ، أين، متى، أنّى، حيثما، إذ ما، إذا ما.

الآخر: العامل القياسي: وهو تسعة عوامل:

١- الفعل مطلقاً: وكل فعل يرفع وينصب ولا بد لكل فعل من مرفوع فإن تم به الكلام يسمى فعلا تاماً وإن لم يتم بل احتاج إلى خبر منصوب يسمى فعلاً ناقصاً مثل كان وأخواتها.

٢- اسم الفاعل: يعمل عمل الفعل المعلوم.

٣- اسم المفعول: يعمل عمل فعله المجهول.

٤- الصفة المشبهة.

٥- اسم التفضيل.

٦- المصدر.

٧- الاسم المضاف فهو يعمل الجر.

٨- الاسم المبهم التام: التراويح عشرون ركعة.

٩- معنى الفعل: أي كل لفظ يفهم منه معنى الفعل نحو هيهات.

الثاني: العامل المعنوي: وهو نوعان:

١- رافع المبتدأ.

٢- رافع الفعل المضارع.

الباب الثاني: (المعمول) ويقسم على قسمين:

الأول: معمول بالأصالة.

الآخر: معمول بالتبعية.

أولا: المعمول بالأصالة: وهو أربعة أنواع:

١- مرفوع

٢- منصوب وهي تختص بالأسماء

٣- مجرور

٤- مجزوم وهو مختص بالفعل

١- المرفوع، تسعة: (أ) الفاعل (ب) نائب الفاعل (ت) المبتدأ (ث) الخبر (ج) اسم كان (ح) خبر إنّ (خ) خبر لا لنفي الجنس (د) اسم ما ولا المشبهتين بليس (ذ) الفعل المضارع الخالي من النواصب والجوازم.

٢- المنصوب: ثلاثة عشر (أ) المفعول المطلق (ب) المفعول به (ت) المفعول فيه (ث) المفعول له (ج) المفعول معه (ح) الحال (خ) التمييز (د) المستثنى (ذ) خبر كان (ر) اسم إن (ز) اسم لا النافية للجنس (س) خبر ما ولا المشبهين بليس (ص) الفعل المضارع الذي دخله إحدى النواصب.

٣- المجرور: وهو اثنان فقط: (أ) المجرور بحرف الجر (ب) المجرور بالإضافة.

٤- المجزوم: وهو واحد: الفعل المضارع الذي دخله إحدى الجوازم.

ثانيا: المعمول بالتبعية: وهو خمسة معمولات:

(١) الصفة (٢) العطف بإحدى الحروف العشرة (٣) التأكيد (٤) البدل (٥) عطف البيان.

الباب الثالث: الإعراب: وهو أما: (١) حركة (٢) حرف (٣) حذف.

١- الحركة: تشمل الضمة والفتحة والكسرة.

٢- الحرف: يشمل الواو. الياء. الألف. النون.

٣- الحذف: ويشمل ثلاثة مختصة بالفعل وهي: حذف الحركة، حذف الآخر، حذف النون.

وبهذا يصبح عدد العوامل مائة موزعة كالآتي: العامل (٦٠) عاملاً والمعمول (٣٠) معمولاً والإعراب (١٠) علامات.

ثم يتحدث عن أنواع المعرب.

ويلاحظ على التقسيم في (العوامل المائة) وعلى تقسيم الكتب الأخرى في هذه المجموعة عدا كتاب سيبويه الملاحظات الآتية:

١- إنّ نظرية العامل تشمل العامل والمعمول وعلامات أثر العامل (الإعراب).

٢- إنّ هذا التقسيم يهتم بجانب واحد هو الإعراب ويهمل الجانب الآخر أو يدرسه باقتضاب، وهو البناء، لذا تكتفي هذه الكتب بالإشارة العابرة في المقدمة النحوية فقط.

٣- لا يتيح هذا التقسيم مجالاً للمؤلف يتناول فيه الجانب المهم في الدرس النحوي وهو التركيب (الجمل) بل يقتصر البحث على المفردات فقط ولذا نجد الجرجاني الذي اعتمد هذا التبويب في (العوامل المائة) يثور على نفسه وعلى طرق النحاة في التأليف النحوي ثورته المعروفة على مناهج النحاة التي صرفوا البحث فيها إلى المفردات دون الجمل فغضوا النظر عن الإسناد وأنواعه وعلاقة المفردات بعضها ببعض وهو ما أسماه (الجرجاني) بنظرية (النظم) وفصل القول فيها في كتابه (دلائل الإعجاز).

٤- أن هذه الطريقة رغم ما فيها من إيغال في الابتعاد عن الجانب اللغوي الذي اهتم به سيبويه في بحثه النحوي، وإهماله لبحث الجملة، وشبه الجملة، وزمن الفعل، وتعديته ولزومه، وما ينصرف وما لا ينصرف، وغيرها من الموضوعات

النحوية، ألا أنها تعتبر طريقة تعليمية تمكن المتكلمين من استيعاب موضوعات النحو وحفظها، لكونها منظومة في خيط جامع لها، وتلك طريقة مال النحاة لها في تآليفهم التعليمية التي شاعت فيما بعد.

٥- لم يراع في تبويب تلك المؤلفات أساس (تقسيم الكلمة الثلاثي) بشكل واضح رغم أنها تأخذ بين الحين والحين بتقسيم العوامل إلى عوامل تدخل على الأسماء وعوامل تدخل على الأفعال، إلا أن التقسيم الثلاثي بشكله الذي استقر في مؤلفات ابن السراج وأبي علي الفارسي وابن جني ثم التقسيم الرباعي عند الزمخشري لم يكن متبعا في مؤلفات هذه المجموعة بشكل واضح. وفضلا عن ذلك فإن هذه المجموعة تفتقر إلى توحيد المرفوعات بعضها مع البعض الآخر، وكذلك المنصوبات والمجرورات والمجزومات، وربما كان هذا الأمر هو الذي حفز الباحثين على وصفها بعدم وجود ترتيب وأنها لم تخضع لملاك أو فكرة معينة في تبويبها.

الفصل الثالث

مناهج تبويب المجموعة الثانية

تشمل هذه المجموعة الكتب الآتية:

١- الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ).

٢- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ).

٣- اللمع في العربية لأبي الفتح بن جني (ت ٣٩٢هـ).

٤- ملحة الإعراب لأبي القاسم الحريري (ت ٥١٦هـ).

٥- أسرار العربية لأبي البركات بن الانباري (ت ٥٧٧هـ).

تمثل هذه المجموعة مرحلة متطورة من مراحل التأليف النحوي، وهي وإن كانت لا تتطابق في خصائصها التنظيمية وفي مناهج تبويبها، إلا أن الخصائص المشتركة فيها كثيرة جداً وذلك لأنها خضعت لأسس واحدة لكنها افترقت في بعض تقسيماتها الداخلية للباب الواحد أو للأبواب المتقاربة من كتاب لآخر، وذلك أمر طبيعي إذا ما احتسبنا الفارق الزمني بين كتاب وآخر أولا وتطور الخبرة والمقدرة التنظيمية ثانياً، سواء لأسباب ثقافية عامة أو لأسباب تتعلق بمؤلف الكتاب نفسه.

وقد سارت هذه المجموعة في منهج تبويب متقارب من حيث الأسس المعتمدة في تأليفها والتي يمكن إجمالها فيما يأتي:

١- تقسيم الكلمة على اسم وفعل وحرف.

٢- الإعراب والبناء وذلك بتقسيم كل من الاسم والفعل على معرب ومبني.

٣- المعمولات وذلك بتقسيم الأسماء المعربة على مرفوعات ومنصوبات ومجرورات.

٤- العلاقة بين الموضوعات النحوية وغيرها من الموضوعات الصرفية واللغوية والصوتية وقد كان هذا الأساس مجال اختلاف بين مناهج مؤلفي كتب المجموعة.

٥- الإفراد والتركيب.

وقبل أن أتحدث عن مقومات هذا المنهج وتفصيلاته أرى من المناسب أن أعرض قسماً من آراء بعض الباحثين المحدثين الذين تابعوا بعض جوانب مناهج التأليف، إذ استوقفني في ما كتبوه مسألتان مهمتان ترتبط إحداهما بالأخرى.

الأولى: تجاهلهم عمل أبي بكر بن ا لسراج البارز في تطوير مناهج التبويب، الذي قدمه في كتابه (الأصول في النحو)، إذا لم أجد بينهم من يذكر هذا التنظيم إلا في إشارات عابرة.

الأولى: تجاهلهم عمل أبي بكر بن ا لسراج البارز في تطوير مناهج التبويب، الذي قدمه في كتابه (الأصول في النحو)، إذا لم أجد بينهم من يذكر هذا التنظيم إلا في إشارات عابرة.

الأخرى: نسبة أول تطور منظم في التبويب إلى تلميذه أبي علي الفارسي في كتابه الإيضاح وعده أول نحوي منظم رتب أبواب النحو في منهج كتب له البقاء حتى يومنا هذا.

وأهم تلك الآراء التي قيلت في تنظيم هذه المجموعة: يسأل الأستاذ عبد الفتاح إسماعيل شلبي عن المبتكر الأول لترتيب هذه المجموعة قائلا "فهل كان أبو علي أول من ابتكر هذا الترتيب، وسنة للمعاصرين له من تلاميذه وللخالفين من النحاة بعده، يرجع في نفس ذلك، وابتكار أبي علي هذا يعد تجديدا في التبويب له دلالته على ما يمتاز أبو علي به من قدرة على التنظيم، وهذا الترتيب المبتكر يبدو لنا الآن شيئا لا خطر فيه لإلفنا له في كتب النحاة، ولكنه من غير شك كان قدوة للمؤلفين من النحاة الذين خلفوه فساروا على نهجه ونظروا إليه مقتفين اثره وتوارثوه في كتبهم حتى هذا الزمان: فالزمخشري ينظر في ترتيب كتابه المفصل إلى أبي علي في كتابه الإيضاح: جعل الزمخشري كتابه مقسوماً على أربعة أقسام: الأول في الأسماء، والثاني في الأفعال والثالث في الحروف، والرابع

في المشترك من أحوالها وبعد أن عقد فصولا في معنى الكلمة والكلام وما يدخله لام التعريف من الأعلام وأنواع الاسم المعرب، تحدث عن وجود الأعراب للاسم فذكر المرفوعات من مبتدأ وخبر ثم تحدث عن المنصوبات ثم عن المجرورات ثم عن التوابع ثم تحدث عن أصناف الاسم المبني ثم عن شبه الفعل المعبر عنه بالأسماء المتصلة بالأفعال وبعد أن انتهى من ذلك تحدث عن قسم الأفعال فذكر أقسامها وأصنافها ثم أورد القسم الثالث من الكتاب وهو قسم الحروف وبين أصنافها، من حروف العطف وحروف النفي وحروف التنبيه... الخ، ثم ختم كتابه بالقسم الرابع وهو المشترك وجعل منه الإمالة والوقف والقسم وتخفيف الهمزة وزيادة الحروف والإبدال والإعلال والإدغام وقد تكفل بهذا القسم الأخير عند أبي علي كتاب التكملة[1].

ويقول الدكتور موسى بناي العليلي: "وأما تاريخ التنظيم الموضوعي فإنه يكون واضحاً بصورة جلية في زمن الفارسي كما هو في كتابيه الإيضاح والتكملة حيث نظم النحو تنظيماً منهجياً في الإيضاح[2].

ويقول في مكان آخر من هذا الكتاب "وصاحب المفصل الذي اقترن اسمه باسم المفصل حتى قيل مفصل الزمخشري لأنه في تأليفه أحدث ثورة التنظيم المنهجي بعد الفارسي فلا عجب أن يتأثر ابن الحاجب في هذا التنظيم، وينظم مؤلفاته النحوية على منواله[3].

ويقول الدكتور فاضل السامرائي "حتى إذا وصلنا إلى أبي علي الفارسي (المتوفى سنة ٣٧٧هـ) وجدنا أن فكرة التنظيم والتنسيق تبرز بصورة واضحة في كتابه (الإيضاح) وأنه يصدر في تبويبه عن أساس بين هو أساس العامل كما ذكر الدكتور شلبي[4].

---

(١) أبو علي الفارسي، ٥٢١، ٥٢٢.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل/ القسم الأول، ٥٤.

(٣) المصدر نفسه، ٤٣.

(٤) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، ٣٧.

وخلال تتبعي لحركة التطور في مناهج التبويب النحوي اتضح لي أن ما قيل عن هذه المرحلة التي نسب الإبداع فيها إلى أبي علي الفارسي، يحتاج إلى إعادة نظر، إذ لم يكن منهج أبي علي إلا صورة مطابقة لمنهج أبي بكر بن السراج الذي عرضه لنا في كتابه (الأصول في النحو) واضحاً منسقاً، يقول الأستاذ عبد الحسين الفتلي محقق الكتاب الذي يقرأ كتاب الأصول يعرف أن ابن السراج كان منهجياً، قويم النظرة في عرض مادة كتابه فلم يشأ أن يجري دراسته النحوية على النهج الذي ألفناه في كتب من سبقه مجافياً لمذهب التقنين والقواعد، فقد أدرك أنّ مدار علم النحو في كتابه مبني على استخراج الأصول النحوية مع الالتزام بالدقة في كل موضوع وقد بوب كتابه تبويباً يشبه إلى حد كبير تبويب كتاب سيبويه لكن موضوعات، أصول ابن السراج غير متداخلة كموضوعات الكتاب لا يمكن التمييز بينها[1]. ومن يمعن النظر في كتاب الأصول يجد نفسه يتحرك مع المؤلف في مسارات منظمة مرتبة ترتيباً رائعاً، ومنسقة على وفق خطة محكمة في بناء هيكل لكتاب واسع مثل الأصول. ومما يأخذ لب القارئ ويملك احساسه إعجاباً بهذا المنهجي انه ما أن يفتح كتاب الأصول حتى يجد ابن السراج ممسكاً بيده يفتح له أبواب كتاب باباً باباً وما أن ينتهي موضوع منه حتى يجده القارئ أمامه ممسكاً بيده مرة أخرى يدله على الخطوة التالي ويذكره بما وعد أن يقدمه له.. ثم إذا انتهى من الموضوع الثاني يجده القارئ كالعادة بانتظاره وكأنه يسير به على هدى خارطة مصممة تصميماً دقيقاً، ولا يترك القارئ إلا عندما ينتهي من آخر باب من أبواب كتابه، وهو في منتهى الراحة لا يكد ذهنه لاستخراج الطريقة أو المنهج الذي اتبعه المؤلف ولا يجتهد لإيجاد الأسس التي راعاها ذلك المؤلف في تصميم كتابه كما هو الحال عند كثير من النحاة قبل ابن السراج وبعده.. ذلك لأن هذا المنهجي لا يَدّخِرَ وسعاً لتوضيح كل خطوة من خطوات كتابه مما يدل على أن الكتاب كان طوع خطته التي رسمها قبل الشروع في كتابة أية صفحة منه.

---

(١) الأصول في النحو، ٢٢.

ولكي نقف على مدى التطور الذي حصل في مؤلفات هذه المجموعة أرى من المناسب أن أوضح منهج ابن السراج أولاً من خلال تتبع خطوات عمله، ثم أوازن هذا الكتاب بكتابين لاحقين به هما كتاب الإيضاح لأبـي علي الفارسي وكتاب (اللمع في العربية) لابن جني، لندرك مدى التأثر والتأثير بين تلـك الكتب الثلاثة وما يتبعه من تأثير في مؤلفات اللاحقين لهم.

يبدأ المؤلف كتابه بمقدمة قصـيرة جداً يتبعها بمقدمة نحوية يوضح فيها موضوعات (الكلام، شرح الاسم، الحروف، شرح الفعل، شرح الحرف، باب مواقع الحروف، ثم ذكر ما يدخله من هذه الثلاثة وما لا يتغير منـها)، ثـم يتخذ عن خواص كل منها من حيث الإعراب والبناء، ثم يذكر باب الإعراب والمعرب والبناء والمبني، ثم يعرض موضوع (ذكـر العوامل مـن الكلـم الثلاثـة.. الاسـم والفعل والحرف). ثم يذكر تفسيراً لكل منها وبعد الفراغ من ذكر هـذه العوامـل يوضح الخطوة الثانية من منهجه قائلاً وأنا اتبع الذي ذكرت من عوامل الأسمـاء والأفعال والحروف بالأسماء المفعول فيها فنبدأ بالمرفوعات ثم نرد فيها المنصوبات ثم المخفوضات فإذا فرغنا من الأسماء وتوابعها وما يعرض فيها ذكرنـا الأفعـال وإعرابها وعلى الله تعالى يتوكل وبه نستعين[1]، وفي باب المرفوعات يذكـر خمسـة أصناف: (أ) مبتدأ له خبر (ب) خبر لمبتدأ بنيته عليه، (ت) فاعل بـني علـى فعـل ذلك الفعل حديثا عنه (ث) مفعول به بني على فعل فهو حديث عنه ولم تذكر من فعل به فقام مقام الفاعل (ج) مشبه بالفاعل في اللفظ .اسم كان. خبر إن..)، ثـم يقول بعد هذا الباب ' وإذ قد ذكرنا ما يرتفع من الأسماء فكان ما يرتفع منها بأنه مبتدأ وخبر مبتدأ، معنيان فقط، ولا يتشعب منها فنون كمـا عـرض في الفعـل أن منه متصرفاً أو غير متصرف ومنه أسماء شبهت بالفعل وقد ذكرنا الفعل المتصرف فلنذكر الفعل الذي هو غير متصرف ثم نتبعه بالأسماء إن شاء الله[2]. أي أنه بعد أن ذكر فاعل الفعل المتصرف يذكر الآن فاعل الفعل غير متصـرف وهـو تبويـب

---

(١) الأصول في النحو ١: ٦١، ٦٢.

(٢) المصدر نفسه ١: ١١٣.

سليم ولا شك فيذكر أفعال المدح والذم، ثم يتحدث عن التعجب وحالاته وشروطه ثم مسائل لكل منها. وبعد أن يفرغ منها يقول: قال أبو بكر: قد ذكرت الفعل المتصرف والفعل غير المتصرف وبقي الأسماء التي تعمل عمل الفعل ونحن نتبعها بها إن شاء الله[1].

وهو يقسم الأسماء التي اعملت عمل الفعل على أربعة أقسام:

الأول: اسم الفاعل والمفعول به.

الثاني: الصفة المشبهة باسم الفاعل.

الثالث: المصدر الذي صدرت عنه الأفعال واشتقت منه.

الرابع: أسماء سموا الأفعال بها (أي أسماء الفعل).

وهو يتبع كل باب من هذه الأبواب بمسائل منه.

ثم يقول بعد الفراغ من المشتقات قال أبو بكر: وقد مضى ذكر الأسماء التي تعمل عمل الفعل بعد أن ذكرنا الأسماء المرتفعة فلم يبق اسم يرتفع إلا أن يكون تابعاً لاسم من الأسماء التي قدمناه ذكره وأن يكون مبنياً مشبهاً بالمعرب، فأمّا التوابع فنحو النعت والتأكيد والبدل والعطف، ونحن نذكرها بعد ذكر الأسماء المنصوبات والمجرورات، وأما ما كان من الأسماء مبنياً مشبهاً للمعرب، فنداء المفرد نحو قولك يا زيدُ، ويا حكمُ العاقل والعاقل، ويا حكمان ويا حكمون فهذا موضعه نصب وليس بمعرب وإنما حقه أن يذكر مع ذكر المبنيات من أجل أنه مبني، وينبغي أيضا أن يذكر مع المنصوبات من أجل أن موضعه منصوب فنحن نعيده إذا ذكرنا النداء، إن شاء الله، وقبل أن نذكر المنصوبات نقدم ذكر المعرفة والنكرة للانتفاع بذلك فيها وفي المؤلفات أيضا إن شاء الله[2].

ثم يذكر باب المعرفة والنكرة. ثم يذكر الأسماء المنصوبات ويقسمها تقسيماً رائعاً تتجلى فيه عبقريته في التنظيم وقدرته على التقسيم والتفريع.

---

(١) الأصول في النحو ١: ١٤٣.

(٢) المصدر نفسه ١: ١٧٤.

ثم يذكر الاسم المضموم والمفتوح اللذين يضارعان المعرب قائلا اعلم أن الضم الذي يضارع الرفع هو الضم الذي يطرد في الأسماء ولا يخص اسماً بعينه، كما أن الفعل هو الذي يرفع الأسماء ولا يخص اسماً بعينه وهذا الضرب إنما يكون في النداء واما الفتح الذي يشبه النصب فما كان على هذا المنهاج مطرداً في الأسماء ولا يخص اسماً بعينه وهذا الضرب إنما يكون في النفي بـ(لا) وسنذكر كل واحد منهما في بابه إن شاء الله[1].

ثم يدرس باب النداء ويشرح أقسامه، كما يدرس الندبة، والترخيم، وباب المضارع للنداء (يقصد به باب على الاختصاص)، ثم يذكر باب النفي بلا.

وبعد ذلك يقول قال أبو بكر: وقد ذكرنا الأسماء المرفوعات والمنصوبات وما ضارعها بجميع أقسامها وبقي الأسماء المجرورة ونحن نذكرها إن شاء الله[2].

ثم ذكر الجر والأسماء المجرورة بقسميها[3] المجرورة بحروف الجر المجرورة بالإضافة. وبعد أن يفرغ من الجر يقول: لمجزت الأسماء المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وسنذكر توابعها في إعرابها إن شاء الله، ثم يقسم التوابع إلى خمسة أقسام هي: التوكيد والنعت وعطف البيان والبدل والعطف بالحروف ويشرح كل واحد منها.

وهو كالعادة يذكر القارئ بعد الفراغ من الموضوع قائلاً وقد ذكرنا جميع هذه الأسماء المرفوعة والمنصوبة والمجرورة وما يتبعها في إعرابها، وكنت قلت في أول الكتاب إن الأسماء تنقسم قسمين: معرب ومبني، فإن المعرب ينقسم قسمين منصرف وغير منصرف وقد وجب أن يذكر من الأسماء ما ينصرف وما لا ينصرف ثم نتبعه المبنيات[4]، ثم يدرس موضوع ما ينصرف وما لا ينصرف وفي أثناء شرحه لهذا الموضوع يذكر إعراب أوائل السور قائلاً وأما صاد فلا تجعله اعجمياً لأن هذا

---

(١) المصدر نفسه ١: ٤٠٠.

(٢) المصدر نفسه ١: ٤٩٧.

(٣) المصدر نفسه ٢: ١٧.

(٤) الأصول في النحو ٢: ٨٠.

البناء والوزن في كلامهم فإن جعلت اسماً للسورة لم تصرفه ويجوز أن يكون (يس) و(ص) مبنيين على الفتح لالتقاء الساكنين فإن جعلت (طسم) اسماً واحداً حركت الميم بالفتح فصار مثل (راب جرد)، (وبعل بك)، وإن حكين تركت السواكن على حالها قال سيبويه فأما (كهيعص)، و(الم) فلا تكونان إلا حكاية، وإنما أفرد باباً للحكاية إن شاء الله[1]. ثم يذكر باب (ما يحكى من الكلم إذا سمي به وما لا يجوز أن يحكى) وبعد فراغه من الحكاية يقول (قال ابو بكر قد ذكرنا ما لا ينصرف وقد مضى ذكر المبني المضارع للمعرب، ونحن نتبع ذلك الأسماء المبنيات إن شاء الله[2]، وفي باب المبنيات يذكر الأسماء المبنية التي تضارع المعرب وهي على ضربين: مفرد ومركب ثم يقدم لذلك بذكر ضروب الاسم المعرب: وهي اسم الجنس، والواحد من الجنس، وما اشتق من الجنس، ولقب الواحد من الجنس.

ثم يذكر أقسام المبنيات المفردات: وهي ستة: اسم كني به عن اسم، واسم أشير به إلى مسمى وفيه معنى فصل واسم سمي به فعل، واسم قام مقام الحرف، وظرف لم يتمكن، واصوات تحكى.. ثم يشرح كل واحد منها.

ثم يذكر الضرب الثاني من المبنيات وهو الكلم المركب. وبعده يقول: قال أبو بكر: قد ذكرنا الأسماء المعربة المبنية وقد كنا قلنا إنّ الكلام اسم وفعل وحرف ونحن نتبع الأسماء الأفعال، ونذكر إعرابها وبناءها إن شاء الله[3]. ويعنون هذا الباب (باب إعراب الأفعال وبنائها) يقول في مقدمته الأفعال تقسم قسمين مبني ومعرب، فالمبني ينقسم قسمين مبني على حركة ومبني على سكون وأما الفعل المعرب.. واعلم أنه إنما يدخله من الإعراب الذي يكون في الأسماء الرفع والنصب ولا جر فيه، وفيه الجزم وهو نظير الخفض في الأسماء لأن الجر يخص الأسماء، والجزم يخص الأفعال، ونحن نذكرها نوعاً نوعاً بعون الله[4]. ثم يفصل القول في

---

(١) المصدر نفسه ٢: ١٠٥.

(٢) المصدر نفسه ٢: ١١٤.

(٣) الأصول في النحو ٢: ١٤٩.

(٤) المصدر نفسه: ٢: ١٥١.

الأفعال المرفوعة، وفي الأفعال المنصوبة ثم في الأفعال المجزومة ثم أعراب الفعل المعتل اللام ومسائل وفصول حول هذا الباب.

ثم يتحدث عن الأفعال المبنية.

ثم باب الحروف.

وبعد أن ينتهي من باب الحروف يذكّرنا كالعادة بمنهجه قائلاً "قال أبو بكر قد أتينا على ذكر الاسم والفعل والحرف وإعرابها وبنائها ونحن نتبع ذلك ما يعرف في الكلام من التقديم والتأخير والإضمار والإظهار إن شاء الله"[1].

١- الصلة

٢- التوابع الأسماء

٣- المضاف إليه

٤- الفاعل

٥- الأفعال التي لا تتصرف

٦- ما أعمل من الصفات تشبيهاً بأسماء الفاعلين وعمل عمل الفعل.

٧- التمييز

٨- العوامل في الأسماء والحروف التي تدخل على الأفعال.

٩- الحروف التي تكون صدور الكلام.

١٠- أن يفرق بين العامل والمعمول فيه بما ليس للعامل فيه سبب وهو غريب منه.

١١- تقديم المضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى.

١٢- التقديم إذ ألبس على السامع انه مقدم.

١٣- إذا كان العامل معنى الفعل ولم يكن فعلا.

ثم يتحدث عن الإضمار والإظهار.

---

(١) المصدر نفسه: ٢: ٢٣٠.

ثم يذكر باب الزيادة والإلغاء.

ثم باب ذكر الذي والألف واللام ومنه باب ما جاز أن يكون خبراً يقول في توضيحه أعلم أن أصول الكلام جملتان: فعل وفاعل، ومبتدأ وخبر وقد عرفتك كيف يكون الفاعل خبرا، وأن الفعل لا يجوز أن يكون خبراً مخبراً عنه في هذا الباب وذكرت لك المبتدأ والخبر والأخبار عن كل واحد منهما وأبواب هذا الكتاب تنقسم بعدد أسماء الفاعلين والمفعولين وبحسب ما يتعدى من الأفعال وما لا يتعد، فكل ما يتعدى إليه الفعل ويعمل إلا ما استثنيناه (مما تقدم) فهو جائز أن تخبر عنه إلا أن يكون اسماً نكرة لا يجوز أن يضمر (فيعرف) فإنه لا يجوز الإخبار عن الأسماء فالتي فيها مميز أربعة عشر باباً..[1]. ثم يذكر بابا أخر منه وهو (باب ما تميز فيه بالذي ولا يجوز أن تخبر فيه بالألف واللام وما يجوز بالألف واللام ولا يجوز بالذي (وذلك المبتدأ والخبر).

ثم ذكر المحذوفات التي قاس عليها النحويون.

ثم باب ما ألف النحويون من (الذي) و(التي) وإدخال الذي على (الذي) وما ركب من ذلك.

ثم باب أخوات (الذي) وهي ما، ومَن، وأيّ.

ثم باب الاستفهام إذا أردت الأخبار عنه.

ثم يذكر موضوعات حول ما يطرأ على أول الكلمات وأواخرها لغير إعراب.

حتى إذا وصل إلى باب الهمزتين إذا التقتا يقول قال أبو بكر: ذكرنا ما يلحق الكلم بعد تمامها وبقي ما يلحق الكلم في ذاتها وهو تخفيف الهمز وقد ذكرناه، والمذكر والمؤنث، والمقصود والممدود والتثنية والجمع الذي على حدها والعدد وجمع التكسير والتصغير والنسب والمصادر وما اشتق منها والإمالة والأبنية والتصريف والإدغام وضرورة الشاعر[2].

---

(١) الأصول في النحو ٢: ٢٨٧.

(٢) الأصول في النحو ٢: ٤٢٩.

ومن هذا العرض لأهم أبواب الكتاب، وخطوات ابن السراج في تأليف كتابه يتضح انه كان ذا منهج واضح ومتكامل سار فيه بخطوات منظمة، أفصحت عن عقلية هذا النحوي المبدع وكشف عن قدراته التنظيمية الخلاقة التي فتحت الأبواب إمام النحاة اللاحقين لتنظيم الكتب النحوية في نسق لا يختلف كثيراً عما ابتدعه، وقد رأيت أن قراءة (كتاب الأصول في النحو) قراءة عميقة تتيح للباحث استخلاص الملاحظات الآتية:

١- استيعاب ابن السراج لفكرة تعدد الأسس في تبويب الكتاب الواحد، وتطبيق هذه الفكرة تطبيقاً دقيقاً فهو كما رأينا يوازن بين تقسيم الكلمة الثلاثي وأساس المعمولات وأسس ثالث هو (الإعراب والبناء)، ثم أساس رابع هو (الإفراد والتركيب)، وأخيراً (العلاقة بين موضوعات النحو وموضوعات الصرف) موازنة دقيقة ويوائم بينها مواءمة مطردة في كل الأبواب.

فهو - لا شك - قد وجد في نظرته العامة للغة أن المتعلم الذي يريد دراستها وفهم أساليبها والتعمق في إدراك معانيها لا يجد مناصا من الإحاطة ببنية الكلمة وما يطرأ على تلك البنية من تغيرات صرفية والإحاطة بمعرفة أحوال تلك الكلمة في ائتلافها مع غيرها سواء فيما يطرأ على آخرها أم فيما تقتضيه اللغة في معرفة أحكام الكلام في شتى استعمالاته. ومن هذا الفهم لأهمية علمي الصرف والنحو يفرد لكل منهما أبواباً في كتابه جاعلا الدراسات الصرفية تأتي بعد الفراغ من الموضوعات النحوية وهو يوضح ذلك فيما ذكرناه سابقاً[١].

ثم نظر نظرة أدق إلى موضوعات النحو وحدها فوجدها تتوزع على جانبين أساسيين:

الأول: حال الكلمة المفردة في إعرابها وبنائها.

الثاني: حالها مع غيرها في التركيب وما يجري لها من تقديم وتأخير وحذف وذكر، وإضمار وإظهار[٢].

---

(١) ينظر كلامه حول ذلك في (الأصول في النحو) ٢: ٤٢٩.

(٢) ينظر كلامه حول ذلك في المصدر نفسه ٢: ٢٣٠.

وهو في اهتمامه بهذا الأساس اسدى للعربية خدمة جليلة بحفاظه على الدرس النحوي حياً نابضاً بالحياة كما عرفناه في كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء، إلا أن الأصول اقل شمولاً للجوانب اللغوية ولكنه أحسن تبويباً وأكثر تنظيما. ويبدو أن اهتمامه بالتركيب قد جاء نتيجة إحساسه بأنّ دراسة النحو دراسة شكلية مجردة مقتصرة على أحوال الكلمة في أقسامها الثلاثة تحيل النحو إلى هيكل لا روح فيه مفكك المفاصل يفتقد إلى الحياة، لا عمد إلى تلك الأبواب التي تناول فيها حالات التركيب بأنواعها وما يعتريها من ظواهر التقديم والتأخير والحذف والذكر وغيرها من الموضوعات التي تتعلق بالجملة فأودعها في كتابه لتكون قرينة لموضوعات الكلمة المفردة.

ومن الغريب أننا نجد كثيراً من الباحثين غمطوا هذا النحوي حقه فيما ابدعه وبرع فيه فالدكتور حسن عون يقول عن كتاب (المفرد والمؤلف) للزمخشري: "هذا الكتاب - رغم إيجازه الشديد وعملية السرد الرتيبة للقواعد، وسرعة التناول والاكتفاء برؤوس المسائل - يصور نظرة جديدة إلى الدرس النحوي والتخطيط له فهو يتخلص من فكرة التقسيم للكلمة، ويقوم بنوع آخر من التقسيمات الأساس فيه المفرد والمركب، فالمفرد يتناول الاسم والفعل والحروف، ويمضي الزمخشري في التعريف بكل منها وفي ذكر اقسامه واحكامه الإعرابية والبنائية، ثم يتحدث عن القسم الأخر - المؤلف - حيث يصنفه تصنيفاً لم يسبق إليه، واضعاً في اعتباره التركيب اللغوي وما يتكون منه، وهذا هو الذي يعنينا.."[1].

ولنا أن نسأل بماذا اختلف (المفرد والمؤلف) للزمخشري عن كتاب (الأصول في النحو) لابن السراج؟ والجواب: لا شيء سوى أنّ (المفرد والمؤلف) موجز ومؤلف بطريقة السرد الرتيبة للقواعد، وسرعة التناول والاكتفاء برؤوس المسائل، كما يقول الأستاذ عون في نصه السابق، في حين يفصل ابن السراج هذه المباحث في مائة وخمسين صفحة[2] يتناول فيها شتى ضروب الكلام ويقلب كل وجوه التركيب

---

(١) تطور الدرس النحوي ٩٦-٩٧.

(٢) تنظر الأبواب في الصفحات ٣٢١-٣٨١ من الجزء الثاني من الأصول في النحو.

وما يعتريه من تغيرات، وما يجوز منها في لغة العرب وما لا يجوز فمن هو صاحب النظرة الجديدة إلى الدرس النحوي والتخطيط له؟ أهو الزمخشري أم أبو علي الفارسي[1] أم هو الزجاجي أم هو شيخهم أبو بكر بن السراج؟ وقد اتجه ابن السراج ضمن تخطيطه هذا إلى المفرد أولا ليفصل في أبوابه حالات الكلمة من اسم أو فعل أو حرف في ضوء أساس آخر هو الإعراب والبناء فهو يذكر إعراب الاسم وبنائه ثم إعراب الفعل وبنائه وأخيرا بناء الحرف الذي هو في حالة بناء دائم. كما أنه راعى هذا الأساس في حالات الأسماء المبنية التي تضارع المعرب، وما ينصرف وما لا ينصرف لكونه قسماً آخر للمعرب غير المنصرف وغني عن البيان مزجه لهذا الأساس مع أساس (تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف) مزجاً لا يفقد ايا منهما كيانه وأثره في التبويب.

وهو إذ يراعي هذين الأساسين - علاوة على الأساسين السابقين - كان يدرك أيضا أن عمله لا يمكن أن يكون متكاملا إلا بمراعاة أساس خامس هو (العمل) ذلك لأن الأسماء تعتريها عوامل لفظية أو معنوية تغير أحوال أواخرها من رفع إلى نصب أو إلى جر، فدرس حالات أثر هذه العوامل بتناوله المرفوعات ثم المنصوبات ثم المجرورات - كما أن الأفعال هي الأخرى تتعرض لعوامل مذكورة أو مقدرة فتتغير أواخرها - بعلامات ظاهرة أو مقدرة - فهي مرة مرفوعة وأخرى منصوبة وثالثة مجزومة.

وفي ضوء هذا التصور المسبق لكل تلك الأسس خطط ابن السراج لكتابه ووضع تبويبه في مخيلته قبل أن يبدأ بكتابه أول صفحة فيه.

٢- كان أبو بكر بن السراج دقيقاً في توزيع الموضوعات على أبواب كتابه طبقا لهذا المنهج الذي رسمه فهو يعتني بخاصية كل موضوع ولا يضعه في هذا الباب أو ذاك إلا لسبب يذكره وتبدو هذه الدقة في اختيار الأبواب لموضوعاته فيما يأتي:

أ- يعلل ذكره لموضوعات (فعل التعجب - أو نِعْمَ - وبِئْسَ) بعد المرفوعات مباشرة بقوله (وإذ قد ذكرنا ما يرتفع من الأسماء فكان ما يرتفع منها بأنه مبتدأ

---

(١) ينظر المسائل العسكرية، مقدمة المحقق، ٣٦.

أو خبر مبتدأ، معنيان فقط لا يتشعب منهما فنون كما عرض في الفعل أن منه متصرفاً أو غير متصرف ومنه أسماء شبهت بالفعل، وقد ذكرنا الفعل المتصرف فلنذكر الفعل الذي هو غير متصرف ثم نتبعه بالأسماء إن شاء الله[1].

ب- وهو يذكرنا بموقع الأسماء التي أعملت عمل الفعل بعد (أفعَلَ التعجب وفعلي المدح والذم مباشرة) بقوله (قال أبو بكر: قد ذكرت الفعل المتصرف والفعل غير المتصرف وبقي الأسماء التي تعمل عمل الفعل ونحن نتبعها بها إنْ شاء الله)[2].

ج- وتتضح دقته ووضوح منهجه بصورة أجلى في تحديده مواضع كل من (التوابع والاسم المبني المشبه بالمعرب، ثم المعرفة والنكرة) بقوله قال أبو بكر: وقد مضى ذكر الأسماء التي تعمل عمل الفعل بعد أنْ ذكرنا الأسماء المرتفعة فلم يبق اسم يرتفع إلا أن يكون تابعاً لاسم من الأسماء التي قدمنا ذكره وأن يكون مبنياً مشبهاً بالمعرب، فأما التوابع.. ونحن نذكرها بعد ذكر الأسماء المنصوبات والمجرورات وأمّا ما كان من الأسماء مبنياً مشبهاً للمعرب فنداء المفرد.. فهذا موضعه نصب وليس بمعرب وإنّما حقه أن يذكر مع ذكر المبنيات من اجل أنّه مبني وينبغي أيضا أن يذكر مع المنصوبات من أجل أن موضعه منصوب فنحن نعيده إذا ذكرنا النداء إن شاء الله.. وقيل أن نذكر المنصوبات نقدم ذكر المعرفة والنكرة للانتفاع بذلك فيها وفي المرفوعات أيضا إن شاء الله[3] وما ذكرته من أمثلة إن هي إلا دلائل قليلة لدقة تبويب ابن السراج واختياره الصائب لترتيب تلك الأبواب[4].

أما تقسيمات أبي بكر للموضوع الواحد وتفريعاته فهي تقسيمات وتفريعات لم يسبق إليها، وقد كان فيها منظماً منسقاً، وقد تكون تقسيماته أحياناً من التشعب

---

(١) الأصول في النحو ١: ١٣١.

(٢) الأصول في النحو: ١: ١٤٣.

(٣) المصدر نفسه: ١: ١٧٤، ١٧٥.

(٤) المصدر نفسه: تنظر الصفحات ٣٨٢، ٣٩٩، ٤٠٠ من الجز

والاستقصاء ما يجعلها كالشبكة المنظمة المتصلة بعضها ببعض اتصالا قوياً وللتدليل على ما ذكرت سأكتفي بذكر تقسيمات موضوع واحد من الكتاب ليبين دقة هذا النحوي في تقسيم كتابه ففي موضوع المنصوبات، وهو موضوع يكثر فيه الاجتهاد بين النحاة في ترتيبهم لأقسامه، ويكثر كذلك الخلط والتقديم والتأخير وذلك لأن معظم هذه الكتب لا تمتلك ذلك التحديد الدقيق لأهمية كل مجموعة وأسبقيتها من الموضوعات ثم ترتيب تفريعاتها أقول في موضوع المنصوبات تتجلى دقة ابن السراج ومنهجيته في تفريعاته وتقسيماته وآمل أن يكون اختياري لهذا الباب موفقاً في عرض صورة عن تقسيمات كتابه وتفريعاته وإعطاء فكرة عن مصطلحات التقسيم التي يستخدمها.

يعنون ابن السراج هذا الموضوع بـ(ذكر الأسماء المنصوبات) ثم يقول (الأسماء المنصوبات تنقسم قسمة أولى على ضربين: فالضرب الأول هو العام الكثير: كل اسم تذكره بعد أن يستغني الرافع بالمرفوع وما يتبعه في رفعه إن كان له تابع وفي الكلام دليل عليه فهو نصب.

والضرب الآخر: كل اسم تذكره لفائدة بعد اسم مضاف أو فيه نون ظاهرة أو مضمرة وقد تما بالإضافة والنون، وحالت النون والإضافة بينهما ولولاهما لصلح أن يضاف إليه فهو نصب.

والضرب الأول: ينقسم على قسمين: مفعول ومشبه بمفعول.

والمفعول ينقسم على خمسة أقسام: مفعول مطلق، مفعول به، مفعول فيه ومفعول له ومفعول معه.

شرح الأول وهو المفعول المطلق ويعني به المصدر - مسائل هذا الباب.

شرح الثاني وهو المفعول به (وهو يقول في الفعل المتعدي: هذه الأفعال المتعدية تنقسم ثلاثة أقسام فهناك ما يتعدى إلى مفعول واحد ومنها ما يتعدى إلى مفعولين ومنها ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، فأما ما يتعدى إلى مفعول واحد فقد ذكرنا منه ما فيه كفاية، ونحن نتبعه بما يتعدى إلى مفعولين وإلى ثلاثة.. مسائل من هذا الباب.

باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين: فيقسم على قسمين فأحدهما يتعدى إلى مفعولين ولك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر، والآخر يتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر.

مسائل هذا الباب.

باب الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين - مسائل هذا الباب.

شرح الثالث وهو المفعول فيه: المفعول فيه ينقسم على قسمين زمان ومكان أما الزمان.. مسائل هذا الباب - ذكر المكان: والأمكنة تنقسم قسمين منها ما استعمل اسماً يتصرف في جميع الإعراب وظرفاً. ومنها ما لا يرفع ولا يكون إلا ظرفا. مسائل هذا الباب.

شرح الرابع من المنصوبات وهو المفعول له.

شرح الخامس وهو المفعول معه.

القسم الثاني من الضرب الأول من المنصوبات:

وهو المشبه بالمفعول: والمشبه بالمفعول ينقسم على قسمين: فالقسم الأول قد يكون فيه المنصوب في اللفظ هو المرفوع في المعنى والقسم الثاني ما يكون المنصوب في اللفظ غير المرفوع، والمنصوب بعض المرفوع.

ذكر ما أن المنصوب فيه هو المرفوع في المعنى.

وهذا النوع ينقسم على ثلاثة اضرب: فمنه ما العامل فيه حقيقي، ومنه ما العامل فيه شيء على وزن الفعل، ويتصرف تصرفه وليس بفعلن في الحقيقة، ومنه ما العامل فيه حرف جامد غير متصرف.

ذكر ما شبه بالمفعول والعامل فيه فعل حقيقي وهو صنفان يسميهما النحويون: الحال والتمييز.

الضرب الثاني: المنصوب فيه هو المرفوع في المعنى: (وهذا الضرب العامل فيه ما كان على لفظ الفعل وتصرف تصرفه وجرى مجراه وليس به، فهو خبر (كان أخواتها) .. وقد مضى شرح ذلك في الأسماء المرفوعات.

الضرب الثالث: الذي العامل فيه حرف جامد غير متصرف: الحروف التي تعمل مثل عمل الفعل فترفع وتنصب خمسة أحرف هي إن. ولكنّ. ليت. لعل. كأنّ. مسائل هذا الباب..

ذكر ما يكون المنصوب فيه في اللفظ غير المرفوع والمنصوب بعض المرفوع وهو المستثنى مسائل من باب الاستثناء.

باب تمييز المقادير: المقدرات بالمقادير على ثلاثة اضرب ممسوح، ومكيل، وموزون.

باب تمييز الأعداد. باب كم/ مسائل هذه الأبواب.

أما النداء..

وقد الحق ابن السراج في نهاية المنصوبات باباً تجلى فيه ذكاؤه ودقته هو ذكر الاسم المضموم والمفتوح اللذين يضارعان المعرب. ألحق بهما موضوعي النداء وما يلحق به من استغاثة وندبة وترخيم واختصاص.

وموضوع النفي بلا بكل ما يلحقه.

ويبدو واضحاً أن ابن السراج كان مؤلعاً بهذه التقسيمات والتفريعات ولعاً عظيماً فقد كانت تتردد في كتابه مصطلحات (الباب، الفصل، الضرب، القسم، الفرع، القسمة الأولى، والقسمة الثانية، الجزء.)، ورغم أنه لم يستخدم في هذا المثال مصطلح الفصل فرعاً من الباب استعمله في أبواب أخرى[1].

واستكمالا لبحث خصائص مجموعة ابن السراج آثرت أن أجري موازنة بين الكتب الثلاثة الأولى منها وهي (الأصول لابن السراج، والإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي واللمع في العربية لابن جني من حيث التبويب وذلك لمعرفة أيهم المبدع وأيهم المقلد ومن الذي يعد رائداً منهم في ميدان التبويب المنظم.

---

(١) وينظر على سبيل المثال (باب إعراب الأفعال وبنائها) ١٧٤، ١٧٧، ١٨٦، ١٩٥، من الجزء الثاني.

١- في كتاب الأصول مقدمة قصيرة جداً عن العلل وأهمية دراسة العربية وفي الإيضاح مقدمة يهدي فيها كتابه إلى عضد الدولة في حين لا نجد مثل هذه المقدمة في كتاب اللمع في العربية.

٢- تختلف الكتب الثلاثة في مقدماتها النحوية من حيث طبيعة الموضوعات التي تناولتها هذه المقدمة ولكنها تتفق على ضرورة بحث الأساسيات التي تبنى عليها أحكام الأعراب إذ يحتاج القارئ إلى معرفة كل من الفعل والاسم والحرف وهي ما اسماها ابن السراج بالعوامل، والإعراب والمعرب والمبني وعلامات الإعراب في الأسماء الصحيحة والمعتلة ثم تثنية وجمع الأسماء .. وقد صارت هذه المقدمات تقليداً متبعا في كل الكتب النحوية تقريباً.

٣- بعد الفراغ من المقدمات النحوية يتجه كل من المؤلفات الثلاثة إلى دراسة حالات إعراب الاسم ويبدأ كل منهم (بالمرفوعات) ويقسمها ابن السراج إلى خمسة أصناف كما مر بنا، أما الإيضاح فيبدأ دون فهرسة لهذه المرفوعات بباب الابتداء ثم باب خبر المبتدأ يلحقه بـ(باب من الابتداء بالأسماء الموصولة) ثم باب (الأخبار بالذي وبالألف واللام) وهما بابان أرجأهما ابن السراج إلى الجزء الثاني موضحا ذلك بعبارة صريحة تدل على وضوح منهجه قائلا "وكان يجب أن يقدم باب ما يخبر فيه (بالذي) ولا يجوز أن يخبر عنه بالالف واللام ولكنّا أخرنا ليزداد وضوحه بعد هذه الأبواب"، في حين لم يفرد ابن جني لهما أي باب في كتابه، يعود بعد ذلك أبو علي إلى متابعة ابن السراج في أصوله فيذكر باب الفاعل وكذلك الأمر في كتاب اللمع فالكتب الثلاثة متفقة، كما تتفق أيضا في عرضها باب ما لم يسم فاعله بعد الفاعل مباشرة وإن اختلفت اصطلاحاتهم عليه.

٤- يتفق كل من ابن السراج وابي علي وابن جني كذلك على دراسة ما اسموه بالمشبه بالفاعل في اللفظ وهو على ضربين: ضرب ارتفع (بكان أخواتها) وضرب آخر ارتفع بحروف شبهت بها، إلا أنّ أبا علي يبدأ بأفعال المدح والذم وفعل التعجب وإن كان في الواقع يتحدث عن (عسى) ثم نِعْمَ وبِئْس ثم يتابع ابن السراج في (كان وأخواتها). في حين سار ابن جني على خطى ابن السراج

في ذلك غير أنّ ابن السراج أرجأ شرح الحروف المشبهة بالفعل في حين تناولها ابن جني مع الأفعال الناقصة متابعاً أستاذه أبا علي في ذلك.

٥- يتابع أبو علي أستاذه ابن السراج في ذكر باب (الأسماء التي أعملت عمل الفعل). في حين أهمل ابن جني هذا الباب في كتابه).

٦- يختلف كل منهم في نظرته إلى (المعرفة والنكرة) إذ يخصص لها ابن السراج باباً قبل تناوله المنصوبات، ويهمل أبو علي هذا الباب أما ابن جني فيرجئه حتى يفرغ من عرض المنصوبات والمجرورات والتوابع.

٧- يتفق العلماء الثلاثة في طريقة عرضهم للمنصوبات إذ يتابع أبو علي أستاذه ابن السراج في عرضه لها بكل تقسيماتها وتفريعاتها ومصطلحاتها التي ذكرتها - في تقسيمات ابن السراج وتفريعاته - في حين يختصر ابن جني بعض هذه التفريعات والعناوين ويؤجل شرح (كم) دون أن يذكر شيئاً عنها.

٨- بعد أن فرغ ابن السراج من شرح المرفوعات والمنصوبات تناول باب النداء والاستغاثة، والندبة، والترخيم، والاختصاص، والنفي بلا. وهو يذكر هذه الموضوعات تحت عنوان (ذكر الاسم المضموم والمفتوح اللذين يضارعان المعرب) وقد تابعه أبو علي في ذلك وسار على منهجه أمّا ابن جني فقد أرجأ النداء إلى ما بعد الفراغ من المجرورات والتوابع والمعرفة والنكرة. أما النفي بلا فقد فرغ منه في المرفوعات. ولم يكن موفقاً في ذلك كما لم يكن موفقا في إدخال إن وأخواتها في ضمن المرفوعات.

١٠- يتفق كل من ابن السراج وأبي علي وابن جني في ذكر المجرورات، وتقسيماتها على وفق قسمة ابن السراج تماماً. إلا أنّ ابن جني يجمل حروف الجر في باب ثم يفرد بابا لـ(على النحو التالي) و(منذ) وبابا آخر لحتى في حين كانت تفريعات أبي علي كتفريعات أستاذه.

١١- يتفق ابن السراج وأبو علي في ترتيب التوابع على النحو الآتي: (التوكيد، النعت، عطف البيان، البدل، العطف بالحروف) في حين رتبها ابن جني على النحو الآتي: (وصف، وتوكيد، وبدل، وعطف وبيان، وعطف بحرف ويسميه أيضا نسقاً).

١١- ينفرد ابن جني بذكر المعارف والنكرات ثم النداء بعد الفراغ من التوابع في حين فرغ منها ابن السراج قبل بحثه المنصوبات:

١٢- يتفق كل من ابن السراج وابن علي في نظرتهما الباب (ما لا ينصرف) إذ يدرسه ابن السراج بعد فراغه من التوابع ويتابعه أبو علي في ذلك إلا انه لا يفرد باباً للحكاية بعد (ما لا ينصرف) كما فعل ابن السراج. أما ابن جني فقد تناول إعراب الأفعال وبناءها والتعجب ونعم وبئس وحبذا قبل أن يتناول الممنوع من الصرف.

١٣- وتبرز منهجية ابن السراج بشكل أوضح من تلميذيه في تبويبه فهو لا يفرغ من الأسماء حتى يتم أبحاثها فيذكر الاسم المبني المضارع للمعرب ثم الأسماء المبنية التي تضارع المعرب ثم ينتقل إلى باب (أقسام الأسماء المبنيات المفردة) ثم يستمر في ذكر موضوعات الأسماء المبنيات حتى إذا فرغ منها انتقل إلى القسم الثاني من الكلام وهو الفعل في حين نجد أبا علي يدخل في باب (إعراب الأفعال) وبنائها قبل أن يذكر المبنيات من الأسماء.

أما ابن جني فهو كذلك يخلط مباحث الأفعال والأسماء، فبعد أن فرغ أبو علي من باب (الأفعال إعرابها وبنائها) عاد إلى موضوع من موضوعات الأسماء وهو ما ينصرف وما لا ينصرف ثم دخل في موضوعات متفرقة مثل العدد ثم موضوع صرفي هو الجمع ثم يعود إلى باب القسم ثم باب الموصول وصلته ثم باب النونين ثم النسب ثم التصغير ثم ألفات القطع والوصل ثم الاستفهام، وباب ما يدخل على الكلام فلا يغيره ثم باب الحكاية ثم الخطابة والإمالة، ومثله فعل ابن جني تماماً في حين انصرف ابن السراج إلى بحث موضوعات مهمة تتعلق بالكلام متناولا الجملة الاسمية والفعلية وما يحدث في كل منهما من تقديم وتأخير وذكر وحذف وإظهار وإضمار وغير ذلك من الموضوعات التي تتعلق بتركيب الكلام ليعود إلى الموضوعات الصرفية.

وأبو علي وإن تناول الكلام ومباحثه إلا انه لم يكن بمثل شمولية ابن السراج.

ومن هذه الموازنة العجلى نستطيع أن نقرر بكل ثقة أنّ أبا علي الفارسي سار على خطى شيخه في تأليف كتابه من حيث التبويب وذلك باتباع خطوطه العامة واعتماد الأسس التي اعتمدها ابن السراج في تأليفه (الأصول في النحو) إلا أن طبيعة

كتاب (الإيضاح العضدي) التعليمية وما اتصف به من إيجاز جعله يحاول حذف بعض الموضوعات أو بعض تفريعات أبوابه وهو ما فعله ابن جني كذلك، فقد اتبع منهج شيخه أبي علي وإن كان هو منهج ابن السراج في الأساس - إلا أنهما أجريا بعض التحويرات الجزئية في تبويب التفريعات وترتيب أجزاء الموضوع الواحد.

وهنا لا بد من أن اذكر مبدأ عاماً وجدته يشغل بال النحاة وهو ضرورة التفرد في بعض خصائص المنهج الذي يتبعه ذلك النحوي بابتداع مسالك جديدة أو - في الأقل - مخالفة لما هو مألوف ولو كان ذلك جزئياً ولا أهمية له ولا يؤثر في هيكل التبويب العام كالاجتهاد في إجراء تقديم أو تأخير في قسم أو قسمين من أقسام (المفعولات) أو (التوابع) أو بعض أبواب (المنصوبات) أو تغيير موضع (النكرة والمعرفة) أو (ما ينصرف وما لا ينصرف) أو باب (الحكاية) وهي تغييرات لا تقدم منهجاً جديداً في التبويب قدر ما تفصح عما يحتاج في نفوس النحاة من رغبات تحت وطأة هذا المبدأ في التأليف.

وهذا الأمر يفسر لنا ظاهرة الاختلاف في تفصيلات المنهج الواحد عند هذه أو ذاك ممن ينضوون تحت سقف (مدرسة منهجية واحدة في التبويب) وكما سيتضح ذلك بصورة أجلى عند النحاة الآخرين في القرنين السادس والسابع ولا شك في أنّ قدرات الإبداع والتطوير التي هي جزء من القدرات الشخصية لكل نحوي وبالقدر الذي ينحاز به كل منهم بحسب إمكاناته الذهنية والعقلية والثقافية والذوقية، هي أكثر العوامل تحضيراً لاعتماد هذا المبدأ في التأليف النحوي، ومن هذا المنطلق نفهم هذا التباين الجزئي وغير الجوهري في بعض تفصيلات مناهج العلماء الثلاثة في التبويب ولكن ذلك لا يغير من حقيقة اتفاقهم على اعتماد أسس واحدة وسيرهم بخطوات متشابهة تماماً في تبويب الموضوعات الرئيسة.

أمّا كتاب أسرار العربية لأبي البركات الانباري (ت٥٧٧هـ) فهو في تبويبه العام وأسس منهجه لا يختلف عن كتاب ابن السراج ويستطيع أي باحث أن يجد الخصائص المشتركة في هذا التبويب إلا أن مرور أكثر من قرنين ونصف القرن - وهو الفرق الزمني بين الكتابين - لا يمكن أن يجعل أبا البركات الانباري يتبع

تخطيط ابن السراج وتبويبه كما هو، دون تغيير في بعض الأبواب، بل كان لروح عصر الأنباري وثقافته أولاً وخصائص شخصية الانباري المتميزة بالعمق والتفكير الفلسفي ثانياً ولتطوّر تجارب التأليف النحوي عند الزمخشري وغيره ممن جاء بعده ثالثاً الأثر الكبير في ظهور بعض الفوارق الجزئية في التنظيم.

فالكتاب موزع على أربعة وستين باباً، قدم لكتابه بمقدمة نحوية تضم سبعة أبواب خصص الأبواب الثلاثة الأولى منها لبيان بعض الأمور الأساسية من توضيح للكلام والإعراب - والبناء - وإفراد أربعة أبواب لتوضيح حالات الاسم من حيث الأفراد والتثنية والجمع بأنواعه ثم ذكر المرفوعات من الأسماء والمنصوبات والمجرورات ثم ذكر التوابع وباب ما ينصرف ثم انتقل بعدها إلى إعراب الأفعال وبنائها ثم تناول موضوعات صرفية. فهو تقريباً يسير بخطى منظمة على طريق ابن السراج وتبويبه إلا انه اختزل من أقسام الكلام الحرف إذا لم يخصص له باباً لاعتقاده - وهذا مجرد ظن - بأنه موزع على أبواب الاسم والفعل من حروف جر وحروف استثناء وحروف نداء، وحروف عطف ثم الحروف التي تدخل على المضارع في حالات النصب والجزم وهو اختزال مناسب ومفيد.

ولا يختلف كتاب ملحة الإعراب كثيراً عن تبويب هذه الكتب سوى أنه في دراسته أحوال الاسم يقدم المجرورات على المرفوعات والمنصوبات ويعلل الدكتور فاضل السامرائي ذلك بقوله: فهو يبدأ بالمجرورات ولعل خطته في ذلك أن يبدأ بما يخص الاسم[1].

وفي ضوء ما عرضته من كتب هذه المجموعة يمكن القول أن التنسيق والتنظيم صارا سمة بارزة في التبويب النحوي إذ أن هذه الكتب كانت تؤلف على هدف خطط واضحة وتجرى على نسق معروف وهو النسق الذي اختاره ابن السراج واختطه لنفسه وترسمه من بعده مؤلفو هذه المجموعة ومجموعات أخرى مع فوارق بسيطة كما سنرى.

---

(١) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، ٣٩.

الفصل الرابع

مناهج تبويب المجموعة الثالثة والرابعة

المجموعة الثالثة:

١- كتاب المفصل في النحو محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ).

٢- الكافية وشرحها ومنظومتها لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ).

حظي كتاب (المفصّل) للزمخشري باهتمام كبير من النحاة القدامى والمحدثين إذ تولاه القدامى بالشرح والتعليق عليه والنقل منه أمّا المحدثون فقد أثاروا حوله دوياً من المديح، والإطراء غطى على كل المحاولات التي سبقته أو خلفتهن فنسبوا له ابتكار طريقة جديدة لم يسبق إليها، وعدوا ما جاء به ثورة في مناهج التأليف النحوي وخروجاً على المألوف، وقبل أن أوضح حقيقة هذا الأمر أعرض عددا من أقوال الباحثين المحدثين التي قيلت في اثر الزمخشري فيمن جاء بعده واثره في مناهج التبويب النحوي. يقول الدكتور حسن عون في كتابه تطور الدرس النحوي جاء الزمخشري الممثل لروح عصره وثقافة مجتمعه، وأمر النحو كما رأينا، قناعة ورضا عن كتاب سيبويه، ثم لف ودوران حوله، شروح، تعليقات، استدراكات، تعليلات، خلافات جزئية أغلبها في أمور شكلية، ثم مؤلفات في التطبيق على قواعد الإعراب، وبعض محاولات في نظم القواعد النحوية، تقول جاء الزمخشري وأمر النحو على هذه الصورة فلم يرض على هذا الوضع وأراد فيما يبدو أن يهيىء الدرس النحوي للطلاب استجابة لمتطلبات العصر ووفقا للظروف العلمية والامكانات العقلية لدى المهتمين بشؤون النحو ولدى الراغبين في دراساته.. ثم رأى أن النحو في

المؤلفات السابقة وعلى رأسها كتاب سيبويه مضطرب في منهجه وفي أبوابه وفي أحكامه، حيث يظهر فيه الخلط والتكرار والاستطراد ويغلب عليه عدم الوضوح وعدم الاستقرار، فرأى أنْ يخلّص الدرس النحوي من كل ذلك ويجعله نصاً في مادته سهلاً في تناوله واضحاً في سيره مستقيماً في منهجه فألف لذلك كتابه المفصل حيث جمع المادة النحوية على نسق لم يسبق إليه.. كما نرى أنه بقفزة سريعة إلى ما صنعه الزمخشري في المنهج النحوي وفي إخضاع المادة النحوية له نستطيع أن نتبين مدى التطوير الذي أدرك التصنيف النحوي على يد الزمخشري ولكنه تطوير يتناول التخطيط للدرس النحوي والتصنيف على أساسه أكثر من تناوله المادة النحوية نفسها من حيث ما تشتمل عليه من قضايا وأحكام[1].

أمّا الأستاذ عبد الحميد حسن فيقول عن كتاب المفصل للزمخشري ليس في الكتب التي بينه وبين كتاب سيبويه مما وصل إلينا كتاب عالج المباحث النحوية علاجاً كاملاً شاملاً فإنما هي مؤلفات في موضوعات نحوية خاصة أو في مباحث صرفية هي اقرب إلى الصيغة اللغوية.. فكتاب المفصل يعتبر مرحلة تامة النمو وحلقة كاملة الوضع في سلسلة البحوث النحوية[2].

ويرى الأستاذ موسى بناي علوان أن كلا من كتاب (الإيضاح) العضدي لأبي على النحوي و(اللمع) لابن جني لا يخرج عن منهج الاقدمين في التنظيم ثم يردف قائلاً فإذا وصلنا إلى زمن الزمخشري وجدناه يخرج عن التقليد القديم ويبدأ بالتحديد في التنظيم المنهجي وطريقة المناقشات فقد قسم المفصل إلى أربعة أبواب، الأسماء، والأفعال، والحروف، والمشترك، وكان مثلا يحتذى به في التأليف النحوي[3].

---

(١) تطور الدرس النحوي ٨١-٨٩.

(٢) القواعد النحوية، ٢٦٧.

(٣) شرح الوافية نظم الكافية، مقدمة المحقق، ٢٥.

ويذكر الأستاذ طارق عبد عون أن (تقسيم الزمخشري كتابه على أربعة أبواب، الأسماء، والأفعال، والحروف، والمشتركات، إنما هو منهج سديد بالإضافة إلى ما اتبعه المصنفون في النحو قبله[1].

ويتضح من هذه الآراء في منهج الزمخشري ومن أقوال آخرين غيرها أن الزمخشري قد استنّ طريقاً لم يسلكه السابقون له وأنّ منهجه مبتكر يختلف تماماً عن مناهج السابقين له.

والواقع أنّ الزمخشري يستحق أن يقال فيه كثيراً، لأنه نحوي مبدع ولغوي ومفسر له مكانة مرموقة في كل تلك المجالات وإنّ كل ما قيل فيه إنما هو وفاء لهذا الرجل المبدع الذي أحب العربية ودافع عنها، ولكن هذا الإعجاب ينبغي أن لا يحجب أبصارنا عن أعمال الآخرين الذين سبقوه كما أن هذا الإعجاب لا يفقدنا القدرة على البحث العلمي السليم الذي يقودنا إلى الحقائق بخطوات منظمة وبناء على ذلك أرى في هذه الأقوال - فيما يتعلق بالتبويب - مبالغة تجعلها ادنى إلى الخطأ، ذلك لأن من يقرأ كتاب الأصول في النحو لابن السراج الذي يمثل مرحلة التنظيم بعد كتاب سيبويه ويدقق في تقليب وجوه منهجه كما عرضناه لا يشك في أن أولئك الباحثين قد غمطوا حق من سبق الزمخشري كثيراً، ونسبوا إلى الزمخشري ابتكارات كان قد سبق إليها.

ولكن هذا لا يعني أن مرحلة الزمخشري هي امتداد لمرحلة ابن السراج لأن الزمخشري يمثل مرحلة جديدة، رغم أنها كانت قصيرة المدى ومحدودة الاثر إذ لم ينهج نهجه في التبويب غير أن الحاجب في كافيته وكتبه الأخرى التي لم تختلف في تبويبها عن تبويب الزمخشري مع فرق ضئيل سنذكره في مجاله. وقبل أن أذكر شيئا عن خصائص هذه المرحلة لا بد من أن اقارن بين تبويب (كتاب الأصول في النحو) لكونه مثالا لمدرسة ابن السراج وتبويب كتاب (المفصل) لكونه (مثالا) الزمخشري، وذلك للوقوف على مدى صحة الاتجاه الذي تحمس له

---

(١) ابن الحاجب النحوي، ٦٨.

الدكتور حسن عون كثيراً وغيره ممن قال بمثل ما قاله في تصوير تبويب المفصل للقارئ وكأنه ثورة منهجية على المألوف القديم، ولكي لا أطيل في هذه الموازنة آثرت عدم الإيغال في التفصيلات والاقتصار على الفروق الجوهرية بين تبويب كل من الكتابين، لذا أرى درجها في ملاحظات أيسر لذلك. وأهم تلك الملاحظات:

١- يتفق كل من ابن السراج والزمخشري على اعتماد أسس متشابهة في التبويب فكلاهما نظر إلى العلاقة بين النحو والصرف من زاوية خاصة، فابن السراج ضم كتابه موضوعات نحوية وصرفية، وكذلك الزمخشري، إلا أن الأول افرد لها أبوابا خاصة بها في الجزء الثالث وبعض الجزء الثاني من كتابه في حين بحثها الزمخشري في أثناء الموضوعات النحوية فدرج منها ما يخص الاسم في قسم الاسم وما يخص الفعل في قسم الفعل وما يخص الحرف في قسم الحرف جنباً إلى جنب مع الموضوعات النحوية لكل قسم.

أما الأساس الثاني فهو حالة الكلمة في الافراد والتركيب أي دراسة إعراب الكلمة في حالة إفرادها وفي حالة ائتلافها مع غيرها من الكلمات وقد أفرد الزمخشري لموضوع الإفراد والتركيب كتاباً خاصاً بذلك هو (المفرد والمؤلف في حين توسع ابن السراج في بحثها ضمن كتابه الأصول.

والأساس الثالث الذي اتفقا عليه في مؤلفيهما هو الإعراب والبناء، وقد كان هذا الأساس محور الكتابين وعمودهما الفقري فهما يذكران إعراب الاسم أولاً ثم بناءه وإعراب الفعل ثم بناءه وبناء الحرف.

أما الأساس الذي أثار ضجة الباحثين المحدثين وجعلهم ينسبون إلى الزمخشري السبق في التحديث والتغيير فهو تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف إذ زاد الزمخشري قسماً رابعاً هو المشترك ضمنه كل حكم اشتركت فيه الأقسام الثلاثة أو اثنان منها وعن هذا القسم يقول الزمخشري المشترك نحو الإمالة

والوقف وتخفيف الهمزة والتقاء الساكنين ونظائرها مما يتوارد فيه الأضرب الثلاثة أو اثنان منها[1].

أما ابن السراج فقد اعتمد التقسيم الثلاثي، وسنوضح الفرق بين صنيع ابن السراج وصنيع الزمخشري في هذا المجال عند الموازنة بين موضوعات المشترك في الكتابين وهو - دون شك - فرق شكلي لا يمس جوهر هذا الأساس.

وهذه الأسس هي الدعائم التي أقام عليها كل من المؤلفين هيكل منهجه في التبويب وهي - لا شك - واحدة في كلا الكتابين وان تصور بعضهم أن ثمة فوارق بينهما في بعض هذه الأسس.

٢- قدم ابن السراج لكتابه بمقدمة نحوية وضح فيها مفهوم كل من الكلام والاسم، والفعل والحرف، وخصائص كل منها، في حين وضح الزمخشري مفهوم كل منهما في قسمه. وركز على خطبة الكتاب مدافعاً فيها عن العربية وأهميتها وضرورة دراستها والتعمق فيها وقدسيتها موبخاً الشعوبيين على تجاهلهم لها أو غضهم من قدرها.

٣- تناول كل منهما في القسم الأول من كتابه موضوعات الاسم بدراسة المعربات أولا ثم المبنيات وقد بدا كل منهما بدراسة المرفوعات أولا ثم المنصوبات ثم المجرورات ثم التوابع. وقد تناول كل منهما في المرفوعات (الفاعل، المبتدأ وخبر المبتدأ وما لم يسم فاعله واسم كان وخبر إنّ). ولم يختلفا في هذا الترتيب إلا في تقديم الفاعل على المبتدأ عند الزمخشري وتقديم المبتدأ على الفاعل عند ابن السراج. ولكل منهما سببه في ذلك الزمخشري ينظر إلى الفاعل أنه واحد ليس إلا وغيره ملحق به، حيث يقول (الرفع علم الفاعلية والفاعل واحد ليس إلا أما المبتدأ وخبره وخبر إنّ وأخواتها و(لا) التي لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب[2].

---

(١) المفصل، ١٥٨.

(٢) المفصل، ١٠.

أمّا ابن السراج فيقارن بين المبتدأ والفاعل قائلا المبتدأ يبتدأ فيه بالاسم المحدث عنه قبل الحديث وكذلك حكم كل مخبر والفرق بينه وبين الفاعل أنّ الفاعل مبتدأ بالحديث قبله الا ترى أنك إذا قلت: زيد منطلق فإنما بدأت بزيد وهو الذي حدثت عنه بالإنطلاق والحديث عنه بعده. وإذا قلت ينطلق زيد فقد بدات بالحديث وهو انطلاقه، ثم ذكرت زيداً المحدّث عنه بالإنطلاق بعد أن ذكرت الحديث[1]، ومما اختلف فيه الزمخشري عن ابن السراج في (المرفوعات) هو عدم ذكره (ما لم يسم فاعله) واكتفى ببحثه ضمن قسم الفعل تحت عنوان (ومن اصناف الفعل المبني للمفعول)[2].

٤- قسم ابن السراج المنصوبات تقسيماً يقبله العقل والذوق - كما عرضته مثالا لتقسيمات ابن السراج وتفريعاته - وقد سار الزمخشري في الطريق نفسه إلا أنه اختلف معه فيما يأتي:

أ- فصل ابن السراج البحث في الحروف المشبهة بالفعل ولا سيما (إنَّ وأنْ) في حين اكتفى الزمخشري باسم إنّ وأنّ فقط.

ب- اقتطع ابن السراج موضوعاً سمّاه (تمييز المقادير) بحثه بصورة منفصلة عن التمييز، في حين لم يفعل الزمخشري ذلك.

ج- ومن تفريعات المنصوبات عند ابن السراج ما سمّاه بـ (ذكر الاسم المضموم

---

(١) الأصول في النحو ١: ٦٣.

ومن المفيد أن أذكر في هذا المجال أن ابن هشام قدم الفاعل على المبتدأ معللا ذلك بأمرين هما: الأول: أن عامله لفظي وهو الفعل أو شبهه بخلاف المبتدأ فإن عامله معنوي وهو الابتداء، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي بدليل انه يزيل حكم العامل المعنوي تقول في (زيد قائم) كان زيد قائماً و(إن زيداً قائم) و(ظننت زيداً قائماً) ولما بينت إن عامل الفاعل أقوى كان الفاعل أقوى والأقوى مقدم على الأضعف. الآخر : أن الرفع في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول وليس هو في المبتدأ كذلك والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني فقدمت ما هو الأصل) (شرح شذور الذهب، ص ١٦٦، ١٦٧).

(٢) المفصل ١١٦.

والمفتوح اللذين يضارعان المعرب) درس فيهما النداء والندبة والاستغاثة والترخيم وكذلك النفي بلا في حين درس الزمخشري النداء ضمن المفعول به واسم لا بصورة مستقلة وعداً ذلك نجد تفريعات المنصوبات واقسامها عند كل من ابن السراج والزمخشري تسير بخط واحد رغم أنّ ابن السراج كان أكثر تنظيماً من صاحبه.

٥- يتفق منهج الزمخشري مع منهج ابن السراج في تبويب المجرورات.

٦- يتفق المؤلفان أيضا على دراسة التوابع بعد المجرورات مباشرة إلا أن الزمخشري بعد أن تشير إلى العطف بالحروف كونه واحداً من التوابع بإشارة موجزة يعد ببحثه في قسم الحرف ضمن باب (حروف العطف)[1].

٧- يدرس ابن السراج موضوع - ما لا ينصرف - قبل دراسته للمبنيات من الأسماء ويتبعه باب للحكاية لسبب ذكرته عند عرضي تبويب كتاب الأصول.

في حين لم يفعل الزمخشري ذلك إذ درس المتصرف وغير المتصرف في أول الاسم المعرب) أي قبل أن يبدأ بالمرفوعات ولا اخاله مصيباً في ذلك.

٨- أمّا في قسم (الفعل) فرغم أنهما يتفقان على بحثه بعد الفراغ من موضوعات الاسم إلا أنهما اختلفا في نظرتهما إلى تقسيمه، فقد اهتم ابن السراج بإعراب الفعل في حالات الرفع والنصب والجزم، وبيانه موضحاً أنواع المبنيات منه في حين اهتم الزمخشري بأنواع الفعل من حيث تعديته ولزومه، ونقصه وتمامه وتصرفه وجموده، وعدد حروفه، وهي تقسيمات استنفد ابن السراج معظمها في بحثه لإعراب الاسم، حيث درس (تعديه الفعل ولزومه، ونقصه وتمامه فعلا المدح والذم وأفعل التعجب) في أماكنها المناسبة لها ضمن أبواب إعراب الاسم واعتقد أن منهج ابن السراج كان سليما إذ إن عزل المفعول به عن تعدية الفعل منهج غير سليم من الناحية التعليمية وكذلك عزل الأفعال الناقصة عن اسمها أو عن خبرها، وأفعال المدح والذم عن معمولاتها، لأن ذلك تشتيت وتمزيق لموضوعات متكاملة.

---

(١) المفصل: ٥٠.

٨- أمّا الحروف فقد نظر إليها ابن السراج من حيث عدد حروف كل منها أي: ما تكون من (حرف واحد أو من حرفين أو من ثلاثة حروف) في حين نظر الزمخشري إليها من حيث معانيها علما بان كثيرا منها يمكن بحثه في مكانه المناسب في قسم الأسماء أو قسم الأفعال كحروف الجر أو الحروف الداخلة على الأفعال وغيرها.. ومنهج الزمخشري هذا في الحروف وإن كان اكثر نفعا من منهج ابن السراج الا أنه جعل الزمخشري يعيد شرح بعض الموضوعات اكثر من مرة كما فعل في حروف العطف أو الحروف المشبهة بالفعل أو نواصب المضارع أو جوازمه أو حروف الجر.

٩- أما قسم (المشترك) فهو قسم جديد على مناهج التأليف النحوي إذ لم يسبقه فيه أحد إلا أن بريق هذا القسم سرعان ما خفت بعد زمن قصير إذ لم يتأثر به كثير من النحاة ولم يتغير من واقع التأليف فلم يتأثر به حتى شريكه في هذه المجموعة واعني به (ابن الحاجب) فهو لم يذكر المشترك إلا في شرحه (للمفصل) بكتابه (الإيضاح في شرح المفصل)، وهو أمر لا بد منه في متابعة المصنف عند شرح تصنيفه.

وخلو كتاب الأصول من هذا القسم لا يعني خلوه من موضوعاته وإنما على العكس خصص ابن السراج - كما قلت - الجزء الثالث وبعض الجزء الثاني لدراسة الموضوعات الصرفية والصوتية واللغوية وهي الموضوعات التي وضعها الزمخشري في قسم المشترك) إذ بحث ابن السراج (الوقف، الإمالة، تخفيف الهمزة، التقاء الساكنين، حكم أوائل الكلم، الابنية، التصريف، الإدغام وموضوعات أخرى في قسم خاص لم يعنون له ابن السراج عنواناً وإنما تركه لمثل هذه الموضوعات ولم يزد الزمخشري عليه إلا أن أطلق على ذلك القسم اسم (المشترك).

١٠- وأما الإضافة التي تستحق تسجيلها بفخر للزمخشري ووضعها في مكانه المناسب من التقويم فهي إبداعه في دمج الموضوعات الصرفية مع الموضوعات النحوية، حيث درس في قسم (الاسم) موضوعات نحوية كالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمبنيات والتوابع علاوة على موضوعات صرفية مثل التصغير وصيغ الثلاثي والرباعي والخماسي، كذلك بحث في الأفعال علاوة

على بنائها وإعرابها الفعل الثلاثي والفعل الرباعي وهما موضوعان درسهما ابن السراج ضمن الموضوعات الصرفية.

ومن هذه الموازنة يتضح لنا بجلاء أن منهج الزمخشري في التبويب لا يختلف كثيراً عن منهج ابن السراج، بل هو امتداد له إن لم نقل انهما ينهجان منهجاً عاماً واحداً من حيث الأسس والتقسيمات العامة ولا يختلفان إلا في التفريعات التي لا تغير من تشابه المنهجين في التبويب.

أمّا ابن الحاجب فقد كان متأثرا كثيراً بالزمخشري حيث سار في كتبه جميعاً على طريقته في التبويب وفي هذا يقول الدكتور طارق عبد عون: الكافية مقدمة في النحو وجيزة ولكنها على وجازتها الشديدة مغنية محيطة بمسائل النحو سار فيها ابن الحاجب على نهج الزمخشري في مفصله وقفى على آثاره وتتبعه، ولا نظن أن هذا نقصا في المنهج لأن تقسيم الزمخشري كتابه على أربعة أبواب: الأسماء والأفعال والحروف والمشتركات إنما هو منهج سديد بالإضافة إلى ما اتبعه المصنفون في النحو قبله[1].

غير أن الدكتور موسى بناي علوان يرى رأيا مناقضاً لذلك إذ يقول فقد يبدو في الظاهر أن منهج الكافية يشبه منهج المفصل وذات أن المفصل مقسم إلى الأسماء، والأفعال، والحروف، والمشترك، وعلى هذا يكون ابن الحاجب في كافيته قد تابعه في الأسماء والأفعال والحروف وحذف المشترك. وهذا هو الذي دفع طارق عبد عون لان يقول سار فيها - أي الكافية - لابن الحاجب على نهج الزمخشري في مفصله وقفى على آثاره فتتبعه، ولا أظن هذا نقصاً في المنهج لأن تقسيم الزمخشري كتابه على أربعة أبواب: الأسماء والأفعال والحروف والمشترك إنما هو منهج سديد، ويعد ذلك الفرق بين الكافية والمفصل[2].

---

(١) ابن الحاجب النحوي، ٦٨.

(٢) شرح الوافية نظم الكافية، ٧١، ٧٢.

وبعد أن يذكر بإيجاز أقسام الزمخشري الأربعة وتقسيم الكافية، يقول مما تقدم يظهر لنا بأن الشبه بعيدا جدا بين المنهجين من حيث تناول المادة النحوية ويمكن أن نوجز هذا الاختلاف بالنقاط الآتية:

أ- إن الزمخشري تناول المادة النحوية والصرفية وقسمها على أربعة أقسام دون أن ينظر إلى أي اعتبار من اعتبارات تقسيم الكلمة.

ب- إن ابن الحاجب قسم الكلمة على ثلاثة أقسام وناقش كل قسم من أقسام الكلمة بصورة مستقلة عن غيره من الأقسام الأخرى وانتهت الكافية بانتهاء القسم الأخير من أقسام الكلمة.

ج- ناقش الزمخشري المادة الصرفية مع الأسماء كما هو الحال في النسب والتصغير وجمع التكسير والأسماء المؤنثة، ومع الأفعال كما جاء في ابنية مصادر الأفعال الثلاثية والرباعية والخماسية، والقسم المتبقي منها أدخله مع المشترك.

د- ابن الحاجب جرد المادة النحوية تماماً من مادة الصرف وخصص كتاباً مستقلا جمع فيه المادة الصرفية.

وبذلك تنتفي شبهة من يدعي تقليد ابن الحاجب للزمخشري في التنظيم المنهجي[1].

ومن قراءة الكتابين قراءة دقيقة نجد أن ما ذكره الدكتور موسى بناي غير مقنع لافتقاره إلى الدليل القاطع لإثبات ما ذهب إليه إذ لم أجد دليلا مقنعاً يثبت نقضه لرأي الدكتور طارق عبد عون سوى أن ابن الحاجب فصل النحو عن الصرف الذي افرد له كتابه (الشافية) وهذا ذكره الدكتور طارق أيضا.

وقد عقد الدكتور طارق عبد عون موازنة بين الكتابين[2] أوضح فيها فروقاً دقيقة في التقسيمات والتفريعات بين الزمخشري وابن الحاجب لخصها بقوله: على أنني أزعم أنّ ابن الحاجب قد غاير الزمخشري في وضع بعض الموضوعات في باب

---

(١) شرح الوافية نظم الكافية، ٧٢-٧٤.

(٢) ابن الحاجب النحوي ٦٩-٧٢.

كان الزمخشري قد وضعها في غيره، أو أنه لجأ إلى التقديم والتأخير في بعض آخر مع اختلافات أخرى[1].

والواقع انّ الفروق بين مناهج كل من ابن الحاجب أو الزمخشري أو ابن جني أو أبي علي الفارسي أو ابن السراج هي فروق ضئيلة وغير جوهرية كما بينت في سلسلة الموازيات بين كتب أولئك النحاة، لذا يصعب على المرء أن يرد كتاب ابن الحاجب (الكافية) إلى منهج الزمخشري باستثناء حذفه باب المشترك أو أن يرده إلى مذهب ابن السراج. والحقيقة هي أن الموازنة الدقيقة المركزة بين الكافية والمفصل تظهر أن ابن الحاجب (اقتفى اثره) إلا انه خالفه في تناول الموضوعات الصرفية كما اتضح لنا من قبل.

ومن المناسب أن أذكر هنا أن ابن الحاجب قد عاب على الزمخشري بحث الاسم المعرب في قسم (الأسماء) مع أن الإعراب ظاهرة مشتركة في الأسماء والأفعال وهو خلاف المنهج الذي التزمه، وقد علل الزمخشري منهجه هذا بقوله الكلام في المعرب وإن كان خليقاً - من قبل اشتراك الاسم والفعل في الإعراب - بأن يقع في القسم الرابع، الا أن اعتراض موجبين صوب إيراده في هذا القسم أحدهما أن حق الإعراب للاسم في أصله والفعل إنما تطفل عليه فيه بسبب المضارعة والثاني: أن لا بد من تقدم معرفة الإعراب للخصائص في سائر الأبواب[2].

فقال ابن الحاجب معترضا على الاعتذار الأول وهذا اعتذار غير قوي فإن الإعلال اصل في الأفعال فرع في الأسماء، ومع ذلك قد ذكره في القسم المشترك ومقتضى هذا أن يذكر المعتل من الأفعال في الأفعال لأنها اصل فيه، والمعتل من الأسماء في الأسماء لأنه فرع كما ذكر ذلك في الإعراب[3].

---

(١) المصدر نفسه: ٦٩.

(٢) المفصل: ٩.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل: ٥٧.

وأجاب عن الاعتراض الثاني بقوله يعني أن الحاجة إليه كانت لمن يشتغل بهذا العلم داعية إلى تقدم الإعراب فيقتضي ذلك تقديمه وإن كان من قبيل المشترك وهذا أيضا غير سديد فإنه لو كان كذلك لوجب أن يقدم إعراب الأفعال، لأن الحاجة إليه كالحاجة إلى إعراب الأسماء ثم قال وكان الأولى تعليله بغير ذلك، وذلك أن الإعراب في الأسماء ليس هو الإعراب في الأفعال في المعنى وإن اشتركا في قسم الإعراب وفي ألفاظه وذلك أن الإعراب في الأسماء موضوع بإزاء معان يدل عليها..[1].

كما اعترض ابن الحاجب على الزمخشري في عدم ذكره مفعول ما لم يسم فاعله فقال ومفعول ما لم يسم فاعله عنده فاعل، والذي يدل عليه انه داخل في وحده وأنه لم يذكر في المرفوعات فدل على انه داخل في حد الفاعل إذ لا يصح دخوله مع غيره بوجه[2]، وقد افرده ابن الحاجب عن الفاعل في الكافية وشرحها ومدرسة (مجموعة الزمخشري) وإن كان أثرها محدود في النحاة اللاحقين ولا سيما فيما يتعلق بتخصيص قسم للمشترك إلا أن أسس منهجها - التي هي في الوقت نفسه أسس منهج ابن السراج - ظلت سائدة في كتبنا النحوية إلى يومنا هذا لقدرتها على استيفاء موضوعات النحو الصرف والصوت في آن واحد.

المجموعة الرابعة:

١- المقرب لأبي الحسن علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت٥٩٩هـ).

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأثير الدين أبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ).

٣- غاية الإحسان في علم اللسان لأثير الدين أبي حيان الأندلسي.

٤- اللمحة البدرية لأثير الدين أبي حيان الأندلسي.

---

(١) المصدر نفسه، ٥٨.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل، ٥٦.

٥- الموفور من شرح ابن عصفور لأثير الدين أبي حيان الأندلسي.

لا يستطيع الباحث أن يوحد عدداً من المؤلفات النحوية في مجموعة واحدة بعد مجموعة الزمخشري إذ انه يلاقي في توحيدها صعوبة لضعف الروابط والصلات في الأسس المعتمدة في التبويب وفي التفريعات التي يلجأ إليها النحاة لبيان قدراتهم في التقسيم، وقد نشأ هذا الضعف في الروابط من اختلاف مناهج النحاة في تبويب كتبهم في الحقب اللاحقة، فكل مؤلف يكاد ينفرد بمنهج في التبويب يختلف عن مناهج النحاة السابقين وتمتد هذه الظاهرة لتشمل كتب النحوي الواحد، فلا تجد خطاً منهجياً واحداً عند المؤلف الواحد كما هي الحال في كتب ابن هشام مثلاً. وتكاد التغييرات التي ينفرد بها كل نحوي أو كتاب من كتبه تنحصر في أمور ثانوية وذلك بالخلط بين مناهج النحاة السابقين وانتقاء ما يروق لهم من تلك المناهج دون إخلال بالأسس التي ذكرناها في المجموعات السابقة.

والواقع أن من يتعمق في استقصاء أسباب هذا النزوع للتغيير ومخالفة مناهج السابقين أو المعاصرين يجد أن الجانب الشكلي في التأليف هو المجال الوحيد الذي يستطيع فيه النحوي إظهار قدراته وإمكاناته بعد أن استنفذ النحاة السابقون لهم كل مجالات النحوي من تقعيد وتأصيل وتبيين وتعليل إذ لم يبق للنحاة اللاحقين غير التطوير في التبويب ومحاولة إعادة ترتيب الأبواب لذا صار الاختلاف في مناهجهم أمراً متوقعاً. وبناء على ذلك فإني اعترف مسبقاً أن هذه المجموعة والمجموعتين اللاحقتين لا تمتلك مقومات المجموعة المتجانسة لوجود كثير من أوجه الاختلاف بين كتب المجموعة الواحدة ولكن الذي دفعني إلى توحيدها في مجموعة واحدة هو وجود اكثر من أساس مشترك بينها، علاوة على أن الخصائص المتشابهة بين كتب المجموعة الواحدة أكثر من الخصائص المختلفة، لذا سأعتمد أحد كتب المجموعة الذي يمتلك مقومات تمثيل هذه المجموعة وسوف أوضح من خلاله خصائص هذه المجموعة، فضلاً ما يتاح من إمكانية إجراء موازنة بين الكتب التي أراها تستوجب مثل هذه الموازنة.

وعلاقة أبي حيان الأندلسي بابن عصفور علاقة وثيقة وقنوات التأثر به متصلة تمده بأكثر من جانب من وجوانب التأثير ذلك أن أبا حيان اعتنى بكتب ابن عصفور فلخص بعضها، وهذّب مسائلها ووضّح ما فيها من غموض والف في ذلك عدة كتب منها.

أ- (تقريب المقرّب) وهو تلخيص لكتاب ابن عصفور (المقرّب).

ب- التدريب في تمثيل التقريب يقول عنه ابن حيان جاء شرحاً مختصراً للمقرّب والتقريب[1].

ج-الموفور من شرح ابن عصفور وهو اختصار لكتاب ابن عصفور (الشرح الكبير) يقول عن تبويبه ولما كان كتاب المقرب من أحسن الموضوعات ترتيباً واكملها تقسيماً وتبويباً رتبت هذا المختصر ترتيبه وهذبته تهذيبه وما كان في الشرح من أبواب عرى عنها (المقرب) وضعتها في المكان الذي يليق بها ويقرّب[2].

وترى الدكتورة خديجة الحديثي أنه لم يتقيد كل التقيد بكتاب (المقرب) وشرح ابن عصفور وإنما استفاد من تبويبهما ورتب كتابه ترتيباً جديداً[3].

أبو حيان إذن معجب بتبويب المقرّب مأخوذ به إذ يعدّه (من أحسن الموضوعات ترتيباً واكملها تقسيماً وتبويباً، لذا اثرت تلك الملازمة بين أبي حيان وكتب ابن عصفور في مناهج تبويب أبي حيان وطبعتها بكثير من سماتها المنهجية. وقد اخترت كتاب الإرتشاف ليمثل منهج أبي حيان في التبويب دون سائر كتبه التي ذكرتها له، وهذا الكتاب) هو اختصار لكتابه (التذليل والتكميل في شرح التسهيل) الذي هو شرح لكتاب ابن مالك (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد). وسبب اختياري له هو كونه آخر كتب أبي حيان في النحو، لذا جاء ممثلا لمنهجه في التبويب وغيره وفي هذا تقول الدكتور خديجة الحديثي ونستطيع أن نقول إنّ نحو أبي حيان

---

(١) أبو حيان النحوي، ١٠٥.

(٢) المصدر نفسه، ١٠٨.

(٣) أبو حيان النحوي: ١٠٦.

ومنهجه فيه يتبين بأجلى صورة وأكملها في هذا الكتاب الذي كان خلاصة أعماله وتآليفه النحوية وتضيف الدكتورة خديجة موضحة منهج الارتشاف وكان منهجه في الترتيب والتبويب يختلف عن منهجه في (التذييل والتكميل) وفي (منهج السالك) إذ كانت له طريقة خاصة هي أقرب ما تكون إلى طريقته في كتبه التي ألفها على (الممتع) و(المقرّب) و(شرح الجمل) لابن عصفور[1].

فمنهج أبي حيان في كتابه ارتشاف الضرب لم يكن تقليداً لمنهج ابن عصفور في (المقرب) وإنما كان متأثراً به قريباً منه فهما يلتقيان في أشياء ويختلفان في أخرى.

ولعل أهم ما يجمع الكتابين هو الهيكل العام في تبويبهما الذي بناه كل من ابن عصفور وابي حيان على أساس جديد يضاف إلى الأسس السابقة، وهذا الأساس مستوحى من تعريفهما للنحو بأنه "علم بأحكام الكلم العربية، إفراداً وتركيباً"[2].

يقول ابن عصفور في توضيحه لمنهجه الذي اعتمده وهو منهج يستند على هذا الأساس في هيكله العام أعلم أن الكلم لها احكام في أنفسها قبل تركيبها - وينبغي أن يؤخر الكلام على ذلك لعلة تذكر عند الأخذ فيه - وأحكام في حين تركيبها وهي نوعان إعرابية وغير إعرابية"[3].

ويتناول في أحكام النوع الأول منهما باب الإعراب، معرفة علامات الإعراب ذكر الأماكن التي يدخل فيها المعرب من الأسماء والأفعال لقب من ألقاب الإعراب (الأربعة) وفي هذا الباب يوضح فهرس موضوعاته إذ يقول أمّا الاسم فيرفع إذ لم يدخل عليه عامل لفظاً ولا تقديراً وكان مع ذلك معطوفاً على غيره أو معطوفاً غيره عليه نحو قولك واحد واثنان إذا أردت مجرد العدد لا الإخبار وإذا كان فاعلا، أو مفعولا لم يسم فاعله، أو مبتدأ، أو خبراً أو اسم كان وأخواتها

---

(١) المصدر نفسه: ٣٧٦.

(٢) أبو حيان النحوي، ١٤٢.

(٣) المقرب ١: ٤٦.

أو اسم ما وأختيها، لا، ولات، أو خبر إنّ وأخواتها أو تابعاً لمرفوع أو جارياً مجرى المرفوع.

وينصب إذا كان مفعولا مطلقاً مفعولاً به أو مشبهاً به أو مفعولاً فيه أو معه أو من أجله، أو حالاً، أو تمييزاً، أو مستثنى، أو خبر كان وأخواتها، أو خبر ما وأختيها لا، ولات، أو اسم لا التي للتبرية أو اسم إنّ وأخواتها أو منادى أو تابعاً لمنصوب أو جارياً مجرى المنصوب ويخفض إذا دخل عليه حرف الخفض أو أضيف إليه اسم أو كان تابعاً لمخفوض أو جارياً.

وأما الفعل فيرفع إذا عري من النواصب والجوازم وينصب إذا دخل عليه ناصب أو عطف على منصوب ويجزم إذا دخل عليه جازم أو عطف على مجزوم أو جار مجراه أو كان بدلا منهما، فهذه جملة الأماكن التي تكون فيها الأسماء والأفعال معربة بلقب من ألقاب الإعراب[1]. ويجمل النوع الثاني من الأحكام التركيبية بقوله هذا النوع أيضا منحصر في ذكر أحكام المبني والمحكي وحكم إسناد الفعل المؤنث والعدد والإدغام فيها هو من كلمتين وتغيير آخر الكلمة لالتقائه ساكنا مع ساكنين في أول كلمة أخرى أو لنقل حركة الهمزة مما بعده إليه أو للوقف عليه أو لالتقائه إذا كان همزة مع همزة من أول كلمة أخرى[2]. ثم يذكر أبواب البناء والحكاية وباب إسناد الفعل إلى مؤنث وباب العدد وباب كنايات العدد، وباب اسم الفاعل المشتق من العدد وباب الإدغام من كلمتين وباب الإدغام المتقاربين.

أما القسم الثاني من أحكام الكلمة وهو (أحكام الكلم في أنفسها قبل تركيبها) فيتناول ما يلحق أول الكلمة وهو همزة الوصل.

وما يلحق آخر الكلمة ومنه باب التثنية وباب جمع المذكر السالم والمؤنث السالم، وباب النسب، وباب نون التوكيد.

وما يلحق نفس الكلمة وهو التصريف وقد قسمه على نوعين:

---

(١) المقرب: ١: ٥١.

(٢) المصدر نفسه ١: ٢٨٨.

الأول: اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني ومنه باب التصغير، وجمع التكسير والمصدر واسم المكان واسم الزمان واسم الآلة، والمقصور والممدود واسم الفاعل واسم المفعول، والحروف الزائدة.

الآخر: تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها ومنه باب الإدغام والإبدال والقلب والفعل والضرائر الشعرية.

أما منهج أبي حيان في (إرتشاف الضرب) فيقوم على الأساس نفسه وهو - أحكام الكلمة في حالتي الإفراد والتركيب فهو يقسم كتابه على جملتين:

الجملة الأولى (في الأحكام الإفرادية وتقدم القول في مواد الكلم وهي حروف الهجاء وتسمى حروف المعجم وحروف العربية عدداً ومخرجاً وصفة).

ثم يدرس القول في احكام الكلم العربية حالة الإفراد وهي على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: وهو المسمى بعلم التصريف ويقسم قسمين أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني، والآخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها وينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام.

القسم الثاني: من الجملة الأولى، وهو قسمان: قسم يلحق الكلمة من أولها وقسم يلحقها من آخرها.

القسم الأول: همزة الوصل وهمزة القطع في أل وفي أم بمعنى إلى.

القسم الآخر: وهو ما يلحق الكلمة من آخرها وهو علامتا التثنية وعلامات الجمع على حده، وياء النسب وعلامات التأنيث، ونون التوكيد ونون التنوين.

الجملة الأخرى: في أحكام الكلم حالة التركيب:

وهي إعرابية وغير إعرابية، وغير الإعرابية البناء والحكاية والإدغام من كلمتين، والتقاء الساكنين، والتقاء الهمزتين، من كلمتين والحاق علامة التانيث للفعل لأجل مرفوعه والعدد والكناية عن العدد والوقف.

وتحدث في القسم الثاني وهو الإعراب عن: معنى الإعراب وقسمه إلى ظاهر ومقدر وما لا ينصرف، والنكرة والمعرفة، ثم يقسم ما بقي من موضوعات إلى محال

الرفع والنصب والجر والجزم في الأسماء والأفعال، ثم تكلم عن التوابع ثم تحدث عن الأفعال وقسمها إلى متصرفة وجامدة وتحدث في الجامدة عن: نعم وبئس وحبذا وصيغ التعجب وقسم المتصرفة إلى أفعال لازمة، ومتعدية وهي الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر وهي ظن وأخواتها ثم تكلم على الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل وعلى التنازع والاشتغال والنداء والاستغاثة والتعجب والندبة والاختصاص والتحذير والإغراء وتحدث بعد ذلك عن المصدر واسم الفاعل وصيغ المبالغة واسم المفعول واسم الفعل وافعل التفضيل والصفة المشبهة وعن حروف المعاني والحقيقة والمجاز ثم الضرائر التي تجوز للشاعر دون الناثر.

ومما يلاحظ على الكتابين أن المؤلفين متفقان على أساس جديد بنى كل منهما كتابه عليه، حيث قسم كل من ابن عصفور وابن حيان كتابه بالنظر إلى الكلمة في حالة إفرادها وفي حالها عند التركيب.

ويتناول باب الأحكام الإفرادية ثلاثة أقسام:

الأول: ما يلحق أول الكلمة.

الثاني: ما يلحق آخر الكلمة من غير أثر عوامل الإعراب ويريدان به (ما يلحقها عند التثنية أو جمع المذكر السالم، والمؤنث السالم وياء النسب ونون التوكيد.

الثالث: ما يلحق نفس الكلمة - وهو التصريف - وقد قسماه إلى نوعين:

الأول: اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني، ومنه باب التصغير وجمع التكسير .. الخ.

الثاني: تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها ومنه باب الإدغام والإبدال والقلب..الخ.

ويتناول باب الأحكام التركيبية في قسمه الأول (حالات إعراب الكلمة): مرفوعات الأسماء ومنصوباتها ومجروراتها، ومواضع رفع الفعل ونصبه وجزمه وكذلك دراسة أفعال المدح والذم والتعجب.

وفي القسم الثاني منه يتناول البناء والأسماء المبنيات والحكاية واسناد الفعل إلى المؤنث والعدد والتاريخ في العدد وكناية العدد والإدغام ومخارج الحروف والوقف.

ويلاحظ على الكتابين أنهما يقسمان الكلمة في حالة الإعراب إلى ثلاثة أقسام أيضا، الاسم، الفعل، الحرف، وهو التقسيم نفسه في مناهج السابقين لهم، ككما أن المؤلفين لا يذكران الفعل المضارع في حالتي رفعه ونصبه عند حديثهما عن المرفوعات والمنصوبات لأنهما ما زالا ينظران إلى هذا التقسيم نظرة الأقدمين إذ في ضوئه تقسم المرفوعات والمنصوبات وغيرها وليس العكس كما سنرى في تقسيم المجموعة التالية.

وقد اختلف منهج أبي حيان عن منهج ابن عصفور في ترتيب شطري هذا الأساس (حالة الكلمة في الإفراد والتركيب) ففي الوقت الذي يؤخر ابن عصفور مباحث (الكلمة في حالة إفرادها) حتى يفرغ من مباحث القسم الثاني وهو (حالة الكلمة حين تركيبها) نجد أبا حيان يخالفه في ذلك ويترك التقسيم كما هو أي أنه يبحث الكلمة في حالة إفرادها ثم في حالة تركيبها ويعلل ذلك بأن (هذا التأخير لأبواب التركيب إنما كان لصعوبته واعتياصه)[1].

أما الأقسام الداخلية ضمن هذا الهيكل العام ففيه اختلاف في نظرة كل منهما إلى الموضوعات وقد كان أبو حيان - ولا شك - اكثر استقصاد ودقة وشمولا في عرض الموضوعات وترتيبها وذلك لأنه أراد أن يظهر مقدرته ويمتحن ثقافته واطلاعه على عدد كبير من مناهج النحاة فصقلها جميعاً في تجربته.

تقول الدكتورة خديجة الحديثي بعد أن تعرض منهجه في ترتيب (الإرشاف) ومن هذا المنهج المطرد المنظم نستطيع أن نستشف عقلية أبي حيان المنظمة المرتبة، فقد رتب كتابه ترتيباً منطقياً وهو ترتيب مبني على الخبرة الطويلة

---

(١) أبو حيان النحوي، ١٤٦.

بالتأليف والدراسة الكبيرة والاحاطة العميقة والإلمام الكافي بالموضوع الذي يبحث فيه[1].

وإذا ما اردنا أن نوازن بين الكتابين فإن ابن عصفور له سبق الابتكار في هذا التقسيم فهو أول من قسم الكتاب هذا التقسيم الذي توزعت فيه - بشكل منظم - موضوعات تخص الكلمة في حالة إفرادها من حيث تصريفها وما يلحقها في أولها وآخرها، وموضوعات تخصها وهي في حالة التركيب سواء أكانت إعرابية أم غير إعرابية.

أما أبو حيان فله فضل بلورة هذه الفكرة وتنسيق أبواب أقسامها وإيجاد المصطلحات الخاصة بها مثل (الجملة الأولى) و(الجملة الثانية). كما كانت نظرته إلى قسم الإعراب اكثر شمولية إذ إنها لم تنظر إلى تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف قدر اهتمامه بمجال الرفع والنصب والجر والجزم الذي يظهر فيه بوضوح أساس البناء والإعراب بما يقارب الصيغة التي سنراها في المجموعة القادمة وهذا ما لم نجده عند ابن عصفور.

ومع ذلك كان ابن عصفور قد حاز علاوة على فضل السبق بروزه في التنسيق الرائع لبعض الأبواب تنسيقاً يذكرنا بتنسيق ابن السراج فهو مقسم المنصوبات إلى مجموعات:

أ- المجموعة الأولى: وتضم المفعول به المنصوب بالفعل أو المنصوب بعوامل أخرى مثل المشتقات.

ب- المجموعة الثانية: ما يجوز أن يتسع فيه فينتصب على التشبيه بالمفعول به وهي ثلاثة أنواع الظرف، والمصدر المتسع فيهما ومعمول الصفة المشبهة باسم الفاعل.

ج- المجموعة الثالثة: باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على اللزوم، وبهذا الباب تتبين أحكام المنصوبات التي لا ينفك الفاعل عن طلبها من جهة المعنى، وهي

---

(١) أبو حيان النحوي ٣٧٨.

الحال، والمفعول المطلق وأعني بـه المصـدر والمفعـول فيـه وأعـني ظـرفي الزمـان والمكان[1].

د- المجموعة الرابعة: باب المنصوبات التي يطلبها جميـع الأفعـال علـى غـير اللـزوم وهي المفعول معه والمفعول من أجله[2].

هـ- المجموعة الخامسة: المنصوبات عن تمام ما يطلبها وهي التمييز والمستثنى ويفـرد بابا لكل من النداء والندبة والاستغاثة ثم باباً لـ(لا).

في حين نراه في موضوعات أخرى يميل إلى الدمج بين الفروع فهو مثلا يدمج حروف الجر جميعها بما فيها حروف القسم في باب واحد. كما أن له طريقـة سلسـة في الدخول إلى الأبواب فهو مثلا يدخل إلى باب النكرة والمعرفة من خـلال حديثـه عن النعت فيقول ولا يكون النعت إلا مساوياً للمنعوت في التعريـف أو اقـل منـه تعريفاً فلا بد من ذكر المعارف ومراتبها في التعريف: المعارف خمسة أصناف ..[3].

كما يدخل إلى أبواب الاشتغال والحذف في التحذير والنداء وكـل الأحـوال التي يحذف فيها الفعل والتي يجمعها مـن أبـواب متفرقـة في كتـاب سـيبويه وذلـك بحديثه عن (باب الأعمال).

كما يدرس نواصب الفعل المضارع من خلال حديثه عن رفع الفعل المضارع تحت باب (باب ذكر الرافع للفعل المضارع).

وهو يؤخر موضوع الممنوع من الصرف إلى ما بعد الفراغ من الفعل لأنـه في رأيه يجري مجرى الفعل إي يعنون له (باب ما جرى من الأسماء في الإعراب مجـرى الفعل) ويفسر ذلك قائلا وهـو غـير المنصـرف واعـني بـه كـل اسـم لا ينـون ولا يخفض)[4].

---

(١) المقرب ١: ١٤٤.

(٢) المصدر نفسه: ١: ١٥٨.

(٣) المصدر نفسه: ١: ٢٢١.

(٤) المقرب: ١: ٢٨٥.

الفصل الخامس

مناهج تبويب المجموعة الخامسة

المجموعة الخامسة

وتضم الكتب الآتية:

١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك وشروحه.

٢- الكافية الشافية لابن مالك وشروحها.

٣- لباب الاعراب لتاج الدين محمد بن محمد بن محمد الاسفراييني (ت٦٧٤هـ).

٤- قطر الندى وشروحه لابن هشام الأنصاري.

٥-شذور الذهب وشرحه لابن هشام الأنصاري.

لا أستطيع أن أقول إن هذه المجموعة تمثل المنهج المتكامل في التبويب النحوي فذلك أمر لا يمكن إدراكه لأنه ليس في ميدان التبويب مسألة اكتمال أو عدم اكتمال، إذ إنّ ترتيب وتبويب المؤلفات، خاضع لنظر الإنسان وذوقه وقد يختلف اختلافاً كبيراً من إنسان إلى آخر[1]. وقد يختلف من كتاب إلى آخر عند المؤلف الواحد. وليست الأسس التي اعتمدت في هذه المجموعة جديدة وإنما هي تعتمد الأسس التي اعتمدتها مجموعة ابن السراج لكنها تختلف عنها في أمرين هما:

١- إعادة النظر في ترتيب هذه الأسس فقد كان المحور الأساسي في مجموعة ابن السراج هو تقسيم الكلمة على اسم وفعل وحرف، ثم إعراب وبناء كل قسم منها علاوة على الأسس الأخرى.

---

(١) شرح المقدمة المحسبة، ص ٤٧.

وقد أعادت هذه المجموعة تنظيم هذين الأساسين فصار المحور الأساسي في تأليفها هو تقسيمها على معرب ومبني وبيان أنواع المعربات من مرفوعات ومنصوبات ومجرورات ومجزومات في كل من الاسم والفعل، ثم بيان المبنيات من الأسماء والأفعال والحروف.

٢- والأمر الآخر: زيادة أساس جديد إلى الأسس السابقة هو العناية بالمجموعات المتشابهة، ومن هذه المجموعات المعرب والمبني، للمرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات، التنكير والتعريف، الأفراد والتثنية والجمع، الصحيح والمعتل، الأسماء التي تعمل على الفعل، التوابع معمولات الفعل المحذوف..

والواقع أنّ دراسة تنظيم وتبويب كتب ابن مالك ولا سيما (الخلاصة) والتسهيل تجعلنا نشعر أنّ هذا النحوي كان نشيطاً يجدّ في البحث عن منهج في التبويب يتميز عن المناهج السابقة ويزيد عليها زيادات نوعية، وقد اهتدى بفكره المنظم إلى أن خير طريقة لعرض المادة النحوية والصرفية هو جمع المتشابه منها في مجموعات منسقة تلمّ شتات عدد من الموضوعات التي كانت توزع في المؤلفات السابقة - على وفق أسس معينة - في ثنايا الكتاب كأبواب مستقلة، أو ضمن أبواب موضوعات أخرى، كما رتب هذه المجموعات بحسب أهميتها في إيصال المادة إلى مدارس الطلبة فبدأ بالمجموعات التي يحتاجها الطالب لإدراك أحكام مجموعات أخرى ذات علاقة بها مستفيداً من قدرته التنظيمية في دمج وتداخل الأسس التي بنيت عليها المؤلفات النحوية السابقة ولا سيما (الإعراب والبناء) و(علاقة الموضوعات النحوية بالموضوعات الصرفية) الأمر الذي مكنّه من بناء هيكل كتبه النحوية بناء نال إعجاب عدد كبير من النحاة. ويمكننا أن نقترب من منهجه بشكله الواضح باعتماد أحد كتبه مثالا لمنهجه في التبويب وهو منهج لا يختلف كثيراً عن منهجه في سائر كتبه الأخرى إلا في بعض التقسيمات الداخلية التي سأنوه عنها في حينها وهذا الكتاب هو (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) الذي يذكر دائما باسم (التسهيل).

يبدأ كتابه بمقدمة نحوّية يشرح فيها الكلمة والكلام وما يتعلق به، ثم ينظر إلى الموضوعات الأساسية التي يحتاجها الطالب قبل دراسته (للبناء والإعراب) فيجدها تنحصر في عدد من المجموعات منها (الصحيح الآخر والمعتل الآخر) و(الافراد والتثنية والجمع بأنواعه) و(النكرة والمعرفة). ثم يدخل في موضوع المعربات مباشرة ويقسمها إلى مجموعات أيضا فضمن مجموعة المرفوعات نجد مجموعات متجانسة منها مجموعة موضوعات (المبتدأ وخبره) تضم (المبتدأ - أنواع الخبر - دخول الفاء في خبر المبتدأ - الأفعال الناقصة - انتقاض النفي باقتران الخبر بإلا إن قصد إيجابه - ما العاملة عمل ليس - أفعال المقاربة - الاحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر وفيها موضوعات عديدة - لا العاملة عمل إن - والأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر) وهو يفرع هذه الموضوعات - احياناً - في فصول متشعبة من باب كل منها.

وبعد الفراغ من المبتدأ والخبر تبدأ المجموعة الثانية وهي مجموعة الفاعل ويبحث فيها عن الفاعل - اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره أو ملابسه - تعدية الفعل ولزومه، تنازع العاملين فصاعداً معمولاً واحداً. ويقسم كل باب من هذه الأبواب إلى فصول يتناول فيها موضوعات متشعبة من كل باب تحت عنوان (فصل). ثم يبدأ بمجموعة المنصوبات وهي تضم مجموعات متشابهة أيضا ورغم انه لا يفصلها إلا أن تسلسلها يدل على هذا التقسيم فيذكر أولا المفعولات ثم الاستثناء ثم الحال والتمييز والعدد وكنايات العدد ثم أفعال المدح والذم وصيغ التعجب والتفضيل، ثم المشتقات العاملة عمل الفعل.

ثم مجموعة الجر وتضم حروف الجر وحروف القسم والإضافة.

ثم مجموعة التوابع.

ثم مجموعة المنصوبات بفعل محذوف وتضم باب النداء وبابا الاستغاثة والتعجب والشبيه بها، وباب الندبة، وباب أسماء لازمت النداء، وباب ترخيم المنادى، وباب الاختصاص، وباب التحذير والإغراء وما الحق بهما.

وقبل أن يدرس مجموعة الأفعال يمهد لها بموضوعات صرفية ذات علاقة بها وهي (باب أبنية الأفعال ومعانيها، همزة الوصل، مصادر الفعل الثلاثي مصادر

الفعل الرباعي، ما زيدت الميم في أوله لغير ما تقدم وليس بصفة، باب أسماء الأفعال والأصوات، باب نوني التوكيد، وأخيراً القسم الأخير من مباحث الأسماء وهو (باب منع الصرف) ثم يدرس مجموعة الأفعال يتناول فيها (باب إعراب الفعل وعوامله، باب عوامل الجزم)، ثم يعقبها بمجموعة (باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك، وباب الحكاية، وباب الأخبار).

وينهي كتابه بمجموعات صرفية ولغوية وصوتية وهجائية.

ولكي تكون صورة منهج هذه المجموعة واضحة فلا بد من إلقاء الضوء على الزيادات الأخرى التي نجدها في كتبه الأخرى ومنها كتابه الخلاصة (الالفية)، فهو في الألفية يعقد باباً مهماً يوضح حقيقة هذا الأساس الذي تقوم عليه هذه المجموعة وهو (الإعراب والبناء) علاوة على الأسس الأخرى. وهذا الباب المهم هو (المبني والمعرب) يتناول فيه ضربي الاسم المعرب والمبني أنواع شبه الحرف، انقسام المعرب إلى صحيح ومعتل، ثم المعرب والمبني من الأفعال، ثم الحروف كلها مبنية، والأصل في البناء السكون، ومن المبني ما هو غير ساكن، أنواع الإعراب، وما يختص بنوع منها، وما يشترك فيه النوعان، إعراب الأسماء الستة، إعراب المثنى وما يلحق به، إعراب جمع المذكر السالم وما يلحق به، إعراب جمع المؤنث السالم، إعراب الاسم الذي لا ينصرف، إعراب الأفعال الخمسة، إعراب المعتل من الأسماء، بيان المعتل من الأفعال، إعراب المعتل من الأفعال) ويلاحظ أن بعض هذه الموضوعات قد تناوله ضمن مجموعات أخرى في التسهيل لأنه لم يعقد مثل هذا الباب الكبير فيه.

ومن موازنة التسهيل بالألفية نجد ابن مالك لم ينهج فيهما نهجاً واحداً في تبويبه لبعض أقسام المعربات، فهو في التسهيل مثلا يذكر بعد الانتهاء من المفعولات والاستثناء والحال والتمييز، باب العدد يتبعه بباب كم وكأيّن وكذا ثم يتلوها بباب نعم وبئس حبّذا، ثم باب التعجب، ثم باب افعل التفضيل ينتقل بعدها إلى اسم الفاعل وغيره من المشتقات في حين نراه في (الألفية)، يرتبها ترتيباً آخر: فبعد الفراغ من المنصوبات ينتقل إلى المجرورات وبعدها يدرس المشتقات ثم باب التعجب ثم باب نِعْم وبئس وما جرى مجراهما ثم باب أفعل التفضيل وبعد الفراغ من هذه

الأبواب التي ذكرها بعد المجرورات يتناول التوابع ثم يعود ثانية إلى موضوعات النصب ومنها النداء والاستغاثة، والندبة والترخيم، والاختصاص والتحذير والإغراء، ثم تناول أسماء الأفعال وما لا ينصرف والإخبار بالذي والألف واللام قبل أن يذكر العدد وكم.

ويمكننا بسهولة - من هذه الموازنة إدراك التباين في ترتيبه أبواب الكتابين في الموضوعات السابقة وهو تباين قد لا نصيب إذا لجأنا فيه إلى الاعتذار له والتعليل لما صنع ذلك لأن ابن مالك كما يبدو لم تكن وجهة نظره ثابتة مستقرة بازاء ترتيب الموضوعات السابقة، ومما يدل على ذلك أنه لم يذكر في الألفية (المنادى) ضمن المعارف في حين قال في التسهيل. الاسم معرفة ونكرة فالمعرفة: مضمر، وعلم، ومشاربه، ومنادى، وموصول، ومضاف وذو أداة[1].

كما نلاحظ في التسهيل باباً في المجرورات لا نجده في الألفية وهو (حروف القسم) يذكرها بين حروف الجر والإضافة.

ومما تقدم يتضح أن ابن مالك كان يسعى باستمرار إلى التجديد والتطوير سواء في فصول الباب الواحد أو في أبواب المجموعة أو في المجموعات وربما كان سبب هذا النزوع إلى التغيير هو محاولته المستمرة لتطوير مناهجه في التبويب للوصول إلى المنهج المناسب لمدارك الطلاب أولاً، وإلى ذوق العلماء وعقولهم ثانيا، واستجابة لهاجس الملائمة بين محاولات النحاة قبله ورغبة التجديد عنده.

وعن هذا المنهج يقول الدكتور محمد كامل بركات "منهج ابن مالك في ترتيب مسائل النحو منهج دراسي تعليمي، يعتمد أكثر ما يعتمد على المناسبة والاستطراد، وارتباط اللاحق بالسابق وهو متأثر في هذا الترتيب إلى حد ما بابن معط في الفية، إلا انه على عادته في تأثره بغيره لا يأخذ الشيء برمته، ولا ينقل المنهج بنصه، ولكنه يخضعه لذوقه وتفكيره وتجاربه واجتهاده، وأن الباحث ليروعه ميل الرجل إلى التجديد والابتكار حتى في كتبه حين يتصدى لشرحها أو تلخيصها، وقد جاء

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ٢١.

منهجه في التسهيل خلاصة لتجاربه ودراساته الطويلة، فكان صورة واضحة لمنهج المعلم الذي أتقن فنه وأحاط بتفاصيله وخبر خصائصه ودقائقه ثم وضعه بعد الخبرة والتجربة والمعاناة منهجاً صافياً سائغاً للدارسين[1].

وفي الوقت الذي اتفق فيه مع الأستاذ محقق الكتاب فيما ورد في تقويمه لمنهج ابن مالك فإني أود أن أوضح حقيقة أمرين لا اعتقد صحتهما.

الأول: قوله وهو متأثر في هذا الترتيب إلى حد ما بابن معط في الفيته لم يكن دقيقاً في هذا المجال إذ أن تأثر ابن مالك بابن معط لم يكن في التبويب وإنما كان في نظم النحو في مطولات شعرية تزيد على الألف وربما كانت إشارة ابن مالك إلى (الدرة الألفية في علم العربية) لابن معط هي السبب في هذا الوهم فمنهج ابن معط في التبويب لم يكن فيه ما يدل على تأثر بابن مالك به إذ إن ابن معط يبدأ بالحديث عن الكلام وما يتألف منه والإعراب وعلاماته والفعل وأقسامه وحروف الجر ومالا ينصرف من الأسماء والمتعدي واللازم، وذكر الفاعل والمفعول به، وظن وأخواتها وتعدي الفعل للمصدر والظرف ثم الحال والتمييز ثم المفعول له والمفعول معه والاستثناء، ثم نائب الفاعل، والمعرفة والنكرة والتوابع ثم المبتدأ والخبر، وكان وأخواتها، وإن وأخواتها ثم التعجب، وما يعمل عمل فعله، والنداء، ثم الإعداد والتواريخ وكم وكأين وأخواتها ثم موضوعات صرفية.

ومن استعراض هذه الموضوعات في ألفية ابن معط لا يظهر أي توافق في المنهجين فليس ثمة خيط يجمع منهج تبويب ابن مالك بمنهج تبويب ابن معط إذ إنّ الأخير لم يعتمد منهجاً ثابتاً معيناً وإنما هو تجميع لبعض الموضوعات المتشابهة احياناً والمتباعدة أحياناً أخرى ويستطيع كل إنسان أن يتوصل إلى أنّ المنظومتين لا يربطهما سوى أسلوب التأليف على نمط المنظومات الشعرية.

الآخر: هو قوله: فكان صورة واضحة لمنهج المعلم الذي اتقن فنه ... ثم وضعه

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٤٤.

بعد الخبرة والتجربة والمعاناة منهجاً صافياً سائغاً للدارسين فالواقع أنّ ابن مالك استفاد كثيراً من خبرته وتجربته ومعاناته وقدّم للنحو ومناهجه كثيراً من المعطيات إلا أنّ منهجه لم يكن صافياً سائغاً للدارسين بشكل نهائي يمكن الركون إليه فإن ما ظهر بعده من مؤلفات لابن هشام وغيره أظهرت أن هذا المنهج لم يتبلور تماماً في كتبه وإنما كان خطوة في طريق بلورة هذا المنهج، إذ أن النحاة ما زالوا إلى يومنا هذا يبحثون عن المنهج الصافي السائغ، وما تزال المحاولات مستمرة للوقوف على مثل هذا المنهج. ولكي نكون أكثر دقة - لا بد أن نذكر أن ابن هشام الأنصاري كان أكثره قدرة على صياغة منهج تبويب كتبه من ابن مالك بما أدخله من تغييرات في منهج ابن مالك فاظهر بتلك التغييرات جوهر منهج هذه المجموعة الذي تردد في منهج ابن مالك في إبرازه في ضوء أسسه المركزية، ومع ذلك لا نستطيع أن نقول أن كتب ابن هشام مكتملة التبويب سائغة المنهج، وإنما هي الأخرى تمثل حلقات متطورة تطوراً متصاعداً باتجاه إنضاج هذا المنهج وإكمال جوانبه وأرجو أن أوقف في إظهار خطوات هذا التطور ومنهجي في ذلك هو دراسة منهج ابن هشام في أحد كتبه ثم موازنته بكتاب آخر له وأبدأ أولا بكتابه ملاحظات عن تبويب كتابه (شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب).

يبدأ الكتاب بمقدمة يوضح فيها فكرة تأليف كتابه ثم مقدمة نحوية يوضح فيها مفهوم الكلمة وأقسامها وعلامات كل قسم ثم يوضح مفهوم الكلام، وتعريف الإعراب ثم يوضح الإعراب قائلاً وأقول أنواع الإعراب أربعة رفع ونصب وجر وجزم، وعن بعضهم أن الجزم ليس بإعراب وليس بشيء وهذه الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: ما هو مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب وما هو خاص بالاسم وهو الجر وما هو خاص بالفعل وهو الجزم[1]. ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه بناء على هذا التقسيم يمهد لمنهجه في تبويب كتابه تبويباً يختلف عن تبويب ابن السراج، وذلك لعدم التزامه بتقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، ثم بيان إعراب

---

(١) شرح شذور الذهب، ٣٦.

كل منها وبنائه، وإنما يضع الاسم والفعل في باب واحد هو المنصوبات أو المرفوعات وهو بذلك يطبق مفهوم الإعراب اثر ظاهراً أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع[1]، وهو لهذا يدخل في باب الاعراب موضوعات أساسية يتناولها بالتفصيل - عدا الممنوع الصرف الذي يدرسه باختصار - هذه الموضوعات هي ما تخرج علامات اعرابها عن علامات الإعراب الاصلية وهي: باب ما لا ينصرف وجمع المؤنث السالم، والأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم والأفعال الخمسة، ويسميها (الأمثلة الخمسة) والفعل المعتل الآخر.

ثم يذكر في هذه المقدمة تقدير الحركات في المقصور والمنقوص..

ثم يبدأ بذكر بابين أساسيين في الكتاب وهما (المبني من الأسماء والأفعال والحروف) و(المعرب من الأسماء والأفعال).

وهو يقول عن البناء ولما فرغت من تفسيره شرعت في تقسيمه تقسيماً غريباً لم أسبق إليه وذلك أنني جعلت المبني تسعة أقسام الأول المبني على السكون وقدمته لأنه الأصل..[2].

وهو يتناول في هذا الباب المبنيات من الأسماء والأفعال بحسب تقسيمه السابق وفي القسم الاخير يستعرض جميع الأسماء والحروف المبنية مرتبة على خفة الحركة والبناء ويعلل ذلك قائلاً وأقول لما انهيت القول في المبنيات السبعة المختصة شرعت في بيان ما لا يختص وحصرت ذلك في نوعين: أحدهما الحروف وقدمتها لأنها اقعد في باب البناء والثاني الأسماء غير المتمكنة وحصرتها في سبعة أنواع وفصلتها ومثلت كلاً منها، ورتبت أمثلة الجميع على ما يجب لها فبدأت بما بني على السكون لأنه الأصل في البناء ثم ثنيت بما بني على الفتح لأنه أخف من غيره ثم ثلثت بما بني على الكسر ثم ختمت بما بني على الضم[3].

---

(١) المصدر نفسه، ٣٤.

(٢) شرح شذور الذهب ٧١ وما بعدها.

(٣) المصدر نفسه: ١٢٢.

ثم ينتقل إلى باب النكرة والمعرفة وبعد الفراغ منها يعود إلى المعربات قائلا: شرعت من هنا في ذكر أنواع المعربات وبدأت منها بالمرفوعات لأنها أركان الاسناد وثنيت بالمنصوبات لأنها فضلات غالباً وختمت بالمجرورات لأنها تابعة في العمدية أو الفضلية لغيرها وهو المضاف فإن كان عمدة فالمضاف إليه عمدة كما في قولك (قام غلام زيد) وإن كان فضله فالمضاف إليه فضله كما في قولك (رأيت غلام زيد) والتابع يتأخر عن المتبوع[1].

ويبدأ بالمرفوعات ثم ينتقل إلى المنصوبات ويوضح فيها ناحية منهجية مهمة في التبويب قائلاً المنصوبات محصورة في خمسة عشر نوعاً وبدأت منها بالمفاعيل لأنها الأصل وغيرها محمول عليها ومشبه بها وبدأت من المفاعيل بالمفعول به كما فعل الفارسي وجماعة منهم صاحبا المقرب والتسهيل لا بالمفعول المطلق كما فعل الزمخشري وابن الحاجب، ووجه ما اخترناه أن المفعول به احوج إلى الإعراب لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس[2].

ويلحق ابن هشام بالمفعول به أبواب المنادى والمنصوب على الاختصاص والمنصوب على التحذير، ويعود ثانية ليفصل القول في المنصوب على الاختصاص، ثم يتحدث عن المحذوف عامله المنصوب بالجزم ويسمى إغراء.

ثم يذكر المفعول معه في آخر المفعولات معللا ذلك بقوله وإنما جعل آخرها في الذكر لأمرين: أحدهما أنهم اختلفوا فيه: هل هو قياسي أو سماعي وغيره من المفاعيل لا يختلفون في أنه قياسي، والثاني: أن العامل إنما يصل إليه بواسطة حرف ملفوظ به وهو الواو بخلاف سائر المفعولات[3].

وفي ذكره للمجرورات يقول عن تقسيماتها: وأقول لما أنهيت القول في المرفوعات والمنصوبات شرعت في المجرورات وقسمتها إلى ثلاثة أقسام: مجرور

---

(١) المصدر نفسه: ١٦٦.

(٢) شرح شذور الذهب، ٢٢٤.

(٣) المصدر نفسه، ٢٤٨، ٢٤٩.

بالحرف، ومجرور بالإضافة ومجرور بمجاورة مجرور وبدأت بالمجرور بالحرف لأنه الأصل وإنما لم اذكر المجرور بالتبعية كما فعل جماعة لأن التبعية ليست عندي هي العاملة وإنما العامل عامل المتبوع وذلك في غير البدل، وعامل محذوف في باب البدل فرجع الجر في باب التوابع إلى الجر بالحرف والجر بالإضافة[1].

وهو يعقد باباً جديداً هو 'باب في عمل الفعل' ويوضح فكرة هذا الباب قائلا 'وأقول عقدت هذا الباب لبيان عمل الأفعال فذكرت أن الأفعال كلها قاصرها ومتعديها تامها وناقصها مشتركة في أمرين أحدهما: أنها تعمل الرفع.. الثاني: أنها تنصب الأسماء غير خمسة أنواع أحدها المشبه بالمفعول به فإنما تنصبه عند الجمهور للصفات نحو (حسن وجهه) والثاني الخبر فإنما ينصبه الفعل الناقص وتصاريفه نحو (كان زيد قائماً) و(يعجبني كونه قائماً) ولم أذكر تصاريفه في المقدمة لوضوح ذلك والثالث التمييز فإنما ينصبه الاسم المبهم المعنى كـ(رطل زيتاً) أو الفعل المجهول النسبة كـ(طاب زيد نفساً) .. والخامس المفعول به وإنما ينصبه الفعل المتعدي بنفسه كـ(ضربت زيداً) وقد قسمت الفعل بحسب المفعول به تقسيماً بديعاً فذكرت أنه سبعة أنواع: أحدها ما لا يطلب مفعولا به.. [2]. ثم يشرح تعدية الأفعال ولزومها، وبعد ذلك يتناول أبواب الأسماء التي تعمل عمل الفعل لتكون تكملة لهذا الفعل قائلاً: لما أنهيت حكم الفعل بالنسبة إلى الإعمال أردفته بما يعمل عمل الفعل من الأسماء وبدأت منها بالمصدر لأن الفعل مشتق منه على الصحيح[3].

ومن هذا الباب ينطلق إلى شرح التنازع الذي يسميه أيضا (باب الأعمال). ثم الاشتغال ثم التوابع قائلا: إذا استوفت العوامل معمولاتها فلا سبيل لها إلى غيرها إلا بالتبعية[4].

---

(١) المصدر نفسه، ٣٣١، ٣٣٢.

(٢) شرح شذور الذهب، ٣٦٧، ٣٦٨.

(٣) المصدر نفسه، ٣٩٧.

(٤) المصدر نفسه، ٤٤٢.

ثم يضح فصولا متفرقة يعلل بعضها ويترك بعضها دون تعليل، فهو يعلل تخصيص باب لتوابع المنادى قائلاً (لتوابع المنادى أحكام تخصها فلهذا افردتها بفصل)[1]. ولا يعلل عودته ثانية لباب الممنوع من الصرف أو تخصيصه بابا لعدد هنا.

وابن هشام الأنصاري لا يختلف عن ابن مالك في دأبه المستمر ومحاولاته العديدة لإجراء تغيير في مناهج التبويب سواء في الهيكل العام كما حصل في كتابه (مغني اللبيب) أو في تقسيمات الكتاب وفصوله وفروعه، ومن مقابلة سريعة بين كتابه (شرح شذور الذهب) وكتابه الآخر (شرح قطر الندى) نجد أن ابن هشام غير مقتنع بما قدمه في شرح قطر الندى كما لم يكن راضياً عن شرح شذور الذهب:

١- تختلف تقسيمات المبني في الكتابين فهي سبعة في قطر الندى، ويوصلها إلى تسعة في شرح شذور الذهب.

٢- في قطر الندى يبدأ المرفوعات بالمبتدأ والخبر في حين يبدؤها في شرح شذور الذهب بالفاعل.

٣- في قطر الندى يبحث المبتدأ والخبر في باب واحد في حين يفرد لكل منهما في الشذور باباً مستقلاً.

٤- في قطر الندى يجمع النواسخ لحكم المبتدأ في باب واحد في حين يفرد في الشذور لاسم كان وأخواتها باباً، ولاسم أفعال المقاربة باباً، واسم ما حمل على (ليس) باباً وخبر إن وأخواتها باباً وخبر لا التي تنفي الجنس باباً أيضاً.

٥- في قطر الندى تشمل المرفوعات الفاعل ونائب الفاعل والاشتغال والتنازع وهو يذكرها بعد المبتدأ والخبر ونواسخهما، ولا نجد للفعل المضارع المرفوع ذكراً في المرفوعات.

٦- في شذور الذهب يدخل قسما للمنصوبات هو (المشبه بالمفعول به) ولم يذكره في منصوبات قطر الندى أو شرحه.

٧- يقتصر في قطر الندى على المفعولات الخمسة والحال والتمييز والاستثناء في

---

(١) المصدر نفسه ٤٦٥.

المنصوبات في حين يزيد عليها في شرح الذهب خبر كان وأخواتها، وخبر ما حمل على ليس وكذلك اسم إن، واسم لا النافية للجنس، والمضارع بعد ناصب.

٨- يقسم المجرورات في قطر الندى قسمين، وفي شرح شذور ثلاثة أقسام.

٩- مذكر باباً للمجزومات في شرح الشذور ولا يذكره في قطر الندى.

١٠- الأسماء التي تعمل عمل الفعل سبعة في قطر الندى ويوصلها في شرح الشذور إلى عشرة.

١١- في الشذور ينتقل إلى التوابع مباشرة في حين يتناول في قطر الندى التنازع والاشتغال قبل أن ينتقل إلى التوابع ويختلف الكتابان في ترتيب التوابع إذ تبدأ في قطر الندى بالنعت ثم التوكيد.. وتبدأ في شرح الشذور بالتوكيد.. وهو في شرح الشذور يخالف ما ذكره عنها قبل شرحه لها إذ يعدها في البدء.. نعت.. توكيد .. إلا انه يبدأ بشرح التوكيد أولا.

ونخلص مما تقدم في الكتب الأربعة في هذه المجموعة إلى أن الأساس في هذه المجموعة قد تدرج بشكل واحد حتى تبلور واستقر في كتب ابن هشام حيث صار المعرب والمبني هما المحورين اللذين يعتمد عليهما منهج النحاة المذكورين في هذه المجموعة وانصرف اهتمام ابن مالك فضلا عن ذلك إلى الاهتمام بالمجموعات المتشابهة كما أوضحت ذلك.

وقد وضعت كتابا (لباب الإعراب) لتاج الدين محمد بن محمد بن محمد الاسفراييني (ت ٦٨٤هـ) في هذه المجموعة رغم الاختلاف الشكلي في أقسام الكتاب عما هو في كتب المجموعة مما يوحي بأنه لم يكن منظماً على طريقتها، غير أن من يقرأ هذا الكتاب قراءة نقدية يجد أن القسمين الأول والثاني هما جوهر الكتاب والاساس في تأليفه أما القسمان الثالث والرابع فهما قسمان ثانويان وضعهما المؤلف لتسليط الضوء على الكتاب الأساسي في قسميه الأولين إذ يستطيع القارئ أن يلاحظ أن القسم الثاني هو جوهر الكتاب وغايته وقد وسمه المؤلف بـ(المعرب والمبني) - ويرتبط القسم الأول ارتباطا وثيقاً به بل هو تمهيد له وقد وسمه المؤلف بـ (الإعراب) وهو يتناول موضوعات ذات مساس بالقسم الثاني (المعرب والمبني)

فهو يدرس في القسم الأول مفهوم الإعراب وأنواعه وعلاماته والاسم والفعل، وقسمي الإعراب والضمير ونون الوقاية.

أما القسم الثاني فأهم أبوابه هو (المبني) ويتناول فيه أحكام نوني التوكيد ثم الأسماء المبنية وأسماء الأفعال والأصوات المحكية من أسماء الأفعال والأسماء المعدولة وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وإعراب كم وأسماء الاستفهام وما لزم الإضافة إلى الجملة والمبني العارض البناء والمركبات والغايات، ثم الباب المهم الثاني وهو المعرب: وقبل أن يدرس المعربات يتناول ما لا ينصرف وصرف ما لا ينصرف وموضوعات أخرى تتعلق به وفواتح السور وما يمسه الإعراب في سبيل الاستبداد.

وفي تقسيمه المعربات نجده يضع الاسم والفعل في باب واحد فهو يضع في المرفوعات (مجموعة الفاعل: وفيها يدرس فاعل نعم وبئس والتنازع ونائب الفاعل) و(مجموعة المبتدأ والخبر) وفيها يتناول المعارف ومسوغات الابتداء بالنكرة وأنواع الخبر وضمير الفصل والأخبار بالذي والألف واللام وخبر إن وأخواتها وخبر لا النافية للجنس واسم (ما) و(لا) المشبهتين بليس). ثم المضارع المرفوع. ويلاحظ هنا استخدامه المضارع المرفوع مع مرفوعات الأسماء وهذا ما سنلاحظه كذلك في باب المنصوبات.

ويتناول في المنصوبات: المفعولات ويرتبها على النحو الآتي: المفعول المطلق والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول به.

وهو يضع المفعول به في آخرها مع أنه يرى (أنه الأصل في المنصوب)[1] ليتيح لنفسه فرصة إلحاق الموضوعات التابعة له إذ إنه يدرس وبعده مباشرة (مجموعة المنادى والاستغاثة والندبة والترخيم والاختصاص والمنصوب على المدح والذم، والتحذير والإغراء والاشتغال).

ثم يدرس الحال والتمييز يتم المستثنى واسم إنّ وأخواتها، وخبر كان وأخواتها واسم لا النافية للجنس وخبر ما، ولا المشبهتين بـ(ليس) ولات. ثم نصب الفعل المضارع.

---

(١) لباب الإعراب، ٥٠٠.

وبعد ذلك يدرس باب المجرورات يتبعها بباب المجزومات ثم التوابع ويدرس فيها التأكيد والصفة والبدل وعطف البيان والعطف بالحرف والعطف على الضمير.

أمّا القسم الثالث (العامل) والقسم الرابع (المقتضي للإعراب) فهما مما يدرسه النحاة في مقدماتهم النحوية، إذ يتناولان أقسام الكلمة وعلامات الإعراب.

ويلاحظ مما تقدم من عرض لأهم موضوعات أقسام الكتاب أنه لا يختلف عن منهج هذه المجموعة بل على العكس يحمل صورة أوضح لأسس هذه المجموعة إذ يراعيها مراعاة العارف بمتطلباتها من تطبيق لأساس (الإعراب والبناء) و(المجموعات) إلا انه شذ عنها في جملة موضوعات تبحث في المقدمات النحوية اقساماً مستقلة إذ ما كان للقسمين الثالث والرابع أن يكونا بهذه الحال من الاستقلال لولا الجانب التعليمي الذي فرض على المؤلف أن يوضح العامل، والمقتضي للإعراب بشكل مفصل، ولذا جاء هذان القسمان قصيرين إذ إن عدد صفحات المقدمة النحوية والقسمين الأول والثاني يبلغ أربعمائة واثنتي عشرة صفحة ولا يتجاوز عدد صفحات القسمين الاخيرين إحدى وتسعين صفحة فالقسمان الثالث والرابع مكملان للقسمين الأول والثاني وموضحان لظواهر فيهما، والاسفراييني يوضح منهجه هذا قائلا واعتناء النحوي برعاية هيئات لازمة للكلم بعد التركيب، على تفاوتها بحسب المواضع، وحاصلها يرجع إلى أنها: اختلاف أواخر كلم دون كلم، لاختلاف أشياء معهودة، فعليه البحث عن: صورة الاختلاف وهو الإعراب، وما فيه الاختلاف وهو المعرب وما به الاختلاف وهو العامل، وما لأجله الاختلاف وهو المقتضي، وأنا أسوق اليك الأربعة بعون الله مبينة في أربعة أقسام[1].

ولا ازعم بعد استعراض هذه المجموعات التي تمثل الاتجاهات الرئيسية في التبويب النحوي وتؤرخ لمراحل تطوره، أنها تمثل جميع مراحل هذا التطور أو أنها احاطت بجميع تلك الاتجاهات فذلك أمر لا يمكن الإحاطة به تماماً لأن ذلك

---

(١) لباب الإعراب ١٥٠.

يتطلب منا استعراض كل كتاب مهما كان صغيراً أو كبيراً، مهما أو ضئيل الأهمية، لأن كثيرا من الكتب النحوية التي لم ندخلها ضمن هذه المجموعات تحمل بعض سمات التغيير ولكنها سمات باهتة قد تظهر في هذا الكتاب أو ذاك ثم تختفي، وقد تتحول إلى ظاهرة منهجية واضحة المعالم كما هو الحال في كتب المجموعات السابقة، لذا رأيت أن أعرض أمثلة من الكتب التي انفردت بسمات منهجية في التبويب إلا أنها لم تتكرر لتشكل ظاهرة منهجية، أو أنّ تلك السمات ليست منهجية وإنما تدل على اضطراب وعدم تنظيم كما هو الحال في كتاب المقتضب. وقد اثرت أن أذكر كل كتاب بصورة منفردة خارج هذه المجموعات لأوضح أن كتباً كثيرة مثلها لا تمثل ظاهرة تطور في التبويب النحوي وإنما هي حلقات قد تكون فريدة وقد تتصل بحلقات قبلها ولكنه اتصال واه ومن جانب واحد أو أساس واحد. ومن هذه الكتب:

كتاب المقتضب لأبي العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ):

والواقع أن هذا الكتاب رغم ما له من مكانه مرموقة في الدراسات النحوية إذ انه يمثل آخر أعمدة المدرسة البصرية، كما يعد من أهم الكتب التي ظهرت بعد كتاب سيبويه إذا استطاع أن يبلور كثيراً من الأبواب النحوية والمصطلحات ويصقل القواعد ويتسع في عرضها ويزيد من شواهدها كان منهج الكتاب في التبويب مضطرباً وهو لا يقوم على منهج ثابت، يقول الأستاذ عبد الفتاح شلبي وقد وجدت ابا العباس المبرد في كتابه المقتضب لا يخضع في ترتيبه لفكرة بعينها فهو مثلا يورد باب التبيين والتمييز مسبوقاً بباب أمّا وإمّا ومذ ومنذ ومتبوعاً بباب التثنية على استقصائها صحيحها ومعتلها وباب الإمالة وباب كم ثم باب الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة، وها، أنتم ترون الا ترابط بين هذه الأبواب، وكان هذا منزع المبرد على وجه العموم في ترتيب سائر الكتاب [1].

وحين يتحدث الدكتور فاضل السامرائي عن مناهج تبويب الكتب التي سبقعت الزمخشري يقول عن المقتضب ونترك كتاب (المقدمة) إلى كتاب آخر هو

---

(١) أبو علي الفارسي، ٥١٩.

المقتضب للمبرد (المتوفي ٢٨٥هـ) فنرى الخلط عينه أو شبيها به إلى حد كبير، فعدم التنسيق والترتيب يبدو واضحاً فيه. فهو كما ذكر الأستاذ عبد الفتاح شلبي لا يخضع في ترتيبه إلى فكرة بعينها[١].

وما قاله الاستاذان صحيح تماماً فليست ثمة فكرة أو أساس يربط موضوعات هذا الكتاب، إذ إنه يخلط الموضوعات الصرفية والصوتية والنحوية بشكل متداخل ودون منهج ثابت، وربما كان هذا الاضطراب بسبب الاستطراد، وربما كان لأسباب أخرى. ومن ملامح عدم التنسيق عنده هو تفريق أجزاء الموضوع الواحد في أبواب متفرقة فهو (لا يذكر الموضوع الواحد في باب واحد أو أبواب متعاقبة في حيز واحد وإنما كان يدخلن بعض الأبواب في بعضن فبعد أن ذكر كيفية تثنية المقصور وجمعه تحت عنوان (باب المصطفين) انتقل فجأة إلى الحديث عن التوكيد تقول اضربنان زيداً، زدت ألفا لاجتماع النونات، ففصلت بهم بينهم مع انه عرض لنون التوكيد بعد ذلك. كذلك نجده بعد أن ذكر اتصال الضمير المتصل والمنفصل بالفعل، ينتقل فجأة إلى بيان صرف ما لا ينصرف على الرغم من أنه سيذكره فيما بعد[٢].

ويعتذر الأستاذ عبد الرحمن السيد لهذا الاضطراب بقوله ٠ولعله من المناسب هنا أن نشير إلى أن صورة المخطوطة الموجودة بدار الكتب بها خلط للموضوعات ما يغلب على الظن أنه يرجع إلى خطأ في ترتيب الصفحات اكثر مما يرجع إلى تداخل هذه الموضوعات عن طريق التأليف[٣].

ويؤكد الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة مثل هذا الرأي في مقدمته لكتاب المقتضب، إذ يقول كتاب الفارقي كما هو ظاهر من اسمه إنما تناول شرح المسائل

---

(١) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، ٣٥.

(٢) مدرسة البصرة، ٥٥٥.

(٣) مدرسة البصرة، ٥٥٥.

التي في أول المقتضب، وإن كانت هذه المسائل وضعت خطأ في الجزء الرابع من النسخة التي بدار الكتب[1].

ويؤيد ذلك وجود عناوين لا تنطبق على ما يبحث تحتها ومثال ذلك هذا باب مسائل الفاعل والمفعول به بَيْدَ أننا نجد الحديث عن البدل واقسامه، وبعد أن ذكر ثلاثة أقسام من البدل انتقل فجأة إلى (القلب المكاني) وفي بدء حديثه عن (قِس) ينتقل إلى بدل الغلط ثم إلى مسائل من الفاعل والمفعول.

ويعقب المحقق على هذه الأمور بقوله " ومما لا شك فيه أن مسائل الفاعل والمفعول مكانها هنا (الجزء الأول) ويؤكد ذلك تأليف سعيد الفارقي فقد سمي كتابه (تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب) وبدأ بالمسألة الأول وهي المذكورة في عجز ص ٣٨٢ من المجموع الثاني (ج٤) وقد رأيت أن اكتفي بنقل مسائل الفاعل والمفعول أما نائب الفاعل ومسائله والمسائل الأخرى فأبقيتها في الجزء الرابع، لأن هدفنا أن يستقيم الكلام ويرتفع الاضطراب وإن كنت اعتقد أن نائب الفاعل ومسائله وما بعدها مما كان في صدر الكتاب كما يشهد بذلك صنيع الفارقي في كتابه [2].

واعتقد أن أهم أسباب هذا الاضطراب في منهج تبويب المقتضب هو ما ذكره الفارقي في كتابه (تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب) إذ يقول:

رأيت أن أفسّر المشكل من مسائله التي جعلها في صدر كتابه وقدمها في افتتاح خطابه يصونه بها عن ابتذال من لم تبلغ طبقته قراءة مثله ويحوطه فيها من تلاعب من قصرت رتبته عن التشاغل بشكله إذ كان كثير من الطالبين لهذه الصناعة قد رضي لنفسه منها أن يقول قرأت كتاب فلان وأخذت عن فلان، غرضه تكثير الدعاية .. فرأى أبو العباس - رحمه الله - أن يقدم كتابه مسائل تصد من قصد له عند التعرض به[3].

---

(١) المقتضب ١: ٨٥.

(٢) المصدر نفسه: مقدمة المحقق.

(٣) المقتضب ١: ٨٣.

وهذا السبب علاوة على ما ذكر من خلط في أوراق المخطوطة جعل هذا الكتاب مضطرب التبويب قاصراً عن مناهج كثير من الكتب التي عاصرته أو سبقته مثل كتاب سيبويه.

٢- ومن هذه الكتب: المقدمة المحسبة: لأحمد بن طاهر بابشاذ (المتوفى سنة ٤٦٩هـ) وقد حققها الدكتور حسام النعيمي كما حقق شرح المقدمة خالد عبد الكريم.

قسم المؤلف كتابه إلى عشرة فصول رئيسة هي:

الفصل الأول: الاسم، الفصل الثاني: الفعل، الفصل الثالث: الحرف، الفصل الرابع: الرفع، الفصل الخامس: النصب، الفصل السادس: الجر، الفصل السابع: الجزم، الفصل الثامن: العامل، الفصل التاسع: التابع، الفصل العاشر الخط.

ويعلل ابن بابشاذ هذا التقسيم بأن الاسم والفعل والحرف هي الأصول الأول التي لا يستغنى عن معرفتها، وما بعدها فإنما هو كلام على عوارضها الداخلة عليها، وقد بدئ بالاسم لأنه اقواها وأمكنها بدليل انه يخبر به ويخبر عنه، ثم ثنى بالفعل لأنه يخبر به ولا يخبر عنه فهو بعده في المنزلة، ثم الحرف لأنه لا يخبر ولا يخبر عنه، ثم قدّم الرفع على النصب لأنه من حركات العمد التي هي للفاعل وشبهة وللمبتدأ وشبهه ثم قدم النصب على الجر لأن النصب كثير والمنصوبات أكثر من المرفوعات واقل من المجرورات، ثم قدم الجر على الجزم لأن الجر من إعراب ما هو مستحق للإعراب وهو الاسم، وليست الأفعال بمستحقة للإعراب في الأصل وإنما إعرابها للشبه ثم قدّم العامل على التابع لانّ العامل لا بد منه والتابع منه بد، إنما يأتي محمولا على غيره، والعامل يأتي لأمر يحتاج إليه في نفسه، ثم قدم التابع على الخط لأن التابع لاحق بالمتبوع فلحق بما تقدمه ولم يبق إلا جعل الخط عاشراً.[1].

وتظهر في هذا التبويب مقاصد المؤلف التعليمية جلية واضحة فالكتاب لا يختلف في موضوعاته عما هو مألوف في الكتب السابقة له إلا أن المؤلف رتب هذه الموضوعات ترتيباً طولياً دون أي تداخل في أسس التأليف المتبعة، فهو لم يدرس

---

(١) شرح المقدمة المحسبة والورقة ٣.

حالات الإعراب من رفع ونصب وجر وجزم ضمن أبواب كل من الاسم والفعل والحرف فيما يختص بكل منها من حلات كما جرى في مؤلفات مجموعة ابن السراج وإنما أعطى لكل حالة إعرابية فصلاً مستقلاً وهو ما جعله يلجأ إلى التكرار. ولم يدرس العامل في المؤلفات الأخرى - سوى لباب الإعراب - في فصل أو قسم أو باب مستقل وإنما كان يذكر عرضاً في الفصول الخاصة بإعراب الاسم والفعل والحرف أو في المقدمات النحوية. كما أن التابع لم يفرد له في كتاب نحوي فصل مستقلٌ ورئيسٌ، وإنّما اعتاد النحاة أن يلحقوه بالأسماء المعربة وغالبا ما يدرس بعد الفراغ من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات من الأسماء وهو لا يستحق أكثر من ذلك، أما الخط فهو موضوع ليس نحوياً وإنما يلحق في أواخر الكتب التعليمية لإفادة المتعلمين به ولا ضرورة البتة لاستقلاله بفصل.

ويبدو أن المؤلف كان ينظر إلى (العلاقة بين الموضوعات النحوية والموضوعات الصرفية) نظرة اهتمام فلم يفرد للموضوعات الصرفية أبواباً مستقلة وإنما تحدث عن أوزان الاسم في فصل الاسم وتحدث عن أوزان الفعل في فصل الفعل.

ورغم أنّ طريقة تبويب الكتاب سهلة لا توحي بوجود سمات متطورة فيها إذ إن فصول الكتاب لا تبعد كثيراً عما ورد في مقدمة كتاب الأصول في النحو لابن السراج التي شرح فيها الاسم والفعل والحرف وذكر حالات الإعراب وتكلم عن العوامل في الكلم، لا يخلوا الكتاب من ملامح تنظيمية، كما أن المؤلف يمتلك تصوراً واضحاً لمنهجه إذ إنه يعلل كثيرا من خطواته، ويكشف لنا طريقة تأليفه الإملائية وهي - لا شك - طريقة تعليمية تعتني بالهدف التعليمي قبل أي هدف آخر ولذا كان شرحه لكل جانب من جوانب كتابه، يتسع ويتشعب حتى يغدو فصلاً وهكذا صار عدد من الموضوعات الرئيسية فصولاً في مقدمته وتلك خصوصية في التنظيم ينفرد بها عن غيره من المؤلفين.

٣- ومن هذه الكتب: (كشف المشكل في النحو) لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني (المتوفى سنة ٥٩٩هـ) حققه الدكتور هادي عطية مطر.

يقول الحيدرة اليمني عن كتابه جعلته أربعة (أكتبة) أجملت في الأول معرفة الأصول، وفصلت في الثاني معرفة العامل، وجمعت في الثالث جمهرة من الفروع وأوردت في الرابع شيئا من التصريف والخط، وما يتصل بذلك من القراءة، وما يحتاج إلى معرفته الشاعر، وبويت كل كتاب منه أبواباً جعلت في (صدر كل) باب أسئلة ينقضي الباب بانقضاء اجوبتها.. فالكتاب الأول مستغن بنفسه عما بعده، والثلاثة (الأخر) متعلقة به تعلق الفرع بأصله. والكتاب الثاني مستغن عن الثالث والرابع، والكتاب الثالث مستغن عن الرابع، وكل واحد من الثلاثة الأخر أيضا متعلق بما قبله، وكذلك أبواب الكتاب الواحد في ترتيباتها يستغني الأول عما بعده ويقتصر كل شيء منها إلى ما قبله، وكذلك فصول الباب في ترتيبها[1].

والواقع أن الحيدرة اليمني بوب كتابه (كشف المشكل في النحو) تبويباً منظماً إذ إن كل (كتاب) من (الكتب الأربعة) التي ضمنها هذا الكتاب يتفرع إلى أبواب وكل باب يتفرع إلى فصول. وهو تنظيم لم يكن مؤلفاً عليه أي كتاب. وهو علاوة على ذلك يضع فهرساً في أول كل كتاب من كتبه الأربعة يذكر فيه موضوعات ذلك الكتاب الرئيسية ثم يبدأ بتفصيلها وشرحها في أبوابها وفصولها.

فهو يدرس في الكتاب الأول: أبواب: الكلام، الاسم، الفعل، الحروف، الإعراب، البناء، المبني، التثنية، حكم الصحيح، حكم المعتل، حكم المركب، الجمع بأنواعه.

أما الكتاب الثاني فيدرس فيه: أبواب: الفاعل والمفعول وما لم يسم فاعله والمبتدأ وخبره وكان وأخواتها وأحكام الأفعال الستة المحمولة على كان وما النافية وإن وأخواتها ولا وإعراب الفعل المستقبل والأفعال اللازمة والأفعال التي لا تتصرف والأفعال المتعدية وعمل اسم الفاعل واسم المفعول وعمل الصفة المشبهة باسم الفاعل والمفعولات والحال والتمييز والاستثناء والتعجب والنداء والحروف التي تنصب الفعل المستقبل والجر والقسم والإضافة والجزم والشرط والنعت والعطف.

---

(١) كشف المشكل في النحو ١: ١٦٣.

أمّا الكتابان الثالث والرابع فقد ضما موضوعات ثانوية في النحو ومعظم الموضوعات الصرفية والهجائية وموضوعات أخرى.

ومما يلفت النظر في هذا الكتاب هو ذكره للفعل المستقبل مع المرفوعات، والفعل المستقبل المسبوق بأدوات للنصب مع المنصوبات، وهذا يدل دلالة قاطعة على انه قد وضع أسس منهج مجموعة ابن مالك ولا يخامرني شك - حسب ما وصل إلينا من الكتب النحوية - انه أول من استخدم (أساس الإعراب والبناء) بهذا الترتيب ثم بلور ابن هشام هذا الاتجاه في كتابه (شرح شذور الذهب).

وهذا التبويب يحدد مرحلة البدء في الخروج على طريقة ابن السراج في عرض مرفوعات الأسماء ومنصوباتها ومجروراتها ثم عرض مرفوعات الأفعال ومنصوباتها ومجروراتها في باب الفعل.. إذ اعتمد الحيدرة اليمني على أساس الإعراب والبناء الذي تطور على يد ابن مالك وابن هشام إذ صار ينظر إلى المعربات جميعاً سواء في الأفعال أم في الأسماء فالمرفوعات هي مرفوعات الأسماء والفعل المضارع، والمنصوبات هي: منصوبات الأسماء والفعل المضارع المسبوق بأدوات النصب، وقد تبع الاسفراييني (ت٦٨٤هـ) في (لباب الإعراب) طريقة الحيدرة هذه وسار على خطاها في هذا الجانب - ولا ريب - إن بين الكتابين بعض أوجه الشبه تربط بينهما.

ورغم ما في طريقته في التبويب من بعض العيوب كالتكرار في ذكر الموضوعات إذ يذكرها ضمن الأصول ثم يعود ليفصلها في كتاب العامل وكذلك الحال في المنصوبات والمجزومات والمجرورات، وفي إعراب الفعل وبنائه، كان لهذا الكتاب مكانه عالية أحرزها في حسن تنظيمه وتبويبه وترتيبه إذ إنه يمثل منحى مهما في الدراسات النحوية إلا أن العامل الجغرافي، وتأخر تحقيقه كانا من العوامل في عدم شيوع هذا الكتاب أو ظهور دراسات حوله أو التأثر بطريقته وذلك لضعف العلاقة الثقافية بين اليمن ومراكز البحث النحوي في كل من العراق ومصر والشام والأندلس.

٤- ومن هذه الكتب: مغنى اللبيب عن كتب الاعاريب: لجمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ).

لم يعرف التأليف النحوي كتاباً بوب بمثل ما بوب به هذا الكتاب (عدا كتابه الإعراب عن قواعد الإعراب)[1]، ولم يظهر في مناهجهم ميل لدراسة الموضوعات النحوية بمثل ما اتجه إليه هذا الكتاب إذ إنه مثال فرد في التأليف النحوي لم يسبق إليه مؤلفه على رغم أن مؤلفات أخرى تخصصت ببعض المواد التي ضمها سبقته إليها، ومن هذا التشابه بين بعض أقسامه وتلك الكتب نسب بعض الباحثين إلى ابن هشام انه أخذ عنها وتأثر بها، إلا أن كتاباً بمثل ما جاء عليه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) بابوابه الثمانية لم يعرفه تاريخ التأليف النحوي، يقول ابن هشام في مقدمته لهذا السفر. ومما حثني على وضعه أنني لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة بـ (الإعراب عن قواعد الإعراب) حسن وقعها عند أولى الألباب وسار نفعها في جماعة الطلاب مع أنّ الذي أودعته فيها بالنسبة إلى ما أدخرته عنها كشذرة من عقد نحر، بل كقطرة من قطرات بحر، وها أنا بائع بما أسررته مفيد لما قررته وحررته.. وينحصر في ثمانية أبواب:

الباب الأول: في تفسير المفردات وذكر أحكامها.

الباب الثاني: في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها.

الباب الثالث: في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل وهو الظرف والجار والمجرور وذكر أحكامها.

الباب الرابع: في ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرف جهلها.

الباب الخامس: في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها.

الباب السادس: في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها.

الباب السابع: في كيفية الإعراب.

الباب الثامن: في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية:

واعلم أنني تأملت كتب الإعراب فإن السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور، أحدها: كثرة التكرار، فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية بل للكلام على الصور

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١: ٩.

الجزئية، فتراهم يتكلمون على التركيب المعين بكلام ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام، الا ترى أنهم حيث مر بهم مثل الموصول في قوله تعالى "هدىً للمتقين الذينَ يؤمنون بالغيْب" ذكروا أن فيه ثلاثة اوجه وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى إنك أنتَ السميعُ العليمُ" ذكروا فيه ثلاثة أوجه.. فجمعت هذه المسائل ونحوها مقررة محررة في الباب الرابع من هذا الكتاب فعليك بمراجعته فإنك تجد به كنزاً واسعاً...

والأمر الثاني: إيراد ما لا يتعلق بالإعراب كالكلام في اشتقاق اسم..

الثالث: إعراب الواضحات كالمبتدأ وخبره والفاعل.. [1].

ومغني اللبيب كما يتضح من عناوين أبوابه تأليف متميز من غيره متقدم عليها في تنظيم أبوابه خارج على مناهج النحاة التي تعتمد شرح الموضوعات التقليدية التي مرت بنا في المؤلفات السابقة يقول ابن خلدون ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصلة وتكلم على الحروف بالمفردات والجمل وحذف ما في الصناعة من المتكررة في أكثر أبوابها وسماه المغني في الإعراب وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلها وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظم سائرها[2].

يقول الأستاذ عبد العال سالم مكرم جمع الرجل في هذا الكتاب شوارد النحو ورتب قواعده على غير مثال سابق وكان فيه مجدداً مبتكراً ولم يجر على سنن غيره أو يدر في فلك نحوي قبله، ومن درسه استغنى به عن دراسة غيره لما فيه من حسن التقسيم وجمال العرض وقوة الابتكار وتذليل النحو لمن طلبه[3].

وقد كان منهج ابن هشام منهجاً جديداً ومبتكرا حين قسم الكتاب إلى قسمين تقريباً، تناول في القسم الأول الأدوات (الحروف) المستعملة في العربية

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١ :٩-١٢.

(٢) مقدمة ابن خلدون، ٥٣٢.

(٣) المدرسة النحوية في مصر والشام، ٣٧٢.

باختلاف انواعها حيث رتبها ترتيباً راعى فيه الترتيب الهجائي للحروف: أ. ب. ت... ورغم انه التزم بهذا الترتيب أخل به في ترتيب حروف المعنى المدرجة ضمن الحرف الهجائي الواحد، ففي حرف الكاف مثلا يرتب الكلمات دون مراعاة حرفها الثاني والثالث، - إن كان ثلاثيا- على النحو الآتي: كي وكم وكأي وكذا وكلا وكأن وكل وكلا وكلتا وكيف)، وكذلك الأمر في حروف اللام: (لا ولات ولو، لولا ، ولوما، ولم، ولما، لن، ليت ولعل، ولكن وليس). وفي حرف الميم: ما ومن ومهما ومع ومتى، مذ ومنذ)[1].

ومن جانب آخر لم يراع في ترتيبها معانيها أو عملها وإنما جعل ترتيبها الهجائي هو الأساس في تبويبها ومن المؤكد أنه لم يراع في ذلك الجانب التعليمي قدر مراعاته الجانب المنهجي الذي يفضي إلى الإحاطة بكل حروف المعاني.

ويوازن الدكتور هادي نهر بين دراسة ابن هشام للحروف والكتب النحوية السابقة له التي تخصصت بدراسة الحروف قائلاً فابن هشام في المعنى قد تخطى في دراسته الحروف كل من سبقوه في هذا المضمار من المتقدمين والمتأخرين سواء في مبحث الحروف أو تمحيصها أو تقليب وجوهها وأحكامها أو في السعة الموضوعية أو التفصيل التام من دون ملل أو غموض، فكتاب (اللامات) للزجاجي مثلا اقتصر فيه على دراسة حرف اللام وأحكامه في كلام العرب.

وكتاب (منازل الحروف) للرماني كتاب صغير لا يتجاوز الخمس والعشرين صفحة اقتصر فيه المؤلف على حروف قليلة درسها بصورة مقتضبة بعيدة عن غاية الدارسين وكتاب (سر صناعة الإعراب) لابن جني بحث حروف المعجم باعتبارها هي التي تتألف منها ابنة الكلمة مع اشتمال الكتاب على دراسة صوتية للحروف وأجراسها الطبيعية وصفاتها العامة من همس أو جهارة ومن شدة أو رخاوة ومن أطباق أو انفتاح .. إلى آخره مما لم يهتم به ابن هشام في المغني.

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ١: ١٨٢-٣٣٦.

وكتاب المالقي الموسوم بـ(وصف المعاني في حروف المباني) لا يبلغ شأو المغني سواء في تقسيم معاني الأدوات أو ذكر الأحكام الإعرابية أو ذكر الشواهد أو المذاهب أو التعقيبات غير انه عمل المالقي كان وسيظل من مظاهر العطاء المتماسك في هذا الضرب من التأليف، إذ يعتبر فاتحة حادة لدراسة الحروف دراسة تبعتها محاولات اكثر جدية وعمقاً فألفينا ابن أم قاسم المرادي يحذو حذو المالقي فيؤلف كتابه المعروف باسم (الجنى الداني في حروف المعاني) الذي التقى ابن هشام في المغني - أو كاد - معه، وقد رز هذا الالتقاء واضحا في دراسة الحروف وبيان معانيها وذكر التوجيهات النحوية والمعنوية وقد أفسح هذا التوافق الموضوعي الميدان لبعض الآراء والاقاويل التي تفصل بها بعض الباحثين زاعمين فيها أن ابن هشام قد أخذ عن المرادي كتابه المغني.. إن التشابه بين موضوعي المغني والجنى الداني لا يكون بالضرورة مدعاة إلى اعتبار أن ابن هشام قد نقل عن المرادي تأليفه في وقت لم يذكر فيه ابن هشام كتاب الجنى الداني.. فقد قسم المرادي الحروف على أساس تركيبها فهي عنده أحاديه وثنائية وثلاثية ورباعية وخماسية بينما درس ابن هشام الحروف حسب تسلسلها الهجائي[1].

أما القسم الثاني من الكتاب فقد كان ميداناً أظهر فيه ابن هشام قدرة فائقة على التبويب والتقسيم فهو يكثر من التقسيمات والتفريعات[2].

فكانت أبواب هذا القسم دراسة مستفيضة للجملة بأنواعها واحتمالاتها درس فيها الفرق بين الجملة والكلام ثم انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية، ثم انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى، ثم الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي لا محل لها من الإعراب، ثم حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات.

أما الباب الثالث فقد شمل الموضوعات الآتية، ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور وذكر حكمها في التعليق وذكر ما لا يتعلق من حروف الجر - حكمها بعد المعارف والنكرات. حكم المرفوع بعدهما وما يجب فيه تعلقهما بمحذوف.

---

(١) شرح اللمحة البدرية لابن هشام (الدراسة) ٧٤-٧٦.

(٢) ينظر على سبيل المثال تفريعات في انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى والجمل التي لا محل لها من الإعراب ٢: ٣٨٢.

وشمل الباب الرابع ما يعرف به المبتدأ من الخبر - وما يعرف به الاسم من الخبر - وما يعرف به الفاعل من المفعول وما افترق فيه عطف البيان والبدل وما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة وما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا فيه وأقسام الحال وإعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها ومسوغات الابتداء بالنكرة وأقسام العطف والمواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة وشرح حال الضمير المسمى فصلاً وعماداً وروابط الجملة بما هي خبر عنه والأشياء التي تحتاج إلى الروابط والأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة والأمور التي لا يكون الفعل فيه إلا قاصراً والأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر.

وقد تناول الباب الخامس عشرة أمورا يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ومما يلفت النظر أن ابن هشام ذو نظرة منهجية ثاقبة فهو في متابعته لموضوعات هذا الباب لا ينسى التسلسل المنهجي لتبويب الموضوعات في كتب النحاة، فهو مثلا يقول في الجهة الخامسة التي يدخل منها الاعتراض على المعرب (أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة، ولنورد مسائل من ذلك ليتمرن بها الطالب مرتبة على الأبواب ليسهل كشفها[1].

باب المبتدأ - مسألة .. مسألة .. وهكذا..

باب كان وما جرى مجراها .. مسألة..

باب المنصوبات المتشابهة .. (ما يحتمل المصدرية والمفعولية) .. (ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية..) (ما يحتمل المصدرية والحالية..).

باب الاستثناء.

باب إعراب الفعل.

باب الموصول.

باب التوابع.

باب حروف الجر. وهكذا..

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢: ٥٦٦.

وتتضح هذه النظرة المنهجية في الجهة العاشرة التي قال فيها (أن يخرج على خلاف الأصل، أو على خلاف الظاهر لغير مقتضى كقول مكي في (لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والاذى كالذي) الآية: إن الكاف نعت لمصدر محذوف أي إبطالاً كالذي..) وفي نهاية بحث هذه الجهة يضع عنواناً هو (خاتمة) .. يقول بعدها وإذ قد انجرّ بنا القول إلى ذكر الحذف فلنوجه القول إليه فإنه من المهمات فيقول: ذكر شروطه وهي ثمانية: .. [1].

وفيه يدرس كل حالات الحذف في المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وحذف النون في التثنية والجمع وحذف التنوين وحذف أل وحذف لا الجواب وحذف جملة القسم وحذف جواب القسم، وحذف جملة الشرط وحذف جملة جواب الشرط وحذف الكلام بجملته وحذف أكثر من جملة.

أما البابان السادس والسابع فهما بابان تدريبيان حول التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها، وفي كيفية الإعراب، ويعلق ابن هشام على السابع قائلا (والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون)[2].

أما الباب الثامن فيذكر فيه إحدى عشرة قاعدة لأمور كلية يتخرج عليها مالا ينحصر من الصور الجزئية.

ثم يختم كتابه بخاتمة.

ومهما قيل في هذا الكتاب فإنه سفر رائع ينفرد بمنهج يتدرج من الاساسيات إلى الأمور المهمة يخاطب العامل والمتعلم في آن واحد إلا أن المتعلم يحتاج قبله إلى معرفة أوليات النحو لان مؤلف هذا الكتاب (موسوعة علمية) يمتاز بسعة الاطلاع وقوة الحافظة، ولذا كانت تجربة هذا الكتاب خلاصة لتجربة ابن هشام وخلاصة لتجارب النحاة السابقين له، لذا لم يُعَد منهجه في الدراسة مثالا للدراسة التقليدية للنحو العربي بل هو مثال لمعظم الاتجاهات اللغوية المعاصرة في العالم أيضا[3].

---

(١) المصدر نفسه ٢: ٥٩٩-٦٠٣.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢: ٦٦٤.

(٣) ينظر (نظرية النحو العربي) لنهاد الموسى حيث يجري كثيراً من الموازنات بين المغني وآراء اللغويين الاوروبيين المعاصرين ولا سيما علماء المدرسة التحويلية.

الخاتمة

ذكرت في مقدمة هذا الكتاب أن البحث في مناهج التأليف النحوي ينحصر في أمرين أساسيين هما:

١- تبويب الكتب النحوية والأسس التي بنى النحويون مناهج تبويبهم في ضوئها.

٢- أساليب الكتب النحوية وطرائق عرضها المادية النحوية.

وقد أسفر البحث في هذين الموضوعين عن حقائق مهمة أهمها:

١- أصالة المناهج التي اتبعها النحويون، فقد أظهر البحث أن النحويين كانوا يشقون طريقهم في تأليف كتبهم من غير اعتماد مناهج سابقة لهم بل كان كتاب سيبويه فريداً في المنهج الذي اتبعه مؤلفه لذا أن ذلك المنهج فطرياً يسوده الاضطراب أحياناً ويعتمد التجريب في تنسيق الموضوعات ولكنه يسير بحسب منهج متوازن في كثير من أبواب الكتاب.

٢- اظهر البحث أن علماء العرب الأوائل الذين ألفوا في النحو العربي كانوا يبنون مناهجهم في ضوء ما يقتضيه موضوع البحث وليس بأثر علوم أخرى، اتباعا لمناهج تأليف سابقة وهذا ما استنبطناه من تصنيف الأسس التي اعتمدها النحويون في تأليف كتبهم.

٣- استطاع الباحث تشخيص حالات التجيد والإبداع في تأليف الكتب النحوية، وكان ابرزهم سيبويه وابن السراج والزمخشري وابن مالك وآخرين.

٤- كانت المناهج النحوية المتبعة في تأليف الكتب النحوية الأولى تستجيب لطبيعة البحث النحوي والمواد النحوية المدروسة وتسير بحسب المؤثرات المكونة للفكر النحوي ومقتضيات دراسته لذا كانت تلك المناهج مبتكرة لا تمت بأية صلة لمناهج سابقة لها في أي مجال آخر.

الخاتمة

ذكرت في مقدمة هذا الكتاب أن البحث في مناهج التأليف النحوي ينحصر في أمرين أساسيين هما:

١- تبويب الكتب النحوية والأسس التي بنى النحويون مناهج تبويبهم في ضوئها.

٢- أساليب الكتب النحوية وطرائق عرضها المادية النحوية.

وقد أسفر البحث في هذين الموضوعين عن حقائق مهمة أهمها:

١- أصالة المناهج التي اتبعها النحويون، فقد أظهر البحث أن النحويين كانوا يشقون طريقهم في تأليف كتبهم من غير اعتماد مناهج سابقة لهم بل كان كتاب سيبويه فريداً في المنهج الذي اتبعه مؤلفه لذا أن ذلك المنهج فطرياً يسوده الاضطراب أحياناً ويعتمد التجريب في تنسيق الموضوعات ولكنه يسير بحسب منهج متوازن في كثير من أبواب الكتاب.

٢- اظهر البحث أن علماء العرب الأوائل الذين ألفوا في النحو العربي كانوا يبنون مناهجهم في ضوء ما يقتضيه موضوع البحث وليس بأثر علوم أخرى، اتباعا لمناهج تأليف سابقة وهذا ما استنبطناه من تصنيف الأسس التي اعتمدها النحويون في تأليف كتبهم.

٣- استطاع الباحث تشخيص حالات التجيد والإبداع في تأليف الكتب النحوية، وكان ابرزهم سيبويه وابن السراج والزمخشري وابن مالك وآخرين.

٤- كانت المناهج النحوية المتبعة في تأليف الكتب النحوية الأولى تستجيب لطبيعة البحث النحوي والمواد النحوية المدروسة وتسير بحسب المؤثرات المكونة للفكر النحوي ومقتضيات دراسته لذا كانت تلك المناهج مبتكرة لا تمت بأية صلة لمناهج سابقة لها في أي مجال آخر.

٥- إن الأسس التي بنيت عليها مناهج التبويب كانت مستقاة من الموضوعات التي درسها النحويون ولا صلة لها بأي فكر غير عربي.

٦- توصل الباحث إلى تصحيح عدد من الآراء التي كانت معروضة في كتب مهمة كتصحيح ما نسب إلى أبي علي الفارسي أو الزمخشري من سبق في جوانب من التجديد في التبويب وأرجعها إلى مبدعها الأول وهو ابن السراج.

٧- تميز أسلوب سيبويه وطريقته في عرض المادة النحوية لكونه أسلوبا فطرياً.

٨- هيمنة عامل التعليم على توجيه الأساليب، وتحديد سماتها وخصائصها وبلورة طرائق عرض المادة النحوية.

٩- شيوع ملامح تشير إلى اثر الفلسفة والمنطق في أساليب النحويين الذين جاؤوا بعد سيبويه ولا سيما في القرن الرابع وما تلاه، من دون قصد بل بأثر ثقافتهم الموسوعية.

٥- إن الأسس التي بنيت عليها مناهج التبويب كانت مستقاة من الموضوعات التي درسها النحويون ولا صلة لها بأي فكر غير عربي.

٦- توصل الباحث إلى تصحيح عدد من الآراء التي كانت معروضة في كتب مهمة كتصحيح ما نسب إلى أبي علي الفارسي أو الزمخشري من سبق في جوانب من التجديد في التبويب وأرجعها إلى مبدعها الأول وهو ابن السراج.

٧- تميز أسلوب سيبويه وطريقته في عرض المادة النحوية لكونه أسلوبا فطرياً.

٨- هيمنة عامل التعليم على توجيه الأساليب، وتحديد سماتها وخصائصها وبلورة طرائق عرض المادة النحوية.

٩- شيوع ملامح تشير إلى اثر الفلسفة والمنطق في أساليب النحويين الذين جاؤوا بعد سيبويه ولا سيما في القرن الرابع وما تلاه، من دون قصد بل بأثر ثقافتهم الموسوعية.

المصادر والمراجع

١- ابن الحاجب النحوي، آراؤه ومذهبه، د. طارق عبد عون الجنابي بغداد ١٩٧٣-١٩٧٤م.

٢- أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية: د. فاضل صالح السامرائي، الطبعة الأولى، بغداد ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

٣- أبو حيان النحوي: د. خديجة الحديثي، مطابع دار التضامن، بغداد ١٣٨٥ هـ-١٩٦٦م.

٤- أبو علي الفارسي: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطبعة دار النهضة مصر للطباعة والنشر ١٩٥٨م.

٥- أسرار العربية: الانباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت ٥٧٧هـ) تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق ١٣٧٧هـ-١٩٥٧.

٦- أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، تونس ١٣ ت١٩ ديسمبر ١٩٧٨، سلسلة اللسانيات ٤.

٧- الأصول في النحو: ابن السراج النحوي، أبو بكر، (ت٣١٦هـ) تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف ١٣٩٣-١٩٧٣م.

٨- الأعراب عن قواعد الأعراب، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) تحقيق د. علي فوده نيل، الطبعة الأولى، الرياض ١٩٨٠م.

٩- الأغراب في جدل الأعراب: الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد تحقيق د. سعيد الأفغاني، الطبعة الأولى دمشق.

١٠- الاقتراح في أصول النحو: السيوطي: جلال الدين (ت٩١١هـ) حيدر اباد الدكن، دائرة المعارف العثمانية ١٣٥٩هـ.

١١- أمالي السهيلي: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي (ت٥٨١هـ) تحقيق محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة.
١٢- الأنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت٥٧٧هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م).
١٣- الإيضاح العضدي: الفارسي، أبو علي احمد بن الحسين (٣٧٧هـ) تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف ١٩٦٩م الطبعة الأولى.
١٤- الأيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان النحوي (ت٦٤٦هـ) تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة المجمع العلمي الكردي ١٩٧٦م.
١٥- تاريخ النحو وأصوله: د. عبد الحميد السيد طلب، مكتبة الشباب، مصر.
١٦- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، (ت٦٧٢هـ)، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
١٧- تطور الدرس النحوي: حسن عون، مطبعة الجيلاوي القاهرة ١٩٧٠م.
١٨- التفاحة في النحو: النحاس، أبو جعفر النحوي (٣٣٨هـ) تحقيق كوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد ١٣٨٥هـ ١٩٦٥م.
١٩- الجمل: أبو القاسم عبد الرحمن (ت٣٣٩هـ) تحقيق محمد بن أبي شنب، باريس، مطبعة كلسيك ١٩٧٥م.
٢٠- الحيوان: الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت٢٥٥هـ) تحقيق وشرح عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ١٩٣٨مز
٢١- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية: البغدادي عبد القادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ) المطبعة الميرية ببولاق، الطبعة الأولى.
٢٢- الخصائص: ابن جني، أبو الفتح (ت٣٩٢هـ) تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.

٢٣- خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، عبد القادر رحيم الهيتي، دار القادسية للطباعة، بغداد.
٢٤- دراسات في علم اللغة: د. كمال بشر نقلا عن الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة.
٢٥- الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث د. محمد حسين آل ياسين مطابع دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، بيروت.
٢٦- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، د. فاضل صالح السامرائي، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٣٩٠هـ-١٩٧١م.
٢٧- الدرة الألفية: ابن معط (ت) طبع في ليبسج المحمية ١٣١٧هـ-١٩٠٠م.
٢٨- الدرس النحوي في بغداد: د. مهدي المخزومي، مطبعة السعدون، بغداد ١٩٧٤م.
٢٩- دروس في المذاهب النحوية: د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٠م.
٣٠- دلائل الإعجاز، الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت٤٧١هـ) تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، القاهرة، مكتبة القاهرة، مكتبة القاهرة ١٩٦٩م.
٣١- الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، تحقيق د. شوقي ضيف، دار الفكر العربي ١٣٦٦هـ-١٩٤٧م.
٣٢- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: د. مازن المبارك - الطبعة الأولى، مطبعة جامعة دمشق ١٣٨٣هت-١٩٦٣م.
٣٣- الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة: د. عبد الحسين علك، مطبعة جامعة البصرة.
٣٤- سيبويه إمام النحاة: علي النجدي ناصف، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة.
٣٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله الهمذاني المصري (ت٧٦٩هـ) تحقيق محمد محيي ا لدين عبد الحميد الطبعة الثالثة عشرة، مطبعة السعادة، ١٣٨٤هـ-١٩٦٢م.
٣٦- شرح الأجرومية في النحو: ابن آجروم، عبد الله محمد بن داود الصنهاجي، مع التحف الطرفية في توضيح وتكميل الاجرومية، مطبعة الآداب في النجف الأشرف.

٣٧- شرح الأشموني على الفية ابن مالك: الأشموني، حققه وشرح شواهده محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة مصطفى البابي الحلبي القاهرة الطبعة الثانية، القاهرة ١٣٥٨هـ-١٩٣٩م.

٣٨- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الأشبيلي (الشرح الكبير) تحقيق د. صاحب أبو جناح، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

٣٩- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت٧٦١هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة مصر، الطبعة الرابعة ١٣٦٧هـ-١٩٤٨م.

٤٠- شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت٧٦١هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة مصر الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.

٤١- شرح الكافية في النحو: الاستراباذي، رضي الدين (ت٦٨٦هـ) طبعة بالأوفست، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.

٤٢- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية: ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت٧٦١هـ) دراسة وتحقيق د. هادي نهر، مطبعة الجامعة بغداد ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

٤٣- شرح المفصل: ابن يعيش موفق الدين إدارة الطباعة المنيرية بمصر.

٤٤- شرح المقدمة المحسبة: ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (ت ٤٦٩هـ) تحقيق خالد عبد الكريم الطبعة الأولى الكويت ١٩٧٦م.

٤٥- شرح الوافية نظم الكافية: ابن الحاجب النحوي، أبو عمرو عثمان (ت ٦٤٦هـ) تحقيق د. موسى بناي علوان العليلي مطبعة الآداب في النجف الأشرف ١٩٨٠م.

٤٦- طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت٣٧٩هـ) تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٥٤م.

٤٧- عبقري من البصرة: د. مهدي المخزومي، سلسلة الكتب الحديثة (٥٣) ١٣٩٢ هـ ١٩٦٨م.

٤٨- علم اللغة: د. محمود السعران، دار المعارف بمصر ١٩٦٢م.

٤٩- علم اللغة العربية: د. محمود فهمي حجازي، وكالة المطبوعات، الكويت.

٥٠- العوامل المائة: الجرجاني عبد القاهر (٤٧١هـ) ضمن ثلاث رسائل، استنبول، مطبعة عصمت ١٩٦٤م.

٥١- فقه اللغة في الكتب العربية: د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٤م.

٥٢- في إصلاح النحو العربي: عبد الوارث مبروك سعيد دار القلم للنشر والتوزيع الكويت ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.

٥٣- قواعد تحويلية للغة العربية: د. محمد علي الخولي، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، الرياض ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م.

٥٤- القواعد النحوية مادتها وطريقتها: عبد الحميد حسن، مطبعة العلوم ١٩٥٢م الطبعة الثانية.

٥٥- الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون دار الجيل للطباعة، النشر مكبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٥٦- كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني، علي بن سليمان (ت٥٩٩هـ) تحقيق د. هادي عطية مطر، بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ١٩٨٤م.

٥٧- لباب الأعراب: الاسفراييني، تاج الدين محمد بن محمد بن محمد (ت٦٨٤هـ) دراسة وتحقيق بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م.

٥٨- اللغة بين المعيارية والوصفية: د. تمام حسان، دار الثقافة، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، المغرب.

٥٩- لمع الادلة في أصول النحو: الانباري، أبو محمد جمال الدين الأنصاري (ت٧٦١) مطبوع من كتاب الأغراب في جدل الأعراب تحقي سعيد الأفغاني، الطبعة الأولى.

٦٠- اللمع في العربية: ابن جني، أبو الفتح (ت٣٩٢هـ) تحقيق حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٦١- متن ابن معط في النحو والصرف: ابن معط، أبو الحسين زين الدين يحيى الزواوي المغربي (ت٦٢٨هـ) دار الأنبار للطباعة والنشر مطبعة العاني - بغداد ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

٦٢- المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، مطابع دار المعارف بمصر ١٩٧٢م، الطبعة الثانية.

٦٣- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: د. رمضان عبد التواب، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م.

٦٤- مدرسة البصرة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة: د. عبد العال سالم مكرم، مطابع الشرق ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٦٥- مسائل خلافية في النحو: العكبري، أبو البقاء (ت٦١٦هـ) حققه وقدم له محمد خير الحلواني، لم تذكر المطبعة وسنة الطبع.

٦٦- المسائل العسكريات: الفارسي، أبو علي أحمد بن الحسن (ت٣٧٧هـ) تحقيق د. علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة ١٩٨٢م الطبعة الأولى.

٦٧- مشكلات التأليف اللغوية في القرن الثاني الهجري: د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة دار الجاحظ للطباعة والنشر ١٩٨١م.

٦٨- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، أبو محمد جمال الدين بن يوسف الأنصاري (ت٧٦١هـ) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة.

٦٩- المفرد والمؤلف: الزمخشري نقلا عن كتاب الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري للدكتور فاضل السامرائي.

٧٠- المفصل في تاريخ النحو العربي د. محمد خير الحلواني، طبع في مؤسسة الرسالة.

المفصل في النحو: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق j.p.broch.

٧١- المقتضب: المبرد أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة دار التحرير للطبع والنشر، مصر.

٧٢- مقدمة ابن خلدون: ابن خلدون، عبد الرحمن تحقيق لجنة من العلماء، مطبعة مصطفى محمد، مصر.

٧٣- مقدمة في النحو: الأحمر، خلف البصري (ت١٨٠هـ) تحقيق عز الدين التنوخي عضو المجمع العلمي العربي، دمشق مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ١٣٨١هـ-١٩٦١م.

٧٤- المقدمة المحسبة في علم اللغة: ابن بابشاذ، احمد بن طاهر (ت٤٦٩هـ) تحقيق د. حسام سعيد النعيمي، بغداد، مطبعة العاني ١٩٧٠م.

٧٥- المقرب: ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ) تحقيق د. احمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.

٧٦- ملحة الأعراب: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان (ت٥١٦هـ) مطبعة السعادة ١٩٠٥م.

٧٧- مناهج البحث في اللغة: د. تمام حسان - مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٥م.

٧٨- المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي: د. عفيف دمشقية، معهد الانماء العربي.

٧٩- منهج البحث الأدبي: د. علي جواد الطاهر، مطبعة العاني بغداد.

٨٠- نحو التيسير: د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٩٨٤م.

٨١- النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم: د. محمد صلاح الدين مصطفى، دار غريب للطباعة، القاهرة.
٨٢- نظرية النحو العربي في ضوء النظر اللغوي الحديث: د. نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى.

الرسائل الجامعية:

٨٣- الشعر والفلسفة: رياض شتة جبر، رسالة ماجستير من جامعة بغداد، كلية الآداب ١٩٨٥م.

المجلات:

٨٤- مجلة كلية الآداب: جامعة الإسكندرية المجلد ١١ لسنة ١٩٥٧م العدد ٣٧.
٨٥- مجلة كلية الآداب والتربية: جامعة الكويت، العدد ٣/ ٤ لسنة ١٩٧٣.
٨٦- مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ٣٥ الجزء الثالث لسنة ١٩٧٣.
٨٧- مجلة مجمع اللغة العربية الجزء السابع لسنة ١٩٥٣م.
٨٨- مجلة مجمع اللغة العربية الجزء الثامن لسنة ١٩٥٥م.

مناهج
التأليف النحوي

دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع
عمان - شارع الملكة - مجمع الفحيص التجاري
تلفاكس 4612190 ص.ب 922762 عمان 11121 الأردن
www.darsafa.com E-mail:safa@darsafa.com

المجمع العربي
مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع
الأردن - عمان - وسط البلد - ش. الملكة - مجمع الفحيص التجاري تلفاكس 4634739 6 962+
خلوي 7956519 79 962+ ص.ب 8244 الرمز البريدي 11121 جبل الحسين الشرقي
E-mail:Moj_pub@hotmail.com